

# أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية

خضير حسن خضير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة

**أزمة الديون الخارجية  
في  
الدول العربية والأفريقية**

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية  
جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى 2002

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 9712-6423776 +

فاكس : 9712-6428844 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

<http://www.ecssr.ac.ae>





**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**

**أزمة الديون الخارجية  
في  
الدول العربية والأفريقية**

**خضير حسن خضير**



## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.



## **المحتويات**

7	مقدمة
	<b>الفصل الأول</b>
13	تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1980-1997
	<b>الفصل الثاني</b>
41	تطور حجم الدين وهيكله في الدول الأفريقية
	<b>الفصل الثالث</b>
59	حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها وشروط إعادة الجدولة في نادي لندن و نادي باريس
	<b>الفصل الرابع</b>
81	الملامح الأساسية لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية
	<b>الفصل الخامس</b>
101	مفهوم إعادة الجدولة ودوافعها
	<b>الفصل السادس</b>
115	إجراءات إعادة الجدولة وشروطها



## **الفصل السابع**

135	الصعوبات المتعلقة بمفاوضات إعادة الجدولة والآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين
-----	--

## **الفصل الثامن**

161	أثر عملية إعادة الجدولة على الديون الخارجية
-----	---

## **الفصل التاسع**

171	العوامل المؤثرة في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون الخارجية
-----	--

## **الفصل العاشر**

221	الانعكاسات المستقبلية لإعادة جدولة الديون الخارجية خلال الفترة 1991-2004
-----	---

243	الخاتمة
-----	---------

249	الملاحق الإحصائية
-----	-------------------

329	الهوامش
-----	---------

361	المصادر والمراجع
-----	------------------

375	نبذة عن المؤلف
-----	----------------



## مقدمة

زادت حدة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية خلال الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين ، وذلك نتيجة للسياسات التمويلية الخاطئة التي اتبعتها تلك الدول في تمويل التنمية ، بالإضافة إلى استمرارها في الاستهلاك والاستثمار والاستيراد بدرجة تفوق كثيراً الإنتاج والتصدير والادخار ، وقد صاحب كل ذلك بيئة خارجية غير مواتية تمثلت في تفاقم شروط الاقتراض وتدهور أسعار سلع التصدير الرئيسية لتلك الدول ، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات وتفاقم أزمة الديون الخارجية .

وبسبب تدهور وضع موازين المدفوعات الخارجية للدول النامية بصفة عامة والدول العربية (المقترضة) والأفريقية بصفة خاصة ، فقد بدأت تواجه صعوبات كبيرة في المواءمة بين الوفاء بديونها الخارجية وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية ، وبدأت تتعثر في سداد ديونها في مواعيدها المحددة .

وفي إطار هذا الوضع المتردي ، وفي ضوء عدم جدوى الجهود المبذولة والطرق الأخرى المقترحة لحل قضية المديونية الخارجية «مثل المبادرات المختلفة التي طرحت لحل الأزمة ، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل قضية المديونية الأفريقية ، ومبادلة الديون بحقوق الملكية ، والتنكر للدين . . . الخ»<sup>(1)</sup> ، فقد لجأت معظم الدول العربية (المقترضة) والأفريقية إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ، وذلك بالاتفاق مع الدول الدائنة على إطالة مدة السداد والوصول إلى شروط أخرى تسدد بها هذه الديون في المستقبل .

وسوف نركز في هذا الكتاب على بحث أزمة الديون الخارجية خلال فترة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات ، وذلك نظراً لما شهدته تلك الفترة من :

- تزايد حدة أزمة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها وتشوه هيكلها .
- الاتجاه المتزايد إلى عمليات إعادة الجدولة ، فبينما كانت تلك العمليات أمراً نادراً خلال السبعينيات أصبحت أمراً شائعاً في الثمانينيات والتسعينيات .



• طرح العديد من المبادرات لحل أزمة الديون الخارجية وخاصة في النصف الأخير من الثمانينيات .

• الشكوى المتكررة من تعقد شروط صندوق النقد الدولي في إطار عمليات إعادة الجدولة .

ويهدف هذا الكتاب بصفة عامة إلى الوقوف على أسباب أزمة الديون الخارجية بالدول العربية والأفريقية ونتائجها، وتقويم جدوى طرق علاج الأزمة وأساليبها، والتي تمثلت في عمليات إعادة الجدولة وغيرها من الطرق الأخرى .

لذلك سوف نتعرض بالشرح والتحليل في هذا الكتاب لتطور حجم الديون الخارجية وهيكل تلك الديون، وأسبابها، وأسباب الاتجاه إلى إعادة الجدولة، ودوافع تلك العملية لدى الدائن والمدين، وتطور ممارسات نادي باريس ونادي لندن في إطار إدارتهما لأزمة الديون الخارجية، والصعوبات التي واجهت الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والأفريقية بصفة خاصة في مفاوضاتها لإعادة الجدولة، والعوامل التي أثرت في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين . ونظراً لأن معظم الدول العربية التي أعادت جدولة ديونها الخارجية هي في الأساس دول أفريقية (مصر - الجزائر - المغرب - السودان - موريتانيا - الصومال) فسوف نعرض للعناصر السابقة مع التركيز على الدول الأفريقية، ودراسة العوامل المؤثرة في قدرة الدول على السداد وتحديداتها من خلال استعراض الكثير من الدراسات المتخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى دراسة الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة الجدولة على عبء الدين الخارجي خلال الفترة 1991-2004، وذلك لعينة من الدول تشمل مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) وساحل العاج .

وقد تم التركيز على الدول الثلاث نظراً لأن تلك الدول كانت مثقلة بالمدىونية الخارجية طبقاً لتصنيف البنك الدولي في الثمانينيات ولجأت إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية؛ مع ملاحظة اختلاف خبرتها في هذا المجال، بالإضافة إلى الرغبة في مراعاة التمثيل الجغرافي للدول العربية والأفريقية في هذه الدراسة، حيث تمثل مصر الدول العربية (شمال أفريقيا)، وتمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (شرق ووسط أفريقيا)، بينما تمثل ساحل العاج (غرب أفريقيا) .



وتجدر الإشارة إلى تزايد الديون الخارجية لكافة الدول النامية بنحو 304.4٪ خلال الفترة 1980-1998، حيث ارتفعت من 609.5 مليارات دولار أمريكي إلى 2465.1 مليار دولار.

وقد شكلت الديون المستحقة على دول أمريكا اللاتينية والكاريبى النسبة الكبرى إلى إجمالي ديون الدول النامية، حيث تراوحت أهميتها النسبية إلى إجمالي ديون الدول النامية ما بين 29.8٪ إلى 42.2٪ تليها الديون المستحقة على دول شرق آسيا والمحيط الهادي والتي تراوحت أهميتها النسبية إلى إجمالي ديون الدول النامية كافة ما بين 15.4٪ إلى 28.3٪ خلال الفترة 1980-1998، تليها الديون المستحقة على دول أوروبا ووسط آسيا والتي تراوحت أهميتها النسبية إلى إجمالي الديون ما بين 12.4٪ إلى 17.7٪.

ويلاحظ من تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة 1980-1998 اتجاه الأهمية النسبية للديون المستحقة على دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ودول أوروبا ووسط آسيا إلى التزايد إلى إجمالي الديون الخارجية المستحقة على كافة الدول النامية، وذلك مقابل تراجع الأهمية النسبية لإجمالي الديون الخارجية المستحقة على بقية مناطق العالم المختلفة (أمريكا اللاتينية والكاريبى، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنوب آسيا، أفريقيا جنوب الصحراء)، وكان ذلك واضحاً بصفة خاصة خلال الفترة 1990-1998. ويوضح ذلك الجدول التالي:



الجدول (أ)  
حجم الديون الخارجية في مناطق العالم المختلفة  
خلال السنوات 1980، 1990، 1997، 1998  
(مليار دولار أمريكي)

نسبة الزيادة خلال الفترة:				1998		1997		1990		1980		الناطق السنوات
1998.1980	1998.1990	1990.1980	% إلى الإجمالي	المبلغ	% إلى الإجمالي	المبلغ	% إلى الإجمالي	المبلغ	% إلى الإجمالي	المبلغ		
304.4	67.4	141.6	100	2465.1	100	2316.6	100	1472.8	100	609.5	كافة الدول النامية	
641.6	143.9	204	28.3	697.8	28.2	654.6	19.4	286.1	15.4	94.1	شرق آسيا والمحيط الهادي	
476.7	97	192.7	17.7	435.4	16.9	390.6	15	221	12.4	75.5	أوروبا ووسط آسيا	
186	54.8	84.8	29.8	735.8	30.4	703.7	32.3	475.4	42.2	257.3	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
145.6	12.5	118.4	8.3	205.8	8.3	193.4	12.4	183	13.8	83.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
332.9	26.6	241.8	6.7	164.5	6.7	154.9	8.8	129.9	6.2	38	جنوب آسيا	
270.8	27.3	191.3	9.2	225.8	9.5	219.4	12.1	177.4	10	60.9	أفريقيا جنوب الصحراء	

المصدر : World Bank, Global Development Finance, Analysis and Summary Tables, 1999 (Washington, DC: The World Bank, 1999), Passim



ويتضح من الجدول السابق ما يأتي :

- تفاوتت نسبة الزيادة في حجم الدين بين مناطق العالم المختلفة خلال الفترة 1980 - 1998 حيث تراوحت ما بين 145.6٪ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و641.6٪ لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي .
- كانت معدلات الزيادة في حجم الديون خلال الفترة 1980 - 1990 تفوق مثيلتها خلال الفترة 1990 - 1998 وذلك على مستوى مناطق العالم المختلفة كافة ؛ فقد تراوحت معدلات الزيادة في حجم الديون خلال الفترة 1990 - 1998 ما بين 12.5٪ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و143.9٪ لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ، أما الفترة 1980 - 1990 فقد تراوحت نسبة زيادة الديون خلالها ما بين 84.8٪ لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، و241.8٪ لمنطقة جنوب آسيا .







## الفصل الأول

### تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1980-1997

سوف نتناول في هذا الفصل تطور حجم الديون الخارجية وهيكلها في الدول العربية المقترضة، كما سنحاول الوقوف على أسباب تزايد حجم المديونية في تلك الدول بصفة عامة والأسباب الخاصة ببعض الدول؛ ثم نصل بعد ذلك إلى النتائج التي ترتبت على تزايد حجم المديونية وآثارها على عملية التنمية الاقتصادية.

#### المبحث الأول تطور حجم الدين وهيكله

##### أولاً: تطور حجم الدين

يقصد بالدين الخارجي الطويل الأجل، ذلك الدين الذي تتراوح مدته ما بين عام أو أكثر ويستحق السداد لغير المقيمين وذلك بالعملة الأجنبية أو السلع والخدمات<sup>(1)</sup>.

وقد ارتفع رصيد الدين العام الخارجي (المسحوب وغير المسحوب) في الدول العربية المقترضة من 66303.8 ملايين دولار عام 1980 إلى 164364.8 مليون دولار عام 1995 بنسبة زيادة قدرها 147.9٪.

كانت مصر أكبر الدول العربية المدينة حتى عام 1995 يليها الجزائر ثم المغرب، حيث بلغت الأهمية النسبية لديون تلك الدول إلى إجمالي المديونية العربية نحو 20.2٪، 20٪، 13.8٪ على التوالي، وفي عامي 1996 و1997 احتلت الجزائر المرتبة الأولى يليها مصر ثم المغرب.

وبصفة عامة فقد شكلت ديون الدول الثلاث ما يتراوح بين 51.8٪ و72٪ من إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة 1980 - 1997، انظر الجدول (1-1) الذي يتضح منه ما يلي :

- تزايد حجم الديون الخارجية للدول العربية بنسبة 133.2٪ خلال الفترة 1980 - 1997، وكان معدل الزيادة خلال الفترة 1980 - 1990 يفوق كثيراً مثيله خلال الفترة 1990 - 1997 حيث بلغ 124٪، 4.1٪ خلال الفترتين على التوالي.
- تراوحت نسبة الزيادة في حجم الدين خلال هذه الفترة ما بين 56٪ بالنسبة إلى مصر (ويرجع ذلك إلى استفادة مصر في السنوات الأخيرة من عمليات إلغاء الديون التي حصلت عليها عامي 1990 و 1991)، و 887.5٪ بالنسبة إلى لبنان.
- رغم ضآلة الأهمية النسبية للديون المستحقة على كل من لبنان وجيبوتي إلى إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة 1980 - 1997، فإن معدل الزيادة لتلك الديون بكليتها الدولتين فاقت غيرها من الدول العربية، حيث بلغت 887.5٪، 791.8٪ على التوالي.
- زيادة المديونية المستحقة على سوريا سواء كانت في قيمتها المطلقة أو أهميتها النسبية إلى إجمالي المديونية، حيث ارتفعت من 3552 مليون دولار وبأهمية نسبية قدرها 5.4٪ إلى 20865 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 13.5٪ من إجمالي المديونية العربية خلال الفترة 1980 - 1997.
- تراجع الديون الخارجية للجمهورية اليمنية عام 1997 مقارنة بعام 1996 بنسبة 39.4٪، ويرجع ذلك إلى عمليات إلغاء الدين التي حصلت عليها.
- تراجعت الديون العربية بصفة عامة عام 1997 مقارنة مع عام 1996 بمبلغ 8814.2 مليون دولار بنسبة 5.4٪، والواقع أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى إعادة تقويم أسعار العملات التي يتكون منها الدين، والتي أدت إلى تخفيض رصيد الدين بنحو 6760.8 مليون دولار بنسبة 76.7٪، بالإضافة إلى عمليات تخفيض الدين وإلغائه التي حصلت عليها الدول العربية، والتي أدت إلى تخفيض رصيد الدين بنحو 2264.1 مليون دولار وتركزت في إلغاء نحو 2173 مليون دولار من الديون المستحقة على اليمن. ويوضح الجدول (1 - 2) ذلك:



تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة  
خلال الفترة 1980-1997

إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية المقترضة خلال الفترة 1980-1997  
الجدول (1-1)  
(مليون دولار أمريكي) %100 = 1980

نسبة الزيادة خلال الفترة	1997		1996		1995		1990		1980		الدولة	السنوات	
	1997-1980	1990-1980	إجمالي الدين % إلى	المبلغ	إجمالي الدين % إلى	المبلغ	إجمالي الدين % إلى	المبلغ	إجمالي الدين % إلى	المبلغ			
317.8	0.7	314.9	5.3	8234	4.9	8070	4.9	8111	5.5	8177	3	1971	الأردن
-	-	-	-	418	-	409	-	412	-	415	-	100	تونس
221	47.2	118.1	7.3	11323	7	1146	6.7	10914	5.2	7691	5.3	3527	الجزائر
-	-	-	-	321	-	325	-	309	-	218	-	100	مصر
59.7	10.9	44	20	30921	20.4	33428	20	32810	18.8	27877	29.2	19363	لبنان
-	-	-	-	160	-	173	-	169	-	144	-	100	السعودية
719.8	38.1	543.6	0.2	283.6	0.2	293.8	0.2	281.8	0.1	205.3	-	31.8	ميتروني
-	-	-	-	892	-	930	-	886	-	646	-	100	السودان
213.4	10.6	185.1	10.5	16326	10.4	16972	10.7	17603	9.9	14762	7.8	5177	سوريا
487.4	22.2	380.5	13.5	315	13.1	328	13	340	11.5	28.5	5.4	3552	الصومال
288	8.1	259.1	1.7	20865	1.6	21420	1.6	21318	1.6	17068	1	100	سلطنة عُمان
501.3	31.7	356.8	2.3	587	2.1	603	1.9	600	1.8	4810	0.9	599	لبنان
887.5	183.1	248.8	3.3	2561	2.4	2643	1.8	2678	1.2	2370	28.8	510	مصر
-	-	-	-	388	-	400	-	406	-	359	-	100	المغرب
56	9.4	72.2	19.3	3602	19.2	3415	20.2	3181	16.5	2736	14	9258	موريتانيا
108.7	21	164.2	12.5	601	13.3	570	13.8	531	1.4	457	2.5	684	اليمن
192	17	149.5	1.6	5036	1.5	3996	3.8	2966	4.3	1779	-	100	الجملة
129	39.2	276.8	2.5	987	3.9	784	-	582	-	349	-	100	الجملة
-	-	-	-	29849	-	31299	-	33266	-	32947	-	19131	الجملة
-	-	-	-	156	-	164	-	174	-	172	-	100	الجملة
-	-	-	-	19321	-	21667	-	22669	-	24458	-	9258	الجملة
-	-	-	-	209	-	234	-	245	-	264	-	100	الجملة
-	-	-	-	2453	-	2412	-	2350	-	2096	-	840	الجملة
-	-	-	-	292	-	287	-	280	-	250	-	100	الجملة
-	-	-	-	3856	-	6362	-	6217	-	6345	-	684	الجملة
-	-	-	-	229	-	378	-	369	-	377	-	100	الجملة
133.2	4.1	124	100	154630.6	100	163440.8	100	164364.8	100	148511.3	100	66303.8	الجملة
-	-	-	-	232	-	247	-	248	-	224	-	100	الجملة

المصدر : World Bank, Global Development Finance, Country Tables, 1999, (Washington, DC: The World Bank, 1999), Passim

الجدول (2-1)

العوامل المسؤولة عن تغير رصيد المديونية الخارجية  
للدول العربية عام 1997 بالمقارنة مع عام 1996

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	التغير في رصيد الدين	العوامل التي يرجع إليها التغير في رصيد الدين				
		صافي التدفق المرتبط بالدين	صافي التغير في متأخرات القوائد	رسملة الفائدة	إلغاء الدين أو خفضه	إعادة تقويم سعر صرف عملة الدين
الأردن	165	491	6	48	34-	421-
تونس	143-	604	-	-	-	621-
الجزائر	2507-	487-	-	-	-	1822-
جيبوتي	12.2-	11.3	10	-	16.1-	9.8-
السودان	646-	157-	59-	-	-	307-
سوريا	555-	523-	154	-	-	242-
الصومال	82-	7-	-	-	-	33-
عمان	187	241	-	-	-	47-
لبنان	1040	1094	-	-	-	88-
مصر	1450-	468	1	18	27-	1773-
المغرب	2346-	909-	25-	-	5-	1251-
موريتانيا	4	155	5	3	9-	77-
اليمن	2506-	219	424-	95	2173-	69-
الإجمالي	8814.2-	1200.3	332-	164	2264.1-	6760.8-
						821.5-

المصدر:

The World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables, 1999*, (Washington, DC: The World Bank, 1999), passim .

وعلى عكس ما حدث عام 1997 مقارنة بعام 1996، نجد أن إعادة تقويم أسعار الصرف للعملات التي يتكون منها الدين كانت مسؤولة بدرجة كبيرة عن تزايد رصيد المديونية الخارجية للدول العربية عامي 1994 و1995 بنحو 7.3٪ و12٪ على التوالي من مثيله عام 1993، حيث أدت تلك العمليات إلى زيادة رصيد الدين بنحو 6070.7 مليون دولار، و3359.7 مليون دولار بنسبة 95.3٪ و50.5٪ من إجمالي الزيادة التي حدثت في رصيد الدين عامي 1994 و1995 على التوالي<sup>(2)</sup>.



## ثانياً: هيكل الدين الخارجي

طبقاً لهيكل الدين العام الخارجي عام 1996 فقد شكلت الديون الطويلة الأجل المرتبة الأولى بأهمية نسبية قدرها 87.6٪ يليها الدين القصير الأجل بأهمية نسبية قدرها 9.9٪ ثم يأتي في المرتبة الأخيرة تسهيلات صندوق النقد الدولي بأهمية نسبية بلغت 2.5٪ من إجمالي الديون الخارجية للدول العربية.

رغم أن النسبة الكبيرة من ديون الدول العربية ديون طويلة الأجل فإنه يلاحظ ارتفاع عبء تلك الديون، وذلك نظراً للاعتبارات التالية:

- شكلت الديون المستحقة لمصادر خاصة نحو 22.7٪ من إجمالي تلك الديون، ومن المعروف أن تكلفة الاقتراض من تلك المصادر مرتفعة.
- شكلت الديون الرسمية غير الميسرة نحو 46.7٪ من إجمالي الديون الرسمية.
- احتلت الأهمية النسبية للديون الطويلة الأجل نحو 92.6٪ من إجمالي الديون الخارجية للجزائر منها 57.9٪ من مصادر رسمية و 42.1٪ من مصادر خاصة، وتجدر الإشارة إلى أن 82.8٪ من الديون الرسمية للجزائر هي ديون غير ميسرة.
- شكلت الديون القصيرة الأجل نحو 34.7٪، 22.4٪، 22٪، 21.3٪، من إجمالي المديونية المستحقة على كل من السودان وسلطنة عُمان وسوريا والصومال، وذلك على التوالي.
- ارتفاع الأهمية النسبية للديون المبرمة مع مصادر خاصة إلى إجمالي الديون الطويلة الأجل لكل من سلطنة عُمان ولبنان والجزائر واليمن حيث بلغ 73.7٪، 59.7٪، 42.1٪، 30.6٪ على التوالي.
- تشكل الديون الرسمية غير الميسرة نسبة كبيرة من الديون الطويلة الأجل لبعض الدول العربية مثل الجزائر والمغرب وتونس ومصر ولبنان والسودان، حيث بلغت نسبتها نحو 82.8٪، 67.9٪، 56.2٪، 48.3٪، 45.3٪، 42.6٪ على التوالي، ويوضح ذلك الجدول (1-3).

هيكمل الدين العام للخارجي للدول العربية خلال عام 1996  
الجدول (3-1)  
(مليون دولار أمريكي)

الدائن العام إجمالي*	تسهيلات صندوق النقد الدولي		الدائن القصير الأجل		الدائن العام إجمالي %	المبلغ	الدائن العام إجمالي %	الدائن العام إجمالي %	الدائن العام إجمالي %	الدائن الطويل الأجل				الإجمالي		
	الدائن العام إجمالي %	المبلغ	الدائن العام إجمالي %	المبلغ						الدائن العام إجمالي %	المبلغ	مصادر رسمية				
												الدائن العام إجمالي %	المبلغ		نسبة الدين غير الميسرة منها	% إلى إجمالي الدين الطويل الأجل
6661	5.1	339	-	-	94.9	6322	27.3	1726	29.8	72.7	4596	الأردن				
9698	2.4	237	8	772	89.6	8689	21.9	1904	56.2	78.1	6785	تونس				
33260	6.1	2031	1.3	421	92.6	30808	42.1	12984	82.8	57.9	17824	الجزائر				
241.1	1.7	4.1	4.5	10.8	93.8	226.2	0.1	0.2	3.7	99.9	226	ميجوري				
16476	5.4	893	34.7	5718	59.9	9865	16.2	1594	42.6	83.8	8271	السودان				
21420	-	-	22	4722	78	16698	6.9	1145	3.1	93.1	15553	سوريا				
2643	6.1	161	21.3	564	72.5	1918	1.9	36	17.3	98.1	1882	الصومال				
3412	-	-	22.4	763	77.6	2649	73.7	1953	13.8	26.3	696	سلطنة عمان				
1882.2	-	-	-	-	100	1882.2	59.7	1123.8	45.3	40.3	758.5	لبنان				
30046	-	-	4.9	1487	95.1	28559	4.9	1399	48.3	95.1	27160	مصر				
21375	-	3	1	207	99	21165	25.5	5406	67.9	74.5	15759	المغرب				
2363	4.5	107	7.7	183	87.7	2073	1	20	17.3	99	2053	موريتانيا				
6357	1.9	121	9.7	614	88.4	5622	30.6	1719	9.7	69.4	3903	اليمن				
155834.3	2.5	3896.1	9.9	15461.8	87.6	136476.4	22.7	31010	46.7	77.3	105466.5	الإجمالي				

● لا تتضمن الدينون الخاصة غير المضمونة والتي تبلغ جملتها 1088 مليون دولار وهي خاصة بكل من (السودان - المغرب - تونس) وذلك بمبلغ 496، 392، 188 مليون دولار على التوالي.

- قد يختلف حجم المديونية من بيان إلى آخر، وذلك نظراً للتعديلات التي تتم على رصيد الدين القائم من عام إلى آخر في ضوء تغييرات أسعار الصرف وحركة السداد والسحب من القروض القائمة.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (أبوظبي: 1998)، ص 302.



تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة  
خلال الفترة 1980 - 1997

وتجدر الإشارة إلى تزايد الأهمية النسبية للديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الديون بالدول العربية منذ عام 1983، حيث ارتفعت من 84.3٪ إلى 87.6٪ عام 1996 في مقابل تراجع الديون القصيرة الأجل من 13.5٪ إلى 9.9٪ خلال الفترة نفسها طبقاً لما يوضحه الجدول (4-1).

**الجدول (4-1)**  
**تطور هيكل الدين الخارجي للدول العربية طبقاً لأجل السداد**  
**خلال الفترة 1983-1987، 1995-1996**

نوع الدين	1983	1984	1985	1986	1987	1995	1996
ديون طويلة الأجل	84.3	84	85.1	85	86.2	87.6	87.6
ديون قصيرة الأجل	13.5	13.9	12.7	13	11.6	10.8	9.9
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	2.2	2.1	2.2	2	2.2	1.6	2.5
جملة	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، سنوات مختلفة.

وتشكل الديون المستحقة لمصادر عربية وغربية معظم الديون المستحقة على الدول العربية المقترضة فيما عدا اليمن وسوريا، حيث تشكل ديونها المستحقة للاتحاد السوفيتي السابق نحو 70٪، 60٪ من إجمالي المديونية على التوالي.

وقد دخلت عدة دول وبشكل متزايد منذ عام 1994 إلى أسواق المال الدولية للاقتراض من خلال إصدار سندات مقومة بالدولار مثل البحرين والأردن ولبنان والمغرب وتونس. وقد بلغت جملة الإصدارات لهذه الدول نحو 678، 1038، 998 مليون دولار خلال السنوات 1994، 1995، 1996 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى تزايد الأهمية النسبية للديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون الرسمية بصفة مستمرة خلال الفترة 1985-1994 حيث تزايدت من 15.9٪ عام 1985 إلى 24.7٪ عام 1994، وتكمن صعوبة هذا النوع من الديون في أنه لا تعاد جدولته، ولا يخضع لأي تخفيضات، ويتحتم الوفاء به من قبل الدول المدينة، وإلا تعرضت قدرتها على الاقتراض للخطر.

ويوضح الجدول (5-1) هيكل الدين العام الخارجي خلال الفترة 1985-1994.

**الجدول (5-1)**  
**هيكل الدين العام الخارجي الطويل الأجل المسحوب والقائم**  
**بالدول العربية المقترضة خلال الفترة 1985-1994**

(مليون دولار أمريكي)

نسبة الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون الرسمية	الإجمالي	مصادر خاصة		مصادر رسمية		السنة
		% إلى الإجمالي	المبلغ	% إلى الإجمالي	المبلغ	
15.9	97160	30	29195	70	67965	1985
17.8	110663	32	35395	68	75268	1986
19.8	120702	31.5	38055	68.5	82647	1987
19.8	125178	32.6	40801	67.4	84377	1988
20.9	127215	32.9	41910	67.1	85309	1989
22.8	125002	35	43689	65	81313	1990
23.1	127242	31.3	39838	68.7	87404	1991
23.6	124943	30.1	37555	69.9	87388	1992
24.7	124884	28.4	35807	71.3	89077	1993
24.7	133426	26.4	35268	73.6	98158	1994

قام الباحث بعمل الجدول من: صندوق النقد العربي، موازن للدفعات والدين العام الخارجي للدول العربية، 1985-1995، ص 102، 124، 106.

## المبحث الثاني

### أسباب تزايد الديون الخارجية

يعزى تزايد الديون الخارجية بالصورة التي سبقت الإشارة إليها، وكذلك تشوه هيكل الديون بكثير من الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، إلى العديد من الأسباب التي سوف نصنفها إلى أسباب عامة يمكن تعميمها على معظم الدول النامية (ومنها الدول العربية) وتتعلق بأوجه القصور العديدة في مجال الاستفادة من القروض الخارجية، وأسباب خاصة تتعلق ببعض الدول كل على حدة.

**أولاً: الأسباب العامة لتزايد الديون الخارجية ومن أهمها:**

#### 1. تقييد حرية الدول المدينة في استخدام حصيلة القرض

حيث ترتبط معظم القروض بتمويل مشروعات محددة أو تمويل شراء سلع



وخدمات معينة من الدولة المقرضة، ورغم مزايا هذا النوع من التمويل والتي تتمثل في الوقوف على جدوى المشروع وقياس قدرته وفاعليته في تعزيز مقدرة الدول على السداد، فإنه يؤخذ على هذا النمط من التمويل (التمويل المشروع) أنه لا يؤدي ثماره إلا في وجود العديد من المشروعات؛ كما أن المشروع الممول قد لا يمثل أولويات الخطة<sup>(3)</sup>. ويؤدي تقييد استخدام القروض إلى تقييد الحرية في إنفاق مبلغ القرض وعدم الحصول على أفضل الأسعار ونوعية الآلات الملائمة.

ويلاحظ أن مؤسسات التمويل الدولية تقيد الانسياب فيما يختص بنوع التمويل (تمويل مشروع) أكثر منه فيما يتعلق بإمكان إنفاق حصيلة القرض. حيث يميل المقرضون وبخاصة "الثنائون" إلى تحقيق المصالح التجارية والسياسية والاستراتيجية الخاصة بهم، وتؤدي هذه الأهداف إلى التأثير في طبيعة التدفقات، كما تقلل من فاعلية القروض في النهوض بالتنمية<sup>(4)</sup>.

كذلك فقد استخدمت بعض الدول الدائنة أسلوب تقديم الائتمان المختلط (الجمع بين المعونة وائتمان التصدير) لتدعيم مصالحها الاقتصادية، مما خفض من الأثر الإجمالي للمعونة حيث تستطيع الائتمانات المختلطة أن تحول الموارد إلى مشروعات ذات كثافة في رأس المال، وذات استيراد كثيف<sup>(5)</sup>.

## 2. قصور الاستفادة من المعونات الغذائية التي تقدمها الدول الدائنة في صورة قروض ميسرة، ومن أهم مظاهر ذلك:

أ. ارتباط كمية المعونة الغذائية باحتياجات المتبرعين أكثر من ارتباطها باحتياجات الذين يتلقونها، فعلى سبيل المثال فإن قانون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية (480) ينص صراحة على منح المعونة وفقاً لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى ألا تؤثر تلك المعونة في الصفقات التجارية.

ب. تعد سياسة المعونة بالدول المتقدمة وسيلة للتخلص من المخزون وخاصة منتجات الألبان، كما أن مستويات أسعار المواد الغذائية تؤثر في كميات المعونة الغذائية.

ج. عدم وجود المدخلات والتجهيزات اللازمة لتسلم ونقل وتخزين وتوزيع مواد

المعونة، فعلى سبيل المثال، فإن تدفقات المعونة إلى أثيوبيا والسودان والصومال تأثرت فاعليتها بالأعطال في النقل والمواصلات وغيرها من العوامل التي حالت دون تدفق مواد المعونة إلى الكثير من المناطق<sup>(6)</sup>.

د. قد يكون لبرامج المساعدات الغذائية آثار ضارة على التنمية الاقتصادية، حيث قد تؤدي إلى إهمال واسترخاء الجهود المبذولة للنهوض بالزراعة من جانب الدول المتلقية، كما أنه ليس هناك ضمان لاستمرارية تلك المعونة حيث تمنح وفقاً للظروف السائدة بالدول المانحة<sup>(7)</sup>.

3. قصور دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للكثير من المشروعات، ومن أهم مظاهر ذلك:

أ. التقليل في تقدير تكاليف تنفيذ بعض المشروعات والمغالاة في تقدير بعضها الآخر.

ب. عدم دقة تحديد مواعيد انتهاء تنفيذ بعض المشروعات، حيث إن مدة تنفيذ كثير من المشروعات غالباً ما تكون أطول مما حددت بدراسة الجدوى، وهو ما يساهم بدوره في ارتفاع تكلفة التنفيذ.

ج. عدم أخذ المشروعات التكميلية في الحسبان، حيث إن الحاجة إلى استثمارات وأوجه نشاط تكميلية لم تُدرك وتُلبّ، وينطبق هذا بصفة كبيرة على المشروعات الزراعية (حيث إن أعمال البحث والإرشاد والائتمان والمدخلات والتسويق والتجهيز والتخزين عناصر ضرورية فيها)<sup>(8)</sup>.

وقد كان لعدم مناسبة الأسلوب الإنتاجي المطبق في كثير من المشروعات الزراعية التي يمولها البنك الدولي في بعض المناطق، ونقص فاعلية خدمات الإرشاد الزراعي، أثر كبير في عدم اقتناع الفلاحين بجدوى المشروعات؛ كذلك كان للقصور في البيانات والمعلومات اللازمة لعدد كبير من المشروعات، والمتعلقة بالنواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية، أثر كبير في قصور تصميم الكثير منها ببعض المناطق في العالم<sup>(9)</sup>.



د. تركيز وزارات التخطيط والمالية في الدول النامية بصفة أساسية على استيفاء المستندات الخاصة بالمشروع دون التركيز أو المساهمة في دراسة الجدوى الاقتصادية المتعلقة به؛ وعند وضع إطار شامل لمشروعات الخطة، فإن المخططين نادراً ما يكون لديهم القدرة على وضع نظام لتقدير تكاليف تلك المشروعات. كما ترفع الوزارات المختلفة إلى وزارة التخطيط عدداً كبيراً من المشروعات تفوق المشروعات التي هي في حاجة فعلية إليها آخذة في اعتبارها عامل المساومة الذي يمكن أن يحدث مع الوزارة في عملية الاعتمادات المالية، وذلك للحصول على موافقة الأخيرة على مشروعاتها المطلوبة بالفعل<sup>(10)</sup>.

كما كان لقصور التحليل الفني (عدم اختيار التقنية الملائمة) أكبر الأثر في عرقلة استفادة الاقتصاد الوطني للكثير من الدول من القروض المبرمة مع البنك الدولي وغيره من مصادر الاقتراض، حيث تبنت الكثير من الحكومات تقنية غير ملائمة لظروفها، وتمثل تلك الظروف في (فائض من القوة العاملة غير الماهرة وعجز في رأس المال، وبالتالي فإن التقنية يجب أن تكون كثيفة القوة العاملة نسبياً). والواقع أن ذلك قد يرجع إلى: رغبة المستشارين الأجانب في اقتناء التقنية المستوردة التي يألّفونها أكثر، وقد شجع على ذلك تعليم المهندسين المحليين في بعض الدول بالخارج، أو ربما كان هؤلاء ورثة تركة استعمارية واكتسبوا بدورهم ميلاً إلى التقنية المستوردة اعتقاداً منهم أن المستورد هو الأفضل.

والواقع أن القروض الثنائية هي سبب أساسي في عدم اختيار التقنية الملائمة لظروف الدول النامية، حيث ترتبط القروض الثنائية بتوريد المعدات من الدولة المانحة ويقيد ذلك من حرية اختيار التقنية المناسبة.

كذلك لم يعط التحليل المالي (وهو أحد أجزاء دراسة الجدوى الاقتصادية في مرحلة تقويم المشروع) أهمية كبيرة لعملية توافر أموال كافية لاستكمال المشروع وتشغيله وصيانتته بعد تشغيله، والذي يعتبر أمراً ضرورياً لعدة أنواع من المشروعات (المشروعات التعليمية، مشروعات الري والطرق والصحة، إمدادات المياه وغيرها من مشروعات البنية التحتية) والتي يمكن أن تتدهور بسرعة بسبب نقص الصيانة الكافية<sup>(11)</sup>.

#### 4. المشكلات الإدارية

حيث إن ضعف الإدارة العامة الحكومية، وضعف الإدارة على مستوى المنشأة أو المشروع تمثل أهم عوامل تأخر التنفيذ وتجاوز التكلفة، وتتمثل أوجه الضعف في .

أ. عدم كفاية التخطيط .

ب. التأخر في الحصول على الأرض اللازمة لإقامة المشروع .

ج. طول الإجراءات المتعلقة بطرح المناقصات وقبول العطاءات والبت فيها، وكذا تلك المتعلقة بالتعاقدات، حيث إنه وفقاً لسياسة الإقراض من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية ينبغي الرجوع إليها في كل كبيرة وصغيرة فيما يتعلق بطرح المناقصات وقبول العطاءات والبت فيها .

د. عدم كفاية الإشراف على المشروع الممول .

هـ. التعقيدات البيروقراطية في تقديم الأموال أو سداد مستحقات الحكومة، ويترتب على المشكلات التي يواجهها التنفيذ ارتفاع تكاليف المشروع فضلاً عن تأخر تنفيذه .

#### 5. تكاثر المشروعات وتعدد المانحين

كان من نتيجة تفضيل المانحين لإقراض المشروعات فقط في ظل عدم تنسيق المعونة أن أصبح هناك تكاثر جامح للمشروعات في الكثير من الدول النامية، وهو الأمر الذي أجهد الطاقة المالية والبشرية للدول المقترضة في تنفيذها والإشراف عليها وصيانتها .

ويؤدي تعدد المقرضين وتعدد عمليات كل منهم واستقلال بعضها عن بعض (إجراءات العطاءات، المناقصات، إجراءات الشراء الأخرى) لكل مصدر على حدة إلى وضع عبء كبير وثقيل على كاهل الدولة، الأمر الذي ينهك المقدرة الإدارية لها والتي تعاني بدورها ذلك القصور الشديد بالدول النامية<sup>(12)</sup> .



## 6. عدم وجود المدخلات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ المشروعات

واجه تنفيذ الكثير من المشروعات قصور الموارد والمدخلات اللازمة التي تشكل عنصراً رئيسياً في مكوناتها، وتتمثل في:

أ. العجز الحاد في المديرين (المستويات الوسطى والعليا) والعاملين ذوي الخبرة.

ب. الإرهاق للخدمات والتسهيلات.

ج. عدم كفاية نظم البيانات والمعلومات.

د. البيئة السياسية المتغيرة<sup>(13)</sup>.

## 7. طول فترة التنفيذ وارتفاع تكاليف التنفيذ الفعلية عن مثيلتها المقدرة

ويرجع ذلك إلى ضعف معدلات التشغيل لتلك الاستثمارات نظراً لنقص القوة العاملة الماهرة والمعدات والمواد الخام وضعف الصيانة وعدم وجود كوادر إدارية جيدة.

كان لعدم كفاية الموارد المحلية في الكثير من الدول، وكذلك متطلبات أنشطة المعونة الكثيرة وغير المنسقة، أثر كبير في عدم جدوى الكثير من برامج المعونة<sup>(14)</sup>.

## 8. توجيه قدر كبير من القروض المرتفعة التكلفة إلى مشروعات غير إنتاجية تسم بانخفاض معدل العائد

تسم استثمارات القطاع العام في الدول النامية بعدم الكفاءة، حيث إن أغلبها غير مربح. كما تشيع ظاهرة الاستخدام السيئ للقروض من حيث اختيار مشروعات غير مناسبة، فعلى سبيل المثال تم الاقتراض في بعض الدول بشروط تجارية للحفاظ على مستوى الاستهلاك أو لتمويل عجز الموازنة عندما هبطت أسعار السلع التصديرية الرئيسية، كما استخدم الاقتراض التجاري الخارجي في تمويل استثمارات عامة ضخمة لم يسهم الكثير منها في النمو الاقتصادي أو توليد نقد أجنبي لخدمة الدين مثل مشروعات قطاع البنية التحتية ومرافق الخدمات.

كما فشل الكثير من المشروعات في تحقيق زيادة كافية في الناتج المحلي ، حيث إن الكثير منها قام تحت اعتبارات المباشرة السياسية وليس على أساس اعتبارات سليمة لجوانبها الاقتصادية والمالية المتوقعة<sup>(15)</sup>.

#### 9. عدم التنسيق بين الجهات المشتركة في تنفيذ بعض المشروعات

أوضحت خبرة البنك الدولي أن هناك بعض المشروعات التي يشترك في تنفيذها أكثر من جهة ، ويؤدي عدم التنسيق بين هذه الجهات إلى تأخر تنفيذ تلك المشروعات ، كذلك كثيراً ما يغفل استشارة المتفعين المستهدفين من المشروع وأخذ رأيهم في تصميم المشروع وتنفيذه ، ويظهر ذلك بصورة واضحة في مشروعات التنمية الريفية والحضرية . ويرجع أحد أسباب عدم التنسيق بين الجهات المشتركة في تنفيذ المشروع إلى أن لجنة التنسيق الخاصة بالمشروع غالباً ما يكون أعضاؤها أبعد ما يكونون عن المستوى التنفيذي بالإضافة إلى كثرة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم ، حيث إن أداء اللجان المؤلفة من الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين نادراً ما يكون جيداً .

#### 10. عدم قيام الكثير من الجهات المتغلة بإعداد تقرير التقييم اللاحق للمشروع بعد انتهاء تمويله وتنفيذه

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص العاملين المدربين الذين يمكن أن يضطلعوا بهذا العمل ، والغرض الرئيسي من هذا الإجراء هو :

أ. استخلاص الدروس المستفادة لتصميم المشروعات المقبلة .

ب. المساعدة على ضمان القابلية للمحاسبة سواء كان أمام المساهمين الحكوميين أو وكالات التمويل الدولية أو مسؤولية الهيئات والمؤسسات الوطنية أمام حكوماتها .

ج. توفير استعراض شامل ومفصل لعناصر نجاح المشروع وفشله حتى يمكن تكرار عوامل النجاح وتجنب عوامل الفشل<sup>(16)</sup>.



تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة  
خلال الفترة 1980-1997

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي أدت إلى بقاء أزمة الدين هناك عوامل أخرى تتمثل في استمرار العديد من الدول في الاقتراض بشروط غير ميسرة لتمويل المشروعات المختلفة، واستمرار عجز ميزان المدفوعات بالدول العربية بصفة عامة، وخاصة المقترضة منها، وتزايد معدلات السكان وما تتطلبه من تزايد التمويل لتلبية الاحتياجات المتزايدة لهم... الخ.

فقد تراوح عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1995 ما بين 22.8٪ و 34.6٪ في الأردن وبين 45.3٪ و 73٪ في لبنان وبين 11.5٪ و 2.19٪ في مصر وبين 5.8٪ و 8.7٪ بالمغرب.

كما تراوح عجز الميزان الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها ما بين 3.1٪ و 16.3٪ بالأردن وبين 2.5٪ و 8.4٪ بتونس وبين 2.1٪ و 13.3٪ بالسودان<sup>(17)</sup>.

### ثانياً: الأسباب الخاصة المتعلقة ببعض الدول

بالإضافة إلى العوامل السابقة المسؤولة عن أزمة الدين بالدول العربية والنامية بصفة عامة نجد تفاوت تلك الأسباب من دولة إلى أخرى، ففي الأردن ترجع أسباب الأزمة التي اندلعت في أواخر الثمانينيات إلى:

1. الأثر السلبي لهبوط أسعار النفط على تدفقات المساعدات الخارجية للأردن، حيث تراجعت تلك المساعدات من 10.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 إلى 4.5٪ عام 1997.
2. عدم اتخاذ إجراءات التصحيح الكافية للتكيف مع المؤثرات الخارجية واستمرار الدولة في انتهاج سياسة توسعية للمحافظة على مستوى المعيشة.
3. تزايد الاقتراض الخارجي بشروط مالية صعبة لمواجهة النقص في المساعدات المالية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة على الاقتراض الخارجي للأردن من 4.7٪ خلال الفترة 1973-1980 إلى 8.1٪ خلال الفترة 1981-1988.

4. استخدام جزء من الاقتراض الجديد في سداد الديون القديمة (بدلاً من استخدامه في إقامة مشروعات يساهم إنتاجها في توسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على السداد مستقبلاً) الأمر الذي ساهم في تفاقم أزمة الدين.
5. عدم وجود متابعة منتظمة ومستمرة لتطور حجم الديون الخارجية، بالإضافة إلى عدم وضع معايير وضوابط وأسلوب متابعة للديون الخارجية.
6. عدم وجود إحصاءات شاملة لاتجاهات المديونية، وآلية التعامل معها وغياب التنسيق بين الجهات المنوط بها إدارة الدين<sup>(18)</sup>.
7. اتساع فجوة الموارد (الصادرات من السلع والخدمات، والواردات من السلع والخدمات) والتي ارتفعت من 523.2 مليون دينار عام 1980 إلى 1242.7 مليون دينار عام 1996، وتراجعت إلى 1146.3 مليون دينار عام 1997 بنسبة 22.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(19)</sup>.
8. عدم تبني سياسة تحوط لدرء خطر تقلبات أسعار الصرف تعمل مع مراعاة التوازن بين العملات التي تشكل رصيد الدين والعملات التي تتكون منها الاحتياطيات الأجنبية ودخل الصادرات<sup>(20)</sup>.

أما أسباب الأزمة في تونس فترجع إلى :

1. زيادة معدل نمو النقد المحلي مما ساهم في زيادة التضخم وتفاقم عجز الميزانية.
2. تقويم سعر صرف الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، الأمر الذي ساهم في اختلال المدفوعات الخارجية.
3. تدهور شروط الاقتراض، وحدث انتقال عكسي للموارد الخارجية (نظراً لزيادة أعباء الديون المسددة للخارج عن التدفقات من المسحوبات الجديدة).



4. زيادة الاقتراض من المؤسسات المتعددة الأطراف (حيث ارتفعت الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون من 25.6٪ عام 1988 إلى 40.1٪ عام 1996، وكذلك زيادة الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، والمصادر الخاصة ذات الشروط المالية الصعبة، (حيث بلغت نسبة الديون من أسواق المال الدولية 12.8٪ من إجمالي الدين عام 1996، كما ارتفعت نسبة الديون من المصادر الخاصة إلى إجمالي الديون من 19٪ عام 1991 إلى 31.8٪ عام 1996)، كما ارتفعت نسبة الديون المبرمة بأسعار فائدة متغيرة إلى إجمالي المديونية من 19.5٪ عام 1991 إلى 35.2٪ عام 1996<sup>(21)</sup>.

أما بالنسبة إلى الاقتصاد المغربي، فترجع أسباب أزمة الديون التي ظهرت في أواخر السبعينيات وأثرت بشكل سلبي في الأداء الاقتصادي بالدولة إلى العوامل التالية:

1. انخفاض أسعار الفوسفات في السوق العالمية مما أحدث تأثيراً سلبياً في الإيرادات من العملة الصعبة، وخاصة أن الفوسفات كان يشكل نحو 40٪ من الصادرات المغربية.

2. ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الوقت الذي كانت فيه أغلب أسعار السلع الاستهلاكية مدعمة.

3. ارتفاع تكلفة الاقتراض العالمي وخاصة سعر فائدة الاقتراض بالدولار.

4. الأثر السلبي للجفاف الذي أصاب البلاد والذي بلغ ذروته عام 1981، هذا في الوقت الذي شكل فيه قطاع الزراعة نحو 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووفر نحو 50٪ من فرص العمل، وما صاحبه من تزايد الفجوة بين الاستثمار والادخار، حيث ارتفع عجز الموارد من 2٪ عام 1973 إلى 12٪ عام 1982<sup>(22)</sup>.

أما في لبنان الذي ارتفع الدين الخارجي به ليصل إلى 2351 مليون دولار بنهاية عام 1997، فإن جذور الأزمة ترجع إلى عام 1976 وذلك للأسباب التالية:

1. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والذي بلغ نحو 5287 مليون ليرة لبنانية بنهاية عام 1980 ، وتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتغطية نحو 16.2٪ من ذلك العجز .
  2. قصور فائض الميزان الخدمي عن تغطية العجز بالميزان التجاري .
  3. تفاقم معدلات التضخم حيث بلغ الارتفاع في أسعار السلع نحو 500٪ عام 1987 .
  4. الظروف الأمنية الصعبة وما ألحقته الحرب الأهلية من دمار وظروف العدوان الإسرائيلي وما صحبه من تدمير للبنية التحتية والسعي نحو إعادة بنائها وتطويرها<sup>(23)</sup> .
- ويرجع تزايد الديون الخارجية في سلطنة عُمان إلى ما يلي :

1. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة واللجوء إلى الاقتراض لسد جزء من ذلك العجز ، حيث ارتفع متوسط العجز السنوي للموازنة من 26.4 مليون ريال عُمانى خلال الفترة 1976-1980 إلى 253.4 ، 303.6 ، 531.7 مليون ريال عُمانى خلال الفترات 1981-1985 ، 1986-1990 ، 1991-1997 وذلك على التوالي<sup>(24)</sup> .
2. تزايد الاقتراض الخارجي من المصادر الخاصة مقابل تراجع الاقتراض من المصادر الرسمية ، حيث تراجعت الديون المستحقة للمصادر الرسمية من 80٪ من إجمالي الدين عام 1980 إلى 23.1٪ عام 1995 ، مقابل تزايد الديون المستحقة للمصادر الخاصة من 20٪ إلى 76.9٪ خلال الفترة نفسها ، وتتركز معظمها في الديون المستحقة للبنوك التجارية .
3. الانتقال العكسي للموارد ، ففي خلال الفترة 1980-1988 ، 1995 كان الاقتصاد العُماني يدفع أعباء ديون مستحقة للعالم الخارجي تفوق المسحوبات من القروض الجديدة ، وذلك فيما عدا عام 1994 فقط ، فقد بلغت المسحوبات من القروض الجديدة نحو 3099 مليون دولار ، بينما بلغت أعباء الدين المسدد للخارج نحو 4948 مليون دولار أي أن صافي التحويلات كانت عكسية (تم للخارج) بنحو 1849 مليون دولار أمريكي ، أي أنه مقابل كل دولار جديد كانت السلطنة تحصل عليه ، كانت تدفع مقابله نحو 1.6 دولار تسديداً لديون قديمة خلال الفترة المشار إليها<sup>(25)</sup> .

4. ما تطلبته مرحلة بناء الدولة الحديثة التي لم يكن لها وجود يذكر حتى عام 1970 .  
وتجدر الإشارة إلى أن الخطة الخمسية الرابعة لسلطنة عُمان (1991 - 1995) قد اتسمت بتعزيز التوجه الداخلي للاقتصاد العُماني ، وذلك من خلال توجيه الموارد الوطنية لتمويل الاستخدامات المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج في تمويل تلك الاستخدامات ، لذلك فقد حددت الخطة الحجم القائم للمديونية الخارجية في نهاية الخطة الخمسية الثالثة (1000 مليون ريال عُماني) كحد أعلى لها خلال الخطة الخمسية الخامسة ، وطبقاً لما جاء بالخطة فإنه لا يتم الالتجاء إلى صافي اقتراض خارجي جديد خلال فترة الخطة إلا بناءً على قرار مجلس الوزراء<sup>(26)</sup> .

أما الخطة الخمسية الخامسة (1996 - 2000) فقد استهدفت تثبيت حجم الدين العام عند مستواه الذي كان عليه في بداية الخطة والمقدر بنحو 1500 مليون ريال عُماني تقريباً .

وبناء على السياسات والآليات المقترحة لتحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني "عُمان 2020" ، فمن المتوقع أن يتراجع رصيد الدين الحكومي الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1988) من 20.9٪ عام 1995 إلى 16.3٪ و 9٪ عامي 2000 و 2020 على التوالي<sup>(27)</sup> .

### المبحث الثالث

#### الآثار المترتبة على تزايد حجم الديون الخارجية

ترتب على تزايد حجم الدين الخارجي وتشوه هيكله عدة آثار سلبية من أهمها ما يلي :

##### أولاً: تزايد عبء الدين وتراجع الانتقال الصافي للقروض

بلغ إجمالي المسحوبات من القروض التي حصلت عليها الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1985 - 1997 نحو 158673.3 مليون دولار أمريكي ، ولكن نظراً لتزايد



أعباء الدين والتي بلغت جملتها نحو 176889.2 مليون دولار فقد شهدت الدول العربية المقترضة انتقالاً عكسياً للموارد إلى الخارج بلغ 18215.9 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها، أي أنه مقابل كل دولار جديد حصلت عليه الدول العربية المقترضة كانت تدفع مقابله نحو دولار و12 مستأ تسديداً للديون قديمة؛ والجدول (6-1) يوضح ذلك.

#### الجدول (6-1)

#### الانتقال الصافي للقروض الخارجية إلى الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1985-1997

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	إجمالي المسحوبات	أعباء الدين			صافي التلقتات	
		أقساط	فائدة	جملة	قيمة	% إلى المسحوبات
1985	13692	6704	3633	10337	3355	24.5
1986	14080	7040	4153	11193	2887	20.5
1987	13470	7091	3499	10590	2880	21.4
1988	14504	8354	4224	12578	1926	13.3
1989	13898.8	9380.1	4838.4	14218.5	319.7-	2.3
جملة	69644.8	38569.1	20347.4	58916.5	10728.3	15.4
1990	13198.4	11995.4	4468.1	16463.5	3265.1-	14.7-
1991	14191.9	11736.9	4513.2	16250.1	2058.2-	14.5-
1992	13267.1	11465	6129.4	17594.4	4327.3-	32.6-
1993	11932.4	11439.7	4964.2	16403.9	4471.5-	37.5-
1994	10147.3	7882.3	4938.6	12820.9	2673.6-	26.3-
1995	9831.5	7140	5416.9	12556.9	27254.4-	27.7-
1996	8165.4	6730	5641.8	12371.8	4205.6-	51.5-
1997	8294.5	7798	5713.2	13511.2	5216.7-	62.9-
جملة	89028.5	76187.3	41785.4	117972.7	28944.2-	32.5-
الإجمالي	158673.3	114756.4	62132.8	176889.2	18215.9-	11.5-

المصدر: قام الباحث بعمل الجدول من:

صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية، صفحات مختلفة.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، أيلول/سبتمبر، 1997، ص 347.

World Bank, Global Development Finance, Country Tables, 1999, op. cit., 1999, passim

ومن الجدول السابق يتضح أنه:

1. بينما اتجهت المسحوبات من القروض إلى التراجع خلال الفترة 1985-1997 فقد اتجهت أعباء خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) إلى التزايد، حيث تراجعت المسحوبات من القروض من 13692 مليون دولار عام 1985 إلى 8294.5 مليون دولار عام 1997 بنسبة تراجع قدرها 39.4٪، وذلك مقابل تزايد أعباء الدين من

10337 مليون دولار إلى 13511.2 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 30.7٪ خلال الفترة نفسها.

2. ترجع الزيادة في عبء الدين بالدرجة الأولى إلى تزايد مدفوعات الأقساط والتي بلغت نحو 114756.4 مليون دولار بنسبة 64.9٪ من إجمالي عبء الدين خلال الفترة 1985 - 1997.

3. في الوقت الذي شهدت فيه الفترة 1985 - 1989 حدوث انتقال صاف للقروض إلى الدول العربية المقترضة، فقد شهدت الفترة 1990 - 1997 اشتداد وتيرة الانتقال العكسي للموارد من الدول العربية إلى الخارج؛ فقد بلغت جملة المسحوبات من القروض خلال الفترة الأولى نحو 69644.8 مليون دولار مقابل مدفوعات خدمة دين بلغت 58916.5 مليون دولار، مما أحدث انتقالاً صافياً للقروض قدره 10728.3 مليون دولار، وإن كان صافي التدفقات إلى المسحوبات من القروض قد شهد تراجعاً بصفة مستمرة خلال تلك الفترة، حيث تراجع من 24.5٪ إلى -2.3٪. وهذا يعني أنه مقابل كل دولار جديد كانت تحصل عليه الدول العربية المقترضة كانت تدفع مقابله نحو 85 سنتاً تسديداً لديون قديمة خلال الفترة 1985 - 1989.

4. أما الفترة الثانية 1990 - 1997 فقد بلغت جملة المسحوبات من القروض خلالها نحو 89028.5 مليون دولار مقابل مدفوعات خدمة دين بلغت 117972.7 مليون دولار بنسبة 132.5٪ من جملة المسحوبات خلال الفترة نفسها، أي أنه مقابل كل دولار جديد كانت تحصل عليه الدول العربية كانت تدفع مقابله دولاراً و32.5 سنتاً تسديداً لديون قديمة.

وقد تراجعت خدمة الدين خلال عامي 1994 و1995 بنسبة 21.8٪ و23.5٪ على التوالي مقارنة بعام 1993، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض أعباء الدين المدفوعة من قبل الجزائر في أعقاب إبرام أربع اتفاقيات لإعادة جدولة الديون التجارية والرسمية المستحقة على الجزائر بمبلغ 17.4 مليار دولار عامي 1994 و1995، وهو الأمر الذي نتج عنه انخفاض خدمة ديونها الخارجية من 8.6 مليارات دولار عام 1993 إلى 4.9 و4.1 مليارات دولار عامي 1994 و1995 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى تفاوت الدول العربية من حيث مقدار إجمالي الانتقال الصافي للقروض إليها خلال الفترة 1985-1994، فهناك دول حققت انتقالاً صافياً للقروض، وهي الأردن والسودان وسوريا والصومال وموريتانيا واليمن ومصر، ولكن رغم الانتقال الصافي لإجمالي المسحوبات (بعد استقطاع أعباء الدين) خلال هذه الفترة، فإن بعض السنوات قد شهدت حدوث انتقال عكسي للقروض بتلك الدول وخاصة الأردن، والتي شهدت انتقالاً عكسياً لصافي التحويلات اعتباراً من عام 1992 حتى عام 1994 والذي بلغ 224، 262، 251 مليون دولار خلال السنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي. وكذلك مصر فقد شهدت انتقالاً عكسياً لصافي التحويلات اعتباراً من عام 1989 وحتى عام 1994 بلغ (166، 528، 136، 803، 619، 843) مليون دولار خلال السنوات (1989، 1990، 1991، 1992، 1993، 1994) على التوالي<sup>(28)</sup>.

أما الدول التي حققت انتقالاً عكسياً للقروض لمجمل الفترة 1985-1994 فقد شملت تونس والجزائر وسلطنة عُمان ولبنان والمغرب.

وخلال الفترة 1995-1997 حققت كل من الأردن ولبنان واليمن وجيبوتي وموريتانيا انتقالاً صافياً للقروض، وذلك عكس كل من المغرب ومصر والجزائر وسلطنة عُمان وسوريا وتونس والسودان والتي حققت انتقالاً عكسياً للموارد، والجدول (1-7) يوضح ذلك.

### ثانياً: ارتفاع مؤشرات عبء الدين

تصنف الدول العربية فيما يتعلق بعبء المديونية عام 1995 إلى ثلاث مجموعات، تعد المجموعة الأولى منها معتدلة أو منخفضة المديونية، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 56٪ و 200٪ على التوالي، وتضم كلاً من تونس وجيبوتي وسلطنة عُمان ولبنان. أما المجموعة الثانية وهي المرتفعة المديونية فتضم كلاً من الأردن والجزائر ومصر والمغرب، وتقل فيها نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 120٪ و 350٪ على التوالي. أما المجموعة



تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة  
خلال الفترة 1980-1997

الثالثة فتشمل تلك الدول المتفاقمة المديونية والتي تضم كلاً من سوريا والسودان والصومال وموريتانيا واليمن، والتي تزيد فيها نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات على 120٪ و 350٪ على التوالي<sup>(29)</sup>.

### الجدول (7.1) موقف الدول العربية طبقاً للانتقال الصافي للقروض الخارجية خلال الفترة 1985-1997

(مليون دولار أمريكي)

الفترة 1995-1997		الفترة 1985-1994	
جملة الانتقال الصافي للقروض خلال الفترة 1995-1997	الدولة	جملة الانتقال الصافي للقروض خلال الفترة 1985-1994	الدولة
	1. دول حققت انتقالاً صافياً للقروض:		1. دول حققت انتقالاً صافياً للقروض:
218	الأردن	916	الأردن
1868	لبنان	1089	السودان
28.9	جيبوتي	7813	سوريا
67	موريتانيا	440	الصومال
404	اليمن	391	موريتانيا
		1596	اليمن
		468	مصر
	2. دول حققت انتقالاً عكسياً لصافي القروض:		2. دول حققت انتقالاً عكسياً لصافي القروض:
5062	المغرب	1237	تونس
4722	مصر	11829	الجزائر
2975	الجزائر	1139	سلطنة عُمان
509	سلطنة عُمان	141	لبنان
597	سوريا	3014	المغرب
21	تونس		
101	السودان		

المصدر: قام الباحث بإعداد الجدول بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.

World Bank, Global Development Finance, Country Tables, 1999, op.cit., passim.

وفي عام 1996 أصبحت مصر من الدول العربية ذات المديونية المعتدلة أو القليلة المديونية بعدما كانت من الدول العربية ذات المديونية المرتفعة عام 1995 ، كما أصبحت سوريا واليمن من الدول المرتفعة المديونية بعدما كانت من الدول المتفاقمة المديونية ، كما ظلت الصومال والسودان وموريتانيا من الدول المتفاقمة المديونية ، والجدول (8-1) يوضح ذلك :

**الجدول (8-1)**  
**تصنيف الدول العربية طبقاً لعبء المديونية**  
**عامي 1995-1996**

عام 1996			عام 1995		
نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	للمجموعة والدولة	نسبة الدين القائم إلى الصادرات	نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	للمجموعة والدولة
أقل من 220٪	أقل من 51٪	للمجموعة الأولى (مديونية معتدلة أو قليلة)	أقل من 200٪	أقل من 65٪	للمجموعة الأولى (مديونية معتدلة أو قليلة)
120.3	50.7	تونس	122.7	55.3	تونس
190.8	44.7	مصر	123.4	44.8	جيبوتي
115.4	39	جيبوتي	48.5	22.6	سلطنة عمان
46.5	22.3	سلطنة عمان	186.3	11.5	لبنان
176.6	14.4	لبنان			
من 220٪ إلى 325٪	أقل من 125٪	للمجموعة الثانية (مديونية مرتفعة)	من 200٪ إلى 350٪	أقل من 120٪	للمجموعة الثانية (مديونية مرتفعة)
176.5	99.2	الأردن	131.7	95.9	الأردن
251.8	73	الجزائر	271.9	78.7	الجزائر
230.7	59.1	المغرب	200	52.6	مصر
258.8	123.4	اليمن	242.9	67.3	المغرب
321.4	125	سوريا			
تفوق 325٪	تفوق 125٪	للمجموعة الثالثة (مديونية متفاقمة)	تزيد على 350٪	تزيد على 120٪	للمجموعة الثالثة (مديونية متفاقمة)
2505.8	257.6	السودان	359.6	128.3	سوريا
1467.5	2181.8	الصومال	2587.8	287.6	السودان
508.6	220.6	موريتانيا	1721.8	2210.7	الصومال
			462.9	230.5	موريتانيا
			288.4	138.3	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1997 ، ص 147 .  
صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998 ، ص 134 .

وبصفة عامة فقد تزايدت أعباء الدين وخدمته بالدول العربية خلال الفترة 1980 - 1997 طبقاً لما يوضحه الجدول (1 - 9).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل خدمة الدين يعتبر أحد المؤشرات المهمة للدلالة على الجدارة الائتمانية للدولة المقترضة، وهو عبارة عن نسبة ما تمتصه أو ما تستنزفه خدمة الدين العام (الأقساط + الفوائد) من حصيلة النقد الأجنبي الناتجة عن صادرات السلع والخدمات. وكلما ارتفعت تلك النسبة ارتفع معدل خدمة الدين؛ وتشكل زيادة هذا المعدل ضغطاً على اقتصاد الدول النامية. ويمتاز معدل خدمة الدين كمؤشر لقياس عبء الدين بالآتي:

- سهولة وبساطة حساب هذا المؤشر حيث إنه عبارة عن نسبة خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) إلى الحصيلة من الصادرات السلعية والخدمات.
- يمكن حسابه إحصائياً ولا يتطلب استخدام الحسابات القومية المعقدة وما تتطلبه من التخمينات والتوقعات<sup>(30)</sup>.

وعادة ما تأخذ منظمات التمويل الدولية بمعدل خدمة الدين لتحديد قدرة الدولة على خدمة ديونها، إلا أنه يؤخذ على هذا المؤشر كونه مؤشراً نقدياً بحتاً، أي أنه ينظر إلى مشكلة المديونية على اعتبار أنها تتعلق بمشكلة السيولة فقط، وذلك دون مراعاة للمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، ويعجز هذا المؤشر عن تحديد العبء الحقيقي للديون الخارجية في الأجلين الطويل والمتوسط.

ونظراً لأن الدول النامية تعتمد بصفة أساسية على حصيلة صادراتها كمصدر أساسي للنقد الأجنبي، فلا شك في أن زيادة معدل خدمة الدين تؤثر سلباً في هذه الحصيلة، وقد لا تكفي موارد النقد الأجنبي بعد دفع أعباء خدمة الدين لتلبية احتياجات الدولة من الواردات المختلفة اللازمة لدوران دولا الإنتاج، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعثر جهود التنمية نظراً لتقويض قدرة الدولة على الاستيراد.

كما لا يخفى على أحد الأثر الضار الذي يترتب على ارتفاع مدفوعات أعباء خدمة الدين على المدخرات المحلية، حيث إن ارتفاع ذلك العبء يؤدي إلى تراجع الفائض



الجدول (9-1)  
عسء الدين اأأارءى للءول العربىة  
ألال الفءرة 1980 - 1997

المؤشر	الدولة	رصيد الدين الخارجي إلى الصنادرات	رصيد الدين الخارجي إلى الناتج القمي الإجمالي	معدل خدمة الدين	الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	الدين غير المسر إلى إجمالي الدين	الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين
تونس		تراوح بين 96 و 145.1	تراوح بين 41.7 و 65.7	تراوح بين 14.8 و 24.5	تراوح بين 3.9 و 13.7	تراوح بين 60.7 و 76.8	تراوح بين 12.3 و 36.3
مصر		تراوح بين 139 و 298.4	تراوح بين 39 و 100.2	تراوح بين 9 و 27.8	تراوح بين 6 و 21.1	تراوح بين 23.3 و 62	تراوح بين 10 و 13.7
جيبوتي*		تراوح بين 101.8 و 133	تراوح بين 50.5 و 61.4	تراوح بين 3.1 و 5.5	تراوح بين 3.1 و 12.6	تراوح بين 5.2 و 13.4	تراوح بين 43.5 و 48.8
عمان		تراوح بين 15.4 و 52.8	تراوح بين 11.2 و 33	تراوح بين 5.9 و 12.3	تراوح بين 12.3 و 28.7	تراوح بين 146.4 و 91.1	تراوح بين 5.5 و 6.5
لبنان		تراوح بين 42.6 و 98.8	تراوح بين 17.4 و 51.4	تراوح بين 3.3 و 14.2	تراوح بين 35.6 و 83.4	تراوح بين 85.5 و 95.1	تراوح بين 2.6 و 15.2
الأردن		تراوح بين 105.4 و 313.2	تراوح بين 84.4 و 246.9	تراوح بين 11.1 و 24.2	تراوح بين 7.4 و 24.6	تراوح بين 56.4 و 69	تراوح بين 8 و 82.1
الجزائر		تراوح بين 129.9 و 277	تراوح بين 47.1 و 84	تراوح بين 27.2 و 71.6	تراوح بين 0.5 و 12	تراوح بين 80 و 96.9	تراوح بين 1.5 و 12.5
المغرب		تراوح بين 166.9 و 293.7	تراوح بين 50.8 و 98.5	تراوح بين 21.5 و 40.5	تراوح بين 0.9 و 8.4	تراوح بين 69.6 و 75.4	تراوح بين 7.8 و 31.3
اليمن**		تراوح بين 103.6 و 279.3	تراوح بين 76.7 و 186	تراوح بين 2.4 و 8.2	تراوح بين 4.9 و 20.1	تراوح بين 28 و 49.8	تراوح بين 14.9 و 36
سوريا		تراوح بين 106.3 و 386.7	تراوح بين 27.2 و 157	تراوح بين 3.9 و 23.3	تراوح بين 12.6 و 22.1	تراوح بين 23.2 و 48.1	تراوح بين 3.4 و 8.8
السودان		تراوح بين 492.6 و 2908.6	تراوح بين 69.3 و 280.3	تراوح بين 0.4 و 25.1	تراوح بين 11.6 و 37	تراوح بين 66.6 و 72.5	تراوح بين 11.7 و 12.4
موريتانيا		تراوح بين 304 و 553.8	تراوح بين 125 و 244.7	تراوح بين 17.3 و 30	تراوح بين 6.7 و 14.3	تراوح بين 28.1 و 38.9	تراوح بين 14.8 و 39.4

المصءر : World Bank, Global Development Finance, Country Tables 1999, op. cit., passim .

\* للفترة 1992 - 1997

\*\* للفترة 1990 - 1997

الاقتصادي نظراً لتراجع الدخل القومي<sup>(31)</sup> لتلك الدول، كذلك فإن التزايد في أعباء خدمة الدين يكون ذا أثر مبطئ للاستثمارات نظراً لشعور المستثمرين أن جزءاً كبيراً من الناتج سوف يحول للخارج لسداد الديون الخارجية المستحقة على الدول.

### **ثالثاً: عدم القدرة على سداد أعباء خدمة الدين في مواعييدها المستحقة والالتجاء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية**

كان من نتيجة تزايد حجم الدين وتشوه هيكله وتفاقم أعبائه أن لجأ الكثير من الدول العربية إلى الدائنين طلباً للاتفاق على شروط جديدة لإعادة جدولة الديون المستحقة عليها، وقد تم ذلك (إعادة الجدولة) من خلال نواد للدائنين أشهرها نادي باريس و نادي لندن. ويختص الأول بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الرسمية، أما الثاني فيختص بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الخاصة المستحقة للمصارف التجارية، وذلك من خلال مجموعة من الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها منذ وقت طويل. وسوف نتعرض لطبيعة عمل كلا الناديين وإجراءات إعادة الجدولة وشروطها بكل منهما بشيء من التفصيل في الفصل السادس.

وعلى مستوى مجموعات الدول نجد أن الدول التي لجأت إلى تلك العملية هي دول المجموعة الثانية والثالثة، أما دول المجموعة الأولى تونس وجيبوتي وسلطنة عُمان ولبنان فلم تكن في حاجة إلى إعادة الجدولة نظراً لضآلة عبء الدين بتلك الدول.

واقترنت عمليات إعادة الجدولة على دول المجموعة الثانية والثالثة كما يوضح الجدول (1-10) الذي يبين أن جملة الديون المعادة جدولتها بنادي باريس و نادي لندن قد بلغت 48662 مليون دولار بموجب 19 اتفاقية لإعادة الجدولة معظمها خاص بدول المجموعة الثانية، حيث بلغت جملة المبالغ المعادة جدولتها لدول تلك المجموعة نحو 48119 مليون دولار بنسبة 98.9٪ من إجمالي الديون المعادة جدولتها للدول العربية خلال الفترة 1989-1996، ويتعلق معظمها بكل من مصر والجزائر والمغرب حيث بلغت المبالغ المعادة جدولتها لتلك الدول 21972 و 17365 و 6049 مليون دولار بموجب اتفاقية واحدة، وأربع اتفاقيات، وثلاث اتفاقيات للدول الثلاث على التوالي. وقد بلغ إجمالي

التخفيضات والإعفاءات التي حصلت عليها دول المجموعة نحو 16162 مليون دولار تتعلق معظمها بمصر والمغرب، والتي حصلت على تخفيضات بلغت 12573 و2666 مليون دولار على التوالي خلال الفترة 1989-1995.

وفي عام 1997 أعادت اليمن جدولة نحو 1444 مليون دولار من ديونها الخارجية بموجب اتفاق نادي باريس بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997<sup>(32)</sup>.

### الجدول (10.1) اتفاقيات إعادة الجدولة وإعفاءات الديون الخارجية

إجمالي القروض (1989-1999) بمليون دولار	حجم الديون للعملة جدولتها (1989-1996)			للمجموعة والدولة
	% من إجمالي الدين القائم	المبلغ بالمليون دولار	عدد الاتفاقيات	
16162	51.8	48119	14	للمجموعة الثانية
923	43.4	2733	6	الأردن
صفر	53.3	17365	4	الجزائر
12573	64.4	21972	1	مصر
2666	27.3	6049	3	المغرب
594	1.1	543	5	للمجموعة الثالثة
183	17.4	430	4	موريتانيا
398	-	-	-	سوريا
-	1.8	113	1	اليمن
16756	34	48662	19	للمجموع

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، مرجع سابق، ص 155.



## الفصل الثاني

### تطور حجم الدين وهيكله في الدول الأفريقية\*

تزايد حجم الدين وتشوه هيكله وتفاقت أعباءه في الدول الثلاث محل الدراسة، وفي أفريقيا بصفة عامة، مقارنة بغيرها من المناطق على النحو الذي توضحه الدراسة في هذا الفصل من خلال مبحثين: أولهما يتعلق بتطور حجم الدين وهيكله، أما المبحث الثاني فيتناول تطور مؤشرات عبء الدين.

### المبحث الأول

#### تطور حجم الدين وهيكله

#### أولاً: تطور حجم الدين

من متابعة تطور حجم الدين للدول الثلاث، وهي كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر يتضح لنا ما يلي:

تضاعف حجم الدين الخارجي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 4960 مليون دولار عام 1980 إلى 10215 مليون دولار عام 1990، أما ساحل العاج فقد تزايد الدين فيها أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة نفسها، حيث ارتفع حجم الدين فيها من 5848 مليون دولار عام 1980 إلى 18079 مليون دولار عام 1990.

وفي مصر تزايد رصيد الدين نحو مرتين خلال تلك الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن حجم ذلك الدين قد تضاعف نحو مرتين ونصف خلال الفترة 1980-1988، حيث ارتفع من 20915 مليون دولار إلى 52486 مليون دولار ثم تراجع إلى 40104 ملايين دولار عام 1990 (انظر الملحق 2-1).

\* سوف تقتصر هنا على الفترة 1980-1990 على أن تعرض لتطور حجم الدين حتى نهاية عام 1997 عند تناول أثر إعادة الجدولة على الديون الخارجية في الفصل الثامن، وذلك منعاً للازدواجية ونظراً لأن جزءاً كبيراً من الزيادة في حجم الدين المستحق على أفريقيا حتى منتصف التسعينيات كان راجعاً إلى عمليات إعادة الجدولة.

ويرجع ذلك إلى إلغاء بعض الديون من قبل بعض الدول والهيئات العربية والحكومة الأمريكية، وسوف نوضح تفاصيل ذلك في مكان آخر من الكتاب.

وعلى مستوى أفريقيا فقد تزايد حجم الدين نحو مرتين ونصف المرة خلال عام 1990<sup>(1)</sup> مقارنة بعام 1980، حيث ارتفع رصيد الدين من 109169 مليون دولار عام 1980 إلى 274968 مليون دولار عام 1990، أما أفريقيا جنوب الصحراء فقد تزايد الدين الخارجي بها أكثر من ثلاث مرات حيث ارتفع الرقم القياسي لرصيد الدين من 100٪ إلى 309٪ مقارنة بـ 100٪ إلى 224٪ لكافة الدول النامية، و 100٪ إلى 178٪ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدين قد تزايد في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج بدرجة كبيرة في النصف الثاني من الثمانينيات مقارنة بالنصف الأول، والجدول (1-2) يوضح ذلك.

#### الجدول (1-2)

تطور حجم الدين في كل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر، والمناطق النامية الأخرى  
خلال السنوات (1980، 1985، 1990)

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	السنوات	1980	1985	نسبة الزيادة خلال 1985-1980 %	1990	نسبة الزيادة خلال 1990-1985 %	نسبة الزيادة خلال 1990-1980 %
جمهورية الكونغو الديمقراطية		4960	6171	24.4	10215	65.5	105.9
ساحل العاج		5848	9745	66.6	18079	85.5	209.1
مصر		20915	42135	101.5	40104	(4.8)	91.7
أفريقيا جنوب الصحراء		56285	98695	75.3	173737	76	208.7
أفريقيا		109169	176355	61.5	274968	55.9	151.9
أمريكا اللاتينية		242596	390893	61.1	431091	10.3	77.7
كافة الدول النامية		572756	965833	68.6	1280509	32.6	123.6

المصدر: World Bank, World Debt Tables, Various Editions.

وهكذا نجد أنه رغم حجم الدين الخارجي الكبير لمصر والذي يفوق مثيله في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج، فإن معدلات الزيادة في حجم الدين لكلا الدولتين خلال فترة الدراسة كانت تفوق مثيلتها في مصر، وكذلك الوضع بالنسبة إلى أفريقيا عامة. فرغم حجم الدين الخارجي الكبير لدول أمريكا اللاتينية مقارنة بأفريقيا، فإن معدلات زيادته في الأخيرة كان يفوق الأولى وكافة الدول النامية الأخرى، حيث إن حجم الدين الصغير نسبياً يخفي في طياته تفاقم مشكلة المديونية وأعبائها في أفريقيا، وبخاصة في ظل حجم وهيكل الاقتصادات الأفريقية الهشة.

### ثانياً: هيكل الدين

يمكن تقسيم الدين إلى عدة أنواع<sup>(2)</sup> طبقاً للغرض من التقسيم، فطبقاً لأجل السداد تقسم الديون إلى ديون طويلة الأجل (تزيد مدتها على عام) وديون قصيرة الأجل (تقل عن عام) وتتسم بارتفاع تكلفتها وهي عادة من المصادر التجارية، كما تقسم الديون الطويلة الأجل طبقاً لنوع الدائن إلى ديون رسمية عادة مضمونة، وديون خاصة غير مضمونة، وتقسم الديون العامة المضمونة إلى ديون ثنائية (تبرم مع الحكومات) وديون متعددة الأطراف (تبرم مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية).

ومن استعراض هيكل الدين وتطوره في دول العالم الثالث نجد ما يلي:

في الوقت الذي تزايدت فيه الديون الطويلة الأجل نحو مرتين في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر عام 1990 مقارنة بعام 1980، فقد تزايدت تلك الديون نحو ثلاث مرات في ساحل العاج، حيث ارتفعت من 4261 مليون دولار وبأهمية نسبية إلى إجمالي المديونية قدرها 85.9٪ إلى 8951 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 87.6٪ عام 1990 في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن 16477 مليون دولار وبأهمية نسبية قدرها 78.8٪ إلى 35318 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 18.1٪ من إجمالي المديونية في مصر خلال الفترة نفسها.

ورغم تزايد الدين الطويل الأجل في ساحل العاج نحو ثلاث مرات خلال الفترة محل الدراسة، فإن الأهمية النسبية لتلك الديون إلى إجمالي المديونية قد تراجعت من 80.8٪ إلى 80.5٪ خلال فترة الدراسة.



وفيما يتعلق بالديون القصيرة الأجل نجد أن نسبة تلك الديون إلى إجمالي المديونية رغم أنها لم تتعد 9.8٪ في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الثمانينيات، حيث ارتفعت تلك النسبة من 6.6٪ عام 1980 إلى 9.8٪ عام 1987 وتراجعت إلى 7.3٪ عام 1990، فإنها تضاعفت تقريباً خلال تلك الفترة. أما ساحل العاج فقد كانت ديونها قصيرة الأجل مرتفعة مقارنة بكل من مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث بلغت أهميتها النسبية إلى إجمالي المديونية 18٪ عام 1980 و 17.1٪ عام 1990، وإن كانت تلك النسبة قد شهدت تراجعاً في بعض السنوات حيث بلغت 7.3٪ عام 1986 و 7.5٪ عام 1985، فقد تزايدت نحو ثلاث مرات خلال تلك الفترة، والجدول (2-2) يوضح ذلك.

ومن خلال تحليل هيكل الديون بالدول الثلاث نجد ما يلي (انظر الملحق 2-2):

1. رغم أن كافة ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية الطويلة الأجل ديون رسمية عامة مضمونة من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية، ورغم تزايد نصيب الديون الرسمية: المتعددة الأطراف والثنائية إلى إجمالي تلك الديون حيث ارتفعت من 62.9٪ عام 1980 إلى 90.1٪ عام 1990، فإننا نلاحظ تزايد عبء تلك الديون نظراً للآتي:

أ. تزايد نسبة الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون الرسمية من 12.4٪ عام 1980 إلى 32.2٪ عام 1990، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الديون لا تعاد جدولتها ويتحتم الوفاء بها في مواعيد استحقاقها.

ب. تراجع النسبة الميسرة من الديون الثنائية من 29.2٪ عام 1980 إلى 20.1٪ عام 1988 (ارتفعت إلى 27.3٪ عام 1990) مما يعكس ارتفاع تكلفة تلك الديون.

2. على الرغم من أن معظم ديون ساحل العاج تعتبر ديوناً طويلة الأجل (حيث لم تقل نسبتها عن 76.8٪ من إجمالي المديونية خلال فترة الدراسة)، فإننا نلاحظ تفاقم عبء تلك الديون، ويرجع ذلك إلى:

**الجدول (2-2)**  
**تطور هيكل الدين طبقاً لأجل السداد في**  
**كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر**  
**خلال الفترة 1980-1990**

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
<b>جمهورية الكونغو الديمقراطية</b>											
الرقم القياسي للدين الطويل الأجل	100	99	96	104	101	116	139	169	163	186	210
نسبة الدين الطويل الأجل إلى إجمالي الدين	85.9	86.2	80.2	83.3	81.2	80.3	82.3	82.3	81	86.2	87.6
الرقم القياسي للدين القصير الأجل	100	102	142	82	97	124	128	178	256	196	228
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	6.6	6.8	9.1	5	6	6.6	5.8	6.6	9.8	7	7.3
الرقم القياسي لاستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	100	93	146	167	181	216	229	259	211	168	140
نسبة استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الدين	7.5	7	10.7	11.7	12.8	13.1	11.9	11.1	9.2	6.8	5.1
<b>ساحل العاج</b>											
الرقم القياسي للدين الطويل الأجل	100	107	132	133	145	177	204	245	247	265	308
نسبة الدين الطويل الأجل إلى إجمالي الدين	80.8	76.8	79.1	80.1	84.3	85.7	86.8	85.4	83.2	79.7	80.5
الرقم القياسي للدين القصير الأجل	100	110	104	84	60	69	76	130	174	266	292
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	18.1	17.6	14.1	11.3	7.9	7.5	7.3	10.2	13.2	18	17.1
الرقم القياسي لاستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	100	572	823	1031	980	1023	1014	929	783	569	663
نسبة استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الدين	1.1	5.6	6.8	8.6	7.8	6.8	5.9	4.4	3.6	2.3	2.4
<b>مصر</b>											
الرقم القياسي للدين الطويل الأجل	100	117	147	164	179	217	237	276	276	264	214
نسبة الدين الطويل الأجل إلى إجمالي الدين	78.8	85.5	81.9	83.2	83.1	84.8	84.2	87.3	86.7	84.6	88.1
الرقم القياسي للدين القصير الأجل	100	79	126	129	144	155	179	157	168	193	116
نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	19.2	14.1	17.2	16.1	16.3	14.8	15.5	12.2	12.9	15.1	11.6
الرقم القياسي لاستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	100	24	63	58	50	45	35	64	46	39	30
نسبة استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الدين	2	0.4	0.9	0.7	0.6	0.4	0.3	0.5	0.4	0.3	0.3

المصدر: World Bank, World Debt Tables, Various Editions

أ. تراجع نسبة الديون الرسمية العامة المضمونة من 91.2٪ إلى 67.4٪ عام 1989 (ارتفعت إلى 70٪ عام 1990) في مقابل تزايد الديون الخاصة غير المضمونة من 8.8٪ إلى 32.6٪ تراجعت إلى 30٪ خلال الفترة نفسها.

ب. ارتفاع الأهمية النسبية للديون المستحقة لمصادر خاصة إلى إجمالي الديون الرسمية على الرغم من تراجعها عبر فترة الدراسة حيث بلغت 71.5٪ عام 1980 وتراجعت إلى 30.3٪ عام 1990.

ج. ارتفاع الأهمية النسبية للديون المستحقة للبنوك التجارية والتي بلغت 43.6%<sup>(3)</sup> عام 1980 ارتفعت إلى 55.7% عام 1986 ، وتراجعت إلى 48.6% عام 1990 .

3. أما مصر فقد تمثلت معالم خطورة أزمة الدين بها على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقروض الطويلة الأجل إلى إجمالي المديونية في الآتي :

أ. تراجع نسبة الديون الرسمية : المتعددة الأطراف والثنائية من 86.7% عام 1980 إلى 77.5% عام 1990 مقابل ارتفاع نسبة الديون من المصادر الخاصة من 13.3% إلى 22.5% خلال الفترة نفسها .

ب. تراجع نسبة القروض المتعددة الأطراف الميسرة من 72.4% عام 1980 إلى 38.6% عام 1990 .

ج. تزايد نسبة الديون الخاصة غير المضمونة من 1.6% عام 1980 إلى 2.9% عام 1990 بالإضافة إلى تزايد الديون المستحقة للبنوك التجارية من 3.4% إلى 4.8% .

د. هناك نحو 10 مليارات دولار<sup>(4)</sup> تمثل ديوناً عسكرية تم اقتراضها بشروط غير ميسرة ، استحق منها للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1988 نحو 5.7 مليارات دولار تمثل ديوناً عسكرية يرجع تاريخها إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ، عندما بدأت مصر عمليات مكثفة لإعادة تجهيز القوات المسلحة .

وهذه الديون تم التعاقد عليها بأسعار فائدة ثابتة مرتفعة (12-14%) وفي بعض الحالات 18% ، كما بلغت مدفوعات الفائدة نحو 600 مليون دولار سنوياً .

وعلى مستوى أفريقيا<sup>(5)</sup> نجد أنه بينما تزايدت ديونها الخارجية بنسبة 129.2% خلال الثمانينيات (94.8% لمنطقة شمال أفريقيا ، 161.6% لأفريقيا جنوب الصحراء) . ورغم أن معظم تلك الديون من مصادر رسمية ، فإن مشكلة المديونية الخارجية تكمن خطورتها بدرجة أكبر في النمو الكبير للديون غير الميسرة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف .



ففي الوقت الذي تزايدت فيه الديون الثنائية الميسرة بنسبة 100٪<sup>(6)</sup>، فقد زادت الديون الثنائية غير الميسرة بنسبة 364.7٪، وكذلك فقد نمت الديون المتعددة الأطراف غير الميسرة بنحو 266.9٪ مقارنة بنسبة 213.2٪ لمثلتها الميسرة، وفي الوقت الذي نمت فيه الديون المضمونة بنسبة 56.5٪ فقد نمت الديون الأخرى غير المضمونة بنسبة 66.5٪.

وبصفة عامة فقد نمت الديون الثنائية غير الميسرة بالمقارنة بمثلتها الميسرة بنسبة كبيرة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر ونيجيريا والجزائر والمغرب والسودان وزامبيا والكاميرون وموزمبيق وتزانيا، وكذلك الوضع بالنسبة إلى الديون المتعددة الأطراف غير الميسرة فقد نمت بدرجة فاقت مثيلتها الميسرة في كل من ساحل العاج ومصر ونيجيريا والمغرب والكاميرون.

كما نجد أنه بينما تزايد الدين القصير الأجل<sup>(7)</sup> في أفريقيا جنوب الصحراء عام 1990 مقارنة بعام 1980 بنحو 115٪، فقد بلغت تلك الزيادة نحو 50٪ بالنسبة إلى الدول النامية كافة، كما تراجعت تلك الديون بنسبة 2٪ لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة نفسها.

## المبحث الثاني تطور مؤشرات عبء الدين

### أولاً: تصنيف الدول الأفريقية طبقاً لعبء الدين ومستوى الدخل

قبل أن نتعرض لمؤشرات عبء الدين نود أن نوضح تصنيف الدول الأفريقية وفقاً لمستوى الدخل وعبء الدين المستحق عليها، والذي يتضح منه مدى تردي وضع المديونية في الدول الأفريقية؛ فمن بين الـ 26 دولة<sup>(8)</sup> المنخفضة الدخل المثقلة بالديون في العالم يوجد منها 23 دولة أفريقية بنسبة 88.5٪ والدول الثلاث الباقيات يوجد اثنتان منها في أمريكا اللاتينية (غيانا وهندوراس)، ودولة في آسيا (ميانمار).

وتجدر الإشارة إلى أن مصر وهندوراس قد أعيد تصنيفهما كدولتين منخفضتي الدخل مثقلتين بالديون بعد أن كانتا من الدول المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، وذلك خلال الفترة 1988-1990.

ومن بين 15 دولة متوسطة الدخل مثقلة بالديونية توجد 4 دول في أفريقيا و8 دول في أمريكا اللاتينية، وبلغاريا وبولندا في أوربا، وسوريا في الشرق الأوسط، وهناك 6 دول قد تغير تصنيفها من دول متوسطة الدخل مثقلة بالديونية إلى دول متوسطة الدخل معتدلة الديونية وهي تشيلي وكوستاريكا وهنغاريا والفلبين والسنغال وأورجواي.

كما أنه من بين الدول المنخفضة الدخل المعتدلة الديونية والتي يبلغ عددها 11 دولة توجد منها 6 دول أفريقية، ولكن عند التحسن في موقف الدول طبقاً لوضع الديونية، نجد تراجع عدد الدول الأفريقية، طبقاً لما يوضحه الجدول (2-3).

### الجدول (2-3) تصنيف الدول الأفريقية طبقاً لعبء الديونية ومستوى الدخل خلال الفترة 1988-1990

التصنيف	عدد الدول في العالم	عدد الدول الأفريقية
1. الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالديون	26	23 <sup>(1)</sup>
2. الدول المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	15	4 <sup>(2)</sup>
3. الدول المنخفضة الدخل المعتدلة الديونية	11	6 <sup>(3)</sup>
4. الدول المتوسطة الدخل المعتدلة الديونية	17	4 <sup>(4)</sup>
5. الدول المنخفضة الدخل الأقل مديونية	11	4 <sup>(5)</sup>
6. الدول المتوسطة الدخل الأقل مديونية	34	8 <sup>(6)</sup>

المصدر: World Bank, World Debt Tables, 1991/92, op.cit., 16-17.

1. تشمل (بوروندي-مصر-غينيا الاستوائية-أثيوبيا-غانا-غينيا-غينيا بيساو-كينيا-ليبيريا-مدغشقر-مالاوي-موريتانيا-موزمبيق-النيجر-نيجيريا-ساوتومي وبرنسيب-سيراليون-الصومال-السودان-تنزانيا-أوغندا-جمهورية الكونغو الديمقراطية-زامبيا).
2. تشمل (الجزائر-الكونغو-ساحل العاج-المغرب).
3. تشمل (بنين-أفريقيا الوسطى-مالي-رواندا-توجو-جزر القمر).
4. تشمل (أنجولا-الكاميرون-الجابون-السنغال).
5. تشمل (بوركينافاسو-تشاد-جامبيا-ليسوتو).
6. تشمل (بوتسوانا-الرأس الأخضر-جيبوتي-سوازيلاند-زيمبابوي-تونس-موريشيوس-ميشل).

ويتضح مما سبق أن مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية صنفتا كدولتين منخفضتي الدخل مثقلتين بالديونية، أما ساحل العاج فقد صنف كدولة متوسطة الدخل مثقلة بالديونية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالديونية<sup>(9)</sup> طبقاً للتصنيف السابق هي تلك الدول التي يقل فيها نصيب الفرد عن 580 دولاراً من الناتج القومي، ويوجد بها ثلاثة من مؤشرات الدين التالية:

1. تتراوح نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي بها بين 30٪-50٪.
2. تتراوح نسبة الدين إلى الصادرات من كافة السلع والخدمات بين 165٪-275٪.
3. تتراوح نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بين 18٪-30٪.
4. تتراوح نسبة الفائدة إلى الصادرات بين 12٪-20٪.

أما الدول المتوسطة الدخل المثقلة بالدين فهي تلك التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي على 580 دولاراً، ويقل عن 6000 دولار، ويوجد بها ثلاثة من مؤشرات الدين التالية:

1. تبلغ نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي 50٪ أو أكثر.
2. تبلغ نسبة الدين إلى الصادرات من كافة السلع والخدمات 275٪ أو أكثر.
3. تبلغ نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 30٪ أو أكثر.
4. تبلغ نسبة الفائدة إلى الصادرات 20٪ أو أكثر.

وطبقاً لمعايير تصنيف البنك الدولي للدخل والديونية بالدول النامية عام 1999، فإن الدول المنخفضة الدخل هي تلك التي يقل نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي عن 785 دولاراً، أما الدول المتوسطة الدخل فهي تلك التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ما بين 786 دولاراً و9655 دولاراً.



وفيما يتعلق بتصنيف البنك الدولي للدول النامية طبقاً لعبء المديونية فقد جاء كالاتي :

1. دول مثقلة بالمديونية : وهي تلك التي تبلغ فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى كل من الصادرات من السلع والخدمات، والنتائج القومي الإجمالي أكثر من 220٪، 80٪ على التوالي .

2. دول معتدلة المديونية : وهي تلك التي تتراوح فيها القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ما بين 132٪ إلى أقل من 220٪، أو تبلغ خدمة الدين فيها إلى النتائج القومي الإجمالي ما بين 48٪ إلى أقل من 80٪ .

3. دول أقل مديونية : وهي تلك التي تبلغ فيها القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات والنتائج القومي الإجمالي أقل من 132٪، 48٪ على التوالي .

وطبقاً للتصنيف الذي سبقت الإشارة إليه فقد شملت الدول العربية المثقلة بالمديونية والمنخفضة الدخل كلاً من موريتانيا والصومال والسودان، وشملت الدول العربية المثقلة بالمديونية والمتوسطة الدخل كلاً من الأردن وسوريا، أما الدول العربية المعتدلة المديونية والمنخفضة الدخل فقد اقتصر على الجمهورية اليمنية، وضمت الدول العربية المعتدلة المديونية والمتوسطة الدخل كلاً من الجزائر والمغرب وتونس، وبالنسبة إلى الدول العربية الأقل مديونية والمتوسطة الدخل فقد ضمت كلاً من جيبوتي ومصر ولبنان وسلطنة عُمان .

ووفقاً لذلك التصنيف أيضاً فقد تضمنت الدول المثقلة المديونية المنخفضة الدخل نحو 27 دولة أفريقية وهي أنجولا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وساحل العاج وأثيوبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو ومدغشقر ومالاوي ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا وساوتومي وبرنسيب وسيراليون والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا .

واقترنت الدول المثقلة بالمدونية المتوسطة الدخل على دولة أفريقية واحدة وهي الجابون، أما الدول المعتدلة المدونية والمنخفضة الدخل فقد شملت نحو 7 دول أفريقية هي بنين وتشاد وجامبيا وكينيا والسنغال وتوجو وزيمبابوي.

أما الدول المعتدلة المدونية والمتوسطة الدخل فقد شملت نحو 5 دول أفريقية هي الجزائر وغينيا الاستوائية وموريشيوس والمغرب وتونس، أما الدول الأقل مدونية المنخفضة الدخل فقد ضمت دولتين أفريقيتين هما أرتيريا وليسوتو.

أما الدول الأقل مدونية المتوسطة الدخل فقد شملت نحو 7 دول أفريقية هي بوتسوانا والرأس الأخضر وجيبوتي ومصر وسيشل وجنوب أفريقيا وسوازيلاند<sup>(10)</sup>.

### ثانياً: مؤشرات عبء الدين

لا يترتب على الاقتراض الخارجي أي مشكلة عند السداد إذا ما تم استخدام القروض الخارجية في تمويل مشروعات يزيد عائدها على تكلفة الاقتراض، ولكن المشكلة تحدث غالباً عند حدوث العكس، أي عندما لا يترتب على ذلك الاقتراض زيادة في الإنتاج القومي من السلع والخدمات أو توفير بدائل للواردات، ففي هذه الحالة تواجه الدولة صعوبات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

وعادة ما يتم استخدام عدة مؤشرات لتقويم عبء الدين منها:

#### 1. نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات

وتعد تلك النسبة مقياساً<sup>(11)</sup> عاماً لصعوبات خدمة الدين، وعادة إذا ما زادت تلك النسبة على 200٪ فإن الدولة تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية، وهذه ليست معدلاً تحكيمياً، فقد تقل النسبة عن ذلك وتواجه الدول صعوبات في خدمة أعباء ديونها الخارجية.

وعلى مستوى الدول الثلاث نجد ارتفاعاً في تلك النسبة من 206.4٪ (انظر الملحق 2-2) عام 1980 إلى 444.7٪ عام 1990 في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقارنة بـ 160.7٪ إلى 455.9٪ في ساحل العاج، ومن 227.7٪ عام 1980 إلى 435.1٪ عام 1989 في مصر.

وقد ارتفعت تلك النسبة إلى 580.9٪ عام 1994 في ساحل العاج، وتراجعت إلى 214٪ في مصر بفعل عمليات إلغاء جزء من الدين التي حصلت عليها في عامي 1990 و1991.

وعلى مستوى مناطق العالم كافة نجد أنه على الرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء كانت أفضل المناطق في بداية فترة الدراسة (1980) حيث بلغت تلك النسبة بها 97.1٪ (انظر الملحق 2-3) مقارنة بـ 131.1٪، 197.1٪ لكافة الدول النامية ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على التوالي، فإنه منذ عام 1988 أصبحت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أسوأ المناطق حيث ارتفعت تلك النسبة إلى 361.2٪، 351.9٪، 329.5٪ خلال السنوات 1988، 1989، 1990 وذلك مقارنة بـ 314.9٪، 277.2٪، 261.4٪ لمنطقة أمريكا اللاتينية و 199.6٪، 184.5٪، 176.8٪ لكافة الدول النامية خلال الفترة نفسها.

## 2. نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي

وهو مؤشر يوضح أن قدرة الدولة الغنية على خدمة ديونها الخارجية تكون أفضل من مثيلتها الفقيرة؛ فالدولة الغنية تمتلك أصولاً إنتاجية أكبر، ومن ثم يمكنها مواجهة أي صعوبات طارئة قد تواجهها، وذلك عكس الدولة ذات الناتج القومي الصغير.

وقد تزايدت تلك النسبة نحو أربع مرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الملحق 2-2) مقارنة بنحو 3 مرات لساحل العاج خلال عام 1990 مقارنة بعام 1980، وقد تضاعفت تلك النسبة في مصر خلال عام 1988 مقارنة بعام 1980، ووصلت تلك النسبة إلى 338.9٪ لساحل العاج عام 1994 مقارنة بتراجعها إلى 78.9٪ بالنسبة إلى مصر. ويرجع تزايد تلك النسبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1990 مقارنة بمثيلتها في مصر إلى تراجع حجم الدين في مصر بنحو 11.4 مليار دولار مقارنة بعام 1989 بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 2.5٪ (انظر الملحق 2-4)، هذا في الوقت الذي زادت فيه ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو مليار دولار بالإضافة إلى تحقيقها معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي قدره 1.9٪ عام 1990.



وعلى مستوى مناطق العالم كافة (انظر الملحق 2-3) نجد أنه في الوقت الذي تزايدت فيه تلك النسبة من 28٪ عام 1980 إلى 41.8٪ عام 1990 في كافة الدول النامية، ومن 35.1٪ إلى 40.8٪ في أمريكا اللاتينية، نجد ارتفاع تلك النسبة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من 28.1٪ إلى 111.1٪ خلال الفترة نفسها. أي أن أفريقيا كانت أسوأ المناطق من حيث نسبة الدين إلى الناتج المحلي وخاصة منذ النصف الأخير من الثمانينيات، كما أنه في الوقت الذي تزايدت فيه تلك النسبة نحو 1.2 مرة في أمريكا اللاتينية، و1.5 مرة في كافة الدول النامية، فقد تزايدت في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نحو أربع مرات خلال فترة الدراسة.

### 3. ارتفاع معدل خدمة الدين

ويقاس هذا المؤشر مقدار ما تستتزمه أعباء خدمة الدين من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية، حيث إن:

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{\text{الفوائد} + \text{الأقساط}}{\text{حصيلة الصادرات}} \times 100$$

وكلما ارتفعت تلك النسبة تناقص<sup>(12)</sup> المتبقي من حصيلة الصادرات، وقد لا يكفي لتمويل الواردات الأساسية اللازمة لعملية التنمية والعكس بالعكس؛ ويوضح هذا المؤشر مشكلة السيولة بالدول المدينة وهو الأمر الذي يجعل الجهات الدائنة تعتمد عليه للاطمئنان إلى قدرة الدولة على سداد التزاماتها.

وتجدر الإشارة إلى تراجع معدل خدمة الدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية من 22.6٪ عام 1980 إلى 10.5٪ عام 1981 ثم تزايد تدريجياً حتى بلغ 24.8٪ عام 1985 ثم تراجع بعد ذلك ووصل إلى 16.6٪ عام 1988. ويرجع تحسن هذا المؤشر في بعض السنوات إلى عمليات إعادة الجدولة للديون الرسمية التي تمت خلال (1981، 1983، 1985، 1986، 1987، 1989) بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون التجارية سنوياً خلال الفترة 1983-1987، وعام 1989.

أما ساحل العاج فقد ارتفع معدل خدمة الدين بها من 28.3٪ عام 1980 حتى وصل إلى 49.6٪ عام 1983، وتراجع إلى 40.6٪ عام 1984 ثم تزايد تدريجياً حتى بلغ 48.5٪ عام 1986، وتراجع إلى 39.2٪ عام 1988، وقد تحسن هذا المؤشر في بعض السنوات بفعل عمليات إعادة الجدولة الرسمية السنوية خلال الفترة 1984-1987.

وفي مصر ارتفع معدل خدمة الدين من 14.8٪ حتى وصل إلى 30.6٪ عام 1986، وتراجع إلى 19.6٪ عام 1987 نظراً لإعادة الجدولة في ذلك العام (انظر الملحق 2-2)، ويوضح ذلك الشكل (1).

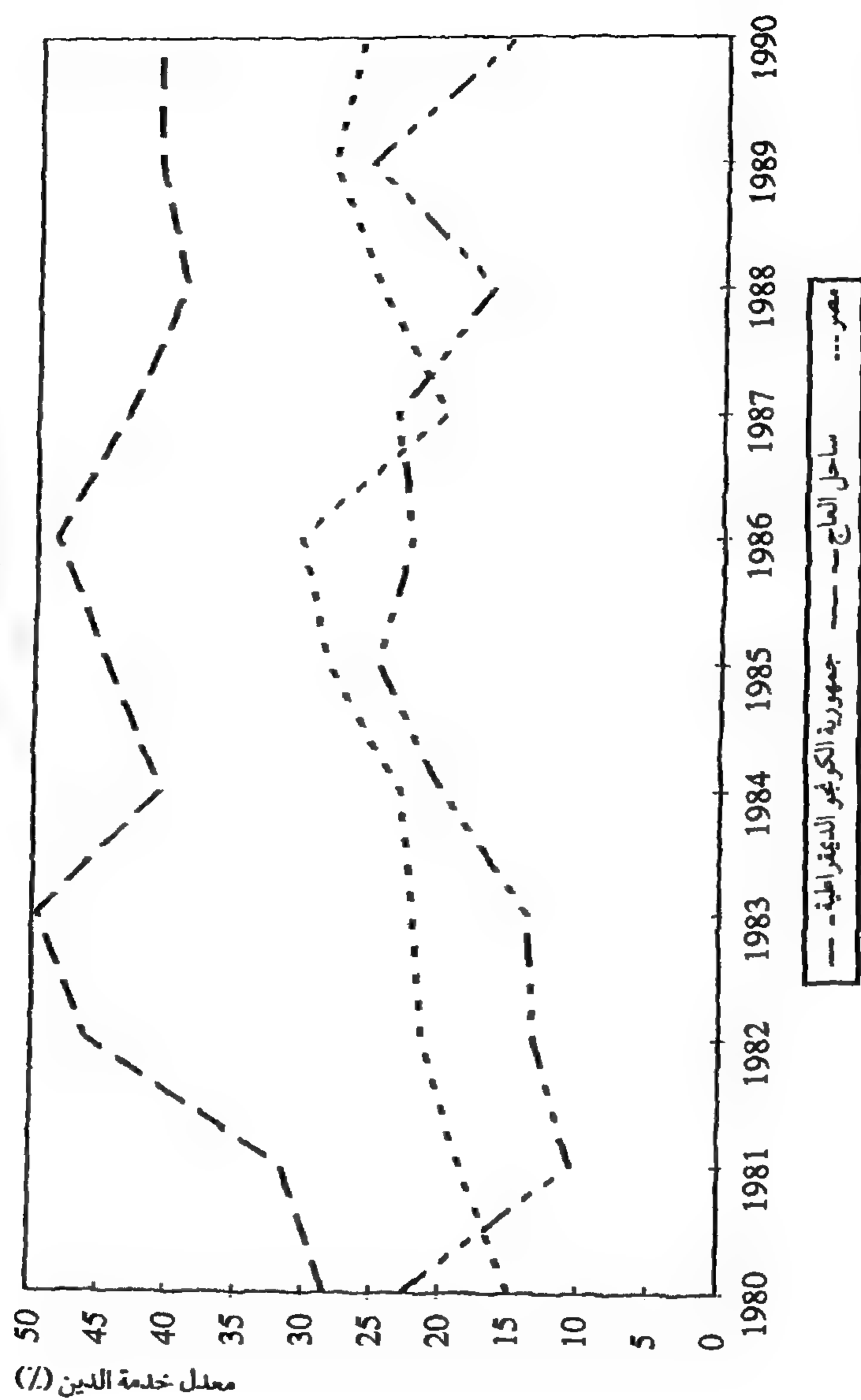
ورغم انخفاض معدل خدمة الدين (انظر الملحق 2-3) في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بغيرها من مناطق العالم، فإن تلك النسبة تتجه إلى التزايد عكس تلك المناطق التي تتجه النسبة فيها إلى الانخفاض.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن عبء الدين الطويل الأجل (المدفوع) ضئيل، إلا أنه من خلال ما يستتفه ذلك العبء من الناتج المحلي الإجمالي يمكن لنا الوصول إلى الأثر السلبي الذي يسببه ذلك العبء على الاستثمار، فبدون عبء الدين كان من الممكن زيادة الاستثمار بنسب تتراوح بين 14.3٪ (انظر الملحق 2-5) و 56٪ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما بين 34٪ و 171.6٪ في ساحل العاج، وبنسبة تصل ما بين 23.2٪ و 68.7٪ في مصر، وذلك خلال الفترة 1980-1990 (انظر الملحق 2-5).

#### 4. ارتفاع نسبة ما تستتفه مدفوعات الفائدة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية

بلغت تلك النسبة في ساحل العاج 13٪ عام 1980 ارتفعت إلى 17.7٪ عام 1990 ووصلت إلى 17.5٪ عام 1994، أما في مصر فقد ارتفعت تلك النسبة من 9.2٪ عام 1980 إلى 15.5٪ عام 1985 وتراجعت إلى 9.7٪ عام 1990 ثم وصلت إلى 8.7٪ عام 1994 (بفضل عمليات تخفيض المديونية كما سبقت الإشارة إليها)، أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد تراجعت تلك النسبة بها من 11٪ عام 1980 إلى 6.4٪ عام 1990.

الشكل (1)  
معدل خدمة الدين في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة (1980 - 1990)



قام الباحث بعمل الشكل من : World Bank, World Debt Tables, Various editions



وتجدر الإشارة إلى<sup>(13)</sup> أن ارتفاع معدلات الدين ومدفوعات الفائدة إلى الصادرات إنما يعني أن القدرة على الاستيراد أصبحت أكثر تأثراً بالتقلبات في أسعار الصادرات، كما أدت الحصة المتزايدة للفوائد المتغيرة المتصلة بالديون إلى ربط فاتورة الواردات بصورة مباشرة بتذبذبات المعدلات الدولية للفائدة.

#### 5. تزايد نصيب الفرد من المديونية مقارنة بنصيبه من الدخل القومي الإجمالي

عند مقارنة نصيب الفرد من المديونية بنصيبه من الدخل القومي يتضح الفاض بعد ذلك لأغراض الاستهلاك والادخار، وقد لا يكون هناك فائض على الإطلاق بحيث يكون الفرد مديناً بدخله بالكامل أو أكثر.

وفيما يتعلق بهذا المؤشر نجد أنه بينما كان الفرد مديناً بنحو ثلث دخله في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1980 أصبح عام 1990 (انظر الملحق 2-6) مديناً بنحو 1.25 من دخله، وذلك مقارنة بالوضع في ساحل العاج حيث ارتفع نصيب مديونية الفرد من نحو ثلثي دخله تقريباً إلى نحو ضعف ذلك الدخل خلال الفترة نفسها، أما مصر فقد كان الفرد فيها مديناً بأكثر من دخله، منذ بداية فترة الدراسة حيث ارتفعت تلك النسبة من 102٪ عام 1980 إلى 161٪ عام 1988 وتراجعت إلى 126٪ عام 1990، وذلك بفعل عمليات إلغاء الدين المشار إليها.

وقد ارتفعت تلك النسبة في ساحل العاج عام 1994 حيث بلغت 339٪ وذلك مقارنة بتراجع تلك النسبة في مصر إلى 79٪؛ وذلك نظراً لتخفيض ديون مصر بموجب اتفاقية إعادة الجدولة لعام 1991، وهو ما ساهم بدوره في تزايد الناتج القومي بدرجة كبيرة حيث ارتفع من 32309 ملايين دولار عام 1991 إلى 42298 مليون دولار عام 1994، أما ساحل العاج فقد تراجع بها الناتج القومي من 8082 مليون دولار عام 1991<sup>(14)</sup> إلى 5445 مليون دولار عام 1994.

ويوضح الجدول (2-4) تحليلاً لعبء الدين بمختلف دول القارة الأفريقية.

**الجدول (4-2)**  
**مؤشرات الدين وأعباءه في دول أفريقيا خلال عامي 1980 و1990**

1990	1980	بيان
		<b>1. حجم الدين</b>
-	2	• دول غير مدينة
19	28	• دول بلغ فيها الدين أقل من مليار دولار
9	9	• دول بلغ فيها الدين من 1 إلى أقل من 3 مليارات دولار
11	6	• دول بلغ فيها الدين من 3 إلى أقل من 6 مليارات دولار
4	2	• دول بلغ فيها الدين من 6 إلى أقل من 10 مليارات دولار
7	2	• دول بلغ فيها الدين 10 مليارات دولار فأكثر
1	2	• دول لا يتوافر عنها بيانات
51	51	إجمالي عدد الدول الأفريقية
		<b>2. نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي</b>
-	2	• دول غير مدينة
9	23	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي أقل من 50٪
18	11	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي 50٪ وأقل من 100٪
8	2	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي 100٪ وأقل من 200٪
9	-	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي أكثر من 200٪
7	13	• دول لا يتوافر عنها بيانات
51	51	إجمالي عدد الدول الأفريقية
		<b>3. نصيب الفرد من الدين الخارجي</b>
-	2	• دول غير مدينة
3	10	• دول بلغ نصيب الفرد فيها من الدين أقل من 100 دولار
4	15	• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 100 وأقل من 200 دولار
19	10	• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 200 وأقل من 400 دولار
12	8	• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 400 وأقل من 800 دولار
12	4	• دول بلغ نصيب الفرد فيها أكثر من 800 دولار
1	2	• دول لا يتوافر عنها بيانات
51	51	إجمالي عدد الدول الأفريقية
		<b>4. نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات</b>
-	2	• دول غير مدينة
6	8	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أقل من 100٪
5	16	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 100٪ وأقل من 200٪
14	13	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 200٪ وأقل من 400٪
12	1	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 400٪ وأقل من 800٪
9	-	• دول بلغت فيها نسبة الدين إلى الصادرات أكثر من 800٪
5	11	• دول لا يتوافر عنها بيانات
51	51	إجمالي عدد الدول الأفريقية

1990	1980	بيان
		5. معدل خدمة الدين
-	2	• دول غير مدينة
12	15	• دول وصل فيها معدل خدمة الدين إلى أقل من 10٪
14	11	• دول تراوح فيها معدل خدمة الدين من 10٪ إلى أقل من 20٪
10	10	• دول تراوح فيها معدل خدمة الدين من 20٪ إلى أقل من 30٪
10	1	• دول بلغ فيها معدل خدمة الدين أكثر من 30٪
5	12	• دول لا يتوافر عنها بيانات
51	51	إجمالي عدد الدول الأفريقية
		6. مدفوعات الفائلة كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات
-	2	• دول غير مدينة
10	14	• دول تراوحت فيها نسبة الفائلة إلى الصادرات أقل من 5٪
14	12	• دول تراوحت فيها نسبة الفائلة من 5٪ إلى أقل من 10٪
11	9	• دول تراوحت فيها نسبة الفائلة من 10٪ إلى أقل من 15٪
2	2	• دول بلغت فيها نسبة الفائلة 15٪ فأكثر
14	12	• دول لا يتوافر عنها بيانات
51	51	إجمالي عدد الدول الأفريقية

المصدر: الملحق (2-7).

## 6. تراكم المتأخرات المستحقة على الدول الثلاث<sup>(15)</sup>

ارتفعت متأخرات الدين الواجبة السداد المستحقة على الدول الثلاث خلال الفترة محل الدراسة، ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتفعت تلك المتأخرات من 30 مليون دولار عام 1980 إلى 340 مليوناً عام 1988 وبنسبة زيادة قدرها 1033.3٪ وتراجعت إلى 265 مليون دولار عام 1990.

أما ساحل العاج - رغم عدم وجود متأخرات واجبة السداد منذ عام 1980 حتى عام 1982 - فنجد أنه بدءاً من عام 1983 أصبحت هناك متأخرات أخذت في التزايد من 53 مليون دولار في ذلك العام إلى 112، 461، 833، 934 مليون دولار خلال سنوات الفترة 1987-1990 على التوالي.

وفي مصر ارتفعت تلك المتأخرات من 383 مليون دولار عام 1980 إلى 3245 مليون دولار عام 1989 بنسبة زيادة قدرها 747.3٪ وتراجعت إلى 1650 مليون دولار عام 1990.



## الفصل الثالث

### حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها وشروط إعادة الجدولة في نادي لندن ونادي باريس

تزايدت الديون الخارجية المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية وعلى مستوى الدول الأفريقية تزايداً كبيراً خلال الفترة 1980-1990\*، كما تزايدت عمليات إعادة الجدولة من عام إلى آخر، وتكرر اللجوء إلى عمليات إعادة الجدولة أكثر من مرة للدولة الواحدة، كما تطورت شروط إعادة الجدولة وممارساتها بنادي باريس ونادي لندن، وفقاً لما نوضحه في المبحث الأول من هذا الفصل والذي يتناول تطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها، وفي المبحث الثاني الذي يتعلق بتطور شروط عملية إعادة الجدولة وممارساتها.

#### المبحث الأول

##### تطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها

**أولاً: تطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية**

بلغ مجموع المبالغ التي تم إجراء عمليات إعادة الجدولة عليها على مستوى كافة الدول النامية خلال الفترة 1980-1990 نحو 542056 مليون دولار بموجب 295 عملية لإعادة الجدولة، منها 426605 مليون دولار بموجب 134 عملية لإعادة الجدولة تمت في إطار نادي لندن لإعادة جدولة الديون التجارية، ومبلغ 115451 مليون دولار بموجب 161 عملية تمت في إطار نادي باريس لإعادة جدولة الديون الرسمية، انظر الجدول (3-1).

---

\* سوف نتناول حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها خلال الفترة 1991-1998 بالفصل العاشر، نظراً لأن الباحث يبرهن أن عمليات إعادة الجدولة خلال الثمانينيات لم يكن لها جدوى لعلاج أزمة الدين الذي انعكس في تزايد حجم الدين، ومن ثم اللجوء مرة أخرى إلى عمليات إعادة الجدولة حتى نهاية التسعينيات.

ورغم أن حجم المبالغ المعادة جدولتها لمنطقة أفريقيا لم يتعد نحو 12.6٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية، فإن عدد عمليات إعادة الجدولة بأفريقيا كانت تشكل نحو 49.2٪ من إجمالي عدد العمليات على مستوى كافة الدول النامية، والواقع أن ذلك يعكس تزايد عبء الدين الأفريقي رغم صغر حجمه مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم وبخاصة منطقة أمريكا اللاتينية.

وقد بلغ مجموع المبالغ المعادة جدولتها بنادي باريس على مستوى كافة دول العالم خلال الفترة 1980-1990، 115451 مليون دولار بموجب 161 عملية لإعادة الجدولة كان نصيب الدول الأفريقية منها 45735 مليون دولار بموجب 104 عمليات وذلك بنسبة 39.6٪، 46.6٪ من إجمالي المبالغ، وعدد العمليات التي جرت على مستوى كافة الدول النامية على التوالي، (انظر الجدول 3-1).

أما فيما يتعلق بالمبالغ المعادة جدولتها للبنوك التجارية بنادي لندن على مستوى كافة الدول النامية فقد بلغت 426605 ملايين دولار بموجب 134 عملية كان نصيب أفريقيا منها 22581 مليون دولار بموجب 41 عملية، وذلك بنسبة 5.3٪، 30.6٪ من إجمالي المبالغ وعدد العمليات بكافة الدول النامية على التوالي.

وهكذا نجد أنه نظراً لأن النسبة الكبرى من ديون أفريقيا مستحقة لمصادر رسمية، فقد كان النمط السائد لإعادة الجدولة بها هو إعادة الجدولة للديون الرسمية بنادي باريس مقارنة بعمليات إعادة الجدولة للديون التجارية بنادي لندن.

وفيما يتعلق بتطور المبالغ المعادة جدولتها بكل من نادي باريس ونادي لندن على مستوى كافة الدول النامية فقد تزايدت تلك المبالغ تزايداً كبيراً خلال الفترة 1980-1990 حيث ارتفعت من نحو 4.3 مليارات دولار عام 1980 إلى 135.5 مليار دولار عام 1987 بنسبة زيادة قدرها 3051.2٪ تراجعت إلى 22541 مليون دولار عام 1990.

وقد شكلت المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1985-1988 نحو 74.3٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980-1990.

حجم الدين الخارجية المعادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن ونادي باريس

وعلى مستوى أفريقيا فقد تزايدت تلك المبالغ من 531 مليون دولار إلى 17076 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 3115.8٪. تراجعت إلى 5238 مليون دولار خلال الفترة نفسها.

كما تزايد عدد العمليات بنادي باريس ونادي لندن على مستوى كافة الدول النامية من 8 عمليات عام 1980 إلى 40 عملية عام 1983، ثم تراوح ذلك العدد ما بين 24 عملية و38 عملية خلال الفترة 1984-1990.

وعلى مستوى أفريقيا فقد تزايدت تلك العمليات من 4 عمليات عام 1980 إلى 18 عملية عام 1989 ثم تراجعت إلى 11 عملية عام 1990.

وفيما يتعلق بالدين المعادة جدولتها في إطار نادي باريس على مستوى كافة الدول النامية، فقد ارتفعت من 2.6 مليار دولار بموجب 3 عمليات عام 1980 إلى 17.8 مليار دولار بموجب 24 عملية لإعادة الجدولة عام 1989 بنسبة زيادة قدرها 584.6٪، 700٪ لحجم الدين المعادة جدولته، وعدد العمليات على التوالي.

وقد ارتفعت تلك المبالغ بالنسبة إلى أفريقيا من 60 مليون دولار بموجب عمليتين لإعادة الجدولة إلى 10323 مليون دولار بموجب 16 عملية لإعادة الجدولة خلال الفترة نفسها بنسبة زيادة قدرها 17105٪ لحجم الدين المعادة جدولته وبموجب 3100 عملية لإعادة الجدولة؛ ويوضح ذلك الجدول (3-1).

وفيما يتعلق باللامع الأساسية لعمليات إعادة الجدولة بنادي باريس ونادي لندن على مستوى كافة دول العالم نجد<sup>(1)</sup>:

#### 1. متوسط فترة التجميد

ارتفع متوسط فترة التجميد من 15 شهراً خلال الفترة 1982-1986 إلى 19 شهراً خلال عام 1990، وذلك على مستوى كافة الدول النامية، ومقارنة بـ 14 شهراً إلى 18 شهراً لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة نفسها.



الجدول (1-3)  
تطور عمليات إعادة الجدولة في كافة دول العالم وأفريقيا\* خلال الفترة 1980-1990

الإجمالي				إعادة الجدولة مع الدائنين الرسميين				إعادة الجدولة مع البنوك التجارية				سنة					
أفريقيا				أفريقيا				أفريقيا									
نسبة 10 : 12	عدد العمليات (12)	نسبة 9 : 11	القيمة (11)	عدد العمليات (10)	القيمة (9)	نسبة 6 : 8	عدد العمليات (8)	نسبة 5 : 7	القيمة (7)	عدد العمليات (6)	القيمة (5)		نسبة 2 : 4	عدد العمليات (4)	نسبة 1 : 3	القيمة (3)	عدد العمليات (2)
50	4	12.4	531	8	4277	66.7	2	2.3	60	3	2660	40	2	29.1	471	5	1617
60	9	31.1	1508	15	4843	77.8	7	32.2	760	9	3277	33.3	2	47.8	748	6	1566
50	7	5.4	476	14	8873	83.3	5	65.5	444	6	678	25	2	0.4	32	8	8195
37.5	15	9.3	4696	40	50635	58.8	10	43.1	3767	17	8739	21.7	5	2.2	929	23	41896
50	16	14.4	3182	32	22083	64.3	9	36.7	1677	14	4575	38.9	7	8.6	1505	18	17508
39.5	15	4.3	3994	38	93376	50	11	13.6	2391	22	17632	25	4	2.1	1603	16	75744
58.6	17	17.3	10717	29	62107	76.5	13	74.2	9244	17	12453	33.3	4	3	1483	12	49654
48.9	17	12.6	17076	35	135502	64.7	11	39.8	9606	17	24230	33.3	6	6.7	7470	18	111272
55.2	16	4.3	4833	29	111845	66.7	10	29.4	2274	15	7734	42.9	6	2.5	2559	14	104111
58.1	18	61.8	16055	31	25974	66.7	16	57.9	10323	24	17820	28.6	2	70.3	5732	7	8154
45.8	11	23.2	5238	24	22541	58.9	10	33.2	5189	17	15653	14.3	1	0.7	49	7	6888
49.2	145	12.6	68316	295	542056	64.6	104	39.6	45735	161	115451	30.6	41	5.3	22581	134	426605
الإجمالي																	

\* لا تشمل عمليات مبادلة الديون  
قام الباحث بإعداد الجدول اعتماداً على: Various Editions, op. cit., World Bank

حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن ونادي باريس

وقد تراوحت المدة المجمد فيها الدين خلال الفترة 1980 - 1990 بين ستة أشهر (الاتفاق الموقع مع المكسيك في 22 حزيران/ يونيو 1983) وبين 36 شهراً للاتفاقيات التي وقعت بها كل من تركيا في 23 تموز/ يوليو 1980 والإكوادور في 24 نيسان/ إبريل 1985 وبولندا في 15 أيار/ مايو 1985 ومساحل العاج في 27 حزيران/ يونيو 1986 والمكسيك في 30 أيار/ مايو 1989 .

## 2. مدة السداد

ارتفع متوسط فترة السداد للديون المعادة جدولتها على مستوى كافة الدول النامية من 8 أعوام وعشرة أشهر خلال الفترة 1982-1986 إلى 14 عاماً و 11 شهراً عام 1990 مقارنة بارتفاع تلك المدة من 9 أعوام وخمسة أشهر إلى 18 عاماً وخمسة أشهر بالنسبة إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء .

## 3. الجزء المعادة جدولته

وقد تراوح ما بين 100٪ للكثير من الاتفاقيات و 50٪ من إجمالي الدين المستحق (مثل بنما في اتفاقها الموقع بتاريخ 19 أيلول/ سبتمبر 1985)، وقد تراوحت تلك الفترة ما بين خمسة أعوام ونصف عام (اتفاق البرازيل في 21 كانون الثاني/ يناير 1987) وبين 19 عاماً ونصف عام (اتفاق النيجر في 21 نيسان/ إبريل 1988) .

## 4. فترة السماح

تراوحت بين عامين (نيجيريا في كانون الأول/ ديسمبر 1986) وعشرة أعوام (النيجر في نيسان/ إبريل 1988) هذا بخلاف الخيارات المطروحة في قمة تورنتو .

وفيما يتعلق بمتوسط شروط إعادة الجدولة بنادي لندن خلال الفترة 1983-1990<sup>(2)</sup> فقد تراوحت فترة التجميد ما بين 1.5 عام في 1983 إلى 6.5 أعوام في 1988، كما تراوحت مدة السداد ما بين 6 أعوام في 1983 إلى 19 عاماً في 1988، وفترة السماح ما بين 3 أعوام إلى 7 أعوام خلال الفترة نفسها، أما سعر الفائدة فوق الليبور فقد تراوح بين 0.8٪ في عامي 1988 و 1990 و 1.8٪ في عام 1984 .

## ثانياً: عدد الدول التي أعادت الجدولة

زاد عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة على مستوى كافة الدول النامية، كما زاد تكرار تلك العملية للدولة الواحدة أكثر من مرة؛ وقد كانت أكثر الدول لجوءاً إلى إعادة الجدولة في العالم هي الدول الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الرسمية التي تشكل النسبة الكبيرة من ديونها، والجدول (2-3) يوضح ذلك:

### الجدول (2-3)

عدد الدول وعدد عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية للدول النامية وأفريقيا  
خلال الفترة 1980-1990

ديون تجارية			ديون رسمية			عدد الدول
نسبة 1:2	الدول الأفريقية (2)	كافة دول العالم (1)	نسبة 1:2	الدول الأفريقية (2)	كافة دول العالم (1)	
63.6	7	11	46.2	6	13	• دول أعادت جدولة ديونها الخارجية مرة واحدة
34.6	9	26	54.8	17	31	• دول أعادت جدولة ديونها الخارجية من 2 إلى 4 مرات
33.3	2	6	77.8	7	9	• دول أعادت جدولة ديونها الخارجية من 5 إلى 7 مرات
-	-	1	100	1	1	• دول أعادت جدولة ديونها الخارجية أكثر من 7 مرات

المصدر: World Bank; World Debt Tables, op. cit., Various Editions

## ثالثاً: حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي باريس

بلغ حجم الديون الرسمية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي باريس خلال الفترة 1980-1990 نحو 45735 مليون دولار أمريكي لـ 31 دولة، وبموجب 104 عمليات لإعادة الجدولة، بمتوسط قدره نحو 440 مليون دولار للعملية الواحدة (انظر الملحق 3-1).

وقد بلغت جملة الديون المعادة جدولتها لمنطقة شمال أفريقيا نحو 11914 مليون دولار (خاصة بكل من مصر والمغرب) بنسبة 26.1٪ من جملة المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، وذلك بموجب 6 عمليات لإعادة الجدولة بمتوسط قدرة 1986 مليون دولار للعملية الواحدة.



حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن وناي باريس

أما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فقد بلغت جملة الديون المعادة جدولتها لها نحو 33821 مليون دولار بموجب 96 عملية لإعادة الجدولة بمتوسط قدره 352 مليون دولار للعملية الواحدة، ويرجع انخفاض مقدار متوسط المبالغ المعادة جدولتها في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بشمال أفريقيا إلى زيادة حجم الدين ومن ثم عبء الدين بالثانية مقارنة بالأولى.

ارتفع حجم الديون المعادة جدولتها من 60 مليون دولار عام 1980 وبأهمية نسبية قدرها 0.1% إلى إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980-1990، وبموجب عمليتين لإعادة الجدولة، إلى نحو 10323 مليون دولار في عام 1989 وبأهمية نسبية قدرها 22.5% من جملة المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، وذلك بموجب 16 عملية لإعادة الجدولة تراجعت إلى 10 عمليات بمبلغ قدره 5189 مليون دولار عام 1990.

وقد شكلت المبالغ المعادة جدولتها خلال السنوات 1986، 1987، 1989 نحو 63.7% من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى تزايد عدد عمليات إعادة الجدولة والذي بلغ 13، 11، 16 في تلك السنوات على التوالي، والتي تضمنت مبالغ الديون الكبيرة المعادة جدولتها لنيجيريا في عام 1986 وبلغت 6182 مليون دولار، وتلك المعادة جدولتها لمصر والمغرب عام 1987 وبلغت 5543، 1074 مليون دولار على التوالي، وتلك الخاصة بـنيجيريا وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1989 والتي بلغت 5161، 1077، 1629 مليون دولار على التوالي.

كذلك فقد بلغت المبالغ المعادة جدولتها لكل من نيجيريا ومصر والمغرب نحو 24.8%، 12.1%، 13.9% على التوالي من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها لأفريقيا خلال الفترة نفسها (انظر الملحق 1-3).

أي أن نصيب مصر بلغ 12.1% من خلال عملية إعادة جدولة واحدة تمت في عام 1987، في حين بلغت جملة المبالغ المعادة جدولتها لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة نحو 4845 مليون دولار بنسبة 10.6% من الإجمالي، بموجب 6 عمليات بمتوسط قدره 807.5 مليون دولار للعملية الواحدة مقارنة بمبلغ 2684 مليون دولار بنسبة 5.9% من الإجمالي من خلال خمس عمليات، وبمتوسط قدره 537 مليوناً للعملية الواحدة لساحل العاج خلال الفترة نفسها.

#### رابعاً: الديون التجارية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي لندن

بلغ حجم الديون التجارية المعادة جدولتها لأفريقيا خلال الفترة 1980-1990 نحو 22581 مليون دولار بموجب 41 عملية لإعادة الجدولة، وقد تراوح عدد العمليات ما بين عملية واحدة عام 1990 و7 عمليات عام 1984 (انظر الملحق 3-2).

واحتلت المبالغ المعادة جدولتها لنيجيريا المرتبة الأولى حيث بلغت 10385 مليون دولار بنسبة 46٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها، يليها المبالغ المعادة جدولتها لساحل العاج والتي بلغت نحو 3547 مليون دولار<sup>(3)</sup> بنسبة 15.7٪ من الإجمالي، يليها المبالغ المعادة جدولتها للسودان بمبلغ 3173 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 14.1٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها للبنوك التجارية.

وقد شكّلت المبالغ المعادة جدولتها عامي 1987 و1989 النسبة الكبيرة إلى إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980-1990 حيث بلغت 7470 و5732 مليون دولار بأهمية نسبية قدرها 33.1٪ و25.4٪ من الإجمالي على التوالي، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عمليات إعادة الجدولة لكل من نيجيريا (4714 مليون دولار)، والمغرب (2415 مليون دولار) عام 1987، وعملية إعادة الجدولة لنيجيريا بمبلغ 5671 مليون دولار عام 1989 (انظر الملحق 3-2).

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات إعادة الجدولة المتكررة في إطار نادي باريس تتضمن إعادة جدولة ديون سبقت إعادة جدولتها؛ مما يوضح أن عبء الدين أصبح كبيراً يصعب على الدولة تحمله، ففي خلال الفترة 1980-1990 تضمنت عمليات إعادة الجدولة التي أجرتها 22 دولة أفريقية ديوناً سبقت إعادة جدولتها في نحو 47 اتفاقية منها 3 اتفاقيات خاصة بمنطقة شمال أفريقيا (تتعلق بالملكة المغربية)، أما الاتفاقيات الأخرى فقد كانت متعلقة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (انظر الملحق 3-3).

#### خامساً: عمليات تحويل الدين في أفريقيا التي تمت في إطار إعادة الجدولة

لم تنشأ السوق الثانوية للدين في أفريقيا بدرجة كبيرة بعد مقارنة بأمريكا اللاتينية، فهناك جزء قليل من الديون الأفريقية تم عرضه في السوق الثانوية<sup>(4)</sup>، حيث بيع جزء من

حجم الديون الخارجية المعتادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن ونادي باريس

ديون نيجيريا عند سعر 35-38٪، وجمهورية الكونغو الديمقراطية عند 25-27٪، وكذلك السودان تم عرض ديونها بسعر ضئيل جداً.

وبصفة عامة فقد بلغت جملة عمليات تحويل الدين خلال الفترة 1985-1993 نحو 101.7 مليار دولار<sup>(5)</sup>، كان نصيب أفريقيا منها نحو 4.5 مليارات دولار بنسبة 4.4٪ من الإجمالي كانت خاصة بكل من مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، حيث تمت مبادلة نحو 0.4، 3.8، 0.3 مليار دولار لتلك الدول على التوالي.

وقد بلغت عمليات تحويل الدين خلال الفترة 1994-1998 نحو 578.5 مليون دولار، بلغ نصيب أفريقيا منها نحو 262.1 مليون دولار كانت خاصة بنيجيريا وزامبيا وجنوب أفريقيا، وذلك بمبلغ 156.5 و87 و18.9 مليون دولار على التوالي<sup>(6)</sup>.

وكانت هناك عمليات لمبادلة الديون مقابل مشروعات التنمية في إطار ما عرف بـ (Debt For Development Swaps) خلال الفترة 1987-1994، وبلغت القيمة الاسمية للديون الأفريقية التي جرى عليها مثل هذا النوع من المبادلات نحو 9.78 ملايين دولار أمريكي (بنسبة 5.5٪ من إجمالي الديون التي جرت عليها هذه العمليات في العالم)، وكانت خاصة بكل من مدغشقر وزامبيا وغانا ونيجيريا، وبلغت تكلفة تلك العمليات نحو 3.14 ملايين دولار؛ وكان متوسط سعر الشراء نحو 32.10٪ (تراوح ذلك السعر ما بين صفر و49.6٪) والجدول (3-3) يوضح ذلك.

كما قامت اليونيسيف خلال الفترة 1989-1994<sup>(7)</sup> بتحويل ديون مستحقة على بعض الدول إلى مشروعات متعلقة بتنمية الطفل في مجالات الصحة والموارد المائية والتعليم والبرامج القطرية الأخرى لعدد من الدول هي السودان ومدغشقر وزامبيا والسنغال وجامايكا والفلبين، بلغت قيمتها الاسمية 188.7 مليون دولار كان نصيب الدول الأفريقية منها 158.2 مليون دولار ويتكلفت بلغت 22.6 مليون دولار، وكانت التكلفة المتعلقة بالدول الأفريقية نحو 17 مليون دولار.

وقد تمت تلك العمليات ذات الوجه الإنساني في إطار التكيف بهدف حماية الفقراء ومعظم المعرضين للخطر وبصفة خاصة المرأة والأطفال، في إطار شامل لاستراتيجية الدين مقابل التنمية.



### الجدول (3-3)

#### عمليات مبادلة الدين بالبيثة في أفريقيا خلال الفترة 1989-1994

(مليون دولار أمريكي)

الدول	السنة	التكلفة	القيمة الحقيقية	أرصدة أو أموال التحويل	السعر (%)		معدل التحويل
					الشراء	الاستعواض	
مدغشقر	1989	0.95	2.11	2.11	45	100	2.2
	1990	0.45	0.92	0.92	48.5	100	2.1
	1991	0.06	0.12	0.12	49.6	100	2
	1993	0.91	1.87	1.87	48.7	99.9	2.1
	1994		1.34	1.07	صفر	79.9	غير متاحة
جملة		2.37	6.36	6.09	38.36	95.96	2.5
زامبيا	1989	0.45	2.27	2.27	20	100	5
غانا	1991	0.25	1.00	1.00	25	100	4
نيجيريا	1991	0.07	0.15	0.09	43.3	62	1.4
جملة أفريقيا		3.14	9.78	9.45	32.10	96.6	3
متوسط إجمالي العالم *		46.30	177.56	128.777	37.2	86.3	2.3

\* خاصة بـ 16 دولة لنحو 32 عملية.

- التكلفة: من خلال الاتفاق بين الوكالة البيئية والدول المعنية (الدين العام المضمون من الدولة).
  - القيمة الحقيقية: قيمة الدين الأصلي المستحق والمكتسب بواسطة الوكالة البيئية.
  - أرصدة التحويل: القيمة بالدولار المعادلة للعملة المحلية للجزء الذي تم استبداله.
  - سعر الشراء: التكلفة/ القيمة الحقيقية (معدل التحويل: سعر الاستعواض/ سعر الشراء).
  - سعر الاستعواض: أرصدة التحويل/ القيمة الحقيقية (معدل التحويل من الدين الأجنبي إلى الدين المحلي)
- المصدر: قام الباحث بعمل الجدول من: World Bank, World Debt Tables, 1994/95, Vol. 1, 165.

### المبحث الثاني

#### تطور شروط عمليات إعادة الجدولة وممارساتها

استمر نادي باريس في الاضطلاع بعمليات إعادة الجدولة التقليدية والتشدد في تقدير شروط السداد على أساس كل حالة على حدة، ولكن منذ عام 1987 تبني نادي باريس شروطاً عامة لإعادة جدولة الديون للدول المنخفضة الدخل، وقد تمثل ذلك في شروط فينيسيا التي اكتملت بشروط تورنتو في نهاية عام 1988. وفي أيلول/ سبتمبر 1990 قدم شروطاً خاصةً للشريحة الدنيا من الدول المتوسطة الدخل، كما تطورت

حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن و نادي باريس

شروط نادي لندن وممارساته لإعادة الجدولة ، وسوف نعرض لتلك التطورات التي حدثت في عملية إعادة الجدولة وذلك كما يلي :

**أولاً: تطور شروط عملية إعادة الجدولة وممارساتها بنادي باريس**

**1. تطور شروط عملية إعادة الجدولة وممارساتها بالنسبة إلى الدول المنخفضة الدخل**

أ. شروط فينيسيا (أيلول/ سبتمبر 1987 - أيلول/ سبتمبر 1988)<sup>(8)</sup> :

- الشروط : فترة السداد 20 عاماً تشمل فترة سماح قدرها عشرة أعوام .
- الأهلية :

– الدول ذات مستوى الدخل الفردي المنخفض للغاية ، وذات التزامات بخدمة دين ثقيلة .

– أن يكون لدى الدولة برنامج تكيف مدعم بواسطة صندوق النقد الدولي من خلال موارد شرائح الائتمان العليا (Upper-Credit Tranche) أو برامج تسهيل التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Facility, S.A.F.) أو تسهيل التكيف الهيكلي المعزز (Enhanced Structural Adjustment Facility, E.S.A.F.) ، وقد حددت الأهلية على أساس كل حالة على حدة .

- المستفيدون : الدول التي استفادت من تلك الترتيبات هي موزمبيق (حزيران/ يونيو 1987) ، الصومال (تموز/ يوليو 1987) ، غينيا بيساو (تشرين الأول/ أكتوبر 1987) ، النيجر ومالاوي (نيسان/ إبريل 1988) .

وقد حصلت تلك الدول على 20 عاماً<sup>(9)</sup> فترة سداد ، و 10 أعوام فترة سماح مقارنة بـ 14 عاماً فترة سداد ، و 6 أعوام فترة سماح لسبع دول أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء أعادت الجدولة خلال عامي 1987 ، 1988 . وتجدر الإشارة إلى أن قمة فينيسيا لم تتبن استراتيجية جديدة لمعالجة قضية الدين لأفقر الدول الأفريقية المثقلة بالديون ، ويرجع ذلك إلى<sup>(10)</sup> :

– أن كثيراً من تلك الدول كانت مشغولة بالانتخابات المحلية وغير راغبة في المجازفة بالأصوات الانتخابية (المملكة المتحدة وإيطاليا)، كما أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية - وهما اللاعبان الأساسيان في قضية الدين - كانتا على أبواب انتخابات رئاسية عام 1988.

– رفض الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض سعر الفائدة أو إلغاء جزء من الدين نظراً لأن ذلك يتطلب اللجوء إلى الكونغرس للحصول على تفويض بذلك، وأكد ممثل الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في الاجتماع أن تخفيض مدفوعات خدمة الديون سوف يعرض بتخفيض في الإنفاق الجاري، ومن ثم تكون النتيجة خسارة لأفريقيا من خلال تخفيض مستويات المساعدات الخارجية لها.

– رفض الولايات المتحدة مقترحات فرنسا الخاصة بإنشاء تسهيل تعويضي لأسعار الفائدة يدار بواسطة صندوق النقد الدولي.

وهكذا نجد أن كل ما تمخضت عنه قمة فينيسيا، تمثل في استجابة نادي باريس في إطالة فترات السداد بالنسبة إلى الدول المنخفضة الدخل من عشرة أعوام إلى ما يصل إلى عشرين عاماً، وفترة سماح من عامين إلى عشرة أعوام.

واستمر تطبيق معدل الفائدة السارية بالسوق<sup>(11)</sup> على الدين المعادة جدولته باستثناء قلة من الدائنين الرسميين الذين بدؤوا يمنحون شروطاً تساهلية لمدينين مختارين في اتفاقيات ثنائية.

#### ب. شروط تورنتو

حلت شروط تورنتو محل شروط فينيسيا في تشرين الأول/أكتوبر 1988، وهي شروط ميسرة للغاية فيما يتعلق بسداد ديون مساعدة التنمية الرسمية، وبموجبها تم تقديم قائمة من الخيارات لسداد الدين وذلك كما يلي<sup>(12)</sup>:



- شروط سداد الديون : تسدد ديون مساعدة التنمية الرسمية على 25 عاماً منها فترة سماح 14 عاماً، وسعر الفائدة على المتأخرات يجب أن يكون أقل من سعر الفائدة الأصلي.

وفيما يتعلق بشروط إعادة الجدولة للديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية فقد قُدمت قائمة من الخيارات هي :

- الخيار الأول : يتم إلغاء ثلث الدين المجمع (Consolidated Debt) ويسدد الدين الباقي على مدة 14 عاماً منها فترة سماح 8 أعوام مع فرض معدلات فائدة التأخير السائدة بالسوق.

الخيار الثاني : السداد على 25 عاماً منها فترة سماح 14 عاماً مع تطبيق سعر فائدة على المتأخرات كتلك السائدة بالسوق.

الخيار الثالث : يتم السداد كما في الخيار الأول، ولكن معدلات سعر فائدة التأخير تكون أقل من سعر السوق (أقل بمقدار 3.5٪ من السعر السائد بالسوق أو تبلغ 50٪ من أسعار السوق أيهما يكون أقل انخفاضاً).

#### ● الأهلية :

الدول المؤهلة للاقتراض من هيئة التنمية الدولية فقط والتي تعاني التزامات خدمة الدين الثقيلة جداً، وذات مستوى الدخل الفردي المنخفض، ومشكلات ميزان المدفوعات المزمّنة التي تجعل الدولة غير قادرة على خدمة ديونها طبقاً للشروط الأصلية الواردة باتفاقية القرض.

أن يكون لدى الدولة برنامج تكيف مدعم من صندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن الأهلية تحدد بناء على كل حالة على حدة.

● المستفيدون: خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 1988 وحتى أيلول/سبتمبر 1991 قامت 20 دولة بإعادة جدولة نحو 6 مليارات دولار بموجب 28 عملية<sup>(13)</sup>، وتشمل تلك الدول دولتين من منطقة أمريكا اللاتينية (بوليفيا وغيانا)، و18 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء (بنين وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغيانا الاستوائية وغيانا بيساو ومدغشقر وموريتانيا ومالي وموزمبيق والنيجر والسنغال وتنزانيا وتوجو وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا).

وتجدر الإشارة إلى أن فترة تجميد الدين قد امتدت إلى متوسط قدره 17 شهراً، وذلك بفضل فترات التجميد المتعددة السنوات (Multiyear Consolidation Periods).

ولم يكن لشروط تورنتو أثر ملموس في تخفيض حجم الديون، حيث بلغ أثر صافي المدخرات السنوية المترتبة على شروط تورنتو نحو 100 مليون دولار، كما بلغ الانخفاض في القيمة الحالية لخدمة الدين المعادة جدولته نحو مليار دولار (انظر الملحق 4.3).

وكانت عمليات إعادة الجدولة بموجب تلك الشروط محدودة مقارنة بالدول المؤهلة للاستفادة من تلك الشروط، حيث تم توقيع 5 اتفاقيات خلال الفترة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 1988) ونحو 12 اتفاقية في عام 1989، و10 اتفاقيات في عام 1990 و20 اتفاقية بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 1991 (انظر الملحق 4.3).

كما تراوحت فترة التجميد ما بين 12 و15 شهراً فيما عدا عدداً قليلاً من الدول التي تم فيها دعم شروط تورنتو عن طريق برامج الصندوق المتعددة السنوات.

والواقع أن ضالة المبالغ المخفضة ومحدودية الدول المستفيدة - نظراً لاقتصارها على الدول المنخفضة الدخل - يرجع إلى<sup>(14)</sup>: أن البديل الأول والخاص بإلغاء جزء من الدين لا يقدم أفضل تخفيف لخدمة الدين في الأجل القريب، والبديل الثاني الخاص

بإطالة فترة السداد قد يقدم تخفيفاً مالياً لمدة أطول، ولكن لا يقدم تخفيفاً لعبء الدين عن إعادة الجدولة التقليدية بل يزيد ذلك العبء. وقد تضاءلت أهمية هذا البديل نظراً لارتفاع أسعار الفائدة عام 1989، كما أن مقترحات تورنتو لا تتعلق إلا بتخفيف نحو 500 مليون دولار من عبء الدين المستحق خلال 10 أعوام على عدد محدود من الدول؛ وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العبء الإداري الذي يلقيه الاختيار من بين البدائل الثلاثة على الدول المدينة قد يزيد من عدم التأكد الخاص بالسداد مستقبلاً.

كذلك على الرغم من أن شروط تورنتو تحتوي على عنصر منحة قدره 20٪، فإن بعض المانحين قد موّل تكلفة تخفيض الدين بتلك المقترحات عن طريق تخفيض التحويلات إلى الخارج من موازنته؛ وبالتالي كانت الفائدة التي عادت على الدول المستفيدة قليلة للغاية<sup>(15)</sup>.

#### ج . شروط ترينيداد

نظراً لعدم جدوى شروط تورنتو في معالجة أزمة الدين كما سبق ذكره، فقد اقترحت المملكة المتحدة في اجتماع وزراء مالية دول الكومنولث الذي عقد في ترينيداد في أيلول/ سبتمبر 1990 تعديلات على شروط تورنتو تمثلت في<sup>(16)</sup>:

- التفاوض على إجمالي الديون: بدلاً من التفاوض على شروط جديدة عند استحقاق الديون في كل عام، ينبغي معالجة مجموع ديون كل دولة في عملية واحدة طويلة الأجل.
- نسبة شطب الديون: بدلاً من شطب ثلث الديون ينبغي شطب الثلثين، وهذا يعني شطب حوالي 18 مليار دولار من رصيد ديون أشد الدول فقراً في أفريقيا.
- فترة السداد: يجب إطالتها إلى 25 عاماً.
- سعر الفائدة: يجب رسملة مدفوعات الفائدة المستحقة في السنوات الخمس الأولى، وعندئذ يمكن سداد أصل الديون والفوائد على مراحل، بحيث يتزايد حسب قدرة الدولة المدينة على السداد.



ولم يتبنَّ نادي باريس هذه الشروط بسبب معارضة اليابان، والاختلافات في وجهات نظر الدول السبع الصناعية الكبرى، وحتى مع الأخذ بتلك الشروط فإن مبلغ الدين الذي يتم إلغاؤه صغير جداً مقارنة بحجم الدين، كما أن تلك الشروط لم تعالج تخفيف الدين المتعدد الأطراف. هذا وقد تم إقرار الشروط التالية بدلاً منها<sup>(17)</sup>:

الأهلية: الدول التي يقل نصيب الفرد فيها عن 1195 دولاراً وذات نسبة المديونية المرتفعة للدائنين الرسميين (دول مثقلة بالمديونية الرسمية)، كما يجب أن يكون لدى الدول المستفيدة برنامج للتصحيح مدعم من صندوق النقد الدولي، وتحدد الأهلية على أساس كل حالة على حدة.

شروط السداد: بالنسبة إلى ديون مساعدة التنمية الرسمية فيتم تسديدها على 20 عاماً منها فترة سماح 10 أعوام، على ألا تزيد الفائدة على سعر الفائدة الأصلي، أما الديون الأخرى - بخلاف ديون المساعدة الإنمائية - فتكون مدة سدادها 15 عاماً منها فترة سماح 8 أعوام، وتكون أسعار الفائدة مرتبطة بأسعار السوق السائدة.

ترتيبات المبادلة: تمكن مبادلة صكوك صادرة بالعملة المحلية بالديون المستحقة لنادي باريس، وذلك من قبيل مبادلات مثل مبادلات الدين مقابل المحافظة على البيئة، ومبادلة الدين بمساهمة في أسهم رأس المال؛ وتكون المشاركة على أساس طوعي ولا توجد حدود على ديون المساعدة الإنمائية الرسمية. أما الديون غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، فيكون الحد الأقصى في العادة 10٪ من الاستحقاقات، أو 10 ملايين دولار أيهما أكبر.

ورغم عنصر المنحة الكبير الذي تتضمنه شروط ترينيداد (67٪)<sup>(18)</sup> فهي مثل شروط تورنتو تستثني من إعادة الجدولة كافة عقود الدين المبرمة بعد تاريخ معين هو تاريخ التوقف (The Cut off Date)، وهو التاريخ الذي يجب أن يكون اتفاق القرض قد عُقد قبله حتى تكون مدفوعات خدمة ديونه خاضعة لإعادة الجدولة.

وتمكن مقارنة عملية تخفيض الدين المترتبة على كل من (شروط تورنتو، وشروط ترينيداد، مع إلغاء ديون مساعدة التنمية الرسمية)، وذلك بافتراض:

حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن و نادي باريس

- استمرار شروط تورنتو لإعادة جدولة الدين للدولة المنخفضة الدخل ، كما كانت في الماضي مع قيام دائتي نادي باريس باختيار خيار تخفيض سعر الفائدة .
- إعادة جدولة الدين سنوياً من عام 1991 حتى عام 2000 ، وذلك بشروط ميسرة (25 عاماً مدة سداد ، منها 14 عاماً فترة سماح ، وسعر فائدة 1.5 - 2٪) . وبما سبق نجد<sup>(19)</sup> :

- أن شروط تورنتو لا تساهم بدرجة ملموسة في تخفيض حدة أزمة الدين .
  - أن خيار تخفيض الثلثين يخفض صافي القيمة الحالية للدين المعادة جدولته بدرجة كبيرة للعديد من الدول ، ولكنه يترك دولاً أخرى لمعدلات مرتفعة نسبياً ، ويرجع ذلك لعاملين رئيسيين هما :
  - هناك جزء كبير من الديون لا يتأثر بخيارات إعادة الجدولة نظراً لكونه قد أعيدت جدولته سابقاً بموجب شروط تورنتو في العديد من الدول .
  - استثناء جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية نظراً للتعاقد عليها بعد تاريخ عقد القروض التي تخضع خدمة ديونها لعملية إعادة الجدولة .
- يلاحظ أن الخيار الخاص بإلغاء كافة ديون مساعدة التنمية الرسمية قد أدى إلى تخفيض صافي القيمة الحالية للديون المعادة جدولتها للعديد من الدول .

## 2. الترتيبات الخاصة بالدول المتوسطة الدخل ذات الشريحة المنخفضة (الفئة الدنيا)

تم تقديم شروط لإعادة جدولة ديون تلك الفئة من الدول في أيلول/ سبتمبر 1990 في قمة هيوستن ، وعرفت باسم شروط هيوستن (Houston-Terms) . وقد تمثلت تلك الشروط في<sup>(20)</sup> :

أ. شروط السداد :

تسدد ديون مساعدة التنمية الرسمية على عشرين عاماً منها فترة سماح عشرة

أعوام، أما الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية فتسدد على 15 عاماً منها فترة سماح 8 أعوام، مع تقديم عمليات طوعية لتحويل الديون الثنائية أو مبادلتها (Bilateral Debt Conversions Swaps) مثل مبادلة الديون مقابل حقوق الملكية (Debt for Equity)، أو الدين مقابل الطبيعة، وذلك على أساس طوعي حتى 10٪ من الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية أو 10-20 مليون دولار أيهما أعلى، وليس هناك حدود على تحويل ديون مساعدة التنمية الرسمية.

ب. الأهلية:

- الدول التي يتراوح فيها الدخل الفردي ما بين 611-2465 دولاراً بأسعار عام 1990.
- أن يستحق جزء كبير من ديون الدولة لدائنين رسميين.
- الدول التي تتبنى برامج تكيف قوية مدعومة من صندوق النقد الدولي.

ج. المستفيدون:

الكونغو والسلفادور وهندوراس والمغرب (أيلول/سبتمبر 1990)، ونيجيريا (كانون الثاني/يناير 1991)، والفلبين (حزيران/يونيو 1991)، وجامايكا (أيار/مايو 1991)، وبيرو (أيلول/سبتمبر 1991).

ثانياً: تطور ممارسات نادي لندن لإعادة الجحولة

مرت عملية إعادة جدولة الديون التجارية للبنوك بنادي لندن بثلاث مراحل تتمثل في<sup>(21)</sup>:

1. المرحلة الأولى: فترة اشتعال المواجهة (1982-1983)

لم تكن هناك قواعد تنظيمية قائمة لمعالجة الديون التجارية عندما بدأت الأزمة (1981-1982)، وكانت عمليات إعادة الجدولة للديون التجارية قبل عام 1982 تتم بطريقة غير منتظمة وشملت مبالغ صغيرة؛ حين أعادت 13 دولة جدولة ديونها التجارية خلال الفترة 1978-1981 مقارنة بـ 30 دولة في الفترة 1982-1983.



حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن ونادي باريس

وقد شهدت تلك المرحلة ما سمي بـ (System's Order)، وهذا النظام المبني على وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بتوليفة ملائمة من التكيف والتمويل بموجب برامج مدعمة من الصندوق والبنك، وقد تم في إطارها تقديم حزم من الإقراض المركزي أو التضافري (Concerted Lending Package)، وتراوحت مدة التجميد للدول الثلاثين التي أعادت الجدولة حتى عام 1983 ما بين عام وعامين ومدة السداد 8 أعوام منها فترة سماح 3 أعوام، وتمت إعادة جدولة أقل من 100٪ من الأصل، وكان سعر الفائدة يزيد بـ 2٪ فوق سعر الليور.

وقد تمثلت الشروط القانونية الرئيسية لعملية إعادة الجدولة للمصارف التجارية فيما يلي:

أ. المساهمة في إعادة هيكل الدين واتفاقيات القروض الجديدة طبقاً لنصيب كل مصرف في الدين وهو ما يعرف بـ (Pro-Rata Sharing Provisions)، وقد صُمم هذا الشرط لضمان عدم تفضيل أحد المصارف في عملية تغطية القرض.

ب. شروط التعهد السلبي (Negative Pledge Clauses) وبمقتضاه يُمنع المقترض من رهن أصوله لضمان أي دين لدائن معين، والإقلاع عن شروط التعهد السلبي يتطلب موافقة أغلبية الدائنين.

ج. المعاملة المتساوية لكافة الدائنين طبقاً لنصيبهم في الدين فيما يتعلق بالحصول على أي مبالغ يدفعها المدين، وهذا يعني عدم قيام المدين بمنح أي وضع تفضيلي لدائن معين.

## 2. المرحلة الثانية: (1984-1985)

وقد شهدت تلك المرحلة بعض التغيرات مثل:

أ. تقديم نماذج مالية متنوعة لتوفير الأموال في التوقيات المناسبة، وإن كان ذلك (أي تقديم الأموال) قد تم على نطاق ضيق.

ب. انخفاض الرسوم المتعلقة بإعادة الجدولة.

ج. القيام بإعادة الجدولة المتعددة السنوات .

د. إطالة مدة السداد وفترة السماح .

وقد حصلت المكسيك على أول عملية لإعادة الجدولة المتعددة السنوات في أيلول/ سبتمبر 1984<sup>(22)</sup>، وقد تفاوضت المصارف التجارية على عمليات إعادة جدولة متعددة السنوات مع 10 دول نامية بمبلغ يزيد على 100 مليار دولار، وبلغت مدة السداد 12 عاماً منها فترة سماح 5 أعوام، وسعر الفائدة يزيد بـ 1.5٪ على سعر الليبور .

كما تم تبني أنظمة معينة لتسهيل مشاركة المصارف في إعادة تشكيل العملة (Currency Redenomination)، وإعادة توقيت الفائدة (Interest Retiming) وإعادة الإقراض (Relending)، والإقراض الفرعي (Onlending)، وتسهيلات تجارية (Trade Facilities)، والتمويل المشترك، وتحويل الدين (Debt-Conversion)، وخيارات تحويل الفائدة (Interest Switching Options). وقد تم استخدام خيارات إعادة تشكيل العملة في أكثر من 10 دول منها الأرجنتين والبرازيل وتشيلي ونيجيريا. أما إعادة توقيت مدفوعات الفائدة فقد استخدم في تشيلي والأرجنتين، وتم التفاوض عليه في البرازيل .

### 3. المرحلة الثالثة : (1986-1990)<sup>(23)</sup>

وقد شهدت تلك المرحلة تزايد الوقت اللازم لتعبئة التمويل، مثلما حدث في تجميع حزم التمويل لكل من نيجيريا وساحل العاج في عامي 1987 و1988 والتي أخذت أكثر من عشرة أشهر .

وبصفة عامة فقد أدى تردد المصارف إلى تراجع قوة النظام المعروف بـ (System's Order) وحل محله نظام السوق (Market Order) والقائم على منهج القائمة أو البدائل (The Market Based Menu Approach) .

وقد شهدت الاستراتيجية التقليدية لإعادة الجدولة التي انتعشت بموجب خطة بيكر تحديات متزايدة في تلك الفترة تمثلت في :

حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها  
وشروط إعادة الجدولة بنادي لندن ونادي باريس

أ. شكوك المصارف التجارية في احتمالات تحسن الجدارة الائتمانية في الدول المدينة خلال فترة زمنية مناسبة نتيجة التطورات المعاكسة في الاقتصاد العالمي ، وسياسة التردد في الإصلاحات بالدول المدينة .

ب. ظهور التشتت التدريجي في المجتمع المصرفي نتيجة النظم القانونية المتنوعة والمصالح التجارية الطويلة الأجل ، والاختلافات الكبيرة في المخاطر التي تتعرض لها الدول .

ج. انكماش تحالف مجتمع المصارف النشط نتيجة لتزايد عدد المصارف التي خرجت منه وبصفة خاصة المصارف الإقليمية ذات المخاطر الصغيرة ، كما واجهت المصارف ضغوطاً كبيرة سواء كانت قانونية أو تنافسية لتعزيز ميزانيتها .

لذلك فقد بدأت قائمة الخيارات تظهر في إعادة جدولة الديون التجارية ، وقد شملت تلك القائمة :

أ. إعادة الهيكلة الطويلة الأجل ، وذلك لكل رصيد الدين المؤهل (الأرجنتين وساحل العاج) ، وقد تراوحت مدة السداد ما بين 15 - 20 عاماً منها فترة سماح 5-7 أعوام مع سعر فائدة 1٪ فوق سعر الليبور .

ب. تحويل الديون إلى سندات مضمونة (Securitization) ، وقد ساعد على ذلك تطور السوق الثانوية لقروض الدول النامية منذ عام 1983 ، والذي مكّن المصارف من استغلال وتنويع وتعزيز المزايا الضريبية والمحاسبية مع وجود حوافز لدخول مشترين جدد مثل مبادلة الدين بحقوق الملكية وعمليات مقايضة الديون الأخرى .

وقد شملت العمليات المعروفة بـ (Securitization) تحويل الدين إلى سندات<sup>(24)</sup> ذات عائد مرتفع يمكن تسويقها ، أو أوراق ذات سعر معوم يمكن بيعها إلى المصارف أو المستثمرين غير المصرفيين ، وقد تم تطبيق ذلك النظام في المكسيك وتشيلي والبرازيل .



ج . تحويل الديون إلى حقوق الملكية (Debt/Equity Conversion) وقد تم انتهاج ذلك الأسلوب في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك وفتزويلا وأورجواي والفلبين وجامايكا والمغرب وساحل العاج ونيجيريا .

د . إعادة الإقراض (Relending) ، والإقراض الفرعي (Onlending) ، وهما آليتان تعطيان المصارف الحق في إعادة تخصيص الائتمان داخل الدولة المدينة (الأرجنتين والبرازيل وفتزويلا وتشيلي والفلبين) ، وبمقتضاها يعاد تسجيل الأموال كوديعة بالمصرف المركزي ، وتتاح حصيلة القروض لطرف ثالث في حالة اتفاق المصرف الأجنبي والمستثمر شريطة موافقة المصرف المركزي .

## الفصل الرابع

# الملاح الأساسية لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية

سوف تتناول الدراسة في هذا الفصل الملاح الأساسية لإعادة جدولة الديون الخارجية للدول الثلاث (مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج)، وذلك في ثلاثة مباحث، يتناول الأول منها الصعوبات التي صاحبت عملية المفاوضات، أما المبحث الثاني فيتناول الملاح الأساسية لشروط إعادة الجدولة وممارستها، وأما المبحث الثالث فيتناول بالدراسة الملاح الأساسية لعملية مبادلة الديون في إطار إعادة الجدولة.

## المبحث الأول

### الصعوبات التي صاحبت عملية المفاوضات

فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت الدول الثلاث في مفاوضاتها حول إعادة الجدولة، فهي شبيهة بتلك التي واجهتها غيرها من الدول النامية، والتي تناولها الكتاب في المبحث الثالث في الفصل الأول.

ففيما يتعلق بعدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لحجم الدين وهيكله بكافة أنواعه، نجد تخلف نظم إدارة الدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(1)</sup> حيث مازالت البيانات التي تتم على أساسها مفاوضات نادي باريس تُعد يدوياً، وتقتصر المساعدة التي تقدم من خبير البنك الدولي المقيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التجهيز والإعداد لاجتماعات نادي باريس واجتماعات صندوق النقد الدولي.

وفي ساحل العاج<sup>(2)</sup> نجد الإطار المالي المعقد للدولة حيث توجد ثلاث موازنات هي موازنة الوظائف الإدارية، وموازنة الاستثمار والمعدات، وموازنة الوحدات العامة المستقلة ذاتياً، وقد ازداد الإطار المالي المعقد - والمتمثل في وجود عدة موازنات يشرف عليها عدة وزارات - سوءاً بسبب الهيكل التنظيمي غير الملائم أو الخروج على مبدأ وحدة الموازنة.

كما أدى ذلك إلى وجود غموض كبير في توثيق العمليات المالية والرقابة عليها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة دراسة الموازنة الكلية لساحل العاج والأوزان النسبية لمصادر التمويل المختلفة، وتحديد الاحتياجات المالية بدقة، هذا بالإضافة إلى الديون غير المضمونة الموزعة على عدد كبير من الجهات المستفيدة.

وقد أدى عدم وجود قاعدة بيانات شاملة<sup>(3)</sup> لحجم الدين في مصر إلى عدم دقة بيانات حجم الدين الخارجي، وهو الأمر الذي ساهم في إطالة المفاوضات الخاصة بإعادة الجدولة بنادي باريس عام 1987، حيث كان هناك تباين في رقم المديونية لدى الجانب الأجنبي والجانب المصري.

ورغم برمجة نظام الدين فيما بعد، فإن هناك جزءاً من بيانات الدين مازالت تُعد يدوياً، كما أن الحصر<sup>(4)</sup> الذي يعدّه البنك المركزي عن حجم تسهيلات المشترين لا يتضمن كثيراً من الائتمانات التي تبرم بين كثير من الشركات والجهات المدينة داخل مصر ومصادر التمويل الخارجية.

وبصفة عامة فإن تكرار عملية إعادة الجدولة<sup>(5)</sup> من عام إلى آخر في دولة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج، بالإضافة إلى التطورات والآليات المختلفة المقرونة بعملية إعادة الجدولة، تزيد من صعوبة إدارة الدين الخارجي ونظم المعلومات المتعلقة به.

وفيما يتعلق بتعدد المفاوضات اللازمة لإعادة الجدولة وخاصة تلك المتعلقة بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، التي تستنزف الكثير من الجهد والوقت والتي عادة ما يصاحبها اختلاف وجهات النظر بين الدولة المدينة والصندوق، نجد أنه في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم توقيع نحو ثماني اتفاقيات للمؤازرة مع صندوق النقد الدولي خلال الثمانينيات (1980، 1981، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1989) (انظر الملحق 1.4).

وقد كانت هناك نقاط خلاف عديدة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق، ففي الوقت الذي رأى فيه الصندوق ضرورة تحقيق معايير الأداء المستهدفة ببرنامج عام 1985 خلال عام، رأت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تلك المعايير لا يمكن تحقيقها إلا في الأجلين المتوسط والطويل. كذلك فقد أعلن وزير المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الحكومة لم تكن راضية عن انتهاج سعر الصرف المعموم الذي أجبرها الصندوق على اتباعه منذ عام 1983، كما اتهم وزير التعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الصندوق بعدم العدالة في تعامله مع حكومته.

وقد تم تجميد اتفاق عام 1986 بسبب إعلان الرئيس السابق موبوتو سيسي سيكو تحديد نسبة تحكمية لمدفوعات خدمة الدين (لا تزيد على 10٪ من حصيلة الصادرات)، وقد تخلى موبوتو عن ذلك بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وكاد اتفاق عام 1987 يتعرض للخطر بمجرد إعلان الرئيس موبوتو زيادة الأجور بنسبة 40٪، وقد تم التوصل إلى حل مرضٍ للطرفين وهو جعل تلك الزيادة 20٪ اعتباراً من حزيران/يونيو 1987، كذلك تمثل جوهر الخلاف مع الصندوق في عدم رغبة الحكومة بل وعدم قدرتها على الاضطلاع بإجراءات الإصلاح الاقتصادي الكلي التي تحظى بموافقة الصندوق. وأدى عدم وفاء الحكومة بمعايير الأداء المستهدفة إلى إعلان الصندوق في أيلول/سبتمبر 1991 أن جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مؤهلة لاستخدام موارد الصندوق، مما أغلق أمامها أبواب الاقتراض من أسواق الائتمان الدولي؛ وفي شباط/فبراير 1992 أعلن الصندوق أن جمهورية الكونغو الديمقراطية غير متعاونة.

أما ساحل العاج التي أبرمت ثمانية اتفاقيات للمؤازرة مع الصندوق (1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1988، 1989) فقد صاحب تلك الاتفاقيات أوجه خلاف عديدة مع صندوق النقد الدولي، منها على سبيل المثال اختلاف وجهات نظر كل من الصندوق والحكومة فيما يتعلق بزيادة الأجور، ففي الوقت الذي ترى فيه الحكومة زيادتها بنحو 6٪ اقترح الصندوق أن تكون نسبة الزيادة 3٪؛ وتجدر الإشارة



إلى تعليق اتفاق الموازنة مع الصندوق لعام 1986 نتيجة عدم وفاء الحكومة بمعايير الأداء (Performance Criteria) للربع الأول من عام 1987 .

كما تمثلت أوجه الخلاف بين الحكومة والصندوق حول أسس عملية الجدولة (انظر الملحق 4-1)، حيث أصر الصندوق على عمليات إعادة الجدولة التقليدية والتي تراها ساحل العاج غير كافية في ظل الاحتياجات التمويلية الطويلة الأجل، كما ترى ضرورة أن يحكم تلك العملية ما يلي:

1. ربط مدفوعات خدمة الدين بحصيلة الصادرات .

2. تبني آليات ميسرة لمبادلة الديون بحقوق الملكية .

وقد رفضت الحكومة زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب واتخاذ إجراءات مالية تقشفية (Financial Austerity Measures)، كما رفضت الحكومة مطالب الصندوق الخاصة بتخفيض سعر الكاكاو من CFAF 400\* للكيلو إلى CFAF 250 والذي اعتبره الصندوق شرطاً أساسياً لتمويل برنامج الإنعاش بموجب اتفاق عام 1989، وإن كانت قد قبلته بعد ذلك .

أما مصر فقد تمثلت أوجه الخلاف بينها وبين الصندوق<sup>(6)</sup> فيما يتعلق بسرعة الإصلاحات المطلوبة، فبينما طالب الصندوق بإلغاء الدعم عن السلع الغذائية مرة واحدة، رأت الحكومة ضرورة أن يتم ذلك تدريجياً خوفاً من عدم الاستقرار الاجتماعي . كذلك فقد تأخر توقيع اتفاق عام 1991 نظراً لطول المفاوضات مع الصندوق والتي بدأت عقب اتفاق عام 1987 لإعادة الجدولة، حيث طالب الصندوق بضرورة أن تتم الإصلاحات الخاصة برفع أسعار (الفائدة-البترين-الكهرباء... الخ)، وتخفيض عجز الموازنة في خلال ستة أشهر بينما رغبت الحكومة في تنفيذها خلال خمسة أعوام؛ هذا بالإضافة إلى ما طالب به الصندوق من تخفيض التمثيل الدبلوماسي للدولة في كافة أنحاء العالم، وإغلاق المنطقة الحرة ببورسعيد حيث أصبحت نقطة للتهريب كما يراها الصندوق .

(\*) فرنك دول الفرنك الأفريقي .

هذا بالإضافة إلى الخلافات الأخيرة مع الصندوق والتي تمثلت في مطالبته بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري، والإسراع بعملية الخصخصة، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إسقاط الشريحة الثالثة من التخفيض الذي تم على ديون مصر الخارجية بموجب إعادة الجدولة في عام 1991.

وقد أعلنت الحكومة المصرية مراراً أثناء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي<sup>(7)</sup> في إطار عمليات إعادة الجدولة لعامي 1987 و1991 أن صندوق النقد الدولي يضغط من أجل تنفيذ شروط سوف يؤدي تطبيقها إلى اضطرابات اجتماعية تضر بمستوى المعيشة للأفراد، وطالبت الحكومة بضرورة وضع شروط ومعايير تتماشى مع ظروفها الاقتصادية وبما لا يُعرض الاستقرار الاجتماعي للخطر، ووصفت الصندوق بأنه يشبه الطبيب غير المؤهل الذي يصف العلاج المميت للمريض.

وبالإضافة إلى ما تستهلكه تلك المفاوضات من وقت رجال الدولة وجهودهم، فإن المشكلة في بعض الدول الأفريقية تكمن في ضرورة تسوية المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي<sup>(8)</sup> قبل الشروع أو الموافقة على إعادة الجدولة؛ وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنه حتى نهاية عام 1990 كانت هناك 5 دول أفريقية يستحق عليها متأخرات لصندوق النقد الدولي هي ليبيريا وسيراليون والصومال والسودان وزامبيا.

وفيما يتعلق بصعوبة المفاوضات مع البنك الدولي وتعدد الشروط المقررة بقروض التكيف الهيكلي والتكيف القطاعي، والتي تطيل بدورها من المفاوضات المصاحبة لإعادة الجدولة، نجد تعدد شروط الإفراج عن شرائح قرض التكيف الهيكلي الذي حصلت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(9)</sup> عام 1987 بمبلغ 149.3 مليون دولار، والتي تمثلت في ضرورة تنفيذ برنامج سليم للإصلاح الاقتصادي، واستمرارية سياسة الإصلاح في مجالات إصلاح القطاع العام، وتخفيض معدل التضخم، ورفع سعر الفائدة على الودائع، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية... الخ.

أما قرض التكيف القطاعي للزراعة<sup>(10)</sup>، والذي حصلت عليه ساحل العاج في تشرين الأول/أكتوبر 1989 بمبلغ 150 مليون دولار، فقد تمثلت الشروط النمطية للإفراج عن الشريحة الأولى في:

1. شهادة بسلامة الإجراءات القانونية والدستورية المتعلقة بتوقيع اتفاق القرض .
2. تقديم خطة تمويل مُرضية للبنك تغطي الفترة حتى نهاية عام 1990 .
3. التعهد بالقيام ببرنامج إصلاح مُرضٍ للاقتصاد الكلي .
4. التنفيذ المرضي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي وذلك كشرط لاستمرار دعم البنك لعمليات التكيف لقطاع الزراعة .

أما شروط الإفراج عن الشريحتين الثانية والثالثة (انظر الملحق 4-2) واللتين كان من المقرر سحبهما في نيسان/إبريل وتشرين الثاني/نوفمبر 1990 فقد تمثلتا في نحو 16 شرطاً (9 شروط خاصة بالشريحة الثانية و7 شروط خاصة بالشريحة الثالثة)، وتتعلق تلك الشروط بالتوسع في فرض ضريبة القيمة المضافة لتشمل السكر وجوز الهند ومشتقاتها والقطن، والاتفاق على برنامج لتنمية المناطق الريفية، وإعادة هيكلة بنك التنمية الزراعية، وإصلاحات تسويقية تتعلق بأسعار البن والكافور، وتحرير تجارة السلع الزراعية، وإصلاحات تسويقية خاصة بتسعير الأرز وتجهيز الأخشاب وإلغاء نظام حصص التصدير الخاصة بها.

أما مصر<sup>(11)</sup> فقد تأخر حصولها على قرض للتكيف حتى عام 1991 (300 مليون دولار) نظراً لاختلاف وجهات النظر بين الحكومة المصرية ومسؤولي البنك الدولي حول إجراءات الإصلاح وسياساته، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها؛ وقد تمثلت الشروط الخاصة بالإفراج عن الشريحة الثانية في حصول البنك على أدلة مقبولة بشأن:

1. التقدم الذي أحرزه الاقتصاد المصري في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي .
2. اتخاذ الحكومة المصرية للإجراءات الآتية:
  - أ. الحفاظ على إطار اقتصادي كلي يتفق مع أغراض برنامج الحكومة والأهداف المحددة فيه، بما يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة، واتباع سياسات نقدية ومصرفية متسقة وتحقيق ميزان مدفوعات سليم .

ب. إنشاء شركات قابضة في ظل قانون شركات قطاع الأعمال العام تكون حافظة أسهمها متنوعة وشاملة لمعظم شركات القطاع العام القائمة .

ج. تنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالخصخصة .

د. تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الحكومة الخاصة بتحرير الأسعار في قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة .

هـ. تخفيض عدد السلع التي يشملها حظر الاستيراد طبقاً لبرنامج الحكومة .

و. التصريح لمشروعات الأسمدة والأسمت العامة ببيع نسبة كبيرة من إنتاجها للقطاع الخاص مباشرة .

وفيما يتعلق بتعدد المفاوضات الثنائية في إطار مفاوضات نادي باريس لإعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية ، فقد تراوح عدد الدول الدائنة المشاركة في مفاوضات نادي باريس ما بين 10 و 13 دولة في مفاوضات إعادة الجدولة ، التي تمت لجمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(12)</sup> خلال الفترة 1976-1989 ، وعددها 10 عمليات اقتضت توقيع نحو 119 اتفاقية مع الدول الدائنة .

كما تراوح عدد الدول الدائنة المشاركة في مفاوضات ساحل العاج لإعادة جدولة ديونها الثنائية بنادي باريس ما بين 12-13 دولة للعمليات التي تمت خلال الفترة 1984-1989 وعددها 5 عمليات ، الأمر الذي اقتضى توقيع نحو 62 اتفاقية ثنائية . أما مصر فقد شاركت نحو 18 دولة في مفاوضات نادي باريس عام 1987 ، مما يعني توقيع نحو 18 اتفاقية ثنائية .

وإذا عرفنا الوقت الذي تستغرقه عملية التفاوض والعبء الذي تفرضه بالإضافة إلى عمليات إعادة جدولة الديون التجارية ، أمكننا القول إن كلاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج كانتا في مفاوضات شبه مستمرة خاصة بعمليات إعادة الجدولة . كذلك ورغم أن الديون التجارية لا تشكل أهمية نسبية كبيرة من ديون أفريقيا ،



فإن الإجراءات والمتطلبات الخاصة بمفاوضات نادي لندن شاقة وعديدة ولا تتناسب مع حجم الدين المستحق السداد (مثل حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة).

## المبحث الثاني

### الملامح الأساسية لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية

تفاوتت المبالغ المعادة جدولتها، وعدد مرات إعادة الجدولة بالدول الثلاث محل الدراسة، كما اختلفت الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة وذلك على النحو الموضح في هذا المبحث.

#### أولاً: الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

##### 1. حجم الدين المعادة جدولته

أعادت جمهورية الكونغو الديمقراطية جدولة ديونها الخارجية خلال الفترة 1980-1990 (انظر الجدول 1-4). نحو 14 مرة، منها 6 اتفاقيات لإعادة جدولة الديون الرسمية في إطار نادي باريس خلال السنوات 1981، 1983، 1985، 1986، 1987، 1989 بمبلغ إجمالي قدره 4845 مليون دولار، بمتوسط قدره 807.5 ملايين دولار للعملية الواحدة، وقد تراوح مبلغ الدين المعادة جدولته ما بين 276 مليون دولار (اتفاق عام 1981)، و1602 مليون دولار (اتفاق عام 1989).

وفي إطار نادي لندن، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ 7 عمليات<sup>(13)</sup> لإعادة جدولة ديونها التجارية خلال السنوات 1980، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1989 بمبلغ إجمالي قدره 772 مليون دولار بمتوسط قدره 110 ملايين دولار للعملية الواحدة، وقد تراوحت المبالغ المعادة جدولتها ما بين 58 مليون دولار (اتفاق عام 1983) و402 مليون دولار (اتفاق عام 1980) (انظر الجدول 1-4).

وبالإضافة إلى عمليات الجدولة بنادي باريس ونادي لندن، فقد تم في عام 1984 إعادة جدولة ائتمانات الموردين غير المؤمن عليها في إطار ما عرف باسم نادي كنشاسا، وذلك بمبلغ 90 مليون دولار.

وتجدر الإشارة<sup>(14)</sup> إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت قد أعادت جدولة ديونها الرسمية في إطار نادي باريس خلال الفترة 1976-1979 نحو 4 مرات بمبلغ إجمالي قدره 1520 مليون دولار، وذلك بموجب الاتفاقيات التي تم توقيعها في 16 حزيران/يونيو 1976 و7 تموز/يوليو 1977 و1 كانون الأول/ديسمبر 1977 و11 كانون الأول/ديسمبر 1979، بمبلغ 270، 170، 40، 1040 مليون دولار لتلك العمليات على التوالي.

## 2. شروط إعادة الجدولة

أ. فترة تجميد الدين (انظر الملحقين 2-4، و4-4): تراوحت فترة التجميد بالنسبة إلى الديون الرسمية ما بين 12 شهراً (الاتفاق الموقع بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1983)، و24 شهراً (الاتفاق الموقع بتاريخ 9 تموز/يوليو 1981)، كما بلغت تلك الفترة بالنسبة للديون التجارية المعادة جدولتها 12 شهراً فيما عدا الاتفاق الموقع عام 1984 حيث بلغت فترة التجميد طبقاً له 16 شهراً.

ب. طبيعة الديون المعادة جدولتها (انظر الملحقين 2-4، و4-4): بينما لم تشمل الديون الرسمية المعادة جدولتها بنادي باريس بموجب الاتفاق الموقع بتاريخ 9 تموز/يوليو 1981 أي ديون سبقت إعادة جدولتها، فقد شملت الاتفاقيات الخمس الأخرى لإعادة الجدولة ديوناً سبقت إعادة جدولتها، كذلك فقد تضمنت الاتفاقيات الموقعة في 20 كانون الأول/ديسمبر 1983 و18 أيار/مايو 1987 و23 حزيران/يونيو 1989 متأخرات واجبة السداد.

وفيما يتعلق بالديون التجارية، فقد غطت عملية إعادة الجدولة والموقعة في نيسان/إبريل 1980 رصيد الدين في نهاية عام 1979 بما فيه المتأخرات، أما العمليات الخمس التالية: كانون الثاني/يناير 1983 وحزيران/يونيو 1984، وأيار/مايو 1985 وأيار/مايو 1986، وأيار/مايو 1987، فقد كانت تتعلق بإعادة جدولة الأصل المستحق بموجب اتفاقية نيسان/إبريل 1980، أما الاتفاق الأخير والموقع في حزيران/يونيو 1989، فقد كان يتعلق بتمويل المدفوعات الشهرية على المطالبات القائمة وخاصة الفائدة على المتأخرات، ولم تتضمن تلك الاتفاقيات تقديم أي تمويل جديد.

جـ. نسبة الدين المجمد (المعادة جدولته) إلى الدين المستحق خلال فترة التجميد: تراوحت تلك النسبة ما بين 90٪ للاتفاق الموقع عام 1981 و100٪ للاتفاقيات الثلاث الأخيرة الموقعة في الأعوام 1986، 1987، 1989.

د. مدة السداد وسعر الفائدة: تراوحت مدة السداد ما بين 9 أعوام وخمسة أشهر لاتفاق عام 1985، وبين 14 عاماً وستة أشهر لاتفاق عام 1987، كما تراوحت فترة السماح ما بين 4-6 أعوام، وبالنسبة إلى الديون التجارية فقد بلغت مدة السداد 10 أعوام وتراوحت فترة السماح ما بين صفر و5 أعوام، كما تراوح سعر الفائدة ما بين 1.875 إلى 2٪ فوق سعر الليور.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب اتفاق أيار/ مايو 1987 لإعادة الجدولة للديون الرسمية، فقد حصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية على شروط ميسرة لإعادة الجدولة، وكانت أول دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحصل على مثل هذه الشروط، وذلك نظراً لما رآته الدول الدائنة<sup>(15)</sup> الثلاث عشرة دولة من حاجة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة خاصة استثنائية بسبب صعوبات ميزان المدفوعات وعبء الدين الكبير؛ وذلك شريطة أن تجنب جمهورية الكونغو الديمقراطية 5.9 ملايين دولار شهرياً بينك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وتمت إعادة جدولة أكثر من نصف الدين المستحق بموجب تلك العملية طبقاً لشروط تورنتو ووفقاً للخيار الثاني.

### ثانياً: الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة لساحل العاج

1. حجم الدين المعادة جدولته (انظر الجدول 1-4، والملحقين 3-4، و4-4)

أعادت ساحل العاج جدولة ديونها الخارجية خلال الفترة 1980-1990 نحو 9 مرات، وبلغ حجم الديون التي جرت عليها عمليات إعادة الجدولة 7017 مليون دولار، منها 5 اتفاقيات لإعادة جدولة الديون الرسمية في إطار نادي باريس خلال السنوات 1984، 1985، 1986، 1987، 1989 بمبلغ إجمالي قدره 2684 مليون دولار

بمتوسط قدره 536.8 مليون دولار للعملية الواحدة؛ وقد تراوح مبلغ الدين المعادة جدولته ما بين 157 مليون دولار للاتفاق الموقع بتاريخ 27 حزيران/يونيو 1986، و1116 مليون دولار للاتفاق الموقع بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1989.

كما أعادت جدولة ديونها بنادي لندن بموجب ثلاث اتفاقيات بمبلغ 3547 مليون دولار في آذار/مارس 1985، تشرين الثاني/نوفمبر 1986، نيسان/أبريل 1988 بمبلغ 485، 851، 2211 مليون دولار على التوالي.

وبالإضافة إلى العمليات التي تمت في إطار نادي باريس و نادي لندن، فقد تم عام 1984 إعادة جدولة ائتمانات الموردين غير المؤمن عليها في إطار ما عرف باسم نادي أيدجان بمبلغ 786 مليون دولار.

## 2. شروط إعادة الجدولة

أ. فترة التجميد: تراوحت فترة تجميد الديون الرسمية المعادة جدولتها في إطار نادي باريس ما بين 12 شهراً (اتفاق عام 1985) و36 شهراً (اتفاق عام 1986)، أما بالنسبة إلى الديون التجارية فقد تراوحت تلك الفترة ما بين 25 شهراً و48 شهراً. وتجدر الإشارة<sup>(16)</sup> إلى أن اتفاق عام 1986 كان متعدد السنوات، وذا فترة تجميد للدين أطول، وتم تصميم اتفاق 1988 ليحل محله؛ وكان قد تضمن تقديم أموال جديدة لإعادة تمويل الفائدة، وقد حدد سعر الفائدة على الاقتراض الجديد بـ 1.5 فوق سعر الليبور، ولم يوضع ذلك الاتفاق موضع التنفيذ بسبب عدم الوفاء بمدفوعات الفائدة.

ب. طبيعة الدين المعادة جدولته (انظر الملحقين 3-4، و4-4): بينما لم تشمل الديون المعادة جدولتها بنادي باريس بموجب الاتفاقيات الثلاث الأولى أي متأخرات أو مبالغ سبقت إعادة جدولتها، فقد شملت عملياً إعادة الجدولة عامي 1987 و1989 متأخرات واجبة السداد بالإضافة إلى ديون سبقت إعادة جدولتها.

ج. نسبة الدين المجمد إلى إجمالي الدين المستحق خلال فترة التجميد: بلغت تلك النسبة نحو 100٪ بالنسبة إلى العمليات التي أجرتها ساحل العاج فيما عدا اتفاق عام 1986 حيث كانت هذه النسبة متنوعة.



د. مدة السداد وسعر الفائدة: تراوحت مدة السداد بالنسبة للديون الرسمية ما بين 8 أعوام و6 أشهر إلى 13 عاماً و4 أشهر ومنها فترة سماح تراوحت ما بين 4 أعوام إلى 5 أعوام و10 أشهر؛ أما الديون التجارية المعادة جدولتها في إطار نادي لندن، فقد تراوحت مدة السداد ما بين 8 أعوام إلى 14 عاماً و6 أشهر منها فترة سماح تراوحت بين 3 و5 أعوام.

وقد حصلت ساحل العاج ولأول مرة في حزيران/يونيو 1986<sup>(17)</sup> على اتفاق متعدد السنوات لإعادة جدولة الديون الرسمية، ويعتبر ذلك أول مرة تحصل فيها دولة أفريقية على إعادة الجدولة المتعددة السنوات. وبموجب ذلك الاتفاق تسدد الديون الرسمية خلال تسعة أعوام منها فترة سماح قدرها أربعة أعوام، وتتم إعادة جدولة 80% من الأصل المستحق عام 1986 يتراجع إلى 70% و60% لعامي 1987 و1988 على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة الجدولة طبقاً لبعض الاتفاقيات قد تم على افتراض رواج الصادرات (عمليات إعادة الجدولة لعامي 1984، 1985) وانتهاء الأزمة المالية، ولكن بنهاية عام 1986 تبين أن الرواج كان ذا أجل قصير حيث هبطت أسعار السلع الأولية؛ وهكذا فقد قوض الأساس الذي تمت عملية إعادة الجدولة بناء عليه.

وقد تعثرت مفاوضات إعادة الجدولة بكل من نادي باريس ونادي لندن خلال النصف الأخير من عام 1987، وذلك نظراً لاختلاف وجهات النظر حول كل من<sup>(18)</sup>:

- فجوة التمويل المتوقعة للدولة نتيجة للافتراضات المتفاوتة لحصيلة الصادرات المتوقعة لدى كل من المسؤولين بالدولة، ومسؤولي صندوق النقد والبنك الدوليين.
- مستوى معدلات الفائدة.
- مدة إعادة الجدولة.
- طلب صندوق النقد الدولي الخاص بتخفيض أسعار المنتج للبن والكاكاو، وتخفيض الدعم الحكومي، وتخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية.

لذلك ونظراً لتدهور أسعار الصادرات الأولية<sup>(19)</sup> وتفاقم الصعوبات المالية، فقد طلبت حكومة ساحل العاج تعديل الاتفاق المتعدد السنوات في الفترة 1986-1989، وذلك للعمل على إيجاد حل جديد نظراً لعدم قدرة الدولة على السداد حتى عام 1989.

### ثالثاً: الملاحم الأساسية لإعادة جدولة الديون الخارجية لمصر

#### 1. حجم الديون المعادة جدولتها

أعادت مصر جدولة ديونها الخارجية خلال الفترة 1980-1990 مرتين، وبلغت جملة المبالغ المعادة جدولتها بموجب تلك العمليات نحو 5863 مليون دولار، منها مبلغ 5563 مليون دولار تمت إعادة جدولتها في إطار نادي باريس بموجب اتفاقية لإعادة الجدولة بتاريخ 22 أيار/ مايو 1987؛ أما الاتفاقية الثانية فقد تمت خارج نطاق نادي باريس مع الاتحاد السوفيتي عام 1988 بمبلغ 300 مليون دولار وفقاً لما يوضحه الجدول (1-4).

#### 2. شروط إعادة الجدولة

أ. فترة التجميد: بلغت فترة التجميد للاتفاق الموقع مع الدائنين بنادي باريس 18 شهراً.

ب. طبيعة الدين المعادة جدولته ونسبته إلى إجمالي الدين المستحق: شملت الديون المعادة جدولتها متأخرات واجبة السداد، كما بلغت نسبة الدين المعادة جدولته إلى الدين المستحق خلال فترة التجميد نحو 100٪.

ج. مدة السداد: بلغت مدة السداد 9 أعوام وثلاثة أشهر تخللتها فترة سماح قدرها أربعة أعوام وتسعة أشهر.

ويوضح الجدول (1-4) مقارنة لعمليات إعادة الجدولة بالدول الثلاث.

وتجدر الإشارة إلى حدوث تأخر في توقيع الاتفاقيات الثنائية لإعادة الجدولة<sup>(20)</sup> مع العديد من الدول عقب اتفاق نادي باريس عام 1987 لأكثر من عام، وذلك للخلاف بين الحكومات الدائنة والحكومة المصرية حول سعر الفائدة الذي يجب أن يطبق على

#### الجدول (1.4)

### الملامح الرئيسية لعمليات إعادة الجدولة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990

مصر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
1	8	13	1. عدد مرات إعادة الجدولة للمتحدة الأطراف
1	5	6	• نادي باريس
-	3	7	• نادي لندن
أيار/ مايو 1987	أيار/ مايو 1994	9 تموز/ يوليو 1981	2. أول اتفاق لإعادة الجدولة في الثمانينيات
-	آذار/ مارس 1985	نيسان/ إبريل 1980	• نادي باريس
			• نادي لندن
1	1	1	3. عمليات إعادة الجدولة خارج النطاق المتعدد الأطراف
1988	1984	1984	• العدد
عمليات إعادة جدولة	اتسماتات الموردين	اتسماتات الموردين	• العام
ثنائية لديون الكتلة	غير المؤمن عليها	غير المؤمن عليها	• نوع الدين
الشرقية (سابقاً)	(نادي أيدجان)	(نادي كيتشاسا)	
300	786	90	• قيمة الدين بالمليون دولار
5563	6231	5617	4. حجم المبالغ المعادة جدولتها في الإطار المتعدد الأطراف
5563	2684	4845	• نادي باريس
-	1 3547	772	• نادي لندن
			5. شروط إعادة الجدولة
			أ. فترة التجميد (بالشهر)
18	36-12	24-12	• بموجب اتفاقيات نادي باريس
-	48-25	16-12	• بموجب اتفاقيات نادي لندن
			ب. مدة السداد (شهر/ عام)
9/3	8.6 : 13.4 عاماً <sup>2</sup>	9.5 : 14.6 عاماً <sup>2</sup>	• بموجب اتفاقيات نادي باريس
-	14.6 : 8	10	• بموجب اتفاقيات نادي لندن
			ج. فترة السماح (شهر/ عام)
4/9	4 : 5.10 أعوام	4 : 6	• بموجب اتفاقيات نادي باريس
-	5-3	صفر-5	• بموجب اتفاقيات نادي لندن
7/100	7/100 : 60	7/100 : 90	6. نسبة الدين المعادة جدولته نادي باريس إلى الدين المستحق
-	255	-	7. الأموال الجديدة المقدمة في إطار إعادة الجدولة للمصارف التجارية (مليون دولار).
-	1.875 : 1.25	2 : 1.875	8. سعر الفائدة المطبق على الديون التجارية المعادة جدولتها (فوق سعر الليور).

1. تم إلغاء اتفاق نيسان/ إبريل 1988 الذي أعاد جدولة 2211 مليون دولار.

2. بخلاف الخيارات طبقاً لشروط تورنتو

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions.

المبالغ المعادة جدولتها، حيث كانت الحكومة المصرية ترغب في الحصول على أسعار فائدة ميسرة في الوقت الذي أصرت فيه الحكومات الدائنة على تطبيق أسعار الفائدة التجارية.

ورغم توقيع اتفاق عام 1987 لإعادة الجدولة، فقد طبقت المصارف التجارية بدول أوروبا الغربية قيوداً صارمة لسياسة الإقراض إلى مصر والتي اعتبرت فيما يتعلق بأفريقيا شروطاً صارمة، ولم تقدم تلك العملية سوى فرصة ضئيلة لتخفيف الضغوط المالية التي يعانيها الاقتصاد المصري.

وقد شددت الحكومة الأمريكية، وحكومات دول أوروبا الغربية ضغوطها على الحكومة المصرية من أجل قيامها بجهود أكبر في مجال الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال تجميد أو تعليق المساعدات المالية. وتضاعفت تلك الجهود من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/ مارس 1989 عندما ادعت الصحف الأمريكية امتلاك مصر للأسلحة الكيماوية، وقامت الحكومة الأمريكية بتجميد 230 مليون دولار من معوناتها حتى توقع الحكومة المصرية اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي، كما أجل الكونجرس للعام الثاني السحب من المعونة النقدية حتى تنصاع الحكومة المصرية لكافة مطالب الصندوق.

وقد ساندت المملكة المتحدة<sup>(21)</sup> بدورها الولايات المتحدة الأمريكية، وسار في الاتجاه نفسه العديد من الدول الأوروبية، نظراً لتزايد غضبها من تزايد المبالغ غير المسحوبة من قروضها المقدمة لمصر والمخصصة لتمويل العديد من المشروعات.



### **المبحث الثالث**

## **الملامح الأساسية لعمليات مبادلة الديون**

### **في إطار إعادة الجدولة**

وسوف نتناول في هذا المبحث حجم عمليات تحويل الدين والصعوبات التي صادفت عمليات مبادلة الديون .

#### **أولاً: حجم عمليات تحويل الدين**

فيما يتعلق بعمليات مبادلة الديون في الدول الثلاث محل الدراسة نجد عدم ظهور تلك العمليات حتى نهاية الثمانينيات ، ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(22)</sup> طلب البنك الدولي في إطار برنامج التكيف عام 1987 ضرورة وضع برنامج لمبادلة الديون بحقوق الملكية وذلك في إطار عملية الخصخصة ، إلا أنه لم يتم اعتماد هذا البرنامج من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية .

وكانت هناك بعض العروض<sup>(23)</sup> من بنك (Belgiums Banque Belgo Zairoise) لشراء ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ يقدر بنحو 30-40 مليون دولار من إجمالي الديون المؤهلة وقدرها 360 مليون دولار ، وذلك لصالح بعض المستثمرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسعر 27٪ من قيمة الدين على أن يستخدم جزء من صادرات جمهورية الكونغو الديمقراطية في سداد الدين .

وفي ساحل العاج<sup>(24)</sup> لم تتضح التفاصيل الدقيقة عن مبادلة الدين بحقوق الملكية ، وإن كان من المتوقع أن يهدف برنامج الحكومة للخصخصة الطريق لإدارة تلك العمليات بحرص شديد .

وأنشأت فرنسا<sup>(25)</sup> في تشرين الأول/ أكتوبر 1992 صندوقاً لتحويل الديون بنحو 4 مليارات فرنك فرنسي من ائتمانات التنمية غير المدفوعة والمعادة جدولتها بموجب اتفاقيات نادي باريس لكل من الكاميرون والكونغو وساحل العاج والجابون .

وسوف يلغي هذا البرنامج جزءاً من الدين مقابل تمويل مشروعات التنمية وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة والتنمية الاجتماعية .

وفي مصر ، تم في بداية عام 1989<sup>(26)</sup> تشكيل لجنة برئاسة وكيل أول وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمنح الموافقات على مبادلة الديون بحقوق الملكية (Debt For Equity) ، وبالصنادقات (Debt For Export Swaps) .

وكان أغلب المشاركين في تلك المبادلات هم المصريين أصحاب رؤوس الأموال بالخارج ، وكانت تلك المبادلات تجري على نحو 2.5 مليار دولار ديوناً غير مضمونة ومستحقة على القطاع الخاص ؛ وهذه الديون مشتتة بين عدد كبير من المدينين ، ومن الصعب متابعتها وإدارتها .

وقد بلغ حجم عمليات تحويل الديون في مصر خلال الفترة 1985-1993 نحو 400 مليون دولار حيث تزايد اهتمام الدائنين الرسميين بتلك العمليات . فقد اهتمت فرنسا بعمليات مبادلة الديون مقابل المساعدة<sup>(27)</sup> (Debt/Aid Swaps) مع مصر حيث حولت ديناً قدره 58 مليون فرنك فرنسي من ديون مساعدة التنمية الرسمية إلى العملة المحلية ، على أن تودع الحصيلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك عام 1992 ؛ وبحلول آب/ أغسطس 1994 أكملت فرنسا عمليات مبادلات للديون مقابل حقوق الملكية مع مصر بمبلغ 3 ملايين فرنك فرنسي . كما أكملت السويد معاملات لمبادلة الديون مقابل حقوق الملكية مع مصر بنحو 23 مليون دولار عام 1991 ؛ وأكملت النرويج معاملات لمبادلة الديون مع مصر بنحو 17.3 ، 6.2 مليون دولار خلال عامي 1993 و1994 على التوالي .

وقامت المملكة المتحدة في ضوء شروط تورنتو لإعادة الجدولة ، بتحويل ما يعادل 50.2 مليون دولار من الدين (اتسمانات التصدير المضمونة) إلى العملة المحلية عام 1993 ، وذلك بسعر لا يقل عن السعر السائد بالسوق الثانوية على أن تستثمر الحصيلة في مشروعات صناعية وزراعية يتم الاتفاق عليها .

وقد وضعت الحكومة المصرية برنامجاً اشتمل على القواعد والأسس والإجراءات التي تحكم تسوية الديون بالجنه المصري عام 1993 (انظر الملحق 4-5).

### ثانياً: الصعوبات التي واجهت عملية تحويل الدين

تتطلب عملية تحويل الديون مناخاً استثمارياً ملائماً<sup>(28)</sup> يتمثل في استقرار المناخ السياسي والاقتصادي، وحرية تحويل رؤوس الأموال، وسهولة إجراءات تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، وتوافر حوافز ضريبية ومشروعات المرافق والخدمات العامة، واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار، واتساع حجم السوق، وتوافر أسواق مالية... الخ.

والواقع أن مناخ الاستثمار في الثمانينيات<sup>(29)</sup> في الدول الثلاث محل الدراسة لم يكن ملائماً لجذب الاستثمارات وتشجيعها، الأمر الذي عرقل مبادلة الديون من خلال عمليات الخصخصة، حيث الفساد وعدم الاستقرار السياسي وتفاقم التضخم وعدم توافر المرافق والبنية التحتية والشغب وأعمال العنف وانخفاض مستوى الدخل في دولة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ساحل العاج نجد التردد السياسي في السماح لزيادة حصص امتلاك الأجانب<sup>(30)</sup> للمشروعات الوطنية، ورغبة الحكومة في ضمان أن تكون الخصخصة في صالح التنمية الاقتصادية للدولة. ورغم وجود بورصة مالية نشطة إلى حد ما فيها فإنه بموجب الترتيبات الخاصة بدول الفرانكفونية، يجب على الدولة التشاور مع الدول الأعضاء الأخرى وفرنسا قبل المضي في برنامج للتحويل.

وقد فضل المقيمون استثمار أموالهم بالخارج<sup>(31)</sup>، وإذا كان ذلك يعكس عدم ثقة المواطنين في اقتصادهم وأسواقهم فإنه من غير المتوقع أن يكون لدى الأجانب ثقة في تلك الأسواق؛ وهذا بدوره يستلزم توافر مناخ من الثقة في الاقتصاد واستقرار السياسات الاقتصادية. كما يرجع بطء عملية الخصخصة في ساحل العاج إلى تردد الحكومة في السماح بإلغاء أو استبعاد القوة العاملة الحكومية بشكل ملموس، أو تحويل

جوهري في السلطات الإدارية لمنظمين غير وطنيين، والقلق الرسمي حول ضمان أن تكون الخصخصة في مصلحة الاقتصاد الوطني.

كما كانت هناك صعوبة في خصخصة الكثير من الشركات التي تم التفكير في خصخصتها نظراً لأهميتها الاستراتيجية، ومن غير المحتمل أن تجد بعض المشروعات الأخرى مشترين لها في الأجل المتوسط بسبب الديون الكبيرة المتراكمة عليها (مجمعات السكر)، والتي تستحق عليها ديون تقدر بنحو عشر المديونية الخارجية العامة لساحل العاج.

أما في مصر، فإن عملية الخصخصة بوصفها سياسة للدولة تعتبر حديثة جداً، وكانت قد بدأت في أيار/ مايو 1990. ولم تنتهج الحكومة تلك السياسة بهدف مبادلة الديون، ولكن في إطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما أنها لم تضع برنامجاً لمبادلة الديون إلا في عام 1993.

وقد واجهت عملية الخصخصة حتى السنوات الأولى من التسعينيات<sup>(32)</sup> بعض الصعوبات بسبب عدم كفاءة سوق المال، وتعدد القوانين التي تحكم قطاع الأعمال العام، وعدم وجود تشريع كامل ومدرّس لمعالجة كافة قضايا الخصخصة، وضخامة المديونيات المتراكمة على بعض الشركات، ووجود الكثير من المصارف التي لم تصل إلى معايير بازل الدولية، وكذلك عدم رغبة المصارف في التنازل عن الديون المستحقة على شركات قطاع الأعمال؛ ومعارضة بعض الكتاب والسياسيين لتلك العملية التي يرونها بمنزلة سيطرة للقطاع الخاص والأجانب على القطاع العام، وخوفهم من الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تترتب عليها.





## الفصل الخامس

### مفهوم إعادة الجدولة ودوافعها

تعدد المفاهيم المتعلقة بإعادة الجدولة، كما تتعدد دوافع هذه العملية لدى كل من المدين والدائن، وتتفاوت درجة المساومة عند التفاوض حول تلك العملية بين الدائن والمدين. وسوف يتناول هذا الفصل ذلك في ثلاثة مباحث، يتعلق الأول بمفهوم إعادة الجدولة وعلاقتها بميزان المدفوعات، ويتناول الثاني دوافع إعادة الجدولة، أما الثالث فيتعلق بالمفاضلة بين عدم الوفاء بالدين أو التفاوض حول إعادة الجدولة.

#### المبحث الأول

#### مفهوم إعادة الجدولة وعلاقتها بميزان المدفوعات

##### أولاً: مفهوم إعادة الجدولة

من الضروري أن نميز بين عدة مصطلحات عند الحديث عن عملية إعادة الجدولة<sup>(1)</sup>؛ فمصطلح إعادة تنظيم الدين (Debt Reorganization) أو إعادة التفاوض على الدين (Debt Renegotiation) مصطلحان يستخدمان على نطاق واسع لوصف أي تغيير في ترتيبات المدفوعات الخاصة برصيد الدين القائم بموجب اتفاق مشترك بين الدائن والمدين.

كما أن مصطلح تخفيف الدين (Debt Relief) عبارة عن أي تأجيل للمتأخرات أو المدفوعات المجدولة أو أي أسعار فائدة ميسرة ممنوحة من الدائن إلى المدين، أما مصطلح إعادة هيكلة الدين (Debt Restructuring) فهو شكل من أشكال إعادة تنظيم الدين، يتم بموجبه تعديل تيار مدفوعات الأقساط المتعلقة بكافة رصيد الدين وذلك بهدف مد فترة السداد.

أما مصطلح إعادة تمويل الدين<sup>(2)</sup> (Debt Refinancing) فهو اقتراض جديد يهدف أساساً للوفاء بمدفوعات الدين القائم، ويعني مصطلح (Debt Refunding) الحصول

على اقتراض جديد للتخلص من الدين القائم، وذلك للاستفادة من الشروط الفضلى التي يتيحها الاقتراض الجديد على هيكل الدين المستحق.

وأما مصطلح إعادة جدولة الدين (Debt Rescheduling) فهو شكل أضيق من إعادة تنظيم الدين، والذي بموجبه يتم الاتفاق على سداد جزء محدود من المدفوعات سواء كانت للفائدة أو القسط المستحق في تاريخ محدد، ولا ينطبق ذلك على سائر جدول السداد للمستحقات الباقية.

وتقتصر عمليات نادي باريس على مفهوم إعادة الجدولة وإعادة التمويل، أما عمليات نادي لندن فهي تشمل عادةً إعادة الجدولة وأحياناً إعادة الهيكلة، أي أن عمل كلا الناديين يقتصر على المفهوم الضيق لإعادة تنظيم الدين.

كما يميز البعض<sup>(3)</sup> بين إعادة الجدولة المباشرة (Direct Rescheduling) التي يتم بموجبها إعادة التفاوض حول الشروط الأصلية لاتفاق القرض، ويشمل ذلك عادة الاتفاق على إطالة أجل السداد للالتزامات الواجبة السداد؛ وبين إعادة الجدولة غير المباشرة (Indirect Rescheduling) التي يتم بموجبها الوفاء بالمدفوعات الواردة بالشروط الأصلية للقرض عن طريق المقرض الأصلي من خلال إعادة تمويل الدين.

وعلى مستوى الدول الثلاث<sup>(4)</sup> موضوع البحث، وطبقاً للمفاهيم أعلاه، فإن عمليات إعادة تنظيم الدين أو إعادة التفاوض التي تمت حول الديون الرسمية في إطار نادي باريس خلال الفترة 1980 - كانون الثاني/يناير 1996، يندرج معظمها تحت مفهوم إعادة الجدولة، فيما عدا اتفاق مصر الموقع بتاريخ 25 أيار/مايو 1991، والذي تم بموجبه إلغاء جزء من رصيد المديونية حيث يندرج هذا الاتفاق تحت مفهوم (Debt Reduction).

وتجدر الإشارة إلى ظهور بعض المصطلحات الأخرى التي ارتبطت بأزمة الدين، مثل (Repudiation) وهو يعني التنكر للدين والرفض الصريح للوفاء به من جانب المدين سواء كان ذلك التنكر للفائدة أو الأصل أو الاثنين معاً. أما مصطلح (Default) فيعني عدم الوفاء بالدين من جانب المدين أو عدم قدرته على الاستجابة لبعض الشروط

الواردة باتفاق القرض، الأمر الذي يجعله يتوقف عن السداد. وعلى عكس التنكر للدين ورفض الوفاء به، فإن التوقف عن السداد قد يكون مؤقتاً حتى يصبح المدين قادراً على استئناف السداد في وقت ما في المستقبل. أما مصطلح (Moratorium) فيعني التأجيل غير المحدد لدفع الأصل والفائدة<sup>(5)</sup>، هذا بالإضافة إلى ما ظهر حديثاً من مصطلحات عديدة مرتبطة بعمليات تحويل الدين (Debt Conversions).

يشار إلى أن البيانات المتاحة التي ينشرها البنك الدولي تضع كافة عمليات إعادة تنظيم الدين، أو إعادة التفاوض على الدين، تحت مصطلح "تخفيف الدين"؛ وهو ما لا يعكس بدقة المفاهيم التي سبقت الإشارة إليها.

### ثانياً: إعادة الجدولة وميزان المدفوعات

تدخل المبالغ المعادة جدولتها ضمن التمويل الاستثنائي<sup>(6)</sup> والذي يندرج ضمن بنود حساب رأس المال، ويعكس هذا البند الصعوبات غير العادية التي تواجه ميزان المدفوعات وتمويله، والتي ظهرت بصورة واضحة منذ بداية الثمانينيات. ويدرج في هذا البند ما يلي:

1. الدين المعادة جدولته<sup>(7)</sup>.
  2. أقساط الدين التي عجزت الدولة عن سدادها (التأخرات).
  3. القروض المخصصة لأغراض التكيف الهيكلي من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية.
  4. بعض الحسابات على المكشوف التي تسمح بها المصارف المركزية بدول الشركاء التجاريين للسلطات النقدية في الدول المدينة.
- وطبقاً للمعادلة التعريفية لميزان المدفوعات وهي:

$$\Delta NFA_t = X_t - M_t + SERV R_t - SERV P_t + UT_t + CM_t + ERR_t$$



حيث :

التغير في صافي الأصول الخارجية ( $\Delta NFA$ )، وحصيلة الصادرات السلعية ( $X$ )، ومدفوعات الواردات السلعية ( $M$ )، وحصيلة الخدمات ( $SERV$ )، ومدفوعات الخدمات ( $SERV$ )، وصافي التحويلات دون مقابل ( $Ut$ )، وصافي التدفقات الرأسمالية إلى البلاد ( $CM$ )، وصافي السهو والخطأ ( $ERR$ )، وتشير ( $t$ ) إلى السنة الجارية.

ونظراً لأن إعادة الجدولة تعني تقليل المدفوعات إلى الخارج؛ أي المبالغ المعادة جدولتها، خلال فترة السماح المتفق عليها في إطار شروط السداد، لذلك فإن تلك العملية يترتب عليها زيادة صافي التدفقات المالية إلى الداخل في تلك الفترة؛ مما يؤدي بدوره إلى زيادة صافي الأصول الخارجية للدول المعنية في تلك الفترة.

## المبحث الثاني

### دوافع إعادة الجدولة

أولاً: دوافع إعادة الجدولة لدى المدين

من أهم هذه الدوافع<sup>(8)</sup> :

1. تجنب تكاليف عدم الوفاء بالدين

تمثل هذه الدوافع في تجنب تكاليف عدم الوفاء بالدين والتي تتضمن ما يلي :

أ. الحجز على أصول الدولة بالخارج : فقد يطلب الدائنون الحجز على أصول الدولة بالخارج لضمان التزام المدين بالوفاء بالدين، ولكن مع ذلك فإن هذا الإجراء لن يكون رادعاً رئيسياً لعدم السداد، وبخاصة بالنسبة إلى الدول المثقلة بالديونية وذات الأصول الضئيلة بالخارج.

ب. عدم الحصول على الائتمان من أسواق التمويل الدولية : فالتوقف عن السداد قد يترتب عليه عدم استطاعة الدولة الوصول بسهولة إلى أسواق رأس المال الدولية على الأقل لفترة من الزمن، بالإضافة إلى الإضرار بسمعتها فيما يتعلق بخدمة التزاماتها.

جـ. العقوبات التجارية : من المتعارف عليه أن الدولة التي تتوقف عن سداد ديونها وتتنكر لها سوف تجد نفسها مستثناة من التجارة الدولية ، والتي يعتمد جزء كبير منها على الائتمان التجاري الذي لن يتاح أمام تلك الدولة مما يضطرها إلى الدفع نقداً، كما أن الدولة لا يمكنها الاتجار عن طريق المقايضة أو المبادلة مع دول أخرى أو شركات، حيث يقوم الدائنون بعمل حظر على الصادرات والواردات أينما كانت ؛ وهذا مشروط بالتطبيق الجاد للعقوبات وعدم كسرها من قبل الحكومات التي تتعامل معها الدول المدينة .

ومجمل القول<sup>(9)</sup> إن عدم الوفاء بالدين والتنكر له قد يؤدي إلى نتائج سلبية تتمثل في العقوبات التي يواجهها المدين والتي تتمثل في إعلان إفلاسه دولياً، والحجز على أصوله بالخارج ومصادرتها وبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين طبقاً لحصة دين كل منهم، بالإضافة إلى تدمير الثقة الائتمانية في الدولة؛ الأمر الذي يحرمها من الحصول على القروض والمعونات، ومن ثم التأثير سلباً في التنمية الاقتصادية بها بصفة عامة، وبخاصة عندما يتعذر عليها تدير وارداتها وتصريف صادراتها.

وعلى مستوى الدول الثلاث موضوع البحث نجد<sup>(10)</sup> أن مجرد عدم الوفاء بأحد شروط القرض، أو التعثر في السداد وتراكم المتأخرات، يخلق مشكلات كبيرة لها. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، امتنع البنك الدولي عن تقديم أول شريحة من قرض التكيف الهيكلي عندما أعلن الرئيس السابق موبوتو وضع حد لخدمة الدين لا يتعدى 10٪ من الصادرات، وذلك ابتداء من عام 1987؛ كما كان ذلك أحد أسباب تعليق السحب من عدة شرائح من اتفاق المؤازرة المبرم مع صندوق النقد الدولي، وهو ما ضاعف أزمة الدين نظراً للتدفقات العكسية للموارد.

وقد توقفت تقريباً المساعدات الخارجية - فيما عدا الإنسانية منها - إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة عدم الاستقرار والتراكم الكبير للمتأخرات، فقد بلغت المسحوبات من القروض عام 1994<sup>(11)</sup> نحو مليون دولار مقارنة بـ 550 مليون دولار عام 1987. وأعلن صندوق النقد الدولي<sup>(12)</sup> والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي أن جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع مالي حرج وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

أما في ساحل العاج<sup>(13)</sup> فقد تأخر الإفراج عن الشريحتين الأولى والثانية من قرض البنك الدولي الثالث للتكيف الهيكلي ، والذي وافق عليه البنك الدولي في حزيران/ يونيو 1986 حتى 24 كانون الثاني/ يناير 1987 (بالنسبة للشريحة الأولى) . ويرجع ذلك التأخير إلى الصعوبات التي واجهتها الحكومة في تطبيق نظام دعم التصدير المخطط ، كما تم تأجيل الإفراج عن الـ 150 مليون دولار الخاصة بقرض التكيف لقطاع الزراعة ، عندما أعلن الرئيس السابق لساحل العاج هو فييه بوانييه عدم تخفيض سعر الكاكاو المضمون من قبل الحكومة ، كما استتبع ذلك توقف اتفاق المؤازرة مع صندوق النقد الدولي في شباط/ فبراير 1988 بسبب عدم وفاء ساحل العاج بشروط الصندوق .

وفي مصر<sup>(14)</sup> ونتيجة لتراكم المتأخرات فقد تراجعت الكثير من الحكومات الدائنة عن ضمان الائتمانات المقدمة إلى الحكومة المصرية منذ نهاية عام 1985 ، كما أوقفت أستراليا وكندا تزويد مصر بمبيعات القمح على أساس الائتمان الآجل وطلبتا ضرورة السداد النقدي لتلك المبيعات ، وتوقف سحب العديد من القروض الثنائية وغيرها ؛ وذلك انتظاراً لتوقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

وقام البنك الدولي بتأخير المسحوبات من القروض الميسرة المخصصة لتمويل بعض المشروعات في نهاية 1988 ، وعلق ذلك على موافقة الحكومة المصرية على القيام بالإصلاحات الهيكلية . كذلك أمسكت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 230 مليون دولار في شكل مساعدات لمشروعات الطاقة وربطت بينها وبين ضرورة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي طلبها الصندوق ، كما صوتت ضد منح مصر قرضاً لأحد مشروعات الطاقة من بنك التنمية الأفريقي .

وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً للنظام الأمريكي يتم وقف المساعدات المدنية والعسكرية إذا فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته أكثر من 12 شهراً .

وقد ربطت الكثير من الدول والجهات المانحة بصفة عامة بين تقديم معوناتها وضرورة إبرام مصر لاتفاق ثان لإعادة الجدولة ، كما ارتفعت الأهمية النسبية للمبالغ

غير المسحوبة من القروض إلى إجمالي المسحوبات للدول الثلاث وبصفة خاصة خلال السنوات التي سبقت إعادة الجدولة (انظر الملحق 5-1).

## 2. فشل المدينين في إيجاد بديل لتخفيف عبء الدين بخلاف إعادة الجدولة

فشل المدينون في تشكيل كتل<sup>(15)</sup> (كارتل) فعال يمكنهم من فرض شروط ميسرة لتخفيف عبء الدين، كما أنهم فشلوا في الإعلان عن التوقف الجماعي عن السداد والذي ربما يكون الطريق الفعال لجعل الدائنين يوافقون عليه، بل على العكس من ذلك فإن المدينين يتنافسون بعضهم مع بعض وتكون النتيجة حصولهم على الائتمان بشروط صعبة للغاية.

وعلى صعيد الدول الأفريقية، فقد طالبت منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(16)</sup> منذ عام 1985 بعقد مؤتمر دولي لمعالجة الديون الخارجية لأفريقيا، وذلك من خلال الوصول إلى صيغة مرضية لكل من الدائنين والمدينين؛ كما أنشأت المنظمة مجموعة الاتصال في آذار/ مارس 1988 التي تتكون من اثنتي عشرة دولة عضواً، وذلك بهدف متابعة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة أزمة الدين.

وأجرت مجموعة الاتصال في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1988 مشاورات رسمية وغير رسمية مع أستراليا وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا واليونان ونيوزيلندا وإيطاليا والبرتغال والدنمارك وفنلندا وأيرلندا والنرويج والسويد وإسبانيا والمملكة المتحدة ونادي باريس والمجموعة الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولم توافق سوى دولة واحدة فقط على عقد ذلك المؤتمر وهي فرنسا، وعارضته كافة الدول والمؤسسات الأخرى، حيث رأت أن المؤتمر يعد صيغة للمواجهة وتسييساً لمشكلة الدين، كما أنه لن يسفر عن نتائج ملموسة.

وقد ركزت تلك الدول على منهج إعادة الجدولة على أساس كل حالة على حدة<sup>(17)</sup>، وذلك في إطار الآليات الدولية القائمة بكل من نادي لندن ونادي باريس وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لذلك فقد قررت مجموعة الاتصال تأجيل عقد المؤتمر



الدولي واقترحت بدلاً منه عقد ندوة دولية كخطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي، وقد عقدت بالفعل الندوة الدولية بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بأزمة الديون الخارجية في القاهرة خلال الفترة 28-30 آب/ أغسطس 1989.

وقد أقرت الندوة<sup>(18)</sup> بالمسؤولية المشتركة في أزمة الدين، لذلك فقد رأت أنه من مصلحة الطرفين السعي إلى إيجاد مخرج لأزمة الدين الأفريقي، منعاً لإحداث خلل بالنظام الاقتصادي العالمي وعرقلة التنمية في الدول الأفريقية.

وبصفة عامة فقد واجهت مجموعة الاتصال بعض الصعوبات التي جعلتها في شبه توقف عن الاضطلاع بدورها، منها<sup>(19)</sup>:

1. عدم وجود الوقت الكافي لاجتماعاتها، وعدم القدرة على مناقشة قضايا جوهرية نظراً لأن اجتماعات تلك المجموعة تتم على هامش الاجتماع الوزاري السابق على القمة، وتكون النتيجة عدم إعطاء الوقت الكافي لمشكلات مهمة تمس معظم دول القارة مثل مشكلة الدين.

2. عدم وجود خبراء متخصصين في قضايا الدين نظراً لأن أعضاء مجموعة الاتصال عادة ما يتم سحبهم من وفود مجلس الوزراء.

ورغم الموقف الأفريقي الموحد بشأن الديون الخارجية، فإن كافة الدول الأفريقية التي تعاني مشكلات الدين تقوم بمفاوضات ثنائية لإعادة جدولة الدين من خلال الآليات التي يتيحها نادي لندن ونادي باريس لإعادة جدولة الديون.

ورغم العديد من المبادرات التي طرحت لحل قضية المديونية بالدول النامية، فالبعض منها قد أغفل المديونية الأفريقية والبعض الآخر لم يكن له جدوى تذكر في التخفيف من أزمة الدين الأفريقي. كما لم تحقق منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(20)</sup> تقدماً ملموساً في هذا المجال كما سبق إيضاحه.

وفيما يتعلق بإلغاء الديون، فقد بلغت جملة ديون مساعدة التنمية الرسمية التي تم إلغاؤها منذ عام 1978 حتى عام 1990 نحو 11.6<sup>(21)</sup> مليار دولار لكافة الدول النامية،

وهو مبلغ ضئيل مقارنة بحجم الديون الخارجية المستحقة عليها . وحتى نهاية عام 1989 بلغت الديون الملغاة عن بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو 6 مليارات دولار معظمها متعلق بديون مساعدة التنمية ؛ الأمر الذي لا يساهم في تخفيف خدمة الدين بدرجة ملموسة ، حيث لم تخفض خدمة الدين إلا بنحو 100 مليون دولار سنوياً بموجب العمليات السابقة .

وعلى مستوى الدول الثلاث<sup>(22)</sup> موضوع الدراسة ، فقد بلغت ديون المساعدة الرسمية التي تم إلغاؤها خلال الفترة 1978- 1989 نحو 124 مليون دولار فقط من ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية المستحقة لبلجيكا ، و18 مليون دولار من ديون مصر المستحقة للمملكة المتحدة واليابان ، ونصف مليون دولار من ديون ساحل العاج لبلجيكا .

ومما سبق تتضح ضآلة تلك المبالغ الملغاة مقارنة بحجم المديونية المستحقة على هذه الدول ، وعدم جدوى جهود المجتمع الدولي في تخفيف أزمة الدين من خلال المبادرات المطروحة من جانب الدول الدائنة ، كما أن تلك الإلغاءات كانت تتم في إطار عمليات إعادة الجدولة وليست بطريقة منفصلة عنها .

### ثانياً: دوافع إعادة الجدولة لدى الدائن

من أهم تلك الدوافع ما يلي<sup>(23)</sup> :

#### 1 . الدافع السياسي

ويتمثل في سعي الدول الدائنة للحفاظ على علاقة المودة والمصالح السياسية مع الدول المدينة .

#### 2 . المحافظة على المكاسب التجارية مع الدول المدينة

إذا كان دافعو الضرائب في الدول الدائنة يحصلون على مكاسب كبيرة من التجارة مع الدول المدينة عادة ، فإنهم قد يرغبون في تسهيل اتفاقات إعادة الجدولة والموافقة

على إجراءات وسياسات قد تكون في صالح الدولة المدينة أو المصارف من خلال المدفوعات الجزئية أو المجنية.

### 3. تجنب تكاليف فرض العقوبات على الدول المدينة

حيث لا يجني الدائن منافع مباشرة من جراء فرض العقوبات على المدين والحجز على ممتلكاته، ولكنه قد يتعرض لضغوط وتكاليف قضائية. وقد تؤدي العقوبات التي تتعرض لها الدولة المدينة من قبل أحد المقرضين إلى الإضرار بمواطني الدول الأخرى؛ فإذا نجحت الدولة الدائنة في وقف تدفق تجارة الدولة المدينة، فإن الصادرات والواردات في الدول الدائنة الأخرى تتعرض للخسارة أيضاً.

ويمكن القول إن لكافة الأطراف مصلحة في تجنب إعلان الإفلاس أو التوقف عن السداد؛ وتعطي الدوافع - التي سبقت الإشارة إليها - لكلا الطرفين حجماً معيناً من المساومة في عملية التفاوض حول إعادة جدولة الديون الخارجية.

وقد أشارت بعض الدراسات<sup>(24)</sup> إلى أن تخفيف عبء الدين سواء من خلال إعادة الجدولة، أو تخفيض الدين من خلال الآليات المختلفة لتحويل الدين، يكون ذا أثر فعال لكل من الدائن والمدين؛ لأنه إذا أصر الدائنون على قيام المقترض بالوفاء بكامل عبء الدين المستحق، فإن ذلك قد يضطره إلى تخفيض الاستثمار للوفاء بعبء الدين، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى خسارة كلا الطرفين لأنه سوف يقوض من احتمالات السداد في المستقبل.

ولكن العكس يحدث إذا تخلى الدائن عن مطالبته للمدين بسداد كامل خدمة الدين والاكتفاء بالجزء الذي يستطيع خدمته في كل فترة في الأجل القصير، حيث يسمح ذلك للمقترض بزيادة استثماراته وإجراء التكيف اللازم للهيكل الاقتصادي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن (من خلال الآلية الخاصة بالمعجل، والمضاعف) الأمر الذي يزيد من تيار السداد عبر الأجل الطويل.

وتقوم تلك الفكرة أيضاً على أساس أن عبء الدين الثقيل مثله كمثل عبء الضريبة، إذا زاد على حد معين فقد يؤدي إلى آثار مشببة للحصول الضريبية؛ كذلك فإن عبء الدين الثقيل قد يقوض فرص الاستثمار المربحة، حيث يرى المستثمرون أن كافة المكاسب من الاستثمار سوف يتم تحويلها للخارج وفاء للدين المستحق على الدولة، الأمر الذي لا يحفزهم إلى الاستثمار.

كما أن السماح بإعادة الجدولة تعد بمنزلة قطع الطريق أمام المقترض لعدم الوفاء بالدين، وتسمح تلك العملية للمدين بالتوقف عن الوفاء بالدين دون فرض عقوبات أو جزاءات عليه من جراء ذلك؛ ولكن بطريقة محددة وليست على الإطلاق.

### المبحث الثالث

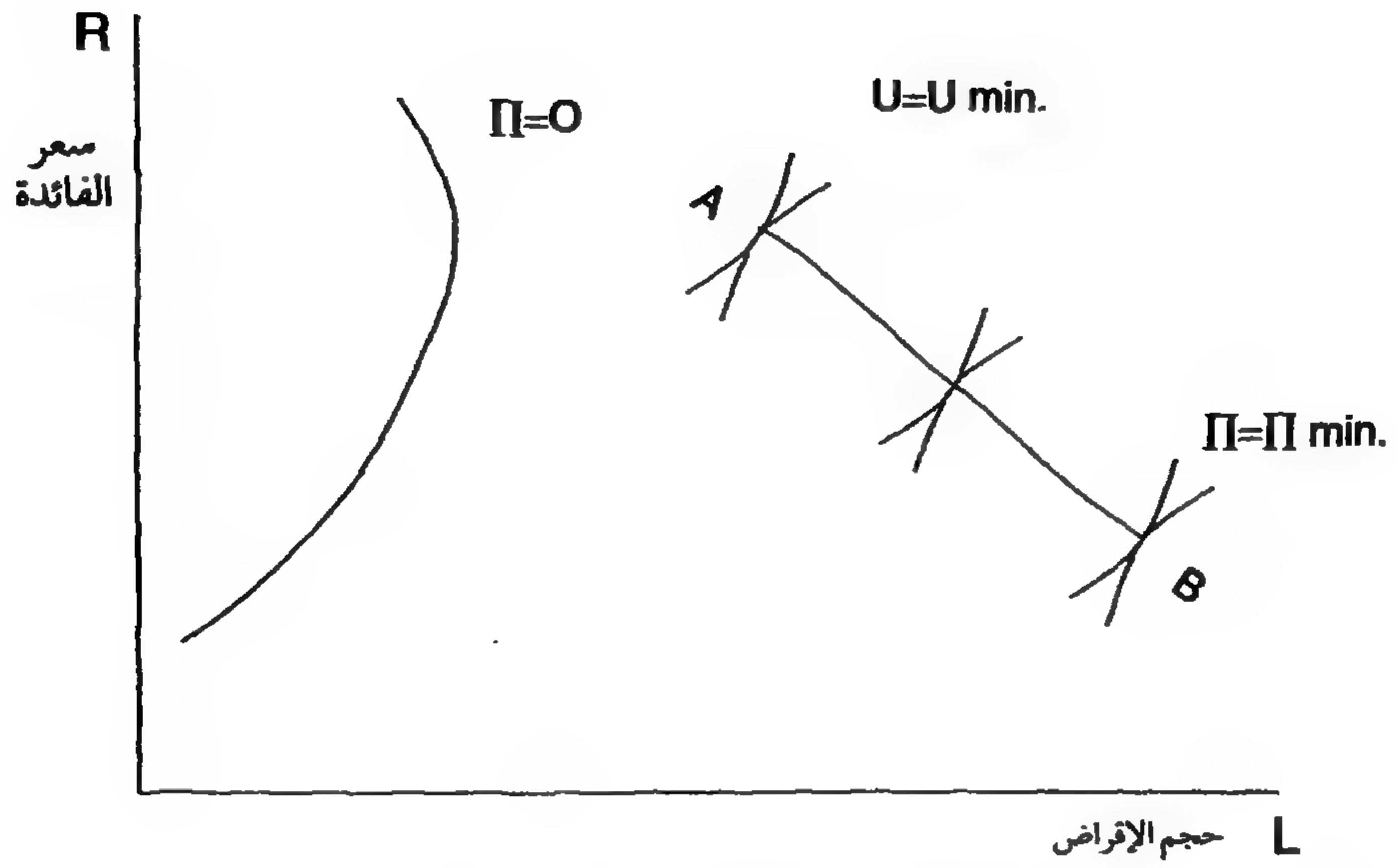
#### المفاضلة بين عدم الوفاء بالدين أو التفاوض حول إعادة الجدولة

أوضحت إحدى الدراسات<sup>(25)</sup> المزايا التي تعود على كل من الدائن والمدين من جراء الوفاء بالدين، وبينت أن مزايا عدم الوفاء بالدين من قبل الدولة المدينة ترتفع عندما تراجع دخولها وترتفع أسعار الفائدة ومن ثم يتزايد عبء الدين، وتراجع القروض الجديدة، كما أن القرار الخاص بالمضي قدماً في الوفاء بالدين من عدمه سوف يعتمد على العلاقة بين المنافع والتكاليف المترتبة على ذلك.

كما أوضحت دراسة أخرى<sup>(26)</sup> أن مكاسب الدولة من عدم السداد تتمثل في قدرتها على إدارة العجز التجاري، أما الخسائر المحتملة فتتمثل في العقوبات المفروضة عليها لعدم السداد والتي تعتمد جدواها على عدد من العوامل (حجم الدين والدخل وحجم التجارة... الخ). وأوضحت هذه الدراسة أن من مصلحة الدائن إعادة الجدولة وتقديم قروض جديدة للدولة المدينة مادامت القروض الجديدة لا تزيد على خدمة الدين، والشكل (2) يوضح المساومة بين الدائن والمدين أثناء مفاوضات إعادة الجدولة.



الشكل (2)  
إعادة الجدولة ومشكلة المساومة



المصدر:

Paul Krugman, "International Debt Strategies in An Uncertain World," op. cit., 89.

ويوضح الشكل (2) أن أزمة الدين تحدث عندما لا تتحقق المنفعة الأدنى التي يوافق عليها المدين ( $U \min$ ) مع أي نقطة على منحنى عرض القروض ( $\Pi = 0$ )، ولذلك فإن الدائنين بشكل جماعي سوف يكونون على استعداد لعرض حجم إقراض أكبر ومعدلات فائدة أقل لمنع توقف المدين عن السداد.

ولذلك تصاغ بعض الترتيبات بين الدائنين والمدين لمنع التوقف عن السداد، ويوضح المنحنى (AB) الإمكانيات المتعددة لترتيبات إعادة الجدولة، وتمثل النقطة (A) الحدود الدنيا لعملية إعادة الجدولة حيث لا تمنع توقف المدين عن السداد، أما النقطة (B) فهي الحدود الكبرى لعملية إعادة الجدولة والتي لا يرغب الدائنون في البقاء فيها طويلاً. وتجدر الإشارة إلى أن أي نقطة على الخط (AB) يكون خطر التوقف عن السداد فيها كافياً لجعل أي قرض غير مربح عندما يتم النظر إليه بمعزل عن العوامل الأخرى.

ونظراً لأن الدائنين معنيون<sup>(27)</sup> بمنع توقف المدين عن الوفاء بالدين، فإنهم لا يمكنهم فقط الاعتماد على الإقراض الطوعي بواسطة أطراف ليسوا معنيين بوفائه أو امتناعه عن السداد. لذلك وللوصول إلى مستوى الإقراض المرغوب للمدين، فإنه يجب أن يكون غير تطوعي أي إجباري (Involuntary) أو دفاعي سواء تم ذلك بواسطة الدائنين الحاليين أو بواسطة أطراف ثالثة لا ترغب في تعظيم الربح. وقد يكون من الصعوبة الاتفاق بين الدائنين والمدين على إعادة الجدولة نظراً لعدة عوامل منها تصارع المصالح، وعدم رغبة بعض المصارف في الإقراض واستفادتها من القروض التي تقدمها بعض الدول أو المصارف الأخرى للمدين. لذلك تعتبر مشاركة صندوق النقد الدولي في عملية إعادة الجدولة حافزاً لمصادر الإقراض الأخرى - رسمية وتجارية - إلى المشاركة في الحزم التمويلية (The Financial Packages).

وفيما يتعلق بالمساومة التي تحدث بين الدولة المدينة والدول أو المصارف الدائنة عند عملية إعادة الجدولة، فقد أشارت إحدى الدراسات<sup>(28)</sup> إلى أن قوة مساومة الدولة المدينة أثناء مفاوضات إعادة الجدولة تكمن في قدرتها على تخزين سلعتها التصديرية عند الدخول في عملية التفاوض.

وأشارت تلك الدراسة إلى أنه رغم أن توقف الدولة المدينة عن السداد قد يعرضها لفرض عقوبات تتمثل في الحجز على أصولها في الخارج، فإن هذا الإجراء له تكاليف كبيرة، ولن يحصل الدائن على كل القيمة التي يفقدها المدين كما أنه لن يستفيد من توقف تجارته.

وأوضحت الدراسة أنه من خلال التفاوض تصل المصارف والدول المدينة عادة إلى اتفاق لإعادة الجدولة، لأن كل طرف يدرك تماماً أنه لا جدوى من طول فترة المساومة دون الوصول إلى اتفاق؛ كما أن المصالح المشتركة لكلا الطرفين تؤدي إلى الاقتناع بضرورة قيام المدين بعمل مدفوعات جانبية للدائن (أي إعادة الجدولة). وأكدت الدراسة أن توقف تجارة المدين من خلال فرض العقوبات عليه قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعته التصديرية (في حالة كون الدولة المدينة مصدرة رئيسية لتلك السلعة). ويقع عبء ذلك على مواطني الدول الدائنة؛ أي أنه من مصلحة كافة الأطراف الوصول إلى اتفاق لإعادة الجدولة.

## الفصل السادس

### إجراءات إعادة الجدولة وشروطها

تعدد الإجراءات وتنوع الشروط المصاحبة لعملية إعادة الجدولة سواء للديون الرسمية بنادي باريس أو للديون التجارية بنادي لندن، ونبين في هذا الفصل مبحثين الأول خاص بإجراءات إعادة جدولة الديون الرسمية وشروطها، والثاني يتناول إجراءات إعادة جدولة الديون التجارية وشروطها.

#### المبحث الأول

##### إجراءات إعادة جدولة الديون الرسمية وشروطها

تمر عملية إعادة الجدولة بعدة خطوات تبدأ بقرار الدولة بالسعي إلى إعادة الجدولة<sup>(1)</sup>، وتحديد مبلغ التمويل المطلوب مع تحديد ما إذا كان المطلوب الحصول على أموال جديدة أو إعادة جدولة الديون القائمة فقط، وكذلك نوعية الديون التي تُراد إعادة جدولتها، ثم بعد ذلك تتخذ الدولة قرارها بإعادة الجدولة وتوقيع خطاب نوايا مع صندوق النقد الدولي، يلي ذلك تقديم طلب غير رسمي إلى نادي باريس، والذي يعقبه تحديد ميعاد التفاوض والإعداد للمستندات والبيانات اللازمة لعملية إعادة الجدولة؛ ثم عقب الانتهاء من مفاوضات نادي باريس المتعددة الأطراف يتم توقيع الاتفاقيات الثنائية في ضوء مفاوضات نادي باريس.

وسوف نتناول فيما يلي التعريف بنادي باريس وإرشادات العمل التي تحكمه.

##### أولاً: التعريف بنادي باريس

تتم إعادة جدولة الديون الرسمية عادة من خلال نوايا للدائنين<sup>(2)</sup>، وأشهرها نادي باريس. وليس للنادي عضوية "ثابتة" ولا هيكل تنظيمي ولكنه عبارة عن مجموعة من الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها فيما يتعلق بالتفاوض حول إعادة



جدولة الديون الرسمية، والتي تم اتباعها منذ أول اجتماع غير عادي عقد لهذا الغرض خاص بالأرجنتين عام 1956.

وبرغم عدم حضور المصارف التجارية<sup>(3)</sup> لمثل هذه الاجتماعات، فإن هناك حماية لمصالحها نظراً لأن جزءاً كبيراً من الدين الرسمي يمثل في الحقيقة ائتمانات متاحة للدول المدينة من خلال المصارف التجارية، وهي مضمونة من وكالات ضمان ائتمان الصادات الرسمية بالدول الدائنة.

وقد اختيرت فرنسا كمكان لانعقاد هذه المفاوضات نظراً للاعتبارات التالية<sup>(4)</sup>:

1. جرى العرف على اختيار عاصمة إحدى الدول التي تتميز بنوع معين من النشاط كمقر للمفاوضات، وتعتبر فرنسا إحدى الدول الدائنة الرئيسية.
2. تعتبر باريس موقعاً مركزياً مقارنة بأي عاصمة دائنة أخرى، الأمر الذي يعطي انطباعاً مريحاً للدائنين عن باريس كعاصمة مضيضة لتلك الاجتماعات.
3. الانطباع المريح عن باريس لدى المدينين، حيث يرون أن فرنسا متعاطفة مع دول العالم الثالث وقضاياها الاقتصادية والسياسية.
4. الخبرة الطويلة المكتسبة من استضافة باريس لمثل هذه المفاوضات، الأمر الذي يجعل استبدال مكان آخر بها تجرى فيه المفاوضات أمراً صعباً.

## ثانياً: إجراءات إعادة الجدولة بنادي باريس

### 1. طلب إعادة الجدولة والتمهيد للمفاوضات

تبدأ مفاوضات نادي باريس<sup>(5)</sup> عندما تتسلم الحكومة الفرنسية طلباً رسمياً من الدول المدينة تطلب فيه الاجتماع بالدول الدائنة للتفاوض حول تأجيل سداد الدين، ويتم الإعلان بسرعة عن ذلك الاجتماع في حالة وجود برنامج مؤازرة بين الدولة المعنية وصندوق النقد الدولي. ويقوم الدائنون في الأسابيع الأخيرة التي تسبق مفاوضات

نادي باريس بالإعداد المكثف لتلك العملية، ويقدم صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في هذا الشأن مساعدات لكلا الطرفين (المدين والدائن) من خلال مراجعة البيانات المتوافرة عن الوضع الاقتصادي بالدولة وتحليلها.

وتجدر الإشارة<sup>(6)</sup> هنا إلى أهمية الدور الذي يضطلع به البنك الدولي في تلك المفاوضات مقارنة بصندوق النقد الدولي؛ ويرجع ذلك لظروف تاريخية متعلقة بنشأة كل من المؤسستين، فعندما نشأ الصندوق لم يكن معنياً بالاضطلاع بدور رئيسي في مفاوضات تأجيل سداد الديون، على عكس البنك الدولي الذي طالب منذ نشأته الدول الأعضاء المدينة بموافاته بسجل منظم ومفصل عن الدين الخارجي العام.

## 2. المفاوضات والوصول إلى اتفاق

تبدأ المفاوضات<sup>(7)</sup> حينما يجتمع المفاوضون في حجرة بمركز المؤتمرات الدولي بباريس، ويجلسون حول مائدة تأخذ شكلاً قائم الزوايا يكون رئيس المؤتمر عند أحد طرفيها، وعن يمينه الوفد الفرنسي، ويجلس المراقبون من المنظمات الدولية عن يساره، ويجلس وفد الدولة المدينة في الطرف المقابل لرئيس المؤتمر، وتصطف وفود الدول الدائنة على جانبي المائدة طبقاً لترتيب حروفها الأبجدية.

ورغم رئاسة فرنسا كافة المفاوضات التي حدثت خلال الفترة 1978-1984، فإنه يمكن أن ترأس دولة مضيضة أخرى الاجتماعات، مثل قيام المملكة المتحدة برؤس مفاوضات إعادة جدولة ديون دولة غانا عام 1970.

وتقدم الدولة المدينة في هذه الاجتماعات تقريراً مفصلاً عن وضعها الاقتصادي، ومقدار التخفيف الذي تراه لازماً لعبء الدين، ويقوم ممثلو الصندوق في الاجتماع بتقديم تقييم عن الوضع الاقتصادي بالدولة المعنية وخاصة ميزان المدفوعات وآفاقه المستقبلية، ويشمل ذلك تقوياً لعلاقة الدولة بالصندوق. كما يقوم ممثلو البنك الدولي بتقديم تحليل وتقييم للأوضاع الاقتصادية وتوقعاتها في الأجل الطويل للدولة المدينة؛ ثم تقدم المنظمات الدولية الأخرى رؤيتها في هذا المجال، ثم تتاح الفرصة أخيراً

للدائنين لتوجيه الأسئلة والاستفسارات لوفد الدولة المدينة والمراقبين، وعادة ما تكون معظم وفود الدول الدائنة برئاسة كبار موظفي وزارة المالية.

وتستغرق<sup>(8)</sup> التمهيدات السابقة الجلسة الصباحية، وبعد ذلك يتداول الدائنون فيما بينهم - دون حضور الدولة المدينة - حول الخطوط العريضة لعملية إعادة الجدولة وشروطها؛ وعادة ما تكون تلك المداولات صعبة للغاية، ويقوم رئيس المؤتمر بعرض تلك العروض على وفد الدولة المدينة.

ونظراً للتباين الكبير بين ما تطالب به الدولة المدينة وما يعرضه الدائنون، فنادرًا ما توافق الدولة المدينة على تلك العروض الأولية، وبالتالي يستأنف الدائنون مداولاتهم مرة أخرى فيما بينهم. ويقوم رئيس المؤتمر بتبليغ الدولة أو الدول المدينة بهذه المداولات، وغالباً ما يقدم عرضاً ثانياً وذلك بعد تغلب الدائنين على الاختلافات فيما بينهم؛ وقد تؤجل المفاوضات لمدة يوم وذلك للسماح للوفود المشاركة وهي الدول الدائنة والدول المدينة بتلقي التعليمات الجديدة من دولهم.

وفي اليوم التالي يمكن عادة الوصول إلى اتفاق حول حزمة الشروط، وتعد السكرتارية مسودة مذكرة التفاهم التي تحتوي على الشروط التي تم التفاوض عليها. ويتم فحص هذه المسودة، وقد تكون هناك بعض النقاط البسيطة التي تخضع للمساومة؛ وبعد ذلك يتم إعداد النسخة النهائية لذلك الاتفاق باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ولكلتا النسختين الحجية نفسها.

وتضع مذكرة التفاهم الشروط العامة لعملية إعادة الجدولة<sup>(9)</sup> فيما عدا ما يتعلق منها بأسعار الفائدة، ولذلك فإن المشاركين في الاجتماع يوصون بإبرام اتفاقيات ثنائية بين الدولة المدينة وكل دولة دائنة على حدة؛ وتشكل تلك الاتفاقيات الأساس القانوني لعملية إعادة الجدولة وتتحدد بموجبها أسعار الفائدة على الديون المعادة جدولتها، ويطلب بعض الدائنين من الدولة المدينة توقيع اتفاق مع كل وكالة محلية مقرضة لها.

وبموجب مذكرة التفاهم يتم تحديد تاريخ لانتهااء الدولة المدينة من توقيع الاتفاقيات

الثنائية لإعادة الجدولة؛ وقد بلغ التاريخ النهائي المقرر للانهاء من توقيع الاتفاقيات الثنائية نحو 7 أشهر من توقيع مذكرة التفاهم في الأعوام الأخيرة من الثمانينيات. ولا يوافق الدائنون الرسميون على القيام بإعادة جدولة جديدة حتى يتم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية بموجب مذكرة التفاهم الموقعة سابقاً.

### ثالثاً: إرشادات العمل التي تحكم عمل نادي باريس

يحكم نادي باريس في عملياته القواعد التالية<sup>(10)</sup>:

#### 1. يوافق النادي فقط على الاجتماع مع المدين إذا كان التقصير في السداد أمراً حتمياً

وذلك بعد استنفاد كافة الخيارات الممكنة أمام المدين وهو ما يسمى بعدم الوفاء الحتمي أو التقصير (Imminent Default)، وتتطلب تلك القاعدة وجود جهة محايدة لتحديد مدى الحاجة إلى تمويل استثنائي في شكل إعادة جدولة، أو أن المدين يمكنه تخطي الأزمة والوفاء بالتزاماته الخارجية باتباع إجراءات تكشف.

لذلك يقوم الدائنون بالاستعانة بخبراء صندوق النقد الدولي لتقدير فجوة الموارد قبل عملية إعادة الجدولة وبعدها، ويعتبر ذلك التقدير أساساً لمفاوضات نادي باريس؛ ويتم بموجبه إعادة ترتيب كثير من مكونات الدخل في صورة موارد واستخدامات للصرف الأجنبي، وإذا ما زادت الاستخدامات على الموارد اعتبر ذلك دليلاً كافياً على عدم الوفاء الحتمي بخدمة الدين. ويوضح الجدول (6-1) طريقة ترتيب الموارد والاستخدامات.

#### 2. ضرورة أن يكون لدى الدولة المدينة اتفاق مؤازرة مع صندوق النقد الدولي

وذلك لتنفيذ برنامج تكيف أو تثبيت اقتصادي<sup>(11)</sup> وهو ما يطلق عليه المشروطة (Conditionality)، وقد تم التجاوز عن هذا الشرط لبعض الدول التي لم تكن أعضاء بالصندوق مثل بولندا عام 1981، وكوبا وموزمبيق. ويرى الدائنون أن المشروطة تمثل جوهر عملية إعادة الجدولة نظراً لأنها تحدد النجاح أو الفشل في سداد الديون المعادة جدولتها، وللأثر الكبير للالتزام بالسياسات الإصلاحية في إطار ترتيبات الصندوق على حجم الدين الذي ستعاده دولته والذي يرغب الدائنون في تقديمه.



## الجدول (1.6)

### طريقة ترتيب الموارد والاستخدامات

البنسب	موارد	استخدامات
الصادرات	(+)	
الواردات	(-)	
دخل الاستثمار (فيما عدا خدمة الدين)	(+)	(-)
أخرى غير مرتبة لخدمة دين (صاف)	(+)	(-)
صافي التحويلات	(+)	
مسحوبات القروض	(+)	
الاستثمار (صاف)	(-)	
صافي رأس المال القصير الأجل والسهو والخطأ	(+)	(-)
صافي تسهيلات صندوق النقد الدولي	(+)	(-)
التسديدات المؤجلة	(-)	
زيادة الاحتياطي	(-)	
ميزان الموارد والاستخدامات قبل خدمة الدين	(+)	
خدمة الدين		
القروض الرسمية الثنائية		
الأصل	(-)	
الفائدة	(-)	
قروض البنوك التجارية		
الأصل	(-)	
الفائدة	(-)	
القروض المتعددة الأطراف وأخرى		
الأصل	(-)	
الفائدة	(-)	
جملة خدمة الدين	(-)	
الفجوة التمويلية	(-)	

المصدر : 5-6، Alexis Rieffel, "The Role of The Paris Club in Managing Debt Problem", op. cit.,

وفي الدول التي لم تقترن فيها عملية إعادة الجدولة بتوقيع اتفاق مؤازرة مع الصندوق، فقد تفاوض الدائنون مباشرة مع المدينين حول سياسات الإصلاح اللازمة، وذلك من خلال زيارة خبراء الدول الدائنة إلى تلك الدول وتقييم طبيعة مشكلات ديونها وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها للتغلب عليها.

ووافق دائنو نادي باريس منذ بداية عام 1987 على ترتيبات بموجب تسهيل التكيف الهيكلي، وتسهيل التكيف الهيكلي المعزز لإعادة جدولة الديون الخارجية للدول النامية. وبنهاية عام 1989<sup>(12)</sup> أبرم دائنو نادي باريس نحو 13 اتفاقاً لإعادة الجدولة مشروطة باتفاق لتسهيل التكيف الهيكلي، وخمس اتفاقيات مشروطة بترتيب للتكيف الهيكلي المعزز.

كما تم توقيع اتفاقيات متعددة السنوات لإعادة الجدولة في عامي 1985 و1986 مع بعض الدول المدينة، غير مشروطة بضرورة أن تكون الدولة في حالة اتفاق مع الصندوق، وذلك نظراً لرضا الدائنين عن خطوات التكيف التي اتخذتها تلك الدول. كما تم إبرام ست اتفاقيات لإعادة الجدولة عامي 1989 و1990<sup>(13)</sup> كانت مبنية على ترتيبات متعددة السنوات مع الصندوق منها اتفاقيتان بموجب ترتيبات التسهيل الممتد، واتفاقية واحدة بموجب تسهيل التكيف الهيكلي، وثلاث اتفاقيات بموجب التكيف الهيكلي المعزز.

3. يتم التفاوض في إطار النادي مع الحكومات المدينة حول الديون الحكومية أو ائتمانات الموردين الحكومية المضمونة، أما بقية الأشكال الأخرى من الديون فهي مستثناة من المفاوضات.

حيث لا تتم إعادة جدولة تسهيلات الموردين غير المضمونة من جانب حكومات الدول الدائنة، وذلك وفقاً للاعتبارات التالية<sup>(14)</sup>:

أ. أن مبلغ تلك التسهيلات صغير مقارنة بالالتزامات المستحقة للدول الدائنة أو بالنسبة إلى الاحتياجات التمويلية.

ب. أن التكاليف الإدارية لتسوية ووضع إطار لإعادة جدولة مثل هذه الديون مرتفعة، وقد تفوق المنافع المترتبة عليها.

ج. صعوبة وطول الوقت اللازم للوصول إلى اتفاق مقبول من جانب عدد كبير من صغار الموردين ذوي العلاقة والمصالح المختلفة مع المقترضين المحليين.

د. سعي المستوردين إلى المحافظة على العلاقات التجارية وتدفقات الائتمان مع الموردين التقليديين، ومن ثم فإن الفشل في الوفاء بالتزامات تلك الديون قد يخفض من ائتمانات التجارة، أو يرفع من تكلفة الواردات، كما قد يؤدي إلى قطع إمدادات سلع رئيسية؛ لذلك يسعى المقترضون إلى تسوية تلك الالتزامات خارج نطاق إعادة الجدولة.

4. يصبر النادي على التفاوض أو التباحث<sup>(15)</sup> حول الديون الحكومية، كما يصبر على ألا تتمتع الديون المستحقة للمصارف التجارية بمعاملة تفضيلية في السداد.

5. النادي ما هو إلا اجتماع للدائنين وليس مانحاً للمعونة.

6. يوافق النادي على إعادة جدولة الأصل دون الفائدة «وإن كانت هذه القاعدة قد تغيرت حيث أصبحت تلك العملية تشمل الأصل والفائدة».

7. يقوم رئيس الوفد الفرنسي الذي يرأس اجتماعات نادي باريس بتحديد الوقت النهائي اللازم للوصول إلى اتفاق بين الدائنين والمدينين.

8. المشاركة في العبء.

وبموجب قاعدة المشاركة في العبء (Burden-Sharing)، يتم حساب المبالغ المعادة جدولتها على أساس نسبة ثابتة من المستحقات على المدين لكل دائن، لذلك فقد اقتضى الأمر أن تكون عملية إعادة الجدولة متعددة الأطراف لضمان توحيد شروط إعادة الجدولة لكافة الدائنين، وعدم تمييز دائن عن آخر بما يضمن حماية كافة الأطراف الدائنة؛ وذلك عكس الحال بالنسبة إلى الدول المدينة حيث تُجرى عملية إعادة الجدولة لكل حالة على حدة.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى تقسيم الدائنين إلى أربع مجموعات رئيسية وهي: مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، والدائنون الرسميون المشاركون في مفاوضات نادي باريس، والدائنون الرسميون غير المشاركين في مفاوضات نادي باريس، والدائنون من المصادر الخاصة ولاسيما المصارف التجارية.

وفيما يلي توضيحاً للمعاملة التي تتم بموجبها معالجة ديون بعض تلك الأطراف :

أ. **مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية:** وتشمل تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية لأمريكا الوسطى وبنك الاتحاد الأوروبي وصندوق الأوبك... الخ. وتتمتع<sup>(16)</sup> ديون تلك المؤسسات بمعاملة تفضيلية في سدادها حيث لا يسمح بإعادة جدولتها، ويرجع استثناء تلك الديون من إعادة الجدولة نظراً لما يراه البنك الدولي من أن ذلك سوف يكون على حساب دول أخرى إذا لم تقم الدول الصناعية بتعويض الخسائر الناجمة عن ذلك من خلال مساهمات إضافية.

وبصفة عامة يرجع استثناء ديون المنظمات الدولية من عمليات إعادة الجدولة كما تراه تلك المنظمات إلى<sup>(17)</sup>:

- أن الدولتين الدائنة والمدينة سوف تستفيدان من الاستثناء، حيث إن كليهما عضو في المؤسسة المقرضة.
- أن المؤسسات تتحمل نصيبها من عبء السداد عن طريق استمرارها في إقراض الدول المدينة.
- أن الاستثناء يعمل على بقاء المركز الائتماني القوي لتلك المؤسسات، والذي يسمح لمصارف التنمية المتعددة الأطراف بإصدار منندات بشروط تكون في النهاية في صالح الدولة المدينة.

ب. **غير المشاركين في المفاوضات وهما نوعان:**

- دول التخطيط المركزي (سابقاً)، حيث رأت أن تلك العملية متعلقة بالنظام الرأسمالي. كما أنها لم تكن راغبة في عرض معلومات مفصلة عن ائتماناتها بين المشاركين.



- غير المشاركين من الدول النامية، حيث يرى بعضهم أن شروط نادي باريس صعبة للغاية، ويرون إمكانية إعادة الجدولة بشروط ميسرة عن طريق المفاوضات الثنائية؛ كما قد ترغب الدول العربية النفطية في عرض شروط ميسرة نظراً للحساسية فيما يتعلق بالإقراض الربوي.

جـ. **الدائنون من المصادر الخاصة:** حتى عام 1978<sup>(18)</sup> كان الدائنون الرسميون يعيدون الجدولة دون أي قلق فيما يتعلق بالديون المستحقة للمصارف التجارية (نظراً لصغر حجم الدين التجاري)، ولكن اعتباراً من عام 1978 أصبحت الحكومات الدائنة توقف إجراء أي عمليات خاصة بإعادة الجدولة للديون الرسمية إلا عندما تصل الدولة المدينة إلى حل حول إعادة جدولة ديونها للمصارف التجارية. وهذا ما حدث مع جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1978، وما حدث مع مصر عام 1991<sup>(19)</sup> حينما رفضت إيطاليا إعادة جدولة ديونها الرسمية إلا عندما تصل إلى حل حول بعض الديون الخاصة المستحقة لها.

#### رابعاً: شروط إعادة الجدولة بنادي باريس<sup>(20)</sup>

##### 1. حجم الدين المعادة جدولته

تم إعادة جدولة الأصل والفائدة المستحقة على المدين في فترة زمنية محددة، وذلك عكس جدولة الديون مع المصارف التجارية حيث تتم إعادة جدولة رصيد كافة الدين القائم في تاريخ محدد؛ ويرجع عدم قيام الدائنين الرسميين بإعادة جدولة رصيد كافة الدين القائم إلى ما يتضمنه ذلك الرصيد من ديون للمساعدة الإنمائية الرسمية تصل مدتها إلى أربعين أو خمسين عاماً.

##### 2. الائتمانات المؤهلة لإعادة الجدولة

وهي الائتمانات المتوسطة الأجل - من عام إلى أكثر - والمقدمة بواسطة الوكالات الرسمية أو المضمونة من قبلهم للمقترضين من القطاعين العام والخاص بالدولة المدينة.

### 3. فترة التجميد

فترة التجميد (Consolidation Period) هي الفترة التي تجمد فيها مدفوعات خدمة الدين وتعاد جدولتها، وعادة ما تكون محل جدل كبير في مفاوضات نادي باريس، والفترة المفضلة لدى الدائنين هي عام، ويحاول البعض تقليصها كلما أمكنه ذلك، أما الفترة المفضلة لدى المدين فهي تتراوح بين عامين وخمسة أعوام.

### 4. شروط السداد

أ. فترة السداد والسماح<sup>(21)</sup>: لا يمانع المقرض عادة في طلب المقرض الحصول على فترة سماح قدرها ثلاثة أعوام يليها سداد الدين المجمد (المعادة جدولته) في أربعة أعوام على أقساط نصف سنوية متساوية.

ب. فائدة التأخير: يدفع المدين فائدة تأخير (Moratorium Interest) على المبالغ المعادة جدولتها والمستحقة السداد، وفقاً للأسس التجارية السائدة بالدولة الدائنة، ويتفق عليها ثنائياً.

### 5. النهاية الصغرى لحجم الدين المستحق للدائنين

لتبسيط عملية إعادة الجدولة فإنه يتم استثناء الدائن الصغير من هذه العملية، وقد تم تحديد الدائن الصغير بالذي لا تتجاوز دائنيته نصف مليون وحدة سحب خاصة بما فيها الفائدة المستحقة عليها خلال فترة التجميد، وقد تم تخفيض هذا الحد حيث وصل إلى 250 ألف وحدة سحب خاصة لسيراليون عام 1984.

ومنذ عام 1983<sup>(22)</sup> فإن نحو نصف الاتفاقات الخاصة بإعادة الجدولة قد وضعت حدوداً لهذا المبلغ تراوح ما بين 250 و500 ألف وحدة سحب خاصة، وفي حالات اتفاقات إعادة الجدولة المتعددة السنوات (Multiyear Rescheduling Agreements) فقد وصل هذا المبلغ إلى 1.5 مليون وحدة سحب خاصة بالنسبة إلى مدة طولها ثلاثة أعوام.

## 6. تنفيذ اتفاق نادي باريس

بعد توقيع اتفاق نادي باريس تقوم الدولة المدينة بتوقيع اتفاق ثنائي مع كل دولة دائنة على حدة، وهناك<sup>(23)</sup> بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب الأمر بها كخطوة ثالثة إبرام اتفاق بين الدولة المدينة وكل وكالة إقراض داخلها. وتشكل الاتفاقيات الثنائية الأساس القانوني لتنفيذ اتفاقيات إعادة الجدولة، وتحدد مفاوضات نادي باريس التاريخ النهائي الذي يجب على الدولة المدينة الانتهاء فيه من توقيع الاتفاقيات الثنائية لإعادة الجدولة؛ وقد بلغ متوسط تلك المدة نحو سبعة أشهر من توقيع مذكرة التفاهم.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول المدينة تفشل في توقيع الاتفاقيات الثنائية لإعادة الجدولة في المدة المحددة لها، وذلك للاعتبارات التالية:

- كثرة عدد الدائنين الذين تتفاوض معهم الدولة المدينة، بالإضافة إلى مشاركة هؤلاء الدائنين في العديد من عمليات إعادة الجدولة للدولة المدينة.
- المشكلات المتعلقة بالتجهيز والإعداد للمفاوضات من جانب الدولة المدينة، وبخاصة إذا كانت تلك العملية تتم للمرة الأولى.
- عدم الاتفاق بين الدول المدينة والدول الدائنة على سعر الفائدة الذي يجب أن يطبق على المبالغ المعادة جدولتها.

ونظراً لأن عدم الوفاء بالتزامات خدمة الدين المعادة جدولته عقب توقيع الاتفاقيات الثنائية قد يخلق مشكلات عديدة للدولة المدينة<sup>(24)</sup>، فإنه قد يتم الاتفاق على قيام الدولة المدينة بفتح حساب في أحد المصارف المركزية لإحدى الدول الدائنة المشاركة في إعادة الجدولة، تضع الدولة بموجبه ودائع شهرية تعادل مبلغ خدمة الدين المستحق لكافة الدول الدائنة خلال فترة التجميد، وقد فشل العديد من الدول في إيداع مثل هذه المدفوعات الشهرية.

## المبحث الثاني

### إجراءات إعادة جدولة الديون التجارية وشروطها

#### أولاً: تعريف نادي لندن

نادي لندن عبارة عن مجموعة<sup>(25)</sup> الإجراءات والترتيبات التي يتم بموجبها المفاوضات الجماعية بين المصارف التجارية والحكومات المدينة، ونظراً لكثرة عدد المصارف التجارية الدائنة - والذي قد يبلغ المئات - فإن تلك المصارف يمثلها لجنة استشارية مشرفة تتفاوض مع الحكومة المدينة نيابة عن المصارف الدائنة، وعندما يتم<sup>(26)</sup> التوصل إلى اتفاق تجب الموافقة عليه من كل مصرف دائن. وقد تمت أول عملية لإعادة جدولة الديون التجارية في لندن عام 1975.

#### ثانياً: خطوات إعادة جدولة الديون التجارية

##### 1. التقييم

وتقوم بالتقييم لجنة خاصة، تقدم في هذا الشأن تقريراً (بالتعاون مع خبراء الصندوق والمصارف الدائنة) إلى اللجنة الاستشارية المشرفة على مفاوضات إعادة الجدولة، وهو عبارة عن تقييم للأوضاع الاقتصادية الكلية والسياسية بالدولة المدينة؛ ويهدف التقييم بصفة عامة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ. هل يمكن للدولة ما خدمة مستوى معين من الدين؟

ب. هل حكومة دولة ما راغبة في خدمة ديونها الخارجية؟

وتقوم لجنة الإشراف بجمع تلك المعلومات وتحليلها ثم استخلاص التوصيات التي يتم التفاوض على أساسها.

##### 2. التعريف<sup>(27)</sup>

ويشمل التعريف تحديد الديون التي سوف يتم التفاوض عليها وتقوم به لجنة فرعية مسؤولة عن تحديد الدين، وغالباً لا يكون لدى الحكومات المدينة صورة كاملة وواضحة



عن حجم الديون الخاصة المستحقة على وحداتها ومؤسساتها للمصارف التجارية، وتقوم اللجنة المشرقة بالتشاور مع الحكومة المعنية بتحديد الديون التي ستعاد جدولتها. وتقوم اللجنة المشرقة بتحديد ما يلي بصفة عامة :

أ. خصوم المدين؛ العلاقة بين ديون المصارف التجارية وديون نادي باريس .

ب. العلاقة بين الدين المعادة جدولته والدين غير المعادة جدولته .

ج. موقف الدين المستحق على القطاع الخاص .

د. العلاقة بين الدين الحكومي المضمون والدين غير الحكومي .

### 3. التفاوض

تتفاوض لجنة الإشراف طبقاً للشروط ذات القبول المتبادل بين المصارف الدائنة والحكومة المدينة على الدين المعادة جدولته، والقروض الجديدة وفترة السداد وفترة السماح والرسوم .

وتجب الموافقة على الشروط من كافة ممثلي المصارف والدولة المدينة، وهي مهمة صعبة للغاية نظراً للمواقف المتعارضة بين لجنة الإشراف والحكومة المدينة .

### 4. الاتصالات

تعد الاتصالات من أهم وظائف لجنة الإشراف، وتتم عبر شبكة معلومات الاتصال مع كافة المصارف الدولية والإقليمية، وتدور حول تحديد حجم الديون التي تم التفاوض على إعادة جدولتها، وشروط إعادة الجدولة، وتقديم الأموال الجديدة .

ويجب على لجنة الإشراف أن تستشعر نبض السوق المصرفية حول شروط عملية إعادة الجدولة والقروض الجديدة، لأنها ليست لديها سلطة رسمية على المصارف التي تتفاوض بالنيابة عنها، ولكنها تعتمد على الطرق غير الرسمية للإقناع وعلى جماعات الضغط؛ وهذا قد يعني أن عمليات جدولة الدين التجاري بنادي لندن تكون أطول وأصعب من حالة نادي باريس .

## 5. الاتصال مع المصارف التجارية

يقوم رئيس لجنة الإشراف بالاتصال بسلطات المصارف المركزية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي ، وذلك من أجل أن تقوم تلك السلطات بفرض ضغوطها على المصارف للالتزام بإقراض أموال جديدة للدولة المدينة .

## 6. الصياغة (المسودة)

وتتم صياغة مسودة شروط إعادة الجدولة المقبولة من الطرفين ، وعقود القروض الجديدة ؛ ويضطلع بذلك لجنة الإشراف (The Advisory Committee) بمساعدة المحامين .

### ثالثاً: شروط نادي لندن لإعادة الجدولة<sup>(28)</sup>

وتشمل الشروط التي تحكم نادي لندن في إعادة الجدولة ما يلي :

1. اتفاق المصارف الدائنة على نهج مشترك تلتزم به كافة المصارف الدائنة في التعامل مع الدول المدينة . وفي حالة عدم التزام أحد المصارف بهذا النهج ، فإن المصارف الأخرى لا تلتزم بالاتفاق المشترك الذي تم التوصل إليه مع الدولة المدينة .
2. دفع الفوائد للمصارف التجارية حتى ولو أعيدت هيكلة الدين الأصلي ؛ أي لا بد من تصفية متأخرات الفوائد قبل التوقيع على اتفاق إعادة الجدولة .
3. غالباً ما تتنوع شروط إعادة الجدولة للمصارف التجارية ، إلا أنها عادة تشمل :
  - أ. القروض المستحقة خلال العام أو العامين القادمين مع فترة تأجيل أقصر بالنسبة إلى المتأخرات .
  - ب. 80٪ من الدين المستحق أثناء فترة التجديد (أو أقل في بعض الحالات) ، وكامل المبلغ في حالات أخرى .

ج . تسري أسعار الفائدة المطبقة فيما بين المصارف في لندن على المبالغ المعادة جدولتها .

د . رسوم إعادة تمويل ، وإعادة جدولته تختلف في قيمتها ، وفائدة تأخير .

هـ . ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على اتفاق للموازنة قبل بدء المفاوضات .

4 . الديون المستثناة من إعادة جدولته الديون التجارية وتشمل<sup>(29)</sup> :

أ . الديون القصيرة الأجل التي تتصل بتمويل التجارة الخارجية ، وذلك نظراً لأهمية ذلك النوع لاستمرار تدفق التجارة الخارجية .

ب . الديون التجارية الخاصة التي تبرمها شركات خاصة أو أفراد .

ج . الودائع التي يودعها مصرف تجاري تابع للمصارف الدائنة لدى مصرف تجاري تابع للدول المدينة .

د . السندات التي تصدرها حكومة الدولة المدينة أو مؤسساتها في الأسواق المالية الخاصة بالدول الدائنة ، وذلك لأن نسبة كبيرة من هذه السندات أصبحت في حوزة أفراد يعتمدون في معيشتهم على الدخل منها ، كما أن جدولته تلك السندات يلحق ضرراً كبيراً بهؤلاء الأفراد ، ويضر بالجدارة الائتمانية للدولة المدينة .

#### رابعاً: أوجه الشبه والاختلاف بين نادي باريس ونادي لندن

تنحصر أوجه الشبه والاختلاف بين نادي باريس ونادي لندن في الآتي :

1 . كلا الناديين عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة والإرشادات والإجراءات غير الرسمية ، ولكن مجال نادي لندن (المصارف التجارية) أوسع من مثيله بنادي باريس (الحكومات الثنائية) ، كما أن الأول قادر على التفاوض على قروض جديدة ، على عكس الثاني الذي يتفاوض على الائتمانات القائمة .

2. ليس هناك اختلاف جوهري فيما يتعلق بالمشاركة بكلا الناديين<sup>(30)</sup>، فكافة المصارف التجارية الدائنة يجب أن تشارك في اتفاق نادي لندن مع الدولة المدينة، لكنها تمثل في المفاوضات بعدد صغير من أكبر المصارف الدائنة في لجنة تسمى (Steering Committee). أما نادي باريس فيمثل فيه كافة الدائنين في المفاوضات بصفة رسمية، وهناك من يشارك بصفة منتظمة مثل الحكومات الدائنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإن كانت إحدى دول تلك المجموعة وهي تركيا قد شاركت فقط كدولة مدينة. وعادة ما يشارك نحو 12 دولة أو أكثر من دول المنظمة، حيث إن بعض الدول الأخرى لم تقدم حجماً ملموساً من الائتمان إلى الدول المدينة.

3. المبادئ الثلاثة لإعادة الجدولة بنادي باريس وهي الإفلاس الحتمي والمشرطية والمشاركة في العبء، يمكن وجودها في إعادة الجدولة بنادي لندن، ولكنها تطبق بمرونة أكبر حيث قد يوافق على إعادة الجدولة دون اشتراط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، كما نجد تعقد عملية إعادة الجدولة بنادي لندن مقارنة بمثيلتها بنادي باريس نظراً لكثرة عدد المصارف الدائنة واختلاف القوانين المصرفية التي تحكم عمل تلك المصارف.

4. في نادي باريس يتم الاتفاق على إطار عام لإعادة الجدولة<sup>(31)</sup> يتم تنفيذه من خلال الاتفاقيات الثنائية مع الدول المدينة، وذلك على عكس نادي لندن الذي يتم فيه الاتفاق مع المصارف بصفة إجمالية؛ لذلك فإن مفاوضات نادي لندن قد تستغرق عدة أشهر خلاف مثيلتها بنادي باريس التي قد لا تستغرق أكثر من يومين. كما أن إعادة الجدولة بنادي لندن مكلفة خلاف مثيلتها بنادي باريس؛ والتي لا تتعدى تكلفتها تذكرة الطائرة والإقامة لمدة يومين للوفد المفاوض.

5. لا يعيد نادي لندن جدولة الفائدة كما أنه يطبق سعر الفائدة الجاري بالأسواق، على عكس نادي باريس الذي يعيد جدولة الفائدة، كما أنه يحافظ على الطابع الميسر للديون الميسرة عند إعادة جدولتها.



6. فترة التجميد بنادي لندن أطول من مثيلتها بنادي باريس، حيث تتراوح في الأول ما بين 4 إلى 5 أعوام مقارنة بـ 12 إلى 18 شهراً بالثاني.

7. تمت أول عملية لإعادة الجدولة بنادي باريس عام 1956 وكانت خاصة بالأرجنتين، أما نادي لندن فقد تمت أول عملية به عام 1975 خاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن خلال إجراءات إعادة الجدولة وشروطها طبقاً للآلية التي سبقت الإشارة إليها، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1. عدم وجود قواعد رسمية لعملية إعادة الجدولة: وذلك لعدم صحة تشخيص أزمة الدين ومسبباتها، حيث يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن أزمة الدين تعتبر أزمة طارئة، وترجع لأسباب داخلية بالدرجة الأولى (وهو الأمر الذي يكون محل جدل كبير في مناقشات الصندوق مع الدول المعنية ويطول المفاوضات المتعلقة باتفاق المؤازرة مع الصندوق أو برامج التكيف مع البنك الدولي). هذا بالإضافة إلى إصرار الدائنين والمؤسسات الدولية على معالجة كل حالة على حدة بدلاً من معالجة قضية الدين بصفة عامة.

2. التركيز على الجوانب المالية دون الاقتصادية في عمليات إعادة الجدولة: يتركز هدف إعادة الجدولة بالدرجة الأولى في استعادة قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين في الأجل القصير من خلال التركيز على القضايا المالية والمحاسبية في توازن ميزان المدفوعات بصرف النظر عن اعتبارات التنمية الطويلة الأجل؛ لذلك جاءت سياسات صندوق النقد الدولي في معظمها انكماشية بهدف تحرير موارد أجنبية لسداد حقوق الدائنين متجاهلاً بذلك المشكلات الهيكلية للاقتصاد الأفريقي.

وكثيراً ما عبرت أفريقيا<sup>(32)</sup> عن عدم ملاءمة سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لظروف دول القارة الأفريقية وصعوبة تنفيذ تلك السياسات عملياً؛ نظراً

للآثار السلبية المترتبة عليها سياسياً واقتصادياً . وقد أثبتت التجربة فشل العديد من برامج البنك والصندوق في أفريقيا (سواء كان ذلك الفشل راجعاً إلى عدم تجاوب الدول الأفريقية نفسها ، أو إلى طبيعة برامج البنك والصندوق) .

3 . التركيز على علاج الأزمة دون الاهتمام بدراسة سبل الوقاية منها : يعتبر نادي باريس معنياً أكثر بنتائج أزمة الدين بدلاً من محاولة البحث عن حلول جذرية لأسباب الأزمة ، كما أن تأخير نادي باريس لمفاوضات إعادة الجدولة إلى آخر لحظة (حيث يرى أن تلك العملية قد تكون هي الملجأ الأخير للدولة بعد أن تكون قد استنزفت كافة الطرق لحل مشكلة السداد) إنما يزيد من تفاقم المشكلة .

4 . مظاهر قصور أخرى أهمها :

أ . يؤدي فصل عملية إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية عن تلك المستحقة للمصارف التجارية إلى حدوث لبس كبير لدى الحكومة المدينة وضياح الكثير من الوقت في المفاوضات المطولة ، نظراً لعدم وضع إطار شامل لمعالجة كافة الديون مرة واحدة .

ب . هناك تناقض كبير في عملية إعادة الجدولة لكل من نادي لندن ونادي باريس ، حيث يصر كل منهما على حصول ديونه على الأولوية في السداد .

ج . تتم إعادة جدولة المدفوعات المستحقة خلال فترة 12-18 شهراً فقط على أساس أنه إذا ظهرت ضرورة للتأجيل مرة أخرى يكون ذلك بموجب ترتيبات يصر عليها الدائتون والذين يرون بقاء المدين تحت السيطرة في الأجل القصير في إطار برامج التكيف ، ويتطلب ذلك بدوره الاتفاق على ترتيبات وبرامج أخرى مع صندوق النقد الدولي .



## الفصل السابع

### الصعوبات المتعلقة بمفاوضات إعادة الجدولة والآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين

تواجه عملية إعادة الجدولة العديد من الصعوبات أثناء عملية التفاوض في الإطار المتعدد الأطراف بنادي باريس، وكذا أثناء المفاوضات الثنائية بين الدولة المدينة وكل دولة دائنة على حدة، وسوف يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث يعالج أولها الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف، ويتناول المبحث الثاني الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية، فيما يناقش المبحث الثالث الآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين.

#### المبحث الأول

#### الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف

من أهم الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف ما يلي:

1. عدم وجود قاعدة بيانات سليمة ودقيقة لحجم الدين وهيكله بكافة أنواعه يمكن الاعتماد عليها في التفاوض<sup>(1)</sup>

كانت قاعدة البيانات المتوافرة عن الدين ومكوناته المختلفة سيئة للغاية في كثير من الدول الأفريقية في بداية الثمانينيات، ورغم الاتجاه نحو تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالدين، فما زال البنك الدولي يتعامل مع تلك البيانات على أنها تتضمن هامش خطأ يتراوح ما بين 20-30٪؛ وعادة ما تستغرق عملية تصحيح البيانات وتدقيقها وقتاً طويلاً؛ ففي نيجيريا أنفقت الحكومة عدة أعوام لبناء قاعدة دقيقة من البيانات، كذلك استغرقت تلك العملية وقت فريق مكون من ثمانية أفراد ولمدة أكثر من عام في تنزانيا وزامبيا.



ويؤدي عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن حجم الدين إلى نتائج سلبية عديدة منها<sup>(2)</sup> :

أ. ضياع الكثير من وقت كبار الخبراء والمحللين - وهم قلة - في عملية الإعداد لمفاوضات دولهم لإعادة جدولة الديون .

ب. عدم التحديد الدقيق والواضح لاستراتيجية الدولة المدينة في عملية التفاوض ، نظراً لعدم التحديد الدقيق لاحتياجاتها من النقد الأجنبي ، وكذا مطالبها الأخرى المتعلقة بحجم الدين المرادة إعادة جدولته .

ج. عدم وجود وقت أمام الدولة المدينة لمباحثات متقدمة لإعادة الجدولة مع الحكومات الدائنة الرئيسية أو الأطراف الأخرى ، والتي قد يكون لها تأثير في تقدير مدى مرونة الدائن .

د. عدم إتاحة الوقت أمام الدولة المدينة لدراسة الشروط الجديدة التي حصلت عليها الدول الأخرى ذات مستويات الدخل ومشكلات عبء الدين المشابهة في مفاوضاتها لإعادة الجدولة .

ورغم تحسن نظم إدارة الدين حديثاً فهي مازالت تحتاج إلى تطوير في الكثير من الدول .

وقد أضافت الشروط الجديدة لنادي باريس (شروط تورنتو وغيرها ، وشروط نادي لندن لإعادة شراء الدين) تعقيداً جديداً لنظم معلومات الدين ، كذلك فإن مجرد الإعلان عن بعثة وشبكة لصندوق النقد الدولي يؤدي إلى تشكيل فرق عمل من كل من البنك المركزي ، ووزارة المالية ، وبعض الوزارات الأخرى ، لتجميع العديد من المعلومات ومناقشة الكثير من السياسات ؛ كما أدى تقديم البنك الدولي في عقد الثمانينيات للقروض المقرونة بتغييرات في السياسة إلى مزيد من الصعاب ، الأمر الذي يزيد نظم المعلومات تعقيداً .

## 2. تعدد المفاوضات اللازمة لإعادة الجدولة

وهو الأمر الذي يضيف أعباءً وتكاليف إضافية على وقت كبار الموظفين بالدول النامية، ويؤدي إلى طول مفاوضات إعادة الجدولة. ومن مظاهر تعدد تلك المفاوضات ما يلي:

أ. التعامل مع بعثات صندوق النقد الدولي؛ يجري تشاور سنوي على الأقل مع صندوق النقد الدولي، وفي حالة سعي الدولة للحصول على دعم الصندوق وتوقيع اتفاق مؤازرة تمهيداً لإعادة الجدولة، فإن ذلك يستوجب عقد سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات معه للاتفاق على حزمة إجراءات السياسة اللازمة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتوقيع خطاب النوايا. وبعد ذلك تكون هناك بعثات لمراجعة ذلك الاتفاق كل ثلاثة أو ستة أشهر، هذا بالإضافة إلى أنه قد تكون هناك بعثة دائمة مقيمة لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بالدولة المدينة يستلزم الأمر التشاور والتفاوض معها بصفة مستمرة، كما هي الحال في مصر.

وتجدر الإشارة في هذا المضمار إلى أن عملية المفاوضات مع الصندوق عملية شاقة وتستغرق الكثير من الوقت، نظراً لأوجه الخلاف التي تنشأ بين الدولة والصندوق حول أدوات سياسة الإصلاح، والمدى الزمني اللازم لتنفيذ برامج الإصلاح.

وقد تزايد<sup>(3)</sup> دور الصندوق في إدارة أزمة الدين وقيادة عملية إعادة الجدولة، وتعقدت المشروطة المصاحبة لاستخدام موارده؛ وهو الأمر الذي يزيد مفاوضات إعادة الجدولة تعقيداً.

ب. التعامل مع بعثات البنك الدولي وتزايد صعوبة المشروطة؛ إذ يستلزم التعامل مع بعثات البنك الدولي بدوره مفاوضات وطلبات مشابهة لتلك التي تطلبها بعثات صندوق النقد الدولي، فيما عدا أن اهتمامات البنك الدولي تكون أوسع نطاقاً، كما أن عبء المفاوضات معه يقع على عدد أكبر من الوكالات والموظفين الحكوميين. ويلاحظ أن هناك قصوراً في عملية التنسيق بين البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدولة المدينة، حيث إن العديد من بعثات البنك الدولي تعالج القضايا نفسها وتطلب التفاصيل نفسها، الأمر الذي يضيع الكثير من الوقت والجهد في استيفاء البيانات والمعلومات والتحليلات المتعلقة بالدين.

وتجدر الإشارة إلى تعدد الشروط التي يطلبها البنك الدولي حول الإفراج عن شرائح قروضه الخاصة بالتكيف الهيكلي والتكيف القطاعي، وهو ما يستلزم بدوره مباحثات مطولة حول التفاوض على تلك الشروط. وقد تزايدت بصفة عامة الشروط المقررة بقروض التكيف الهيكلي كما يوضحها الجدول (1-7).

**الجدول (1-7)**  
**متوسط عدد الشروط لكل قرض من قروض التكيف الهيكلي**  
**خلال الفترة 1980-1991**

اليان	1980-1988	1989-1991
شروط سابقة على أول سحب	9	18
الشروط الخاصة بالإفراج عن الشرائح التالية	12	17
التزامات أخرى تتعلق ببعض السياسات	18	21
<b>الإجمالي</b>	<b>39</b>	<b>56</b>

المصدر : 14 : op. cit., Tony Killick, "Enhancing The Cost - Effectiveness of Africa's Negotiations with It's Creditors,"

كذلك فقد ازدادت<sup>(4)</sup> المشروطة المقررة باستخدام تسهيل التكيف الهيكلي المقدم من صندوق النقد الدولي بدرجة كبيرة، فقد تزايدت معايير الأداء لكل برنامج من أقل من 6 معايير خلال الفترة 1968-1977 إلى 7 معايير في الفترة 1974-1984، وارتفعت إلى نحو 9.5 معايير خلال الفترة 1984-1987.

وقد أدى تعدد المشروطة وصعوبة تنفيذ معايير الأداء المرتبطة بها إلى توقف العديد من برامج الصندوق أو تأخيرها، فقد توقفت نحو 52٪ من برامج الصندوق في كافة دول العالم خلال الفترة 1980-1990 قبل التاريخ المحدد لها، وكانت النسبة كذلك في أفريقيا.

وقد شهدت برامج الصندوق فشلاً متزايداً حيث بلغ هذا المعدل 67٪ خلال الفترة 1987-1990، كذلك فإن 55٪ من برامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي قد عانت تأخيراً كبيراً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ فمن بين 146 عملية تأخر منها نحو 55 عملية، وكانت عرضة للكثير من المشكلات بسبب عدم الاستجابة للمشروطة، وقد بلغ متوسط التأخير للبرنامج 434 يوماً.

وعادة ما تطول فترة التفاوض نظراً لاختلاف وجهات نظر الدولة المدينة مع البنك الدولي حول مدى وتتابع وتوقيت وطرق تنفيذ سياسات الإصلاح المطلوبة.

كذلك غالباً ما تصاغ تلك البرامج في إطار نمطي موحد لا يراعي ظروف كل دولة، بالإضافة إلى ما يكتنف تصميم تلك البرامج من صعوبات تتمثل في السياسات المتناقضة، وعدم المرونة، وصعوبة توافر بعض المعلومات اللازمة لتصميم البرنامج<sup>(5)</sup>، والتداخل الكبير في آثار الإجراءات المالية الهيكلية، حيث إن هناك أهدافاً متعددة للتكيف على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي كما يوضحه الشكل (3).

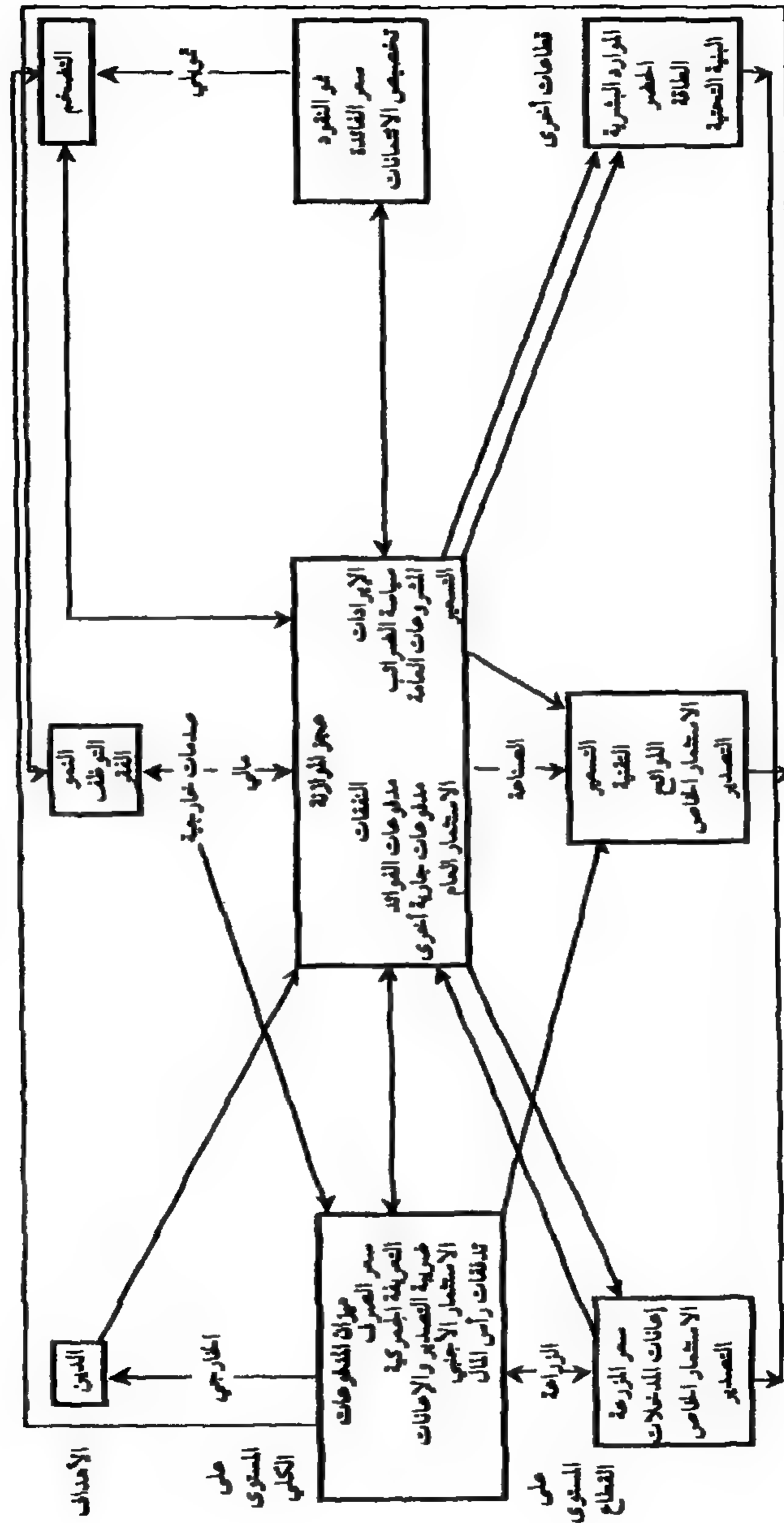
وقد ظهر واضحاً اختلاف<sup>(6)</sup> وجهات نظر الدول الأفريقية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بتقدير الفجوة التمويلية، حيث يقلل الصندوق من حجم تلك الفجوة ومن ثم حجم التمويل المطلوب رغم أهمية ذلك التمويل في عملية التكيف، والضغط الكبير التي تفرض على الدولة المدينة في حالة عدم توافر التمويل الكافي لعملية التكيف.

كما يبالغ الصندوق في تقدير حصيلة الصادرات، ويرجع ذلك إلى رغبة الدائنين في عدم تقديم دعم مالي أكبر أو عمليات تخفيض ميسرة للدين؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوط على الدولة المدينة.

وبصفة عامة فإن نظام إعادة الجدولة<sup>(7)</sup> حُدِّد لكي يؤدي إلى تكرار عمليات إعادة الجدولة من خلال النمو الواضح في رصيد المديونية ومعدل خدمة الدين إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في الوفاء بها، ومن ثم يستلزم الأمر ضرورة اللجوء مرة أخرى إلى إعادة الجدولة.



سياسات الإصلاح في ظل التكيف  
الشكل (3)



المصدر :  
Rifaat K. Basanti: "Role of Public Expenditure Management in Structural Adjustment Program", In A Premchand (ed.) *Government Financial Management Issues and Country Studies*, (Washington, D.C.I.M.F., 1990), 55.

جـ. مفاوضات نادي باريس لإعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية ؛ ويستغرق التجهيز والتفاوض في نادي باريس الكثير من الوقت والجهد، كما أن اتفاق نادي باريس لا يصبح ساري المفعول إلا بعد قبول الحكومات الدائنة له من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية مع المدين، وهو ما يستغرق كثيراً من الوقت وخاصة في حالة تعدد هؤلاء الدائنين.

د. المفاوضات مع المجموعات الاستشارية الخاصة بتنسيق برامج المعونة للدولة المدينة ؛ إذ وجدت نحو 16 مجموعة استشارية نشطة في أفريقيا حتى نهاية عام 1989<sup>(8)</sup> منها 7 مجموعات بدأت منذ عام 1985، وقد تزايد متوسط عدد الاجتماعات السنوية التي عقدتها تلك المجموعات من ثلاثة اجتماعات خلال الفترة 1980-1985، إلى 8 اجتماعات خلال الفترة 1986-1988 وصلت إلى 11 اجتماعاً عام 1988.

وفي الفترة 1986-1988<sup>(9)</sup> عُقدت اجتماعات للمجموعات الاستشارية لنحو 15 دولة، وتزايدت مؤتمرات المائدة المستديرة من 3 مؤتمرات سنوياً خلال الفترة 1980-1985 إلى 6 مؤتمرات سنوياً خلال الفترة 1986-1988، وبلغت عام 1988 فقط 12 مؤتمراً، وفي الفترة 1986-1988 تم عقد تلك المؤتمرات لعشر دول.

وعلى مستوى الدول الثلاث موضوع الدراسة نجد أنه بمساعدة من البنك الدولي<sup>(10)</sup> وهيئة التنمية الدولية (قرض التكيف الهيكلي - تسهيل التكيف الهيكلي) بدأت الحكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامجاً للتكيف منذ النصف الثاني من عام 1987. وقام البنك الدولي برعاية اجتماع للمجموعة الاستشارية لمساعدتها في تعبئة تمويل خارجي ملائم من الكثير من الحكومات (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمجموعة الأوربية)؛ وقد تعهد المشاركون بتقديم دعم مالي يقدر بنحو 1476 مليون دولار.

وفي ساحل العاج<sup>(11)</sup> تم دعم سياسات التكيف عن طريق ثلاثة قروض للتكيف الهيكلي من البنك الدولي في الأعوام 1981 و1983 و1986، ومن خلال تسهيل للتكيف الهيكلي المعزز واتفاقيات المؤازرة مع صندوق النقد الدولي. أما مصر فقد

حصلت على قرض للتكيف الهيكلي، ورعى البنك الدولي اجتماعاً للمانحين في عام 1992 لتقديم المعونة إلى مصر، والتي قدرت بنحو 3.7 مليارات دولار.

هـ. مفاوضات المساعدة من المانحين الثنائيين والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي؛ ويوضح الجدول (2-7) مدى عبء المفاوضات التي سبقت الإشارة إليها.

### الجدول (2-7)

متوسط عدد الاتفاقيات المتعلقة بقروض التكيف وإعادة الجدولة  
لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1980-1992

مجال المفاوضات	عدد الدول	عدد الاتفاقيات
- حول قروض البنك الدولي للتكيف الهيكلي واتفاقيات إعادة الجدولة بنادي باريس ونادي لندن <sup>1</sup>	39	535
- حول إعادة جدولة الديون الثنائية مع الدول الدائنة المعنية <sup>2</sup>	30	1500
- مفاوضات الدول الأفريقية مع المانحين <sup>3</sup>	45	5800
الجملة		7835

1. لا تشمل تلك المفاوضات التي لم تسفر عن اتفاق وتلك الخاصة بالديون الثنائية ومفاوضات المعونة.

2. بافتراض 10 مفاوضات ثنائية لكل اتفاق بنادي باريس.

3. بافتراض تفاوض كل دولة أفريقية مع 10 من المانحين كل عام.

المصدر: 5 : Tony Killick, "Enhancing The Cost - Effectiveness of Africa's Negotiations with It's Creditors," o.p. cit.,

وتجدر الإشارة إلى أن الرقم السابق لعدد المفاوضات المقدرة يقل كثيراً عن الواقع نظراً لكثرة عدد الدائنين (كل مانح أو وكالة مانحة لها أولوياتها في الإنفاق وإجراءاتها الإدارية والمحاسبية الخاصة بها).

وأمام كثرة المفاوضات وتعددتها تكون التكلفة المترتبة عليها كبيرة<sup>(12)</sup> حيث لا يصبح هناك وقت كاف للتفكير واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الأخرى بخلاف الدين، وبخاصة أن عدد المحللين الاقتصاديين المؤهلين بتلك الدول قليل، وهم الذين يقضون كل وقتهم في المفاوضات المتعلقة بالدين؛ يشار إلى أن الكثير من المفاوضات السابقة قد تجرى في آن واحد وبشكل منفصل مع مؤسسات التمويل الدولية ونادي لندن ونادي باريس.

## المبحث الثاني

### الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية

تتعدد الصعوبات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية سواء كانت تلك المفاوضات مع الدائنين من داخل نطاق نادي باريس أو من خارجه، وذلك وفقاً لما يلي:

#### أولاً: التفاوض مع الدائنين داخل نطاق نادي باريس

هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى طول المفاوضات الثنائية، وتأخير توقيع الاتفاقيات الثنائية بعد اجتماعات نادي باريس؛ والواقع أن كلاً من الدائن والمدين مسؤول عن هذا التأخير، وذلك للأسباب والعوامل التالية<sup>(13)</sup>:

1. معظم المدينين قد لا يكون لديهم إلمام كاف بكافة المستحقات على الوحدات الحكومية التابعة لها والبعض منها يترك عملية الإعداد للمفاوضات الثنائية بعد مرور عدة أشهر من اجتماعات نادي باريس، والبعض الآخر يفشل في تصميم استراتيجية وجدول زمني واضح للتفاوض، بالإضافة إلى نقص الاتصال بين الوكالات الحكومية.

والحكومات التي أقامت مبكراً فريق عمل للتفاوض حول إعادة الجدولة الثنائية قبل الإعداد للاجتماعات المتعددة الأطراف، وصممت استراتيجية وجدولاً زمنياً للتفاوض، ونسّقت بين وكالاتها الحكومية فيما يتعلق بالاستراتيجية والبيانات والمستندات والقضايا القانونية المتعلقة بالدين في وقت واحد، قد نجحت في الانتهاء من الاتفاقيات الثنائية بسرعة.

#### 2. نمط الاجتماعات وما يخفيه من تصارع المصالح<sup>(14)</sup>

عندما يصير الدائنون أو المدينون على الاجتماع وجهاً لوجه في اجتماعات إعادة الجدولة، فإن الأمر لا يسلم من حدوث بعض المشكلات التي تتطلب مزيداً من الوقت من كلا الجانبين، وعادة ما تحدث زيارات للعواصم الدائنة، الأمر الذي قد يزيد من



تكلفة المفاوضات، بينما قد يكون التفاوض عن طريق التلكس أو الفاكس أقل تكلفة. كذلك فإن الانتظار حتى زيارة وفود الدول الدائنة للدولة المدينة قد يؤدي إلى زيادة التأخير، وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا تفضل زيارة الدولة المدينة بينما تفضل المملكة المتحدة التفاوض عن طريق التلكس.

كذلك نرى<sup>(15)</sup> أن كل دولة مانحة ترغب في تنسيق برامج المعونة ولكنها لا ترغب في القيام بدور المنسق، هذا بالإضافة إلى قصور عملية التنسيق بين الوكالات المانحة داخل الدولة الواحدة (حالة إيطاليا واليابان)، ونقص الموظفين المؤهلين نظراً لكثرة عدد عمليات إعادة الجدولة للدول المدينة. وقد كان لظهور الترتيبات الحديثة لنمط إعادة الجدولة (منهج الخيارات وآليات إعادة الشراء) أثر كبير في تعقد المفاوضات وإطالتها.

فعلى سبيل المثال في اجتماع نادي باريس الخاص ببتزانيا في آذار/ مارس 1990 اختار ثلاثة دائنين خيار إلغاء ثلث الديون، واختار ثلاثة آخرون خيار إطالة فترة السداد، فيما اختار الباقيون خيار سعر الفائدة الميسرة، واختارت اليابان توليفة من الخيارات السابقة؛ وقد يحدث خلاف في وجهات نظر الفريق المفاوض لكل من الدول الدائنة والدول المدينة أو بين أعضاء الفريق الواحد.

وبصفة عامة غالباً ما تقوض الحكومات الدائنة أي مبادرة من جانب دول أفريقيا جنوب الصحراء للحصول على شروط ميسرة، وإذا كان هناك بعض الشروط الميسرة التي قدمت لبعض الدول المدينة، وطالبت الدول الأفريقية بالمعاملة بالمثل، فإن الدائنين غالباً ما يعتبرون أن ذلك حالة خاصة لا تسري على بقية الحالات؛ وإن كان نادي لندن لا يمانع من تمكين المصارف من تغيير الممارسات النمطية والخروج على ما يمكن أن يطلق عليه القواعد المتعارف عليها.

وكان من نتيجة<sup>(16)</sup> عدم وجود قاعدة أساسية للتفاوض أن حصلت بعض الدول على معاملة تفضيلية في مفاوضات إعادة الجدولة والاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وذلك نظراً للعلاقات الخاصة التي تربطها بالدول الأعضاء الرئيسية بالصندوق، وفق ما يتسق مع الأهداف التجارية والسياسية والعسكرية وأهداف السياسة الخارجية للدول الدائنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أمثلة تلك الدول التي حصلت على معاملة تفضيلية في مفاوضاتها مع الصندوق ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجامبيا والسودان، وكذلك مصر في مفاوضاتها الأخيرة لإعادة الجدولة.

### 3. الصعوبات التي تنشأ أثناء عملية التسوية<sup>(17)</sup>

ومن أهم هذه الصعوبات :

أ. عدم وجود بيانات دقيقة لدى المدين عن حجم القروض التجارية المضمونة بواسطة وكالات ضمان الصادرات بالدول الدائنة، نظراً لرغبة الأخيرة في عدم الإفصاح عن ذلك الضمان إلى المدين قبل الاجتماع المتعدد الأطراف لتجنب عدم الدفع لدائن معين.

ب. تعدد الدائنين ومن ثم تعدد العملات وأسعار الصرف وما يتطلبه الأمر من تحويل الدين داخل عملة واحدة، والآلية التي يتم بها تحميل المدين تكلفة هذا التحويل، بالإضافة إلى اختلاف شروط إعادة الجدولة لكل دائن.

ج. الائتمان المختلط وما يتطلبه من فصل كل نوع ومراجعته مع البنوك المحلية لإعادة جدولته، والقروض الشخصية الصغيرة التي تحتاج إلى جهود لحصرها.

د. المطالبات القصيرة الأجل التي عادة ما تكون أقل أهمية في إدارتها ومتابعتها.

هـ. تعدد أسعار الفائدة للدائنين وتحويل الكثير منهم إلى أسعار الفائدة المعومة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدائنين قد حددوا سعر الفائدة التجاري الذي تجرى على أساسه عملية إعادة التفاوض، والذي يتم تعديله ليعكس أي زيادة تدفعها الحكومة الدائنة إلى مقرضيها التجاريين بالداخل؛ وهو الأمر الذي لا يترك بدوره مجالاً للتفاوض. وقد كانت الاستثناءات الواضحة من ذلك هي فنلندا والبرتغال، وذلك فيما يتعلق بائتمانات التصدير، وفرنسا وألمانيا واليابان ونيوزيلندا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالمعونات.

وقد كانت المفاوضات<sup>(18)</sup> حول سعر الفائدة على المعونات هامشية بسبب إلغاء جزء كبير من ديون المساعدات الإغائية، وتركزت المفاوضات بصفة رئيسية على المصاريف الإدارية الإضافية "الهامشية" المضافة إلى سعر الفائدة الأساسي، ومعدلات الفائدة على المتأخرات الحالية والمستقبلية. ورغم أن أسعار الفائدة على المتأخرات كانت تغطي خلال الثمانينيات، فإن بلجيكا وألمانيا وإسبانيا مازالت تسمح بالتفاوض في هذا الشأن.

وقد تبين أن هناك عدم وضوح كبيراً بالنسبة إلى الدول الأفريقية فيما يتعلق بما هو ممكن في المجالات السابقة، ويرجع ذلك إلى عدم إلمامها بالشروط الممنوحة للدول المدينة الأخرى.

#### 4. عدم مراعاة مدى قدرة الدولة المدينة على فتح حسابات خاصة

أدى اشتراط ضرورة فتح الدول الأفريقية المدينة لحسابات خاصة في أحد المصارف المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى تقويض قدرة العديد من الدول الأفريقية على الدفع، خاصة أن تلك المبالغ لم تكن لها علاقة بقدرة الدولة على الدفع واتجاهات ميزان المدفوعات. كما أنه حتى مع وجود تلك الحسابات فإن الدول المدينة تحتاج إلى التفاوض على تاريخ الدفع الأول (بدء السداد)، والمدفوعات المتتالية من الحساب إلى الدائنين.

وقد مكنت تلك الحسابات الدائنين من الحصول على نصيب عادل من الصرف الأجنبي من الدولة المدينة عقب الاتفاقيات المتعددة الأطراف مع نادي باريس، ولكن سرعان ما وقع معظم المدينين في متأخرات حيث كانت تقديرات تلك الحسابات مغالى فيها ومتفائلة؛ وخاصة عندما حدث تدهور في موازين المدفوعات نتيجة للصدمات الخارجية غير المتوقعة. وكان تجاوب الدول الدائنة مع ذلك الوضع هو التأخير في توقيع الاتفاقيات الثنائية، الأمر الذي أجل بدوره التفاوض على اتفاقيات جديدة، أو أرجأ برامج صندوق النقد الدولي.

## ثانياً: التفاوض مع الدائنين خارج نطاق نادي باريس

يتم التفاوض مع الدائنين من خارج نطاق نادي باريس ثنائياً وليس في إطار متعدد الأطراف، والواقع أن ذلك يفرض مشكلتين رئيسيتين للدول المدينة، هما<sup>(19)</sup>:

1. الوقت والجهد والتكلفة المترتبة في حالة تعدد هؤلاء الدائنين.
2. شروط إعادة الجدولة متفاوتة من دائن إلى آخر، وبالتالي من الصعوبة تجميع المعلومات المتعلقة بذلك.

إن الصين على سبيل المثال تعيد جدولة ديونها بشروط ميسرة للغاية تتمثل في فترة سداد قدرها 5 أعوام لأصل الدين ودون فائدة التأخير، الأمر الذي لا يزيد رصيد الدين، وكذلك البرتغال فعادة ما تُحول كافة ديون مساعدة التنمية إلى العملة المحلية لمشروعات اجتماعية أو بيئية، كما تجدد الديون غير الميسرة بسعر فائدة ثابت 3% وتحاول تدريجياً تحويل 100% من ذلك الدين إلى حقوق ملكية (استثمارات) في الدولة المدينة، وهناك أيضاً شروط الجدولة الميسرة التي تقدمها تاوان وكوريا الجنوبية لبعض الدول، وما تقدمه بعض الدول العربية للدول العربية الأخرى في شمال أفريقيا.

وزادت دول الكومكون السابقة من عمليات إعادة الجدولة منذ منتصف الثمانينيات بشرط الدفع عن طريق صادرات الدولة المدينة أو بعمليتها المحلية.

وتعتبر عمليات إعادة جدولة الديون بنادي لندن مكلفة وصعبة للغاية، لأنها تتطلب التنسيق بين عدد كبير من الدائنين المختلفين؛ ففي كافة عمليات إعادة الجدولة يكون ما لا يقل عن 100 مصرف طرفاً فيها (وصلت في إحدى العمليات إلى 460 مصرفاً). ويعتبر الوصول إلى اتفاق عام مقبول من جانب تلك المصارف مهمة صعبة للغاية، لأن تلك المصارف تنتمي إلى مجموعات مختلفة من القوانين والأعراف المصرفية؛ بالإضافة إلى اختلاف درجة المصالح فيما بينها في عملية إعادة الجدولة نفسها.

وقد أدت<sup>(20)</sup> مشكلات التنسيق بين المصارف إلى استهلاك الكثير من الوقت، حيث تراوحت الفترة التي انقضت بين بداية التفاوض بين المصارف والدول المدينة والاتفاق



النهائي على إعادة الجدولة، ما بين عام وأربعة أعوام. وقد أدت كل العوامل السابقة إلى طول المفاوضات وزيادة تعقيدها.

### المبحث الثالث

#### الآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين

سوف نتناول في هذا المبحث عمليات مبادلة الديون وجدواها في علاج أزمة المدفوعات الخارجية.

#### أولاً: عمليات مبادلة الديون

هناك عدة طرق لمبادلة الديون منها<sup>(21)</sup>:

##### 1. إعادة شراء الديون

تقوم الدول المدينة في هذا النوع من العمليات بإعادة شراء ديونها (Debt Buybacks) نقداً بسعر خصم معين، وذلك إما بمساعدة وكالات المساعدة وإما نتيجة لزيادة إيراداتها من النقد الأجنبي، في ضوء ارتفاع أسعار بعض صادراتها.

##### 2. مبادلة المطالبات

مبادلة المطالبات عبارة عن مبادلة الدين بأداة دين أخرى تنطوي على فائدة أو أصل أقل، ونظراً لأن الأداة الجديدة تكون أصلاً مضموناً، ومن المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بخدمته كاملاً، فإنها تكون أكثر ضماناً، حيث يوافق المدين على إعطائها الأولوية عن المطالبات الأخرى، كما قد تقوم مؤسسات التمويل الدولية بضمانها.

وتتمثل الآلية التي يتم بها مبادلة الدين في الخطوات التالية<sup>(22)</sup>:

أ. يقوم المصرف التجاري ببيع الدين القائم على الدولة المدينة بخصم.

ب. يقوم أحد المستثمرين بشراء ورقة الدين بالسعر بعد الخصم ، ويقدمها للمصرف المركزي في الدولة المدينة التي تسدد الدين بقيمته الاسمية ، أو بخصم أقل وذلك بالعملة المحلية ويسعر الصرف السائد في السوق .

ج. يحصل المستثمر على أسهم في الدولة المدينة باستخدام تلك العملة المحلية .

وتستخدم عمليات تحويل الدين (Debt Conversions) لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة ، وهناك حالات معينة تعتبر أرضاً خصبة لتلك العملية ، وهي<sup>(23)</sup> :

- مواجهة الحكومة المدينة أزمة سيولة في النقد الأجنبي ، مما يؤدي إلى صعوبة سداد مدفوعات خدمة الدين في وقتها إلى الدائنين التجاريين ، في الوقت الذي تمتلك فيه الحكومة أصولاً عديدة ولديها قائمة محددة من الشركات المملوكة للدولة المرادة خصصتها ، وموافقة المصارف التجارية أو ممثليها على أخذ حقوق الملكية مقابل التخلي عن المطالبة بالدين المستحق على الدولة المدينة .

- موافقة الدائن على الحصول على جزء كبير من الدين المستحق له بالنقد المحلي ، والموافقة على استخدام الحصيلة لشراء أصل من القطاع الخاص في الدولة المدينة الأمر الذي يشجع بدوره الاستثمار الأجنبي المباشر .

وتجب التفرقة بين الدين مقابل الملكية (Debt For Equity) والدين مقابل التنمية (Debt For Development) ، فالدين مقابل الملكية يفيد بصفة رئيسية الدائن ، بينما الدين مقابل التنمية أو الأنواع الأخرى لتحويل الدين ينقل المنفعة لطرف ثالث في الدول المدينة (مؤسسة محلية) .

وتعتبر عملية التحويلات (Conversions) أو المبادلات (Swaps) بمنزلة طريق لتسوية الالتزامات التي تكون مختلفة عن الترتيبات التعاقدية الأصلية (Original Contractual Arrangements) ، ولكنها ذات منفعة متبادلة مرضية لكل من المدين والدائن . فمبادلة الديون مقابل التنمية يمكن النظر إليها على أنها وسائل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للمدين في المجالات التي تعاني عدم كفاية أرصدة

التمويل التقليدية؛ ويعتمد ذلك بدرجة أساسية على ترويج الحكومات لمثل هذه المبادلات وإعدادها لبرامج تحويل في ضوء عمليات الخصخصة.

ويجب أن يراعى عند تحديد سعر السوق الثانوية لدين<sup>(24)</sup> الدول النامية في إطار عمليات إعادة الشراء أو مبادلة الديون، قدرة تلك الدول على السداد وهو ما يعكسه سعر الخصم في السوق، الأمر الذي يساعد بدوره على:

- تشجيع الدول النامية على إعادة شراء ديونها من خلال الموارد التي تتاح لها في إطار برامج التكيف والتثبيت.
- إلغاء الأثر الطارد للاستثمار المترتب على تزايد الدين، والتعجيل بالنمو وجهود التكيف.

وفي الواقع<sup>(25)</sup> يعتمد معدل العائد المتولد من عمليات تخفيض الدين وخدمته على سعر الفائدة الذي يعادل بين القيمة الحالية لتيار خدمة الدين مع عملية تخفيض الدين، وبين القيمة الحالية لتيار خدمة الدين دون عملية تخفيض الدين.

وتؤدي التغيرات في أسعار السوق الثانوية للدين إلى التأثير في تكلفة الدولة المدينة وعوائدها من عمليات السوق الطوعية المبنية على عمليات تخفيض الدين وخدمته. فإذا ارتفعت أسعار السوق الثانوية<sup>(26)</sup> بدرجة حادة، فإن مبلغ الدين الذي يمكن للدولة المدينة أن تشتريه أو تبادله بمطالبات جديدة سوف يتراجع.

ولكن مع ذلك يجب ألا ينظر إلى ارتفاع أسعار الدين على أنه ذو محصلة سلبية، فأحد أهداف عمليات تخفيض الدين هو استعادة الجدارة الائتمانية للدولة المدينة.

وهناك عدة عوامل تؤثر في سعر السوق إما بالارتفاع وإما بالانخفاض، ومن العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع سعر السوق الثانوية ما يلي:

- ضخ أموال جديدة إضافية وتخصيصها لعملية تخفيض الدين.
- تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعهدت بها الدول المدينة أمام مؤسسات التمويل الدولية في إطار عمليات تخفيض الدين، وما تؤدي إليه من إصلاح الوضع العام.

- سوف يؤدي أي تخفيض في المطالبات القائمة إلى زيادة قيمة المطالبات الباقية.
- هناك عوامل أخرى كذلك تؤدي إلى تراجع الأسعار أهمها:
- عدم ضخ أموال إضافية واستخدام الائتمانات المقدمة من مؤسسات التمويل في عمليات تخفيض الدين، الأمر الذي يساهم في زيادة الدين، ومن ثم حدوث هبوط في أسعار السوق الثانوية.
- صدور أدوات دين جديدة أكثر ضماناً يعطيها المدين معاملة تفضيلية عن القروض القديمة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الديون القديمة.

### 3. مبادلة الدين مقابل أحد مشروعات التنمية

وتتم عملية مبادلة الدين مقابل أحد مشروعات التنمية بالمراحل التالية<sup>(27)</sup>:

أ. الحصول على الموافقات الضرورية؛ وهي موافقات من ثلاثة أطراف بالدول المدينة وهي الحكومة والمصرف المركزي والمنظمة أو المؤسسة المحلية التي سوف تحصل على الأموال المحررة نتيجة تحويل الدين، وتدير المشروع وتنفذه بالنيابة عن الوزارة المشرفة، كما أنها المسؤولة عن استخدام أرصدة الدين المحولة. وبمجرد الحصول على الموافقات السابقة يجب على المشروع الكفيل التفاوض حول:

- سعر الصرف الذي سيطبق على خدمة الدين المحول إلى العملة الوطنية.
- شروط الدفع نقداً، أو بالتقسيط على عدة سنوات، أو تحويله إلى سند بالعملة المحلية.
- أشكال البرامج التي سوف تستفيد مباشرة من الحصيلة.

ب. تحديد الدين المؤهل: وذلك طبقاً لترتيبات نادي باريس، حيث إن الدين لن يتم شراؤه من السوق الثانوية، ولكن عقب المفاوضات الثنائية سوف يحول الدين إلى الجهة المخولة لذلك. أما إذا كان هناك طرف ثالث - في حالة السوق الثانوية



للديون التجارية - فإن سعر السوق للدين يعكس توقعات السوق فيما يتعلق بخدمة الدين (المطالبة)، ويمكن اعتباره صافي القيمة الحالية المتوقعة مستقبلاً لخدمة الدين. وكلما انخفض السعر المدفوع بواسطة المشروع الكفيل للحصول على المطالبة التجارية زادت المزايا المحتملة؛ ويعتبر سعر السوق كذلك مؤشراً للمخاطر التي تتضمنها تلك العملية.

ج. تحويل المطالبات، وتعد عملية تحويل المطالبات عملية قانونية معقدة وهي أقل تعقيداً في حالة الديون الثنائية، وذلك إذا ما تم تحديد المستفيد الأخير تحديداً دقيقاً. وفي حالة الديون التجارية فإن تحديد شخصية المشتري مسألة مهمة جداً، فقد تقوم منظمة أجنبية بالحصول على الدين وتقوم بمنحه إلى شريكها من المنظمات الموجودة بالدولة المدينة؛ وقد تقوم بمنح الموارد الضرورية للسماح للمنظمة المنفذة باكتساب الدين مباشرة.

د. تحويل الدين ودفع العملة المحلية: يعتبر تحويل الدين طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في المفاوضات بين الحكومة المدينة والمشروع الكفيل مسألة تستحق عناية كبيرة، وتجدر الإشارة إلى أن نادي باريس<sup>(28)</sup> قد قدم ولأول مرة في أيلول/سبتمبر 1990 سلسلة من شروط السداد الجديدة للدول المتوسطة الدخل ذات الشريحة الدنيا، حيث تم مد فترة السداد، وتم السماح بتحويل الدين إلى العملة المحلية طبقاً لاتفاقيات تطوعية (اختيارية) لمبادلة الدين كما سبق القول.

وكانت الدول المؤهلة لمثل هذه التحويلات هي الكاميرون والكونغو وساحل العاج وجمهورية الدومينيكان ومصر والسلفادور وهندوراس وجامايكا والأردن والمغرب ونيكاراجوا ونيجيريا وأوروغواي وبيرو والفلبين وبولندا والسنغال؛ ومن المحتمل أن تشمل الدول المؤهلة دولا أخرى تواجه صعوبات في خدمة الدين.

## ثانياً: جدوى عمليات مبادلة الديون في علاج أزمة المدفوعات الخارجية

على الرغم من أن تلك الطريقة تعتبر اعترافاً من المصارف الدائنة بصعوبة قيام الدول المدينة بسداد كامل ديونها الخارجية، كما أنها يمكن أن تشكل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين، فقد وجهت إلى تلك الطريقة في علاج الدين الملاحظات التالية<sup>(29)</sup>:

1. تركيز تلك العمليات على الديون التجارية، في حين أن معظم ديون أفريقيا تستحق لمصادر رسمية.
2. يؤدي بيع الأسهم بقيم منخفضة من خلال عمليات إعادة الشراء إلى التأثير سلباً في الموقف المالي للمشروع (الميزانية).
3. تؤدي تلك العمليات إلى تخفيض التدفقات من النقد الأجنبي للدول المدينة، حيث قد تكون بديلاً من مصادر التمويل بكافة أشكالها، كما أنه من غير المحتمل أن تؤدي تلك العملية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بالمجتمع.
4. أغلب الدول التي انتهجت هذه الطريقة<sup>(30)</sup> - أي مبادلة الديون - قد هدفت إلى جذب الاستثمار، وليس كوسيلة لتخفيف عبء الدين، حيث لم تضع خطة متكاملة بخصوص برنامج التحويل توضح:
  - المستثمرين المؤهلين، والأغراض التي تتم من أجلها عملية التحويل.
  - الأولويات والشروط الخاصة بالقطاع أو المنطقة الجغرافية التي سوف تستثمر فيها حصيلة المبادلة.
  - القيود الخاصة بتحويلات الأرباح ورأس المال لضمان الاستفادة من المبادلة وكذا الأموال الجديدة اللازمة لزيادة تدفقات رأس المال... الخ.
5. قد تنجح عملية مقايضة الديون في تشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة إلى أوطانها عن طريق استفادة المواطنين من معدلات الخصم الكبيرة، إلا أنهم سوف يقومون بعد ذلك بشراء عملات أجنبية من السوق الموازية بغية تحويل رأس المال إلى الخارج مرة أخرى، مما يرفع من أسعار الصرف في السوق الموازية، والذي قد يؤدي إلى

استنفاد احتياطات الدولة من النقد الأجنبي؛ ومن شأن ذلك أن يفرض ضغوطاً على الحكومة كي تقوم بتخفيض قيمة عملتها. وقد أدت العواقب التي يمكن أن تترتب على مقايضة الدين بحقوق الملكية بالدول المدينة إلى تشديد الرقابة على هذه العمليات وإلى فرض حصص وحدود على مبالغ الديون التي تمكن مقايضتها.

وتتوقف عودة رؤوس الأموال الهاربة على استعداد أصحابها لأن يعرضوا أنفسهم للأنظار في الأوساط العامة في ضوء توقعاتهم بشأن التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالدولة.

6. تؤدي تلك العملية إلى زيادة التضخم نظراً لأنها تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، فقد أدت المخاوف المتعلقة بظهور الضغوط التضخمية إلى تأجيل برنامج البرازيل الرسمي لمبادلة الديون لعام 1989، وكذلك المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

7. قد تنطوي تلك العملية فقط على تغير صاحب الدين، حيث إن الديون التي يتم بيعها في الأسواق الثانوية قد يشتريها مستثمرون آخرون على استعداد لتحمل خطر الاحتفاظ بها، ولا يسفر تغير صاحب الدين عن أي فائدة للدولة المدينة؛ والذين يحصلون على النفع في أغلب الأحوال هم المستثمرون الأجانب.

8. قيام بعض الدول بتحديد حد معين من أسهم رأس المال بالقطاعات الرئيسية التي يمكن بيعها لغير المقيمين<sup>(31)</sup>، وذلك دون الشعور بفقد السيطرة إلى حد كبير، مما قد يؤدي إلى خوف المستثمرين وشعورهم بأنهم استعاضوا عن مخاطرة ائتمانية بمخاطرة نزع الملكية، إذا ما ارتفعت نسبة مساهمتهم إلى الحد الأقصى المسموح به في بعض القطاعات.

9. الأثر السلبي الذي يمكن أن يكون لمقايضة الدين على الرقابة المالية والنقدية للبلد المدين<sup>(32)</sup>، حيث إن العملات المحلية المطلوبة لإعادة شراء الدين بالعملات الأجنبية تقدمها السلطات النقدية بالدولة المدينة من خلال طبع نقود وإصدار دين عام محلي. ويشكل طبع النقود عملية تضخمية، بينما يمكن أن تكون عملية الاستبدال بدين عام مصدراً لمشكلات تتعلق بالميزانية نظراً لأن أسعار الفائدة

الصعوبات المتعلقة بمفاوضات إعادة الجدولة  
والآليات الأخرى لعلاج أزمة الدين

المحلية عادة ما تكون أعلى من أسعار الفائدة الأجنبية، بسبب التضخم المحلي المرتفع حتى بعد إجراء التسويات اللازمة لمراعاة سعر الصرف؛ وسوف تؤدي هذه الزيادة في مدفوعات الفوائد إلى تفاقم العجز في ميزانية الحكومة مما قد يؤدي إلى اقتطاعات أخرى في الإنفاق الاستثماري للحكومة.

10. لا تؤدي عملية مبادلة الدين<sup>(33)</sup> إلى حل مشكلة المدفوعات الخارجية للدول المدينة نظراً لأن تلك الدول متوقفة عن السداد في الأساس، كما أن الوفرة الناتجة من تحويل الدين (تجميد الفائدة والقسط) إن كان له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، فإن الأثر الآخر السلبي يتمثل في الطلب الإضافي على تحويلات الأرباح ورأس المال إلى الخارج.

11. ضالة المبالغ التي تم تحويلها<sup>(34)</sup>؛ إذ نجد أن تلك العملية لم يكن لها سوى تأثير ضئيل في تخفيض الدين، بالنسبة إلى الدول التي شهدت نمواً كبيراً لعملية المبادلات، ويوضح الجدول (3-7) ذلك.

**الجدول (3-7)**  
**أثر عمليات مبادلة الديون بحقوق الملكية على تخفيض رصيد الدين**  
**خلال الفترة 1986-1990 لبعض الدول المدينة الرئيسية**

(مليار دولار أمريكي)

البيان	الأعوام	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد الدين المستحق للمصارف التجارية						
البرازيل	61.027	63.152	59.539	56.811	59.216	
تشيلي	14.484	13.287	10.978	-	-	
المكسيك	72.188	75.814	63.833	57.875	-	
الفليين	15.120	14.504	12.940	11.945	11.128	
حجم الدين للخفض نتيجة مبادلة الدين						
البرازيل	0.206	0.347	6.912	1.572	0.478	
تشيلي	0.569	1.528	1.834	1.733	0.574	
المكسيك	0.398	1.913	1.121	0.731	-	
الفليين	0.016	0.266	0.317	0.189	0.055	

المصدر : 7 : United Nations, "Debt Equity Swaps and Development," op. cit.,



وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة تحويل الدين (Debt Conversion Activities) على مستوى العالم قد تراجعت منذ عام 1992، فقد بلغت عمليات مبادلة الديون مقابل حقوق الملكية عام 1995 نحو 200 مليون دولار أمريكي فقط، كما بلغ إجمالي مبادلة الديون مقابل التنمية أقل من 100 مليون دولار أمريكي. وقد ساهمت عوامل عديدة في تراجع عمليات تحويل الدين منها:

أ. تراجع الفائدة التي تعود على المستثمر في برامج تحويل الدين نظراً لارتفاع سعر السوق الثانوية للديون المستحقة للمصارف التجارية للعديد من الدول، وهو ما خفض بدوره من الخصم الذي يمكن أن يجنيه المستثمر.

ب. ارتبطت كثير من عمليات تحويل الدين بعمليات الخصخصة التي شهدت بدورها تراجعاً أو تحولت إلى أدوات أخرى.

ج. مكنت عمليات برادي (Brady Operations) الدول المدينة من استعادة علاقاتها الطبيعية مع المصارف التجارية، وسمحت بدورها بمزيد من المرونة في إدارة الدين، وقللت من المنافع الحكومية من جراء برامج التحويل.

ويوضح الجدول رقم (4-7) الأدوات المختلفة لتحويل الدين - بخلاف إعادة الجدولة - خلال الفترة 1985-1995.

#### الجدول (4-7)

#### أدوات تحويل الدين خلال الفترة 1985-1995

(مليون دولار أمريكي)

الأداة (أداة تحويل الدين)	المبلغ	%
مبادلة الديون مقابل حقوق الملكية	45206	32
إعادة شراء الدين	61322	44
تحويلات العملة المحلية	8855	6
مدفوعات العملة المحلية	12385	9
إعادة هيكلية القطاع الخاص	13065	9
الإجمالي	140,833	100

المصدر: World Bank, *Global Development Finance*, vol. I, (World Bank, 1997), 85.

بالإضافة إلى ما سبق، استفاد نحو 13 دولة منخفضة الدخل هي النيجر، وموزمبيق، وغيانا، وأوغندا، وبوليفيا، وساو تومي وبرنسيب، وزامبيا، وألبانيا، وسيراليون، ونيكاراجوا، وأثيوبيا، وموريتانيا، والسنگال، منها 9 دول أفريقية، من تسهيل هيئة التنمية الدولية لتخفيض الديون خلال الفترة 1991-1996، حيث بلغ إجمالي ديون تلك الدول الخاضعة لتلك العمليات نحو 2888 مليون دولار، تم شراؤها بنحو 13٪ (13 مستأ لكل دولار) وكانت نسبة الأصل من تلك المبالغ نحو 84.4٪ وكان الباقي عبارة عن متأخرات الفائدة. وقد بلغت جملة الموارد المخصصة لتلك العمليات نحو 377.3 مليون دولار قدم البنك الدولي منها 161.2 مليون دولار<sup>(35)</sup>.

12. المعوقات التي تواجه عملية الخصخصة؛ ويرجع عدم جدوى تلك الطريقة - أي مبادلة الديون - في علاج أزمة الدين في أفريقيا إلى ظروف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة التي عرقلت برامج الخصخصة بصفة عامة، والتي تمثلت في الآتي<sup>(36)</sup>:

أ. فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية؛ عدم وجود أسواق مالية متطورة، ورغم وجود نحو عشر أسواق للأوراق المالية في أفريقيا (بوتسوانا وساحل العاج ومصر وغانا وكينيا وموريشيوس والمغرب ونيجيريا وتونس وزيمبابوي) فإن بعض هذه الأسواق جديدة مثل غانا وموريشيوس، والأسواق الباقية غير متطورة مقارنة بالأسواق الموجودة في آسيا.

ويرجع عدم كفاءة الأسواق المالية وتخلفها إلى:

- القسود التي تعوق البورصة عن الاضطلاع بدورها كاملاً مثل الإدارة الاقتصادية الجيدة واستقرار أسعار الصرف... الخ.
- انخفاض متوسط الدخل الفردي؛ مما يعني انخفاض المدخرات التي تسعى إلى الاستثمار.
- تواضع إمكانيات المؤسسات النقدية والمالية التي تعمل على التقاء عرض المدخرات والطلب عليها.

- محدودية الأوعية المتاحة للادخار والاستثمار .
- عدم اكتمال السوق والملاحق الاحتكارية ونقص الشفافية .
- ضعف حجم القطاع الخاص وضآلته<sup>(37)</sup> وعدم مساواته بقطاع الأعمال العام حتى بداية التسعينيات فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية والمزايا المختلفة .
- المشكلات المحاسبية المتعلقة بتقويم الأصول والمنشآت المعروضة للبيع التي تجري عليها عملية التحويل ؛ ومنها :
  - عدم وجود معايير دولية موحدة للثمين .
  - نقص المعلومات المحاسبية في المشروعات لدرجة يستحيل معها رسم ميزانيات عمومية تجارية وبيانات دخل تقدم للمهتمين بشرائها .
  - صعوبة تقويم أصول لم يسبق تقويمها من قبل أو تلك التي ليست للبيع كالأراضي والأصول غير المادية (كالعلامة التجارية) . والواقع أن تلك المشكلة قد عانتها معظم الدول التي سلكت طريق الخصخصة ، حيث كانت هناك مشكلات في تقويم الشركات المحولة إلى القطاع الخاص وخاصة في المشروعات التي لم يكن لها تاريخ بوصفها مؤسسات تجارية .
  - قد يؤدي<sup>(38)</sup> تقدير المشروعات وبيعها بأسعار مخفضة إلى اتهام المسؤولين بالتفريط في المصلحة الوطنية ، كما أن المغالاة في تحديد أسعار البيع قد تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الشراء .
  - التضخم المفرط يجعل البيانات المالية غير المعدلة لا معنى لها .
  - الافتقار إلى البنية الأساسية لتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص مثل (المحامين والمحاسبين ورجال المصارف والمقاولين) .
- ب . فيما يتعلق بالبيئة السياسية ؛ قد يعارض المثقفون اليساريون هذا التحول على أساس أنه ضد الفقراء ولصالح الأغنياء ، كما قد يكون هناك مخاطر سياسية

ناجمة عن تهديد مراكز وامتيازات القائمين على إدارة المشروعات العامة وكشف الممارسات الاقتصادية أمام الرأي العام . فمعظم الكوادر السياسية بالدول النامية لا تميل إلى هذا التحول لشعورها بالعجز عن المنافسة في اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص .

وقد أدت المشكلات السياسية<sup>(39)</sup> في ألمانيا الشرقية (سابقاً) وهنغاريا إلى استقالة أول رؤساء للوكالات المسؤولة عن نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص خلال عام واحد . وفي الأرجنتين أدى ما زعم عن وجود فساد في بعض عمليات نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إلى تعديل في الوزارة ، كما تتمثل المشكلات السياسية في الخوف من السيطرة على عملية صنع القرار بالدولة المعنية بالتحول .

كما سبق يتضح أن عمليات إعادة الجدولة قد هدفت إلى العمل على استمرار العلاقة بين الدائنين والمدينين بدلاً من انقطاعها (وهو الأمر الذي يضر بكلا الطرفين) ، وتوفير قدر من السيولة لدى المدين يكفي لاستمرار دفع التزاماته الخارجية ؛ وكان ذلك نابعاً أساساً من النظر إلى أزمة الدين على أساس أنها مشكلة مؤقتة ، وسرعان ما تستطيع الدولة العودة مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها .

وقد تمثل توزيع الأدوار بين أطراف الأزمة في قيام الدول المدينة بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي التي شملت في معظمها سياسات انكماشية لتحسين عجز الحساب الجاري ، أما الدائنون فقد تمثل دورهم في توفير السيولة المقرونة بإجراءات تكيف مقبولة من الأطراف الرئيسية التي تشرف على تلك العملية وتديرها ، وهي كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

كما تطورت ممارسات نادي باريس ونادي لندن وشملت عدة تيسيرات منها إعادة جدولة كامل مبلغ الدين ، وإعادة جدولة ديون معادة جدولتها سابقاً ، وإطالة فترات السماح والسداد وعقد اتفاقيات متعددة السنوات .

وقد تمثلت أوجه نجاح تلك السياسة في تفادي انهيار العلاقات بين المدينين والدائنين ، وحماية النظام المصرفي من الانهيار ، ولكن رغم ذلك تمثلت أوجه فشل



تلك السياسة في تفاقم أزمة الدين وتدهور مؤشرات الأداء الاقتصادي، والتي قوضت بدورها من قدرة الدولة المدينة على السداد بصفة مستمرة، وتسببت في لجوئها المتكرر إلى عمليات إعادة الجدولة؛ وهذا ما قد سبق أن تعرضنا له بالتفصيل في الفصل الثالث من الكتاب.

## الفصل الثامن

### أثر عملية إعادة الجدولة على الديون الخارجية

ساهمت عملية إعادة الجدولة في تفاقم عبء الدين بالدول الثلاث موضوع البحث، والدول الأفريقية بصفة عامة، وذلك نظراً للأعباء المترتبة على تلك العملية. وقد تعددت المظاهر التي توضح قصور تلك العملية في علاج أزمة الدين، وهو ما سوف نوضحه في المبحث الأول من هذا الفصل الذي يتناول أثر عملية إعادة الجدولة على عبء الدين؛ ثم نتقل للمبحث الثاني الذي يوضح مظاهر عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين.

#### المبحث الأول

#### أثر عملية إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق

##### خلال الفترة 1991 - 1994

يتبين من خلال إعادة جدولة الديون الثنائية المستحقة السداد خلال الفترة 1991-1994<sup>(1)</sup> طبقاً لموقف الدين المستحق عام 1990، ويفرض إعادة الجدولة للدول الثلاث وفقاً للشروط التالية:

1. إعادة الجدولة المتكررة سنوياً خلال الفترة 1991-1994.
2. المبلغ المعادة جدولته يعادل 100٪ من الأصل والفائدة المستحقة.
3. عدم إعادة جدولة ديون سبقت إعادة جدولتها بعد عام 1991.
4. عدم وجود مسحوبات جديدة خلال الفترة.
5. سعر الفائدة<sup>(2)</sup> 12٪ وهو متوسط سعر الإقراض بسوق لندن الذي ساد خلال الفترة 1980-1990.

6. فترة السماح 5 أعوام لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر، و4 أعوام بالنسبة إلى ساحل العاج، وهي متوسط شروط إعادة الجدولة للدول الثلاث خلال الثمانينيات.

ومن خلال عمل جدول سداد لكل مبلغ من مبالغ الديون المستحقة خلال الفترة 1991-1994 لكل دولة من الدول الثلاث حتى نهاية عام 2005 والتي يوضح مجموعها الملحق (3-1)، يتبين أن عملية إعادة الجدولة تؤدي إلى زيادة عبء الدين بالقيمة المطلقة بنحو 90٪، 78٪، 78٪ لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر على التوالي.

ومع تطبيق سعر خصم قدره 10٪<sup>(3)</sup> نجد أن القيمة الحالية لمجموع عبء الدين المستحق حتى عام 2005 بالنسبة للدول الثلاث تبلغ 9378.7، 2176.5، 3901.7 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 5.6٪، 4.1٪، 4.3٪ لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر على التوالي. وفي حالة تطبيق سعر خصم قدره 5٪ يرتفع عبء الدين بموجب إعادة الجدولة بنسبة 39.3٪، 35.6٪، 34.4٪ لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر على التوالي. ويوضح ذلك الجدول (8-1).

## المبحث الثاني

### مظاهر عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين

من أهم مظاهر عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في علاج أزمة الدين ما يلي:

**أولاً: زيادة عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة وتكرار تلك العملية أكثر من مرة للدولة الواحدة**

ويوضح الجدول (8-2) عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة وكذلك عدد مرات الجدولة.

أثر عملية إعادة الجدولة على الديون الخارجية

### الجدول (1-8)

الآثار المترتبة على إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية المستحقة على كل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1991-1994

(مليون دولار أمريكي)

اليان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
قيمة عبء الدين المستحق خلال الفترة 1991-1994 (1)	3695	2090	8996
القيمة المطلقة لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته حتى عام 2005 (2)	7021.1	3720.4	16012.7
القيمة الحالية لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته في حالة سعر الخصم = 5% (3)	5145.4	2834.8	12092.3
القيمة الحالية لعبء الدين بعد إعادة جدولته في حالة سعر الخصم = 10% (4)	3901.7	2176.5	9378.7
نسبة زيادة عبء الدين بالقيمة المطلقة (2 : 1)	90	78	78
نسبة زيادة عبء الدين وفقاً للقيمة الحالية في حالة سعر الخصم = 5% (3 : 1)	39.3	35.6	34.4
نسبة زيادة عبء الدين وفقاً للقيمة الحالية في حالة سعر الخصم = 10% (4 : 1)	5.6	4.1	4.3

المصدر : الملحق (1-8)

### الجدول (2-8)

عدد الدول وعمليات إعادة الجدولة للديون الخارجية لأفريقيا  
خلال الفترة 1980-1995

عدد مرات إعادة الجدولة	عدد الدول
دول لم تقم بإعادة الجدولة	15
دول أعادت جدولة ديونها مرة واحدة	4
دول أعادت جدولة ديونها من 2 إلى 4 مرات	14
دول أعادت جدولة ديونها من 5 إلى 7 مرات	11
دول أعادت جدولة ديونها من 8 إلى 10 مرات	3
دول أعادت جدولة ديونها أكثر من 10 مرات	5
الجملة	52

المصدر : الملحق (2-8)



ويتضح من الجدول (8-2) أن معظم الدول الأفريقية قد أعادت جدولة ديونها (وعدها 37 دولة من إجمالي 52 دولة أفريقية) منها 33 دولة أعادت جدولة ديونها أكثر من مرة خلال الفترة 1980-1995.

وقد شهدت حالات عدم الوفاء بالديون الرسمية (إعادة الجدولة) المستحقة على أفريقيا ارتفاعاً كبيراً منذ بدء تلك العمليات عام 1956، حيث ارتفعت من حالة واحدة خلال الفترة 1956-1965 وكانت خاصة بليبيريا، إلى 11 حالة خلال الفترة 1966-1975 وكانت خاصة بكل من غانا (7 حالات)، وليبيريا ومالي (حالة واحدة لكل منهما)، وحالتان لمصر.

وقد ارتفعت تلك الحالات بنسبة 436.4٪ خلال الفترة 1976-1985 مقارنة بالفترة 1966-1975، حيث وصلت إلى 59 حالة خاصة بنحو 20 دولة أفريقية منها 19 دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ودولة واحدة في منطقة شمال أفريقيا (المغرب)، وقد تضاعف هذا العدد تقريباً خلال الفترة 1986-1994 حيث وصل إلى 107 حالات.

وعلى مستوى الدول الثلاث، فقد أعادت كل من ساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر جدولة ديونها الرسمية نحو 7، 11، 4 مرات على التوالي، وذلك خلال الفترة 1956-1994.

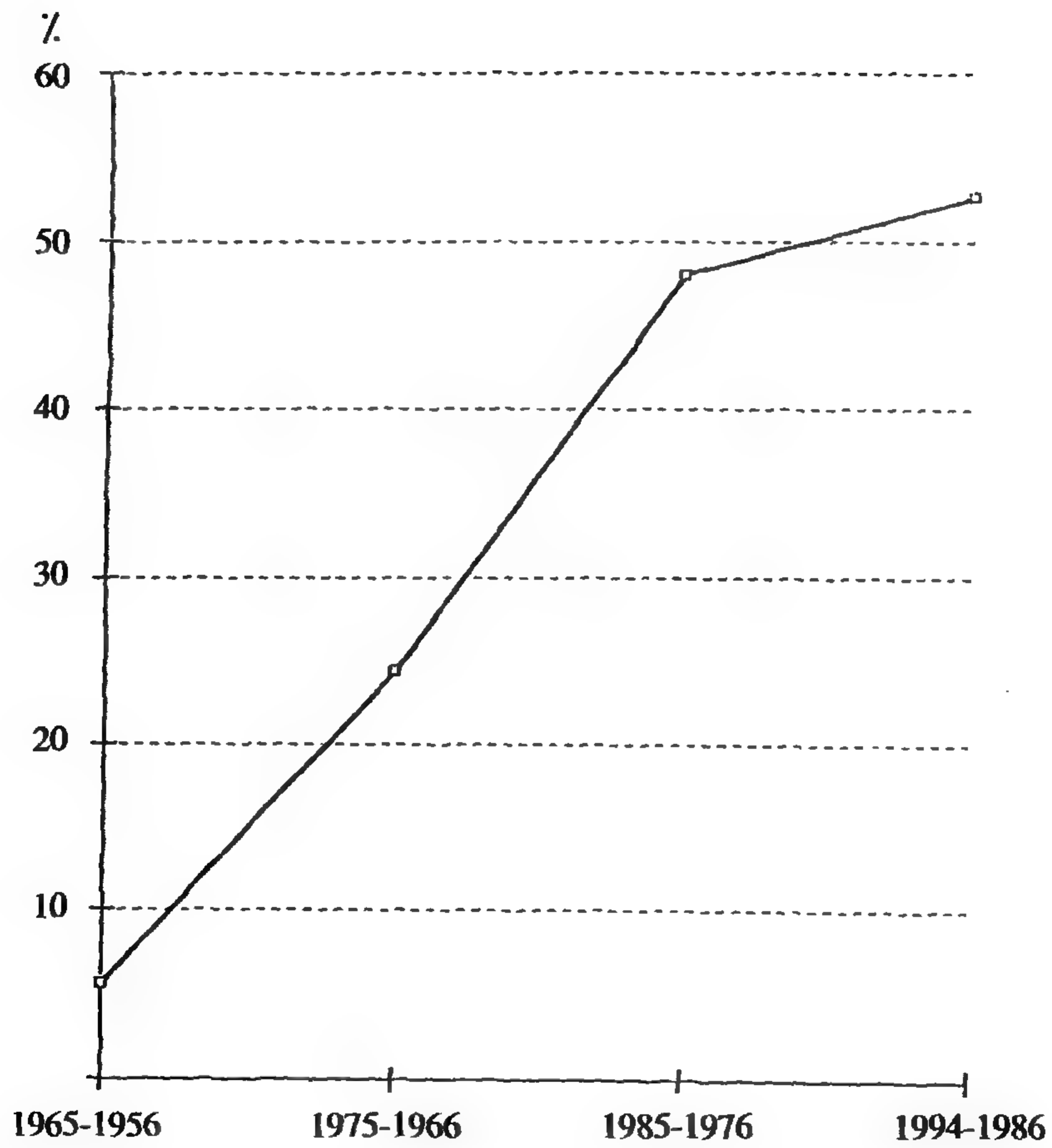
وبصفة عامة فقد ارتفعت نسبة عدد حالات إعادة الجدولة الرسمية في أفريقيا إلى إجمالي عدد الحالات التي حدثت في العالم كما يوضحه الشكل البياني (4).

#### ثانياً: زيادة حجم المديونية وصافيتها رغم عمليات إعادة الجدولة المتكررة

ارتفع حجم الدين في أفريقيا عام 1993 مقارنة بعام 1980 بنحو 161.5٪ (انظر الملحق 8-4) (بنسبة زيادة قدرها 254.2٪ لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء و 63.1٪ لمنطقة شمال أفريقيا). ورغم تزايد عمليات إعادة الجدولة كما سبق توضيحه، فإن صافي المديونية قد تزايد بصفة مستمرة خلال الفترة 1980-1993 فيما عدا عام 1992؛ ويرجع

الشكل (4)

نسبة عدد حالات إعادة جدولة الديون الرسمية في أفريقيا إلى إجمالي عدد الحالات في  
العام خلال الفترة 1956-1994



المصدر: الملحق (3-8)

ذلك بصفة أساسية إلى عمليات تقويم أسعار الصرف التي خفضت رصيد المديونية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنحو 6065 مليون دولار .

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 1998 مقارنة بعام 1980 بنحو 270.8٪ (انظر الجدول أ) .

وعلى مستوى الدول الثلاث محل الدراسة ، فقد تزايدت ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1993 (انظر الملحق 5-8) مقارنة بعام 1980 بنحو 127.4٪ ، وبلغت الزيادة 227٪ و 94٪ لكل من ساحل العاج ومصر خلال الفترة نفسها على التوالي .

كما تزايد صافي المديونية بالدول الثلاث خلال الفترة نفسها فيما عدا سنوات قليلة شهدت انخفاضاً في رصيد المديونية ، والذي لا يرجع إلى عمليات إعادة الجدولة ولكنه يرجع إلى أسباب أخرى . ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(4)</sup> انخفض صافي رصيد الدين بنحو 44 مليون دولار عام 1981 و 46 مليون دولار عام 1984 بسبب انخفاض حجم المسحوبات من القروض عام 1981 مقارنة بعام 1980 حيث بلغت 299 مليون دولار مقارنة بـ 471 مليون دولار ، وكذلك انخفضت المسحوبات من 194 مليون دولار عام 1983 إلى 167 مليون دولار عام 1984 .

أما انخفاض رصيد المديونية عام 1988<sup>(5)</sup> فيرجع إلى عمليات إعادة تقويم أسعار الصرف التي خفضت مديونية جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو 448 مليون دولار .

وفي ساحل العاج ، انخفض صافي الدين بنحو 43 مليون دولار عام 1983<sup>(6)</sup> ، والواقع أن ذلك يرجع إلى انخفاض المسحوبات بدرجة كبيرة حيث انخفضت من 2106 ملايين دولار عام 1982 إلى 1116 مليون دولار عام 1983 . أما انخفاض حجم الدين عام 1991 فيرجع إلى إعادة تقويم أسعار الصرف التي خفضت حجم الدين بنحو 982 مليون دولار .

أما مصر فيرجع انخفاض حجم الديون فيها في الأعوام 1989 و 1990 و 1992<sup>(7)</sup> إلى عمليات إلغاء الديون من جانب الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي

بلغت 2705 و10576 مليون دولار عامي 1989 و1990 على التوالي، بالإضافة إلى انخفاض مبلغ المسحوبات من 1921 مليون دولار عام 1991 إلى 1447 مليون دولار عام 1992.

وقد وصل حجم الدين الخارجي لساحل العاج إلى نحو 19524 مليون دولار عام 1996 تراجع إلى 15609 ملايين دولار عام 1997 بنسبة انخفاض قدرها 20.1٪، نظراً لشطب نحو 3890 مليون دولار من حجم الدين بموجب عمليات إعادة الجدولة للديون الرسمية والتجارية<sup>(8)</sup>.

أما جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد وصلت ديونها الخارجية إلى نحو 12826 مليون دولار عام 1996 تراجعت إلى 12330 مليون دولار عام 1997 بنسبة انخفاض قدرها 1.6٪، ويرجع ذلك إلى إعادة تقويم أسعار صرف العملات المقوم بها الدين والتي خفضت رصيده بنحو 487 مليون دولار، بالإضافة إلى التغير في الفائدة على المتأخرات والعوامل الأخرى التي خفضت رصيد الدين بنحو 252 مليون دولار<sup>(9)</sup>.

وقد تراجع حجم الدين الخارجي لمصر خلال عام 1997 مقارنة بعام 1996 بنحو 4.6٪ حيث وصل إلى 29849 مليون دولار مقارنة بـ 31299 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى إعادة تقويم أسعار صرف العملات المقوم بها الدين والتي خفضت رصيده بنحو 1773 مليون دولار في الوقت الذي تسببت فيه زيادة التدفقات في زيادة رصيده بنحو 468 مليون دولار<sup>(10)</sup>.

### ثالثاً: استمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات

رغم عمليات إعادة الجدولة في الثمانينيات، فإن ميزان المدفوعات استمر في حالة عجز دائم خلال تلك الفترة، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات (انظر الملحق 8-6) في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر من 292، و436 مليون دولار عام 1980 إلى 643، و1425 مليون دولار عام 1990 لكلتا الدولتين على التوالي؛ أما في ساحل العاج فقد تراجع ذلك العجز من 1827 مليون دولار إلى 1104 ملايين دولار خلال الفترة نفسها.



في الوقت الذي ارتفع فيه متوسط العجز السنوي للحساب الجاري لميزان المدفوعات من 605، و1217 مليون دولار إلى 865، و1538 مليون دولار لكل من ساحل العاج، ومصر على التوالي خلال الفترة 1975-1979 إلى الفترة 1980-1985، نجد تراجع متوسط العجز من 487 إلى 408 ملايين دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترتين نفسيهما.

ارتفع متوسط العجز السنوي من 408، و865 مليون دولار إلى 579، و927 مليون دولار لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج على التوالي خلال الفترة 1986-1990، وذلك مقارنة بمصر حيث تراجع فيها ذلك العجز من 1538 مليون دولار إلى 1397 مليون دولار خلال الفترة نفسها.

وبينما اتجهت نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج القومي الإجمالي إلى التناقص في ساحل العاج حيث تراجعت من 16.6٪ عام 1992 إلى 15.7٪، و12.4٪ عامي 1993 و1994 نجد أن فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري اتجه إلى التناقص حيث تراجع من 10.6٪ إلى 4٪، و0.07٪ خلال الفترة نفسها<sup>(11)</sup>.

وبينما يكمن السبب الأساسي في عجز الحساب الجاري في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج في عجز الميزان الخدمي، والتحويلات الخاصة العكسية (انظر الملحقين 7-8 و8-8) نجد أن العجز في مصر حتى نهاية الثمانينيات يرجع بالدرجة الأولى إلى عجز الميزان التجاري. وقد أدت التحويلات الخاصة وكذلك فائض الميزان الخدمي اعتباراً من عام 1987 (انظر الملحق 8-9) دوراً كبيراً في تخفيف حدة أثر العجز التجاري على ميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة إلى تراجع تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية في مصر من 56.6٪ عام 1980 إلى 28.6٪ عام 1986 وصلت إلى 38.2٪ عام 1992 (انظر الملحق 8-9).

رغم الفائض في الميزان التجاري لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج، فإن ذلك الفائض لم يكن كافياً لدفع عبء الدين وسد عجز الميزان الخدمي وتعويض التحويلات الخاصة العكسية (انظر الملحقين 7-8 و8-8).

أثر عملية إعادة الجدولة على الديون الخارجية

تراجعت معدلات نمو الصادرات السلعية والخدمية بالدول الثلاث خلال منتصف الثمانينيات، وذلك مقارنة بالنصف الأخير من السبعينيات كما يوضحه الجدول (8-3).

**رابعاً: رغم تكرار عمليات إعادة الجدولة فإن خدمة الدين المدفوعة تقل كثيراً عن خدمة الدين المستحقة**

ويوضح ذلك الجدول (8-4)، حيث تراوح عبء الدين المدفوع إلى عبء الدين المستحق في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما بين 5.1٪ و 37.4٪ خلال الفترة 1989-1994، واتجهت تلك النسبة إلى التراجع بصفة مستمرة، الأمر الذي يوضح تفاقم أزمة المدفوعات الخارجية وعدم القدرة على السداد، حتى إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تُعد في شبه توقف كامل عن سداد التزاماتها الخارجية؛ كما تراوحت ما بين 51.3٪ و 69٪ في ساحل العاج خلال الفترة نفسها.

### الجدول (8-3)

معدلات نمو الصادرات والواردات والتحويلات الخاصة لكل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1975-1990

(نسبة مئوية)

مصر			ساحل العاج			جمهورية الكونغو الديمقراطية			البيان
1986	1980	1975	1986	1980	1975	1986	1980	1975	
1990	1985	1980	1990	1985	1980	1990	1985	1980	
1.5	0.1	17.1	0.9	1-	18.3	5.5	1.6-	22.6	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية
4.8	8.9	11.1	0.1-	11.2-	22	5.8	4.5-	3.5	متوسط معدل النمو السنوي للواردات السلعية
23.1	8.2	23.8	0.6-	6.4-	21.7	6.4-	2.2	10.1-	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الخدمية
8.3	18.2	30.4	5.8	7.7-	26.3	4.9	1.7-	6.4	متوسط معدل النمو السنوي للواردات الخدمية
752	2971	1321	490-	415-	371-	78-	39-	35-	المتوسط السنوي للتحويلات الخاصة (مليون دولار)

المصدر : World Bank, UNDP, African Development Indicators, op. cit., Passim

**الجدول (4.8)**  
**عبء الدين الخارجي المستحق والمسدد لكل من**  
**جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر**  
**خلال الفترة 1989-1994**

(مليون دولار أمريكي)

السنة	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	عبء الدين المستحق		القيمة	عبء الدين المستحق		القيمة	عبء الدين المستحق		القيمة
	% إلى	القيمة		% إلى	القيمة		% إلى	القيمة	
1989	37.4	609	1629	51.3	1036	2018	45.8	2788	6088
1990	29.2	348	1190	53	1211	2284	39.9	3072	7706
1991	13.6	177	1299	62.5	1233	1972	32.8	2616	7974
1992	8	77	956	65.2	1100	1686	79	2717	3436
1993	3	28	920	69	980	1420	80	2200	2743
1994	5.1	66	1294	59.4	1274	2144	84.9	2279	2685

المصدر : World Bank, World Debt Tables, 1996, vol. 2, 118, 146, 534

كذلك رغم إعادة جدولة ديون مصر الخارجية عام 1987 ، فإن قدرتها على خدمة الدين تراجعت حتى عام 1991 (حيث تمت إعادة جدولة الديون الخارجية) ، فقد تراجعت نسبة خدمة الدين المدفوعة إلى المستحقة من 45.8٪ عام 1989 إلى 32.8٪ عام 1991 ثم شهدت تحسناً كبيراً بعد عمليات إلغاء الدين من جانب الدول العربية ، وحكومات دول نادي باريس الدائنة بموجب إعادة جدولة الدين الخارجي .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك متأخرات مستحقة السداد على ساحل العاج بلغت في عام 1996 نحو 3504 ملايين دولار منها 2551 مليون دولار متأخرات أقساط ، و953 مليون دولار متأخرات فوائد ، وذلك مقارنة بمتأخرات قدرها 7687 مليون دولار استحققت على جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك التاريخ منها 4679 مليون دولار متعلقة بالأقساط ، و3008 ملايين دولار متعلقة بالفوائد ؛ أما مصر فقد بلغت المتأخرات المستحقة عليها نحو 152 مليون دولار منها 149 مليون دولار متأخرات متعلقة بالأقساط ، و3 ملايين دولار متأخرات متعلقة بالفوائد<sup>(12)</sup> .

## الفصل التاسع

### العوامل المؤثرة في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون الخارجية

هناك عدة عوامل أثرت في كفاءة إعادة الجدولة وفعاليتها في علاج أزمة الديون الخارجية، وقد أوضحناها دراسات عديدة خاصة بمحددات قدرة الدولة على السداد أو الالتجاء إلى إعادة الجدولة، ويمكن تقسيم تلك العوامل بصفة عامة إلى عوامل تتعلق بطبيعة عملية إعادة الجدولة، وأخرى متعلقة بالظروف الدولية (العوامل الخارجية والجهات المنوط بها إدارة أزمة الدين)، وعوامل ثالثة محلية متعلقة بالدول المدينة نفسها.

وسوف نتناول في هذا الفصل أربعة مباحث، يتعلق الأول بالدراسات الخاصة المتعلقة بمحددات قدرة الدولة على السداد، ويتعلق المبحث الثاني بالعوامل المؤثرة في فاعلية إعادة الجدولة ذات الصلة بطبيعة تلك العملية وشروطها، أما المبحث الثالث فيتعلق بالظروف الدولية التي تتمثل في العوامل الخارجية والجهات المنوط بها إدارة أزمة الدين، أما المبحث الرابع فيتعلق بالعوامل التي ترجع إلى الدول المدينة نفسها.

#### المبحث الأول

##### الدراسات الخاصة المتعلقة بمحددات قدرة الدولة على السداد

تناول الكثير من الدراسات عملية إعادة الجدولة من خلال الربط بينها وبين المؤشرات التي تحدد قدرة الدولة على السداد، وتنبع أهمية ذلك النوع من الدراسات من كونه مفيداً لمؤسسات الإقراض في تحديد حجم الائتمان الممكنة إتاحتها للدولة المدينة. كما يمكن أن تشكل الرقابة اللصيقة والمهمة لمؤشرات قدرة الدولة على الوفاء بالدين جزءاً مهماً من سياسة الحكومة في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية، والحرص على عدم الوصول إلى مرحلة عدم الوفاء بالدين، نظراً لما يترتب على ذلك من آثار سلبية عديدة سبقت الإشارة إليها.



ونتناول فيما يلي تحليلاً لأهم الدراسات المتعلقة بمحددات قدرة الدولة على السداد أو الالتجاء إلى إعادة الجدولة :

**1. دراسة (Feder and Just) والتي نشرت تحت عنوان:**

**«دراسة عن قدرة الدولة على خدمة الدين من خلال تطبيق التحليل القياسي»**

**(A Study of Debt Servicing Capacity: Applying Logit Analysis)**

وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 41 دولة تشكل ديونها 85٪ من الديون المستحقة على الدول النامية خلال الفترة 1965-1972، واحتوت على 238 مشاهدة منها 11 حالة عدم سداد (إعادة جدولة) خاصة بالأرجنتين (1965)، وتشيلي (1965-1972)، وتركيا (1965-1968)، وأورجواي (1965-1968)، وإندونيسيا (1966-1970)، ويوغسلافيا (1966)، ومصر (1968، 1969-1970)، وباكستان (1971)، و217 مشاهدة خاصة بعدم التقصير في الوفاء بالدين (Non Default).

وقد أكدت نتائج الدراسة أن معدل خدمة الدين، ونسبة الاحتياطيات إلى الواردات، ومعدل استهلاك الدين تعتبر من أهم المؤشرات المعنوية إحصائياً في تحديد القدرة على خدمة الدين.

هذا بالإضافة إلى أن بعض المؤشرات الأخرى مثل نمو الصادرات، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ونسبة مدفوعات خدمة الدين إلى تدفقات رأس المال كانت عوامل تفسيرية ذات معنى في هذا المجال<sup>(1)</sup>.

وقد تم تحديث هذه الدراسة وتطويرها عام 1985، حيث تم توسيع قاعدة البيانات لتشمل 405 مشاهدات متعلقات بنحو 55 دولة منها 17 دولة أفريقية هي جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر والجزائر والكونغو وأثيوبيا وكينيا ومالاوي وموريشيوس والمغرب ونيجيريا وزامبيا وأوغندا وتونس وتنزانيا والسودان وسيراليون.

وقد أكدت الدراسة الأهمية الكبيرة لعملية ترويج الصادرات وتنميتها عبر فترة من الزمن، في منع التدهور الحاد للجدارة الائتمانية للدولة وتحسينها، وذلك لأن التعجيل بنمو الصادرات يكون ضرورياً لاستمرارية نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أوضحت أنه رغم اعتماد عملية تنمية الصادرات وتنوعها بدرجة كبيرة على الظروف الاقتصادية بالدول المتقدمة (النمو، والبطالة، وعجز الموازنة... الخ)، وهي أمور قد تكون خارج نطاق سيطرة الدول النامية، فإنها يمكنها من خلال تبني سياسات متعلقة برفع معدلات الادخار والاستثمار وزيادة تنويع الصادرات أن تدعم الجدارة الائتمانية بها.

وقد أشارت الدراسة إلى المتغيرات التوضيحية التالية التي تؤخذ في الاعتبار في تحديد الجدارة الائتمانية:

أ. الدين/ الناتج القومي الإجمالي (Debt/GNP): وهو مقياس نمطي لدرجة مديونية الدولة، يقارن رصيد إجمالي الدين إلى تدفق الموارد القومية التي يتم منها خدمة الدين، وكلما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي كان عبء الدين ثقيلاً؛ ومن ثم يؤثر سلباً في الجدارة الائتمانية.

ب. الاحتياطيات الدولية/ الواردات: نظراً لأن الهدف الرئيسي من امتلاك احتياطيات النقد الأجنبي بالدول النامية هو صيانة طاقة الدولة وحمايتها (في الأجل القصير) للاستيراد في مواجهة التقلبات في حصيلة النقد الأجنبي، لذلك فإنه كلما ارتفعت تلك النسبة تحسنت الجدارة الائتمانية؛ لأن توافر الاحتياطيات يمثل عاملاً مهماً مرناً في التمويل، كما يعني توافر موارد أكثر متاحة لخدمة الدين ومن ثم عدم تأجيل الحكومة لمثل هذه المدفوعات.

ج. معدل نمو الصادرات: نظراً لأن الصادرات هي المصدر الرئيسي لتدفقات الصرف الأجنبي لمعظم الدول النامية، فإن قدرتها على تمويل كل من الواردات ومدفوعات خدمة الدين تعتمد على أداء التصدير، فالدول ذات المعدل الأعلى من الصادرات يتوقع أن تتمتع بدرجة أكبر من الجدارة الائتمانية.

د. متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لأداء الاقتصاد بشكل عام وأحد المحددات المهمة للجدارة الائتمانية، فالإقتصاد الراكد يكون أقل قدرة على سداد ديونه إذا ما حدثت تطورات غير مواتية لميزان

المدفوعات، لذلك فإن الدول ذات معدلات النمو المرتفعة - بفرض ثبات العوامل الأخرى - تكون ذات جدارة ائتمانية أكبر.

هـ. شروط التجارة: تعتبر نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد (بداية من سنة أساس معينة) مؤشراً للتحسن أو التدهور في شروط التجارة للدولة، ومن ثم التغير في وضع ميزان المدفوعات بها؛ وكلما تحسنت شروط التجارة كان ذلك إيجابياً بالنسبة إلى الجدارة الائتمانية.

و. قابلية التصدير للتأثر بالصدمات الخارجية: ويوضح مؤشر قابلية التصدير للتأثر بالصدمات الخارجية (Export Vulnerability External Shocks) أنه كلما تركزت صادرات الدولة في عدد محدود من السلع، كانت أكثر عرضة للتأثر سلباً بالصدمات الخارجية، ومن ثم تكون ذات قدرة أقل على الوفاء بديونها.

ز. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: فالمستوى المرتفع من الناتج القومي الإجمالي للفرد (GNP Per Capita) قد يتضمن مستوى مرتفعاً من الاستهلاك غير الضروري، والذي يمد الحكومة بمرونة أكبر لتحرير موارد المدفوعات خدمة الدين.

ح. الاضطراب (الشغب) السياسي: تلعب العوامل السياسية دوراً مهماً في تقدير الجدارة الائتمانية للدولة، ومع ذلك فإن تعريف المخاطر السياسية وتحديداتها في شكل كمي أمر صعب، وهناك عدة مكونات يتم إعطاؤها أوزاناً مختلفة تشكل في مجموعها تقديراً تقريبياً للمخاطر السياسية (الصراع المسلح، والعصيان المدني، والعنف، وعدم وجود الديمقراطية... الخ)؛ ويتم صياغة هذا المؤشر في شكل متغير وهمي.

ط. معدل خدمة الدين: كلما ارتفع هذا المؤشر تراجعت الجدارة الائتمانية للدولة وقلت قدرتها على الوفاء بديونها<sup>(2)</sup>.

## 2. دراسة (Carvounis, 1982)

انتقدت هذه الدراسة الكثير من الدراسات السابقة التي كانت ترى أن مخاطر الإقراض للدولة (Country Risk) تتمثل في احتمالية فشل الدولة في توليد حصيلة كافية من الصرف الأجنبي لخدمة ديونها الخارجية بالشروط الموضوعية في اتفاقيات القروض الأصلية، وذلك لإهمالها عملية عدم الوفاء بالدين التي ترجع لأسباب سياسية واجتماعية رغم امتلاك الدولة النقد الأجنبي؛ مثلما حدث حينما رفضت إيران الالتزام بالوفاء بالتزامات الديون السابقة التي أبرمها نظام الشاه الذي تمت إزاحته من الحكم.

وقد رأت تلك الدراسة بصفة عامة أن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بخدمة الدين ومعدل استهلاك الدين والواردات والصادرات... الخ؛ غير كافية للتنبؤ باحتمال إعادة الجدولة للدول المدينة، وذلك للاعتبارات التالية:

أ. قد لا يكون التوقيت الزمني للحصول على تلك المؤشرات ملائماً لاستخدامها في نماذج التنبؤ (نظراً لأن تلك البيانات عادة ما تكون غير حديثة).

ب. قصور المؤشرات الاقتصادية في أن تعكس المتغيرات السياسية والاجتماعية المؤثرة في أداء المدين، حيث من الصعوبة وضع تلك المتغيرات في شكل كمي<sup>(3)</sup>.

## 3. دراسة (Heller and Frankel, 1982)

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن أهم المحددات الرئيسية لحجم الدين والقدرة على خدمته هي:

أ. الناتج المحلي الإجمالي؛ فالدولة ذات الناتج المحلي الأكبر تكون لديها قدرة أكبر على خدمة الدين مقارنة بغيرها من الدول (بفرض ثبات المتغيرات الأخرى).

ب. حصيلة الصادرات؛ أي كلما زادت حصيلة الصادرات زادت قدرة الدولة على السداد.



ج. الاحتياطيات الدولية؛ فهناك علاقة موجبة بين قدرة الدولة على خدمة الدين والاحتياطيات المتوافرة لديها، وإن كانت الدولة ذات حجم الاحتياطيات الأكبر تكون حاجتها إلى الاقتراض صغيرة<sup>(4)</sup>.

#### 4. دراسة (Edwards, 1984)

وقد تناولت هذه الدراسة العلاقة بين بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية، وخطر عدم الوفاء بالدين، ومن أهم هذه المتغيرات:

أ. نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي: وهي أحد مؤشرات درجة الإعسار، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير معامل موجب في تحليل الانحدار؛ أي كلما ارتفعت تلك النسبة زاد خطر عدم الوفاء بالدين.

ب. نسبة خدمة الدين إلى الصادرات: ويقاس هذا المؤشر مشكلات السيولة الممكنة التي تواجه دولة معينة، ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجباً.

ج. نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الناتج القومي الإجمالي: ويقاس هذا المؤشر مستوى السيولة الدولية التي في حوزة الدولة، ومن المتوقع أن يكون المعامل الخاص به سلبياً نظراً لأن زيادة الاحتياطيات الدولية تعني انخفاض خطر عدم السداد.

د. مدة القرض: ويقاس هذا المؤشر بالسنوات، وهو متوسط مدة القروض الممنوحة للدولة؛ وقد أشارت الدراسات السابقة إلى غموض إشارة هذا المتغير.

هـ. الميل للاستثمار: وهو نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسوف يؤدي إلى احتمالات النمو في المستقبل، ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير، ذا علاقة سلبية بالنسبة إلى عدم السداد.

و. نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: ومن المتوقع أن تكون نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ذات علاقة موجبة بالنسبة إلى عدم الوفاء بالدين (كلما زاد العجز زاد احتمال عدم السداد).

ز. الميل المتوسط للاستيراد: وهو نسبة الواردات إلى الناتج القومي الإجمالي، كما أنه مقياس لدرجة انفتاح الاقتصاد؛ وإلى حد ما فإن الاقتصاد الأكثر انفتاحاً يكون أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية، ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجباً بالنسبة إلى احتمال عدم الوفاء بالدين.

ح. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: ويقيس هذا المؤشر الحجم النسبي لاقتصاد الدولة، وهذا المتغير ذو معامل موجب فيما يتعلق بالعلاقة مع الوفاء بالدين.

ط. معدل التضخم: يؤدي معدل التضخم المرتفع - في ظل وجود عوامل أخرى - إلى احتمال أكبر لأزمة ميزان المدفوعات؛ ومن ثم احتمال أعلى لعدم الوفاء بالدين.

ي. الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي: كلما زاد حجم إنفاق القطاع الحكومي في الدول النامية، زاد احتمال حدوث أزمة ميزان المدفوعات؛ ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجباً فيما يختص بالعلاقة مع احتمال عدم السداد.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة التي شملت 727 قرصاً مضموناً من قبل الدولة أو جهة عامة لنحو 19 دولة - منها ساحل العاج - إلى أن أهم مؤشر في هذا الشأن هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث وجدت علاقة قوية بين لوغاريتم علاوة الخطر وبين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (المعامل: 0.6)<sup>(5)</sup>.

##### 5. دراسة (Schmidt, 1984)

وقد استخدمت هذه الدراسة قاعدة بيانات لنحو 90 دولة وشملت نحو 21 متغيراً، وأوضحت نتائجها أن التحليل الأسّي (Logit Analysis) هو أفضل نماذج التحليل في تفسير العلاقة بين بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية وعملية إعادة الجدولة،

وبخاصة في حالة استخدام بيانات حديثة عن المتغيرات الرئيسية الستة التي تفسر نحو 85٪ من إجمالي التباين بين الدول فيما يتعلق بإعادة الجدولة؛ ومن أهم هذه المتغيرات ما يلي:

أ. خدمة الدين/ الدين القائم (المسحوب فقط).

ب. معدل خدمة الدين (خدمة الدين/ الصادرات).

ج. الدين المسحوب إلى الدين (بما فيه غير المسحوب).

د. الصادرات/ الناتج القومي الإجمالي.

هـ. الدين القائم/ الناتج المحلي الإجمالي<sup>(6)</sup>.

#### 6. دراسة (Kharas, 1984)

تنهض الفكرة الأساسية لهذه الدراسة على أن محددات الجدارة الائتمانية الطويلة الأجل تعتمد بالدرجة الأولى على رصيد رأس المال الحقيقي، مقارنة بالمستوى الحرج (Critical Level) والممثل في إجمالي الثروة اللازمة، يكاد يكون لضمان أن مدفوعات الفائدة للأجانب لن تستنزف ما يتوقع أن تضيفه إجمالي التدفقات والدين القائم إلى الناتج المحلي.

وقد شملت قاعدة بيانات هذه الدراسة نحو 441 مشاهدة متعلقة بـ 43 دولة خلال الفترة 1965-1976، منها 11 دولة قامت بنحو 30 عملية لإعادة الجدولة (وقد انصب مفهوم إعادة الجدولة على التأخير في سداد الالتزامات الخارجية أو مجرد التفاوض حول إعادة الجدولة) وقد تضمنت تلك الدول الأرجنتين وبيرو وأوروغواي ومصر وتركيا وإندونيسيا وباكستان والفلبين وغانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن معدلات الاستثمار، ومستويات الدخل الفردي، وصافي تدفقات رأس المال الأجنبي، والتزامات خدمة الدين كانت متغيرات معنوية في التفسير والتميز بين الدول التي أعادت الجدولة وتلك التي لم تعد الجدولة<sup>(7)</sup>.

## 7. دراسة (Faddn, 1985)

استعرضت هذه الدراسة النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، والتي حددت المتغيرات المهمة التي تؤثر في قدرة الدولة على السداد، وقد خلصت إلى المتغيرات الموضحة في الجدول (1-9).

الجدول (1-9)

المتغير	إشارة معاملة بعملية إعادة الجدولة أو القدرة على السداد
خدمة الدين / الصادرات	+
خدمة الأصل / الدين	-
الواردات / الاحتياطيات	+
الدين / الناتج المحلي الإجمالي	+
الدين / الصادرات	+
خدمة الدين / الاحتياطيات	+
الناتج القومي للفرد	-
تدفقات الصرف الأجنبي / خدمة الدين	-
عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	+
الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي	-
معدل التضخم	+
معدل نمو عرض النقود	+
معدل نمو الاحتياطيات	-
معدل نمو الناتج القومي للفرد	-

وقد أكدت هذه الدراسة النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وأرجعت تدهور قدرة الدولة على السداد ولجوئها إلى إعادة الجدولة إلى العوامل التالية:

أ. برامج الاستثمار المتعلقة بمشروعات لا تكفي عوائدها لسداد تكلفة تمويلها.

ب. أهداف النمو وخطط التنمية غير القابلة للاستمرار.

ج. هروب رأس المال.

د. زيادة تكلفة التمويل وتوجيه جزء كبير منه لأغراض الاستهلاك.



هـ. تشويه هيكل الدين وارتفاع الأهمية النسبية للدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين.

و. تدهور شروط التجارة.

ز. عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يؤثر في الطاقة الإنتاجية.

وقد أوضحت الدراسة أن طلب إعادة الجدولة يتحدد بناء على العلاقة بين الطلب على القروض الجديدة من جانب الدولة المدينة وعروض القروض من جانب الدائنين. فإذا كان نمو الطلب على القروض بالسالب عندئذ لن تكون هناك مشكلة سداد، وإذا كان الطلب على القروض موجباً - ولكن أقل من المتأخرات - فإن مستوى المتأخرات يعادل الفجوة بين الطلب والعرض؛ أما إذا زاد الطلب على المتأخرات فعندئذ يكون مطلوباً إعادة الجدولة أو اتفاق مؤازرة مع صندوق النقد الدولي.

وقد استخدمت الدراسة نموذج (Feder and Just) الذي عبّر عن أزمة السداد بمعناها الواسع، سواء كانت تتمثل في إعادة الجدولة أو أي متأخرات على قروض عامة، وقد تم إبطاء كافة المتغيرات التفسيرية بعام واحد طبقاً لتوصيف النموذج<sup>(8)</sup>.

#### 8. دراسة (Palmer and Cordon, 1985)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مقارن للمقاييس أو المؤشرات المالية للدول التي أعادت الجدولة وتلك التي لم تقم بإعادة الجدولة، وقد شملت قاعدة البيانات الخاصة بهذه الدراسة بيانات عن 74 دولة خلال الفترة 1970-1983، منها 44 دولة بنسبة 59٪ لم تقم بإعادة الجدولة، وأعادت 30 دولة بنسبة 41٪ الجدولة خلال الفترة المذكورة؛ وقد تم تقسيم تلك الدول طبقاً لمستويات الدخل وتصدير النفط والمناطق الجغرافية. وقد شملت الدراسة نحو 26 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء، منها 12 دولة أعادت الجدولة خلال الفترة موضوع الدراسة من بينها أفريقيا الوسطى (1981)، والجابون (1978)، وليبيريا (1980)، ومدغشقر (1981)، وميراليون (1977)، والسودان (1979)، وتوجو (1979)، وأوغندا (1981)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية

(1976)، وزامبيا (1983). كما ضمت دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وعددها 8 دول نحو 4 دول أفريقية هي الجزائر ومصر والمغرب وتونس. ومن بينها المغرب التي أعادت الجدولة عام 1983.

وفي حالة إعادة الجدولة أكثر من مرة، فقد ركزت الدراسة على العوامل التي أدت إلى إعادة الجدولة أول مرة، وراعت الدراسة ضرورة مرور نحو 4 أعوام بين كل عملية إعادة جدولة وأخرى حتى يمكن أخذها في الاعتبار.

وطبقاً لتقسيم الدول حسب مستوى الدخل، فقد صنفتم جمهورية الكونغو الديمقراطية كدولة منخفضة الدخل ومستوردة للنفط، وأعادت الجدولة عام 1976، أما ساحل العاج فقد صنفتم على أنها دولة متوسطة الدخل ومستوردة للنفط ولم تقم بإعادة الجدولة، أما مصر فتم تصنيفها على أنها دولة متوسطة الدخل ومصدرة للنفط ولم تقم بإعادة الجدولة.

وقد أوضحت نتائج تلك الدراسة أن:

أ. 70٪ من الدول التي أعادت الجدولة كانت متوسطة الدخل، مقارنة بـ 68٪ بالنسبة إلى الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة.

ب. 82٪ من الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة كانت مستوردة للنفط، كما أن 83٪ من الدول التي أعادت الجدولة كانت مستوردة للنفط.

ج. 64٪ من الدول التي أعادت الجدولة كانت مستوردة للنفط ومتوسطة الدخل، بينما 61٪ من الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة كانت مستوردة للنفط ومتوسطة الدخل أيضاً.

ومما سبق يتضح تشابه خصائص الدول التي أعادت الجدولة من حيث كونها مصدرة أو مستوردة للنفط، وكذلك من حيث مستوى الدخل.

وفيما يتعلق بالتحليل المالي المقارن للدول التي أعادت الجدولة وتلك التي لم تقم بإعادة الجدولة، فقد أظهرت الدراسة أن:

أ. كلتا المجموعتين من الدول (التي أعادت الجدولة والتي لم تقم بإعادة الجدولة) شهدت اتجاهاً ملموساً في تزايد إجمالي الدين القائم، ولكن مع ذلك فإن الدين القائم للدول التي أعادت الجدولة كان يعادل مرتين تقريباً ديون تلك الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة؛ كذلك كان إجمالي خدمة الدين - كنسبة إلى إجمالي الدين القائم للدول التي أعادت الجدولة - أعلى من الدول التي لم تقم بإعادة الجدولة.

ب. ظل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ثابتاً نسبياً خلال فترة التحليل للدول التي لم تقم بإعادة الجدولة، لكنه ارتفع بشكل كبير للدول التي أعادت الجدولة، وقد تكون إحدى النتائج المترتبة على الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للدول التي أعادت الجدولة، هي التأثير المعاكس في صادراتها الذي ينعكس في تخفيض حصيللة النقد الأجنبي المتاحة لخدمة الدين.

ج. ارتفاع سعر الفائدة للدول التي أعادت الجدولة (في الأعوام التي سبقت إعادة الجدولة) مقارنة بالدول التي لم تقم بإعادة الجدولة، وهو يرجع - كما تراه الدراسة - إلى:

- إدراك المقرضين لمخاطر الإقراض لكلتا المجموعتين وقرب كل منهما إلى طلب إعادة الجدولة.

- أسعار الفائدة التجارية المرتفعة الأمر الذي يزيد من عبء الدين، والذي من المحتمل أن يساهم في فشل هذه الدول المتوالي في الوفاء بخدمة الدين.

- انخفاض معدل السيولة لدى الدول التي أعادت الجدولة مقارنة بمثيلتها التي لم تقم بإعادة الجدولة.

- زيادة الخصوم الأجنبية عن صافي الأصول الأجنبية التي في حوزة المصرف المركزي، أو النظام المصرفي في الدول التي أعادت الجدولة، قبل الحصول على عملية تخفيف الدين.

- انخفاض حصيللة التصدير بالنسبة إلى التزامات خدمة الدين في السنوات التي سبقت عملية إعادة الجدولة، وهذا يوضح الضغوط المالية المستمرة التي واجهتها تلك الدول قبل حاجتها إلى إعادة الجدولة.

• ارتفاع نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي وحصيلة الصادرات . وكانت تلك المعدلات أعلى بالنسبة إلى الدول التي أعادت الجدولة مقارنة بمثيلتها التي لم تقم بإعادة الجدولة؛ وقد أوضحت الدراسة ما ترتب على عملية إعادة الجدولة من انخفاض مؤشرات الدين (الدين/ الصادرات، الدين/ الناتج المحلي الإجمالي) في الدول التي أعادت الجدولة مقارنة بمثيلتها التي لم تعد الجدولة<sup>(9)</sup>.

#### 9. دراسة (Morgan, 1986)

تضمنت هذه الدراسة عدداً أكبر من المشاهدات المتعلقة بإعادة الجدولة (نحو 40 حالة)، وهو أكبر عدد شهدته دراسة في هذا المجال، وضمت تلك الدراسة نحو 30 دولة منها 7 دول أفريقية هي نيجيريا ومصر والمغرب وساحل العاج والسودان وتونس والكاميرون.

ويمكن تقسيم المتغيرات التي تم اختبارها في هذه الدراسة إلى مؤشرات متعلقة بجانب الطلب والعرض، وأخرى متعلقة بالصدمات الخارجية.

ومن أهم المتغيرات الخاصة بجانب الطلب نسبة الصادرات إلى الواردات، ونسبة الاحتياطيات الدولية مطروحاً منها الذهب إلى الواردات. وفي جانب العرض تم استخدام أربعة مقاييس للدين للحكم على مخاطر الإقراض للدولة وهي إجمالي الدين إلى الصادرات، والدين القصير الأجل إلى الواردات، والأصل المدفوع إلى إجمالي الدين، ومعدل خدمة الدين.

أما المقاييس أو المؤشرات المتعلقة بالصدمات الخارجية، فقد شملت نسبة القروض بسعر الفائدة المتغيرة إلى إجمالي الدين الطويل والمتوسط الأجل، والناتج المحلي الحقيقي الذي يعكس بدوره الصدمات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في قدرة الدولة على الوفاء بديونها.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر المتغيرات معنوية في علاقاتها بإعادة الجدولة هي:



أ. النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي، وكان معامل سلبياً مع عمليات إعادة الجدولة، فعندما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت الدولة أكثر احتمالاً لإعادة الجدولة.

ب. نسبة الدين/الصادرات، خدمة الدين/الصادرات.

ج. الاحتياطيات/الواردات.

وقد أوضحت الدراسة بصفة عامة أن الدول ذات المستوى المنخفض من الاحتياطيات الدولية، أو ذات معدل الدين المرتفع إلى الصادرات أو معدل خدمة الدين المرتفع، كانت أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية والهبوط في حصيللة النقد الأجنبي<sup>(10)</sup>.

#### 10. دراسة (Lee, 1991)

شملت قاعدة البيانات بهذه الدراسة نحو 1152 مشاهدة خاصة بـ 75 دولة (منها 30 دولة أفريقية ضمت داخلها كلاً من مصر، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) وتضمنت تلك المشاهدات 144 مشاهدة خاصة بحالات إعادة الجدولة لنحو 41 دولة (منها 17 دولة أفريقية) وذلك خلال الفترة 1970-1985.

وقد حددت هذه الدراسة مشكلات الدين طبقاً لمنهج الرغبة في السداد حيث يقارن المقترض بين تكاليف عدم الوفاء بالدين ومنافع سداد الدين؛ وإذا كانت التكاليف تفوق المنافع، فإن المقترض قد يهدد بعدم الوفاء بالدين.

وقد فرقت الدراسة بين المتغيرات التفسيرية التي تتعلق بإعادة الجدولة الرسمية وتلك الخاصة بإعادة الجدولة التجارية؛ وأوضحت أن المقترضين يتجهون إلى التفاوض أو الوصول إلى اتفاق لإعادة جدولة القروض الرسمية في مرحلة مبكرة من مشكلات الدين، وفي ظروف اقتصادية أفضل مقارنة بمشيلتها الخاصة بالقروض التجارية.

كما أوضحت أن زيادة أسعار الفائدة تفرض قيوداً كبيرة على قدرة الدولة على الوفاء بالدين، وأن النمو الاقتصادي المرتفع يمكن الدولة من احترام التزاماتها الخارجية بطريقة أفضل، كما أن رغبة المدين للوفاء بالتزامات خدمة الدين في تلك الحالة تكون أعلى نظراً لأن تكلفة عدم الوفاء بالدين تتزايد مع تزايد مستويات الناتج القومي.

وتبين من الدراسة أن المتغيرات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدل النمو في الدول الصناعية، ونسبة الدين الحكومي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر في قرارات إعادة الجدولة للمدين بطريقة مختلفة. فالتغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الدول الصناعية يكونان معنويين في حالات إعادة جدولة الديون التجارية، ولا وزن لهما في حالات إعادة جدولة الديون الرسمية. كما أن الدين الحكومي المحلي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يكون معنوياً في حالات إعادة الجدولة الرسمية، وغير معنوي في حالات إعادة الجدولة التجارية.

كما أكدت الدراسة أن قرارات إعادة الجدولة الرسمية مبنية على ثلاثة عوامل هي: الأداء الاقتصادي للمدين، ومستوى المديونية، ومستوى سعر الفائدة. أما فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون التجارية فتشمل بالإضافة إلى العوامل السابقة ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية<sup>(11)</sup>.

ويتضمن الجدول (9-2) ملخصاً للدراسات التي سبقت الإشارة إليها، والذي يتضح منه أن قدرة الدولة على السداد تتعلق بصفة عامة بتطور الأداء الاقتصادي بها، والذي يشمل العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه، والصادرات، والواردات، وعجز الحساب الجاري، والاحتياطيات الدولية، وحجم الدين وعبئه، وشروط التجارة... الخ).

وقد شهدت المتغيرات المتعلقة بحجم الدين وعبئه ارتفاعاً كبيراً بالدول الثلاث كما سبق توضيحه، كما شهدت مؤشرات الأداء الاقتصادي بتلك الدول تدهوراً كبيراً خلال فترة الثمانينيات، وكانت المحرك الأساسي نحو اتجاهها إلى عمليات إعادة الجدولة (انظر الملاحق 9-1، و9-2، و9-3).

لذلك فإن عمليات إعادة الجدولة لن تؤدي أكلها إلا إذا ارتبطت بتحسين تلك المؤشرات؛ أي عندما ترتبط بعملية التنمية وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي بصفة عامة، وليس حدوث تخفيف مؤقت في عبء الدين كما هو الجاري الآن.

المغفريات التفسيرية لعدم الوفاء بالدين أو إعادة الجدولة  
طبقاً للدراسات السابقة في هذا المجال

Lee 1991	Morgan 1986	Palmer and Cordon 1985	Faddin and others 1985	Feder 1985	Kharas 1984	Schmidt 1984	Edwards 1984	Carvounis 1982	Feder and Just 1977	الدراسة	التغيرات الظاهرية لعدم الوفاء بالدين أو إعادة الجدولة
										أ. متغيرات عن المديونية وخدمة الدين	
						1 +				• خدمة الدين إلى الدين القائم (المسحوب فقط)	
						+			+	• خدمة الدين إلى الدين القائم (بما فيه غير المسحوب)	
			+			+				• مدفوعات الأصل إلى الدين القائم	
						1 +				• الدين المسحوب إلى الدين (بما فيه غير المسحوب)	
										ب. متغيرات عن هيكل الدين	
						+				• الدين من المنظمات الدولية إلى إجمالي الدين	
						+				• الدين من المصادر الخاصة إلى إجمالي الدين	
						+				• الدين من الموردين إلى إجمالي الدين	
	+									• الدين بأسعار فائدة معومة إلى إجمالي الدين	
	+									• الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين	
										ج. متغيرات عن نمو الدين	
										• النمو السنوي لخدمة الدين	
						+				• النمو السنوي للدين القائم (بما فيه غير المسحوب)	
						+				• النمو السنوي لتسهيلات الموردين	
						+				د. متغيرات عن الدين والصادرات والاحتياطيات	
						1 +			+	• معدل خدمة الدين (خدمة الدين / الصادرات)	
			+	+	+	+				• مدفوعات الفائدة إلى الصادرات	
			+			+				• الدين القائم إلى الصادرات	

## العوامل المؤثرة في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون الخارجية

### تابع الجدول (2-9)

	Lee 1991	Morgan 1986	Palmer and Cordon 1985	Faddn and others 1985	Feder 1985	Kharas 1984	Schmidt 1984	Edwards 1984	Carvounis 1982	Feder and Just 1977	الدراسة	التغيرات التفسيرية لعدم الوفاء بالدين أو إحادة الجدولة
	+ +	+ +	+ +	+ +	+ +	+ +	+ + <sub>1</sub>	+ +				• إجمالي الاحتياجات مطروحاً منها الذهب إلى الدين • معدل خدمة الدين الحالي (بما فيه الدين القصير الأجل) • متغيرات عن الدين والناجى القومى الإجمالى • خدمة الدين إلى النالج القومى الإجمالى • الدين القائم إلى النالج المحلى الإجمالى • مدفوعات الفائدة إلى النالج المحلى الإجمالى • إجمالى الدين إلى الصادرات • إجمالى الدين إلى النالج القومى الإجمالى و . متغيرات عامة عن الاقتصاد • نصيب الفرد من النالج المحلى الإجمالى • إجمالى الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب إلى الواردات • الصادرات إلى النالج القومى الإجمالى • الاستثمار إلى النالج المحلى الإجمالى • صافى تدفقات رأس المال الأجنبى • معدل نمو الصادرات • شروط التجارة • قابلية الصادرات للتأثر بالصدمات الخارجة • تدفقات رأس المال إلى خدمة الدين



## تابع الجدول (2-9)

Lee 1991	Morgan 1986	Palmer and Cordon 1985	Faddn and others 1985	Feder 1985	Kharas 1984	Schmidt 1984	Edwards 1984	Carvounis 1982	Feder and Just 1977	المدرسة الدراسة	التفسيرات التفسيرية لعدم الوفاء بالدين أو إحاداة الجدولة
		+	+				+			معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)	• معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)
			+							• معدل نمو عرض النقود	• معدل نمو عرض النقود
			+							• معدل نمو الاحتياطيات	• معدل نمو الاحتياطيات
+			+		+				+	• معدل نمو الدخل القومي للفرد	• معدل نمو الدخل القومي للفرد
									+	• معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	• معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
							+			• الميل المتوسط للاستيراد	• الميل المتوسط للاستيراد
	+									• الصادرات إلى الواردات	• الصادرات إلى الواردات
							+			• عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	• عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
		+								• حصيلة التصدير / خدمة الدين	• حصيلة التصدير / خدمة الدين
		+								• زيادة الخصوم الأجنبية من صافي الأصول الأجنبية التي	• زيادة الخصوم الأجنبية من صافي الأصول الأجنبية التي
										في حوزة الجهاز المصرفي	في حوزة الجهاز المصرفي
+				+						• سعر الفائدة	• سعر الفائدة
				+				2+		• العوامل السياسية	• العوامل السياسية
			+							• هروب رؤوس الأموال	• هروب رؤوس الأموال
	+			+						• النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	• النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
+										• معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي للدول الصناعية	• معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي للدول الصناعية
+										• نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	• نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
							+			• الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	• الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي

1. أهم التغيرات التي تفسر نحو 85٪ من إجمالي التباين بين الدول فيما يتعلق بعملية إعادة الجلود.
2. بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالدين، وخدمات الدين، ومعدلات الاستثمار... الخ.

## المبحث الثاني

### العوامل المتعلقة بطبيعة إعادة الجدولة وشروطها

من أهم العوامل المتعلقة بطبيعة إعادة الجدولة وشروطها الآتي :

**أولاً: طبيعة تلك العملية التي تهدف إلى تخفيف مؤقت في عبء الدين**

تهدف عملية إعادة الجدولة إلى تخفيف مؤقت في عبء الدين كما سبق أن أوضح البحث<sup>(12)</sup> ، ولكن سرعان ما تعود المشكلة إلى الظهور مرة أخرى وبدرجة أكبر من ذي قبل مما يدفع بالدولة إلى دوامة المديونية الخارجية ، فعملية إعادة الجدولة ما هي إلا توزيع للأقساط والفائدة المستحقة في عام ما على عدة أعوام . ويتضمن ذلك تكلفة تزيد من عبء الدين إلى أن يسدد؛ أي أن تلك العملية تزيد من مشكلة الدين وخاصة عند تكرارها من عام إلى آخر ، ولا سيما أن كل اتفاق جديد يغطي مدفوعات الأصل والفائدة المستحقة على الديون المعادة جدولتها سابقاً مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ، التي أصبحت عميلاً دائماً لنادي باريس منذ عام 1976 ، وذلك لتراكم مدفوعات خدمة الدين في كل عملية مقارنة بالعملية السابقة . بل إن هناك اتفاقاً لإعادة الجدولة خاصاً بتمويل الفائدة على المتأخرات الخاصة بالمبالغ المعادة جدولتها كما سبق إيضاحه .

وتجدر الإشارة<sup>(13)</sup> إلى أن عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية والتجارية تضيف سنوياً ما يزيد على مليار دولار إلى إجمالي الديون الأفريقية .

**ثانياً: الأعباء الإضافية المترتبة على عملية إعادة الجدولة وتشمل<sup>(14)</sup>**

- 1 . فائدة التأخير على المبالغ المؤجل سدادها (أقساط + فوائد) والتي يلتزم المدين بسدادها حتى في فترة السماح المتعلقة بإعادة الجدولة .
- 2 . رسملة الفائدة على المبالغ المعادة جدولتها ، ورسم عملية إعادة الجدولة .

3. تطبيق سعر الفائدة التجاري على المبالغ المعادة جدولتها.
  4. تكرار عملية إعادة الجدولة في ظل تطبيق أسعار الفائدة السارية بالسوق ورسملة التزامات خدمة الدين غير المدفوعة بأسعار فائدة أعلى.
- وقد كان للفائدة على المتأخرات والفائدة المرسملة، وإعادة تقويم أسعار العملات (في بعض السنوات) أثرٌ ملموس في تفاقم الدين بالدول الثلاث موضوع البحث (انظر الملحق 9-4).

ويتفق هذا البحث مع نتائج إحدى الدراسات التي أوضحت أن عملية إعادة الجدولة تشبه كرة أو جرافة الثلج<sup>(15)</sup> نظراً لتكدس مبالغ خدمة الدين بعد فترة قصيرة من إعادة الجدولة (فترة التجميد)، وتزايد الديون الإجمالية نظراً لإضافة فوائد التأخير؛ وفي النهاية تصبح مدفوعات خدمة الدين أكبر من طاقة الدولة على السداد. وتوضح عملية إعادة الجدولة التي وقعت لها مصر مع الدائنين في إطار مفاوضات نادي باريس في 22 أيار/ مايو 1987، حجم الأعباء الكبيرة التي ترتبت على تلك العملية، نتيجة فرض أسعار الفائدة السارية في السوق على المبالغ المعادة جدولتها. ففي الوقت الذي بلغت فيه المبالغ المعادة جدولتها ما يعادل نحو 2523.774 مليون جنيه مصري، بلغت الأعباء المترتبة عليها نحو 1265.468 مليون جنيه، بنسبة 50.1٪ من حجم الدين المعادة جدولته (انظر الملحق 9-5).

ويصفة عامة فقد تسببت عمليات إعادة الجدولة المتكررة في نحو 45٪<sup>(16)</sup> من النمو في رصيد المديونية الخارجية لأفريقيا خلال الفترة 1970-1990.

وعلى مستوى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فقد ساهمت عمليات رسملة الفائدة في الزيادة في رصيد الدين خلال الفترة 1988-1991 بنسبة تراوحت ما بين 11٪ و65٪<sup>(17)</sup>. كما أنه رغم تناقص رصيد الدين بنحو 1269 مليون دولار عام 1992 في المنطقة، فإن الفائدة المرسملة قد بلغت 999 مليون دولار. وقد ساهمت عمليات إعادة تقويم أسعار الصرف في تخفيض أثر رسملة الفائدة على زيادة حجم الدين، حيث ترتب على تلك العمليات تخفيض رصيد الدين بنحو 6065 مليون دولار.

### ثالثاً: تتعلق إعادة الجدولة بالدين المستحق خلال فترة 12 – 18 شهراً وليس على كامل رصيد الدين

ويترتب على ذلك صغر حجم المبالغ المعادة جدولتها مقارنة برصيد الدين ، فيما عدا الاتفاق الأخير لإعادة جدولة ديون مصر ، والذي تم على كامل رصيد الدين . بالإضافة إلى أنه في معظم السنوات كانت المبالغ المعادة جدولتها لا تزيد كثيراً على حجم المتأخرات بل تقل عنها في بعض السنوات (انظر الملحق 9-6) ، وهذا يعني أن تلك العمليات غير مجدية لمعالجة أزمة المدفوعات والديون بالدول الثلاث ، نظراً لأن المبالغ المعادة جدولتها تمثل في الواقع متأخرات عجزت الدولة عن سدادها ، كما أنه رغم عمليات إعادة الجدولة فإن حجم المتأخرات قد تزايد بصفة مستمرة .

### رابعاً: رغم التحسينات التي أجريت على ممارسات نادي باريس ونادي لندن لإعادة الجدولة فإنها مازالت بعيدة عما طالب به الموقف الأفريقي الموحد والمتمثل في<sup>(18)</sup> :

1. إعادة الجدولة المتعددة الأعوام - بحيث لا تقل عن 5 أعوام - مع إطالة فترة السداد إلى 50 عاماً منها 10 أعوام فترة سماح ، ودون فرض أسعار فائدة (وهي شروط تماثل شروط إقراض صندوق التنمية الأفريقي) .
2. إلغاء المشروطة التي تقترن بعملية إعادة الجدولة<sup>(19)</sup> ، وأن تمنح الدولة الدائنة معاملة تفضيلية للدول الأفريقية المدينة عن تلك التي يتم الحصول عليها في إطار نادي باريس ونادي لندن .
3. ألا يتعدى مبلغ خدمة الدين نسبة معينة يمكن تحملها من حصيلة الصادرات .
4. تحويل كافة الديون الثنائية الرسمية إلى منح .
5. زيادة تدفقات الموارد إلى أفريقيا من خلال زيادة المنح الثنائية وزيادة عنصر المنحة في قروض مؤسسات التمويل الدولية وتخفيض معدلات الفائدة وإطالة فترة السداد . . . الخ .



6. اتخاذ إجراءات لتسهيل المفاوضات الثنائية التي تلي اجتماعات نادي باريس لإعادة الجدولة.

**خامساً: قد لا يتم إعطاء الاعتبار الاقتصادية أهمية في عمليات إعادة الجدولة، وإفساح المجال للاعتبارات السياسية**

ومن أمثلة ذلك:

1. أوضحت عمليات إعادة الجدولة لكل من ألمانيا عام 1953، وإندونيسيا عام 1970 سياسة الكيل بمكيالين في عمليات إعادة الجدولة، فتلكما الدولتان اللتان لم تكونا تواجهان المشكلات التي تواجهها أفريقيا اليوم، تمت المواءمة بين عبء خدمة الدين وبين قدرة الدولة على السداد بموجب عمليات إعادة الجدولة لكل منهما. وقد وجد أنه<sup>(20)</sup> لا يمكن تحقيق ذلك عن طريق سياسة التقشف ولكن عن طريق التوسع، لذلك فقد تم التركيز على إعادة بناء قدرة الإنتاج المحلي وزيادة التصدير، بهدف استعادة الجدارة الائتمانية في الأجل الطويل. وقد ساهمت تلك العملية في رفع معدل النمو بـ 1.5% لكلتا الدولتين، حيث تم تخفيض ديون ألمانيا في نادي لندن بنحو 50% ويصل إلى 70% للفتات الرئيسية للديون التي لم تسدد منذ فترة ما قبل الحرب (كان مبلغ الدين 26.5 مليار مارك ألماني أصبح 14.3 مليار مارك بعد إعادة الجدولة).

2. إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر في عام 1991 بشروط سخية للغاية نظراً لموقفها من أزمة الخليج الثانية؛ فمنذ عام 1982 كانت الحكومة المصرية تحاول - وعلى أعلى المستويات - تخفيض أعباء الديون العسكرية التي كانت تستنزف نحو 700-800 مليون دولار سنوياً كنفقات بخلاف أصل الدين، وذلك من خلال زيارات رئيس الجمهورية ووزير الدفاع المتكررة إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون جدوى؛ وكانت الحجة هي الخوف من مطالبة الدول الأخرى بالمعاملة نفسها.

ولكن عندما غزا العراق دولة الكويت وتعرضت المصالح الأمريكية في الخليج العربي للخطر تغير الوضع تماماً، وأصدر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش مرسوماً ليس فقط بتخفيض مدفوعات الفائدة التي بذلت الحكومة المصرية جهوداً مضنية في سبيله، ولكن بإلغاء كامل الدين العسكري المستحق على مصر وقدره 7.1 مليارات دولار. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل طلبت الحكومة الأمريكية عقد مؤتمر لمانحي المعونة لمناقشة عملية تخفيض الدين المستحق على مصر، وذهب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعداد لعمليات إلغاء الدين عن مصر دون الحصول على الضوء الأخضر من صندوق النقد الدولي، كما هو المتبع عادة في عمليات إعادة الجدولة.

كذلك في ضوء معطيات تلك الأزمة قامت الحكومات والصناديق العربية (دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية وهيئة الخليج للتنمية) بإلغاء نحو 6.2<sup>(21)</sup> مليارات دولار ديوناً مستحقة على الاقتصاد المصري كانت معظمها متأخرات قائمة منذ فترة طويلة؛ وهكذا في عام 1990 تم إلغاء نحو 13.3 مليار دولار.

#### **سادساً: تستهلك مفاوضات إعادة الجدولة وقت كبار المسؤولين**

تستغرق مفاوضات إعادة الجدولة وقت كبار المسؤولين والعدد القليل من المحللين الاقتصاديين بالدول الأفريقية، مما لا يترك لهم وقتاً كافياً للتركيز على التخطيط من أجل التنمية والسياسات الاقتصادية المختلفة، حيث تحولوا إلى مفاوضين لشؤون الدين.

#### **سابعاً: تفضيل الدول والمؤسسات الدائنة لمنهج إعادة الجدولة لكل حالة على حدة**

ويأتي هذا التوجه بهدف تفتيت الجبهة الأفريقية، وذلك بدلاً من التعامل مع قضية المديونية الأفريقية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كما تريد دول القارة.

### المبحث الثالث

#### العوامل المتعلقة بالظروف الدولية

تتعلق تلك العوامل بالجهات المنوطة بها إدارة أزمة الدين وكذا العوامل الخارجية، ومن أهمها:

**أولاً: المشروطة المتشددة لتقديم موارد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي<sup>(22)</sup>**

وتضع تلك المشروطة الدولة المدينة بين طرفي كماشة، فقد تطورت المشروطة من مجرد التشاور مع الصندوق - نظراً لأن الدول النامية عاجلت مشكلة المدفوعات الخارجية بها دون اللجوء إلى موارد الصندوق (من خلال الرقابة على الصرف ودعم الصادرات والتوسع في عقد اتفاقيات الدفع والاقتراض الخارجي) - إلى التحديد الكمي والنوعي المستهدف للعديد من مؤشرات الأداء التي توضح مدى الالتزام بتنفيذ البرنامج المتفق عليه، والتي تكون ذات آثار انكماشية على الأداء الاقتصادي، ومن ثم تقوض قدرة الدولة على السداد في الأجل الطويل. بالإضافة إلى الشروط العديدة والصعبة لقروض التكيف الهيكلي التي سبق إيضاحها.

**ثانياً: عدم وضع أي ترتيبات للتخفيف من عبء الدين المتعدد الأطراف**

لم تقدم مؤسسات بريتون وودز أي ترتيبات مجدية للتخفيف من عبء الدين المتعدد الأطراف، كما أنها رفضت إعادة جدولة ذلك الدين في الوقت الذي أصبح فيه يشكل عبئاً كبيراً على الدولة المدينة، بل إنه في حالة تراكم متأخرات ذلك النوع من الدين، فإن الدولة لا تستطيع إعادة الجدولة دون دفع تلك المتأخرات أولاً؛ وتكون النتيجة استخدام التمويل الجديد في سداد ديون قديمة، مما يعني تفاقم حجم الدين دون الاستفادة منه في التنمية الاقتصادية بالدولة المعنية.

وعلى مستوى الدول الثلاث موضوع البحث نجد تزايد نسبة الديون المتعددة الأطراف إلى إجمالي الديون خلال الفترة 1980-1993 نحو ثلاث مرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكثر من مرتين في ساحل العاج، في حين تراجعت نسبة الديون المتعددة الأطراف في مصر من 12.6٪ عام 1980 إلى 8.5٪ عام 1993؛ ويرجع ذلك إلى عدم حصول مصر على قروض من هيئة التنمية الدولية بعد عام 1981 حتى بداية التسعينيات (انظر الملحق 9-8).

وقد كانت المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف مستترفة للأموال من كل من ساحل العاج ومصر خلال معظم سنوات الفترة 1980-1993، أما صندوق النقد الدولي فقد كان مقترضاً صافياً للأموال من الدول الثلاث خلال الفترة 1980-1994 (انظر الملحق 9-9).

وقد كان هناك انتقال عكسي للموارد من كافة الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي بدأ من عام 1985، حيث بلغ صافي تحويلاتها إلى الصندوق 3075 مليون دولار ارتفعت إلى 5463، و8437 مليون دولار عامي 1986 و1987، ثم تراجعت إلى 7826 و4696 و2414 مليون دولار خلال الأعوام 1988 و1989 و1990 على التوالي. أما دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد كان هناك انتقال عكسي للموارد منها إلى الصندوق اعتباراً من عام 1984 والذي بلغ 41 مليون دولار، ارتفع إلى 954 مليون دولار عام 1986، ثم تراجع إلى 527 مليون دولار عام 1990<sup>(23)</sup>.

كما يرجع تفاقم الدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جزء منه إلى الاستخدام الكثيف لموارد صندوق النقد الدولي<sup>(24)</sup> لتمويل برامج الاستقرار، والشروط التجارية لاتفاقيات إعادة الجدولة التي تمت قبل قمة تورنتو. ويوضح تفاقم أزمة الدين - رغم تعدد عمليات إعادة الجدولة - المجال المحدود لإعادة الجدولة التقليدية والالتجاء المكثف إلى تمويل مشروعات غير ذات جدوى اقتصادية.

### ثالثاً: تقليل صندوق النقد الدولي ولفترة طويلة من شأن حدة مشكلة الدين<sup>(25)</sup>

وهي المشكلة التي تركت لسنوات طويلة، وتفاقت أعباؤها للدرجة لا يمكن علاجها بسهولة حتى في الأجل المتوسط بأدوات وضعت لمعالجة مصاعب ميزان



المدفوعات الطارئة؛ كما تأخر الصندوق في إدراك أحد العناصر الجذرية لحل الأزمة وهو عملية تخفيض الدين نظراً لضخامة حجمه وثقل أعبائه.

#### رابعاً: زيادة استنزاف الموارد الاقتصادية بالدول المدينة نتيجة انتهاج سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي

أدت سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي تم انتهاجها في إطار عمليات إعادة الجدولة إلى حدوث استنزاف كبير للموارد المتاحة بالدول الثلاث، حيث زادت تكاليف تلك العمليات (أثر تغيرات سعر الصرف وغيرها من العوامل على رصيد الديون القصيرة الأجل، والتأخرات والخصوم الأخرى) على كافة الموارد الأخرى المتاحة (التحويلات الرسمية، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي الاقتراض الطويل الأجل)، وأحدثت تحويلات إجمالية عكسية للموارد بالدول الثلاث طبقاً لما يوضحه الجدول (9-3):

#### الجدول (9-3)

##### صافي تدفقات رأس المال بكافة أشكاله لكل من

##### جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
نوع التدفق			
التحويلات الرسمية	2344	592	7661
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	86	509	9080
صافي الاقتراض الطويل الأجل	2224	9115	34405
صافي تدفقات رأس المال الأخرى*	(7394)	(19266)	(63287)
جملة	(2740)	(9050)	(12141)

\* تتضمن أثر تغيرات سعر الصرف وغيرها من العوامل على رصيد الديون القصيرة الأجل والتأخرات والخصوم الأخرى.

المصدر: الملحق (9-10)

### خامساً: تدهور معدل التبادل التجاري

تدهورت شروط التجارة خلال الثمانينيات في مصر بدرجة كبيرة مقارنة بكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج، فقد تراجعت شروط التجارة في مصر في نهاية الثمانينيات مقارنة ببدايتها بنحو 51.2٪، ويرجع ذلك إلى تدهور أسعار النفط حتى عام 1987.

أما جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد تدهورت شروط التجارة بها بنحو 19.9٪ عام 1986 مقارنة بعام 1980، ثم شهدت بعض التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النحاس اعتباراً من عام 1988<sup>(26)</sup>، وذلك مقارنة بساحل العاج التي تراجعت فيها شروط التجارة بنحو 31.3٪ خلال عام 1990 مقارنة بعام 1980، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تدهور أسعار البن والكافور، وقد تزايد الوضع سوءاً عام 1992 حيث تراجعت شروط التجارة إلى 61.9٪ من مستوياتها عام 1980.

كما تراجعت شروط التجارة في أفريقيا كافة<sup>(27)</sup> بنحو 33٪ في عام 1989 مقارنة بعام 1980 (29٪ لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و39٪ لمنطقة شمال أفريقيا).

### سادساً: انتفاء الاعتبارات الإنمائية للمساعدات الرسمية

رغم حصول كل من مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية على نسبة كبيرة من التمويل من المصادر الثنائية الرسمية، فإنه يلاحظ تلاشي الاعتبارات التنموية لهذا النوع من التمويل، حيث تركز تلك المصادر على مصالحها بالدرجة الأولى.

فقد هدفت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى نهاية الثمانينيات<sup>(28)</sup> إلى وقف الزحف الشيوعي، كما هدفت فرنسا من مساعداتها إلى ساحل العاج إلى دعم النفوذ في المناطق الاستعمارية السابقة، كذلك كان للاعتبارات الدبلوماسية والدوافع التجارية دور كبير في تقديم المساعدات الأمريكية إلى مصر.

وعادة ما تكون السلع والخدمات الموردة من المعونة منخفضة الجودة، وأعلى تكلفة، وأقل ملاءمة لحاجات المتلقي، وبصفة عامة فإن تكلفة المعونة المشروطة تخفض قيمة قروض التنمية بحوالي 15٪ إلى 20٪ وأكثر من ذلك في بعض الحالات<sup>(29)</sup>، كما يمكن أن تزيد المعونة المقيدة بشراء السلع والخدمات من الدول المانحة تكاليف مشروعات التنمية بالدول المستفيدة بنحو 30٪<sup>(30)</sup>. ففي الفترة 1962-1987 كانت تكلفة استيراد منتجات الحديد والصلب لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا من بلجيكا أعلى بنحو 23.7٪<sup>(31)</sup> من الأسعار العالمية، ونسبة 23.2٪ بالنسبة إلى المستعمرات السابقة لفرنسا (21 دولة)، وقد كانت تلك التكلفة أعلى بالنسبة إلى ساحل العاج بنسبة 19.4٪ خلال الفترة نفسها.

وتوضح تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن متابعة وتقويم استخدام القروض والمنح المبرمة مع الحكومة الأمريكية أوجه القصور العديدة التي تتمثل في ارتفاع تكلفة العديد من السلع الموردة من المعونة، وكذلك أسعار الشحن بالسفن الأمريكية التي تصل إلى أربعة أمثال الأسعار العالمية (حيث يصر الجانب الأمريكي على استخدام وسائل النقل الخاصة به) والمبالغة في تقدير تكاليف بيوت الخبرة الأمريكية.

وقد كانت تكلفة دراسة الجدوى ومرتببات الخبراء الأمريكيين لمشروع الصرف الصحي<sup>(32)</sup> بمدينة الإسكندرية مرتفعة للغاية، حيث بلغت نحو 90 مليون دولار (57٪ من قيمة المعونة)، وعادة ما تحدد الحكومات المانحة للقروض تلك التكاليف المبالغ فيها؛ كما قدر أن الموظف الأمريكي يحصل في مصر على أربعة أمثال ما يحصل عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال عمل الباحث في متابعة استخدام القروض الأجنبية وتقويمها من شتى المصادر، فقد تبين له عدم كفاءة استخدام تلك القروض نظراً للعوامل التالية:

1. عدم دقة دراسات الجدوى الاقتصادية للعديد من المشروعات.

2. ارتفاع تكلفة إعادة الإقراض.

3. طول فترة التنفيذ للعديد من المشروعات .
4. طول الإجراءات المتعلقة بالموافقة على اتفاقية القرض والتي قد تصل إلى 20 إجراءً، ويتضاعف هذا العدد بالنسبة للقروض التي يتم الحصول عليها بموجب بروتوكولات التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تتم الموافقة على البروتوكول ثم مرة أخرى لكل قرض على حدة . وقد صاحب استخدام القروض المقدمة من المجموعة الأوروبية عدة عوامل أثرت في كفاءتها وأخرت السحب منها، تمثلت في :
  - أ. عدم التزام الجهات التنفيذية المستفيدة بالإجراءات الخاصة بالتعاقدات والتي تتبعها السلطات الأوروبية .
  - ب. تغيير الأفراد المعنيين بالتعاون مع المجموعة الأوروبية، سواء في مصر أو لدى السلطات الأوروبية، وما يستغرقه ذلك من وقت حتى يتعرف الأفراد الجدد على العمل وإجراءاته وطبيعته .
  - ج. تأخر السلطات الأوروبية في سداد مستحقات المقاولين بالعملات الأجنبية، وما يترتب عليه من التأخير في إعداد بيان المواقف التنفيذية .
  - د. مرور فترة طويلة من الوقت (26 شهراً) قبل البدء بتنفيذ أي مشروع، حيث يستلزم الأمر - قبل البدء بأي مشروع - المرور بمراحل عديدة من قبل اللجنة الأوروبية؛ منها:
    - الطلب الرسمي من وزارة التعاون الدولي للتخصيص للمشروع .
    - تقويم من قبل اللجنة الأوروبية يتضمن دراسات الجدوى (7 أشهر) .
    - إعداد مشروع اقتراح التمويل من مكتب اللجنة بالقاهرة (شهران) .
    - بحث اقتراح التمويل من قبل اللجنة الأوروبية في بروكسل (شهر) .



- تقديم اقتراح التمويل إلى اللجنة السادسة بالمجموعة الأوربية والموافقة عليه (3 أشهر).

- إعداد اتفاق التمويل وتوقيعه (شهران).

- البدء بإعداد المناقصة الخاصة بالمعونة الفنية أو الأعمال أو التوريد حسب الأحوال وإجراء المناقصة (7 أشهر).

- إرساء المناقصة والتعاقد (شهر).

- الإعداد لبدء التنفيذ (3 أشهر).

وقد أدت العوامل السابقة إلى تأخر الاستفادة من قروض المجموعة الأوربية، لدرجة أن هناك قروضاً مبرمة في نطاق البروتوكول الأول الموقع عام 1977، لم يتم الانتهاء من استخدامها حتى الآن.

كذلك فإن القروض الثنائية عادة ما تجمع بين المعونة وائتمانات التصدير المختلط، والهدف من ذلك هو تمويل صادرات معينة، الأمر الذي قد يضعف الأثر الإنمائي لذلك النوع من القروض، وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والأعباء الأخرى المصاحبة لها مثل (عمولة الارتباط وعمولة الإدارة وفائدة التأخير وتأمين الائتمان)<sup>(33)</sup>.

وكما هو معروف فإن إعادة الجدولة حتى تكون مجدية في تخفيف أزمة الدين، يجب أن تكون مقرونة ببيئة خارجية مواتية تشمل ضمان أسعار عادلة ومجزية للصادرات، وانتقالاً صافياً للموارد وبشروط ميسرة، وجهوداً حقيقية ملموسة من المجتمع الدولي للتخفيف من أزمة المدفوعات الخارجية.

## المبحث الرابع

### عوامل ترجع إلى الدول المدينة (العوامل المحلية)

إن عملية إعادة الجدولة ليست حلاً سحرياً لأزمة الدين ومشكلة المدفوعات بالدول النامية، ولكن تلك العملية تعطي مجالاً للتنفس للاقتصاد الوطني من خلال التخفيف المؤقت لعبء الدين.

ولكي تؤدي هذه السياسة أكلها، ينبغي أن تكون مقرونة بتعظيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة (محلية - خارجية)، بالإضافة إلى حسن إدارة الدين الخارجي؛ إلا أنه من خلال متابعة نمط استخدام الموارد المتاحة وتقويمه، وكذا إدارة الدين الخارجي بالدول الثلاث موضوع البحث، فقد تبين أن من أهم العوامل التي أدت إلى عدم جدوى عمليات إعادة الجدولة في تخفيف مشكلة المدفوعات الخارجية ما يلي:

#### أولاً: تشوه هيكل الاقتراض

من خلال تحليل هيكل قروض الدول الثلاث تتضح معالم أزمة المدفوعات الخارجية بها وأسباب بقائها رغم عمليات إعادة الجدولة، فعلى الرغم من حصول جمهورية الكونغو الديمقراطية على 85.2٪ من قروضها المسحوبة من المصادر الرسمية، فإن نحو 49.9٪ من تلك القروض من المصادر المتعددة الأطراف اتجهت إلى التزايد بالنسبة إلى إجمالي القروض الرسمية خلال الفترة 1980 - 1990؛ وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض يرتب ديوناً لا تخضع لإعادة الجدولة ولا يمكن تخفيف أعبائها.

وتجسدت معالم الاقتراض الخاطئة في ساحل العاج بحصولها على 65.6٪ من إجمالي القروض المسحوبة خلال الفترة 1980 - 1990 من المصارف التجارية، والتي رتبت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد، واتجاه تلك النسبة إلى التزايد حيث ارتفعت من 53.4٪ عام 1980 إلى 65.8٪ عام 1981 ارتفعت إلى 66.9٪ عام 1984 الذي تم فيه إعادة الجدولة، وصلت إلى 85.6٪ عام 1985 ثم تراوحت ما بين 80.3٪ و 52٪ من إجمالي القروض التي حصلت عليها ساحل العاج خلال الفترة 1986 - 1990.

أما مصر فرغم حصولها على 54.3٪ من إجمالي قروضها من المصادر الرسمية، فقد حصلت على 39.3٪ منها من المصادر الخاصة والمعروفة بشروطها غير الميسرة، ويوضح ذلك الجدول (4-9).

**الجدول (4-9)**  
**هيكل القروض الخارجية المسحوبة لكل من**  
**جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر**  
**خلال الفترة 1980-1990**  
(مليون دولار أمريكي)

النوع	جمهورية الكونغو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1. دائنون رسميون	2776	85.2	3997	25.1	19133	54.3
قروض متعددة الأطراف	1625	49.9	2553	16	3603	10.2
قروض ثنائية	1150	35.3	1444	9.1	15530	44.1
2. مصادر الإقراض الخاصة	481	14.8	3956	24.8	13845	39.3
3. قروض خاصة غير مضمونة	-	-	7973	50.1	2279	6.4
إجمالي القروض من المصارف	165	5.1	10444	65.6	2819	8
<b>الإجمالي</b>	<b>3257</b>	<b>100</b>	<b>15926</b>	<b>100</b>	<b>35257</b>	<b>100</b>

المصدر: الملحق رقم (13-9)

وتجدر الإشارة إلى تفاقم شروط الاقتراض لساحل العاج قبل الثمانينيات، ففي الفترة 1968-1975<sup>(34)</sup> تزايد متوسط سعر الفائدة من 5.3٪ عام 1968 إلى 7.9٪ عام 1975، كما تراجعت مدة القروض من 15.8 عاماً إلى 12.6 عاماً في عام 1975، وتراجع متوسط فترة السماح من 4.7 أعوام إلى 3.1 أعوام، وكذلك تراجع عنصر المنحة من 29٪ إلى 10٪ خلال الفترة نفسها.

والواقع أن تدهور شروط الاقتراض جاء نتيجة لزيادة الاقتراض من المصادر الخاصة، حيث تزايدت القروض بالشروط الصعبة من نحو 35٪ من إجمالي القروض خلال الفترة 1969-1970 إلى 65٪ خلال الفترة 1974-1975. هذا بالإضافة إلى تحويل فرنسا تمويلها لعملية التنمية في ساحل العاج من المنح إلى القروض عقب الاستقلال، وتزايد نصيب الديون المستحقة لمنظمات التمويل الدولية. ونتيجة العرض

المحدود من المساعدات الميسرة، فقد وافقت ساحل العاج على شروط أسواق التمويل الدولية، لتمويل الجزء الأكبر من برنامج الاستثمار الخاص بها.

### **ثانياً: سوء التوزيع القطاعي للقروض الخارجية المسحوبة، وعدم كفاءة تخصيصها على المشروعات المختلفة**

يوضح نمط تخصيص القروض على القطاعات المختلفة مدى الاستفادة من تلك القروض، فكلما ارتفعت الأهمية النسبية للقروض المخصصة للقطاعات السلعية (الزراعة، الصناعة، الطاقة) إلى إجمالي القروض، ارتفعت درجة استفادة الاقتصاد القومي من القروض، نظراً لأن تلك القروض تولد عائداً مادياً ملموساً يساهم في تسديد الالتزامات المترتبة عليها. ويوضح الجدول (9-5) هيكل توزيع القروض على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة.

ويتضح من هذا الجدول أن 46.5٪، 36.3٪، 28.4٪ من القروض المسحوبة والموزعة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990 قد اتجهت إلى القطاعات السلعية، وهي ذات قدرة مباشرة على توليد عائد مادي مباشر لسداد الالتزامات المترتبة على الاقتراض.

أما نحو 53.5٪، 63.7٪، 71.6٪ من القروض التي أمكن توزيعها لكل من الدول الثلاث فقد اتجهت إلى مشروعات ليست لها قدرة مباشرة على توليد عائد مادي مباشر لسداد الالتزامات المترتبة على القروض الممولة لتلك المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أن القروض المناسبة لقطاع الخدمات الاجتماعية<sup>(35)</sup> تشكل إنفاقاً على جوانب اجتماعية واستهلاكية ليس لها عائد مباشر يكفي لسداد الالتزامات المترتبة عليها، أو تدر عائداً ضئيلاً لا يتناسب مع تكلفة الخدمة المقدمة. وقد ترتب على ما سبق أن واجهت تلك الدول صعوبات في سداد الالتزامات المترتبة على تلك القروض، وتفاقم وضع المدفوعات الخارجية نظراً لعدم تناسب عائد المشروعات مع تكلفة الاقتراض.



الجدول (5-9)  
توزيع القروض المسحوقة على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة  
لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1990-1980

(مليون دولار أمريكي)

القطاعات	مصر						ساحل العاج						جمهورية الكونغو الديمقراطية					
	1990.1980	1990.1988	1987.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980	1990.1980
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
قطاعات الإنتاج السلمي																		
• الصناعة والتجارة	13.7	4527	13.4	914	13.8	3613	6.6	530	7.8	197	6.1	333	14.1	460	16.9	303	10.8	157
• الزراعة	0.9	297	1.4	98	0.8	199	11	874	24.3	611	4.8	263	5.8	188	5.3	94	6.4	94
• الطاقة	13.8	4532	20.5	1395	12	3137	18.7	1486	14.7	369	20.5	1117	26.6	865	22.3	401	31.8	464
• جملة	28.4	9352	35.3	2407	26.6	6949	36.3	2890	46.9	1177	31.4	1713	46.5	1513	44.5	798	49	715
قطاعات الخدمات الإنتاجية																		
• الاتصالات	3.2	1060	1.9	128	3.6	932	2.2	177	1.9	48	2.3	129	2.3	75	1	18	3.9	57
• النقل	13.5	4450	14.1	962	13.3	3488	20.3	1617	18.1	456	21.2	1161	23.9	779	23.1	415	24.9	364
• جملة	16.7	5510	16	1090	16.9	4420	22.5	1794	20.1	504	23.7	1290	26.2	854	24	433	28.8	421
قطاعات الخدمات الاجتماعية																		
• التعليم	1	340	1.2	85	0.9	255	1.7	138	2	50	1.6	88	0.6	21	0.8	15	0.4	6
• الخدمات الاجتماعية	4.8	1567	2.6	179	5.3	1388	11.2	889	6.1	153	13.5	736	7.6	246	7.9	142	7.1	104
• جملة	5.8	1907	3.8	264	6.2	1643	12.9	1027	8.1	203	15.1	824	8.2	267	8.7	157	7.5	110
دعم ميزان المدفوعات	8.6	2841	4.6	312	9.7	2529	15.2	1211	23.7	596	11.3	615	15.9	518	20.2	363	10.6	155
أخرى	40.5	13368	40.3	2745	40.6	10623	13.1	1043	1.3	32	18.5	1011	3.2	105	2.5	45	4.1	60
الإجمالي*	100	32982	100	6818	100	26164	100	7965	100	2512	100	5453	100	3257	100	1796	100	1461

\* لا تشمل المبالغ غير الموزعة.

المصدر: الملاحق: (9-14)، (9-15)، (9-16).

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك أنماط أخرى لسوء استخدام القروض في الدول الثلاث تمثلت في توجيه القروض إلى مشروعات محددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (نحو أربعة مشروعات) استنزفت نحو نصف ديونها، وهي مشروعات عملاقة وإن كان بعضها غير إنتاجي، حيث كان الرئيس السابق موبوتو يفكر في تنميتها وجعلها برازيل أفريقيا؛ وتمثلت تلك المشروعات في<sup>(36)</sup>:

1. خط بطول 1800 كم يربط بين سد إنجا وكولويزي (Kolwezi) في شابا، وذلك للسيطرة على المنطقة المنتجة للصادرات الأساسية للدولة وهي النحاس.

2. مجمع إنجا-شابا.

3. محطة إنجا للطاقة الهيدروكهربائية.

4. خط إنجا-شابا الخاص بالمجمعات الصناعية لإنتاج الحديد.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع<sup>(37)</sup> إنجا للطاقة الكهربائية قد كلف وحده نحو ثلث ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسعار عام 1990، في الوقت الذي لم يتم تشغيله بأكثر من 30٪ من طاقته، ووصل إلى مرحلة الترميم الشامل رغم أنه لم يبدأ في التشغيل إلا منذ عام 1982.

كما عانى تنفيذ المشروعات عدة مشكلات تمثلت في<sup>(38)</sup>:

1. عدم التحديد الواضح لأهداف المشروعات وأغراضها.

2. التدخل السياسي المفرط في اختيار المشروعات وتمويلها.

3. ضعف إدارة المشروعات والإشراف عليها.

4. ضعف التنسيق بين الجهات المشاركة في المشروع والجهات المشاركة في التمويل.

5. عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية للكثير من المشروعات.

كما عانت مشروعات<sup>(39)</sup> الطرق، والمياه، والتعليم وغيرها من المشروعات الأخرى، عدم توافر قطع الغيار والتقنية الملائمة، ونقص الصيانة وعدم توافر التمويل المالي وعدم جود القوة العاملة الفنية وعدم كفاءة إدارة شبكة الطرق، وانخفاض تعرفه النقل وعدم توافر الصيانة والبنية التحتية المتهاكلة، وعدم توافر التسهيلات المتعلقة بالتوزيع وارتفاع حجم المتأخرات المستحقة على الحكومة، وعدم دقة دراسات الجدوى للمشروعات العملاقة التي سبقت الإشارة إليها.

وواجهت مشروعات تصنيع السكر والقطن وزيت النخيل عدم استقرار الأسواق، وعانت مشروعات التنمية الريفية المتكاملة تعقد الإدارة، وعدم القدرة على الاستمرار، وصعوبات في التوسع. وقد أدت العوامل السابقة إلى إلغاء العديد من المشروعات أو تأجيلها، وإفلاس بعضها، وتشغيل الكثير من الشركات بأقل من طاقتها، كما أدت إلى توقف السحب من القروض الممولة لتلك المشروعات.

وفي ساحل العاج<sup>(40)</sup> تركزت الاستثمارات في خمسة مجمعات للسكر ذات تكاليف تشغيل تفوق مثيلتها بالسوق العالمية مرتين أو ثلاثاً. كما أوضحت نتائج تنفيذ مشروعات الطرق تفضيل المباشرة على الإنتاجية، والتشديد على الصيانة حيث غالى المانحون في تصميم الطرق طبقاً للطرز والمعايير الأوروبية المألوفة لمهندسيهم.

كما أدى نقص النقد الأجنبي في ساحل العاج إلى تشغيل شركات النسيج بأقل من طاقتها، وأجبر بعضها على الإقفال، واضطرت شركة السكر الوطنية إلى إغلاق مجمعين لإنتاج السكر وتحويلهما لإنتاج سلع غذائية أخرى. كما تم إلغاء نحو 57٪ من قرض كان مخصصاً لزيادة استثمارات الحكومة في مجال النفط عندما هبطت أسعاره؛ وبالإضافة إلى ما سبق، هناك سوء إدارة للعديد من المشروعات وارتفاع خسائرها مثل شركة الكهرباء الوطنية.

وفي مصر نجد<sup>(41)</sup> تشغيل الكثير من المشروعات بأقل من طاقتها، وذلك بسبب عدم توافر مستلزمات الإنتاج في بعض المراحل الإنتاجية، وتخلف الصيانة، ونقص النقد الأجنبي، ووجود اختناقات بين المراحل الإنتاجية المختلفة، وعدم توافر التمويل المحلي

اللازم لتنفيذ العديد من المشروعات . ومن أمثلة المشروعات التي واجهت قصوراً في المدخلات والتجهيزات اللازمة للتنفيذ مشروع التنمية الزراعية لمحافظة المنيا ، ومشروع التنمية الزراعية الثاني ، ومشروع التدريب المهني الثالث ، ومشروع صناعة التشييد ، وهي مشروعات ممولة من خلال قروض البنك الدولي .

وتجدر الإشارة إلى أن عدم الاستخدام الجيد للقروض<sup>(42)</sup> بالإضافة إلى عدم ملائمة هيكلها ، يترتب عليه إحداث ضغوط كبيرة على ميزان المدفوعات عند سداد التزامات خدمة الدين ، وذلك لأن عبء الدين في هذه الحالة سوف يزيد بقدر لا يتناسب مع الزيادة المحققة في فائض الصادرات من السلع والخدمات .

وبصفة عامة يمكن للدولة<sup>(43)</sup> أن تزيد من نمو الدخل القومي الحقيقي عن طريق الاقتراض الخارجي ، مادام الناتج الحدي لرأس المال يزيد على تكلفة الاقتراض الخارجي ، ويستمر ذلك إلى المدى الذي يتعادلان عنده .

### ثالثاً: عدم ملائمة سياسات إدارة الطلب المحلية وعدم تكيفها مع المتغيرات في البيئة الدولية

تجاوب العديد من الدول الأفريقية<sup>(44)</sup> مع ارتفاع أسعار صادراتها من السلع الأولية في السبعينيات عن طريق التوسع في الإنفاق العام ، مثلما حدث في بوروندي وأفريقيا الوسطى وأثيوبيا ومدغشقر وسيراليون وتزانيا ، وهي كلها دول منتجة للبن ، وغانا (منتجة للكاكاو) ومالاوي (منتجة للفوسفات) . ولكن عندما تراجعت الأسعار في الثمانينيات بدرجة كبيرة لم يتراجع الإنفاق بالدرجة المطلوبة ، وتم تدعيم الاقتراض السابق من خلال الحصول على قروض جديدة للحفاظ على مستوى الإنفاق .

أما جمهورية الكونغو الديمقراطية فزاد اقتراضها الخارجي رغم هبوط أسعار النحاس خلال السبعينيات ، على أمل انتعاش الأسعار في المستقبل ، وهذا ما لم يحدث ؛ وقد فشلت السياسة المالية التوسعية للقطاع العام والممولة من خلال خلق النقود والاقتراض الأجنبي في تحريك النمو ، ومن ثم واجهت الدولة صعوبات في خدمة الدين .



وفي ساحل العاج<sup>(45)</sup> واجهت الدولة عجزاً مالياً نتيجة سوء إدارة الصدمات الخارجية الموازية خلال السبعينيات؛ فعقب الزيادة السريعة في إيرادات صندوق تثبيت أسعار السلع الزراعية المتولدة عن رواج أسعار البن والكافور في الفترة 1975-1977، أقدمت الحكومة على برنامج استثمار عام مغال في الطموح، وموجه مباشرة نحو المشروعات الكبيرة ذات التكلفة المرتفعة وذات العائد الاقتصادي المنخفض؛ فعلى سبيل المثال بلغت الاستثمارات العامة عام 1977 نحو 6.5 مرات من مثيلتها عام 1971، وغما الإنفاق الجاري الحكومي بنسبة 30٪ عام 1977.

ولكن الرواج في أسعار البن والكافور لم يستمر طويلاً، إذ بعد رواج الأسعار بنسبة 33٪، و58٪ عامي 1976 و1977 على التوالي، تراجعت الأسعار بنحو أكثر من 13٪ عام 1978. واعتمدت الحكومة بدرجة كبيرة على الاقتراض الخارجي، والتوسع في عرض النقود لتمويل برنامج الاستثمار، ووصل معدل التضخم إلى نحو 12٪ عام 1975، و27٪ عام 1977، الأمر الذي قوض القدرة التنافسية للصادرات وزاد الأمر سوءاً.

وقد ترتب على ما سبق تفاقم الدين حيث وصلت نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي 43.4٪ عام 1980، بينما ارتفع معدل خدمة الدين من 12.9٪ عام 1978 إلى 23.9٪ عام 1980. وشهدت الفترة من عام 1983 كساداً كبيراً حيث تميزت بتآكل النمو وهبوط حصيلة الصادرات<sup>(46)</sup>، وانحيار الاستثمار، وتزايد عجز ميزان المدفوعات؛ وقد كانت شركات القطاع العام مسؤولة بدرجة كبيرة عن العجز المالي وتفاقم الدين الخارجي، بسبب الإنتاجية الضئيلة ونقص التنسيق مع الوكالات الحكومية الأخرى وغياب السياسة التمويلية السليمة والتكديس الوظيفي.

وكانت هناك اختلالات مالية في مصر خلال الفترة 1974-1981<sup>(47)</sup> تمثلت في عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة بنسبة 10٪، 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. ولم تتم معالجة تلك المشكلات، حيث كان هناك تدفق كبير من الصرف الأجنبي نتيجة صادرات النفط والأنشطة المتعلقة به، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ولكن عندما بدأت حصيلة النفط في الهبوط

منذ عام 1982 لم يكن الاقتصاد معداً جيداً لمواجهة النتائج المترتبة على ذلك . ومن خلال السياسات الاقتصادية التوسعية ، ومع انخفاض القدرة على الاستيراد بشكل كبير ، تزايد عجز ميزان المدفوعات والذي أمكن تمويله فقط عن طريق زيادة الاقتراض الأجنبي .

وقد أدت السياسات التوسعية وبصفة خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر مقارنة بساحل العاج إلى زيادة الائتمان المحلي ، وعجز الحساب الجاري ، وعجز الموازنة مما ساهم بدوره في تفاقم مشكلة الدين (انظر الملحق 9-17) .

#### رابعاً: عدم الاستقرار، والفساد، وغياب الديمقراطية

تتطلب التنمية مناخاً مستقراً تنمو وتزدهر فيه<sup>(48)</sup> ولكن عدم الاستقرار السياسي ، وغياب الديمقراطية في دولة ما يؤديان إلى تدمير البنية التحتية وهجرة القوة العاملة الماهرة للخارج ، وتقويض الثقة الدولية وازدهار الصفقات غير المشروعة ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إهدار الموارد وانتشار الفساد . وينطبق هذا الوضع على معظم الحكومات الأفريقية ، كما يعتبر استخدام موارد الدولة لدعم الحكومات القائمة من أكثر الممارسات إضراراً بالاقتصاد الأفريقي .

ومما لا شك فيه أن الديمقراطية تعمل على حماية الموارد والممتلكات العامة وضمان استخدامها بطريقة فعالة ، كما تضمن عدم إساءة استخدام السلطة من خلال ما تستخدمه من آليات للرقابة والمساءلة . وبصفة عامة ، هناك العديد من الدول الأفريقية التي يندلع فيها العنف الطائفي<sup>(49)</sup> ، مثل بنين وبوروندي والكونغو وأثيوبيا ونيجيريا والصومال وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وقد كانت تلك الدول ضمن الدول ذات الأداء الاقتصادي الأسوأ في المنطقة .

ويؤثر عدم الاستقرار السياسي وكذلك الصراعات في الأداء الاقتصادي تأثيراً سلبياً نظراً لما يلي :

- 1 . تحول الموارد البشرية والمالية المحدودة إلى الاستخدام العسكري بعيداً عن إنتاج السلع والخدمات .

2. يكون الشاغل الرئيسي للحكومات في فترات عدم الاستقرار مركزاً في الاستراتيجيات التي تضمن أطول بقاء في السلطة مقارنة بالتركيز على عملية التنمية.

3. تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة عدم الشعور بالأمان.

4. ترك الفلاحين لأراضيهم ومن ثم تراجع إنتاج المواد الغذائية.

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال العنف التي اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر 1991<sup>(50)</sup> قد أدت إلى تحطيم الاقتصاد وتلاشي الاستثمار الخاص وتوقف تقديم المساعدات إليها؛ وقدرت الخسائر التي ترتبت على تلك الأعمال بنحو مليار دولار. وبصفة عامة أدى عدم الاستقرار فيها إلى زيادة أعداد المجندين إلى نحو 7.4 ملايين فرد عام 1988 الأمر الذي يؤثر سلباً في التنمية من خلال تخفيض الإنتاجية وزيادة النفقات العسكرية.

وفي غياب الديمقراطية حكم الرئيس هوفيه بوانييه ساحل العاج منذ عام 1960 حتى وفاته في نهاية عام 1993 وعين أقرباءه وأفراد قبيلته في المناصب القيادية.

وفي مصر شهدت فترة الثمانينيات<sup>(51)</sup> إلى حد ما نوعاً من عدم الاستقرار تمثلت أهم مظاهره في اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، ورئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب في تشرين الأول/ أكتوبر 1990؛ بالإضافة إلى القلاقل التي أثارها بعض الجماعات الإسلامية وما ترتب عليها من التأثير السلبي في السياحة والاستثمار الأجنبي.

بالإضافة إلى ذلك تعددت صور الفساد ونهب ثروات البلاد في الدول الثلاث، وفي أفريقيا بصفة عامة؛ فعادة<sup>(52)</sup> ما يرتع الفساد في الدول النامية، نظراً لعدم وجود أنظمة فعالة لمحاسبة المسؤولين، ومحدودية القدرات الإدارية، وانخفاض المرتبات، والتفاوت الطبقي، والتسيب في جباية الضرائب، والحكومات وأنظمة الحكم الفاسدة. ويؤدي الفساد إلى إضعاف الروح المعنوية<sup>(53)</sup> لدى الكثير من المواطنين، وإلى

عرقلة عملية التنمية نظراً لعدم اتخاذ القرارات على أسس سليمة وتفضيل المصلحة الشخصية لمتخذ القرار على المصلحة العامة. وعلى مستوى أفريقيا، فقد تم تهريب مئات المليارات من الدولارات إلى خارج أفريقيا<sup>(54)</sup>؛ كما عانت أفريقيا جنوب الصحراء أوجه الفساد العديدة وسوء استغلال الموارد.

وسوف نتناول بعضاً من صور الفساد، التي تفاوت انتشارها في الدول الثلاث موضوع الدراسة، وذلك على النحو التالي:

### 1. مظاهر الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أ. تعدد ممتلكات الرئيس السابق موبوتو<sup>(55)</sup> وتنوعها من شركات وقصور وفنادق داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها لدرجة أن البعض وصفه بأنه "بنك" متنقل، وتفوق ثروته ديون بلاده الخارجية.

ب. اختفت بطريقة غامضة عام 1980<sup>(56)</sup> الإمدادات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام (قانون فائض الحاصلات الزراعية رقم 480).

ج. لا يفرق مكتب الرئاسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين الإنفاق العام والإنفاق الشخصي، ويظهر ذلك عندما يقوم الرئيس أو زوجته بزيارة خاصة للخارج، حيث تشتري الملابس الباهظة الثمن من فرنسا على حساب خزينة الدولة.

د. قيام أحد الوزراء<sup>(57)</sup> السابقين (Djema Beyeye) بسرقة نحو 74 كيلو ذهب خاصة بالمصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتهريبها إلى سويسرا لتفتيتها بواسطة شركة متخصصة؛ وقد تم بيع تلك الكمية من الذهب بمبلغ 730 ألف دولار.

هـ. تصريح وزير الخدمة العامة في نيسان/إبريل 1989 بأن الحكومة قررت إزالة أسماء نحو 7399 موظفاً وهمياً من كشوف المرتبات، بالإضافة إلى نحو 4081 موظفاً



مدنيّاتم الاستغناء عنهم منذ عام 1986 ولكنهم استمروا في الحصول على مرتباتهم.

و. تهريب نحو 400 مليون دولار ناتجة عن ارتفاع أسعار صادرات النحاس بعيداً عن الحسابات القومية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورغم علم صندوق النقد الدولي بذلك فإنه رأى عدم التسرع في سحب دعمه لها مادامت تسدد المتأخرات وتنفذ التقشف؛ كما تقدر صادرات الحديد المهربة بنحو 300 مليون دولار سنوياً وهو ما يعادل ثلاثة أمثال صادرات الحديد الرسمية.

ز. الانتشار الواسع لكلمة (Matabiche) وهي كلمة تعني مدفوعات إضافية غير رسمية للحصول على كافة أنواع الخدمات.

وهناك عدة عوامل ساعدت على الفساد المالي للطبقة الحاكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منها<sup>(58)</sup>:

أ. منح تراخيص الاستيراد في مقابل العمولات، والسيطرة على مؤسسات الدولة الرئيسية مثل المصرف المركزي ووزارة المالية والجمارك.

ب. الوصول إلى حصيلة النقد الأجنبي للمؤسسة الرئيسية للتعدين (GECAMINES) من خلال شركة التسوق التي تمتلكها الدولة (SOZACOM) التي تقع تحت السيطرة المباشرة لمكتب الرئيس، والتميز في الأسعار ضد القطاع الزراعي عن طريق منظمات التسويق الرئيسية للدولة، والتي كانت أداة لتحويل الموارد من الريف إلى الحضر حيث توجد تلك الطبقة.

ج. إمكانية الدفع بالعملة الأجنبية في بلجيكا لحصيلة بيع النحاس والكوبالت مباشرة بدلاً من الحسابات الرسمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا إجراء تستحيل مراقبته.

د. القصور في القابلية للمحاسبة والمساءلة (Lack of Accountability)<sup>(59)</sup>.

هـ. نقص الشفافية في تخصيص الأموال العامة واستخدامها.

و. عدم وجود أي نوع من الرقابة على الإنفاق الحكومي، فقد ضاعت المكاسب المترتبة على ارتفاع أسعار النحاس وتخفيف عبء الدين من خلال عمليات إعادة الجدولة، في أغراض لا تتعلق بالتنمية مثل الإدارات الرئاسية والدفاع والشؤون الخارجية.

ز. تزايد الإنفاق الحكومي على أغراض غير متعلقة بالتنمية، حيث زادت تلك النسبة من 42.2٪ من جملة الإنفاق خلال الفترة 1978-1980 إلى 63.9٪ خلال الفترة 1984-1986، ووصلت إلى 61.6٪ خلال الفترة 1987-1989.

وهكذا فقد بلغ الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية قمة مستوياته (الفساد الرئاسي) والمتمثل في نهب ثروات البلاد<sup>(60)</sup> لصالح حفنة صغيرة من المتفعين، وهو ما أطلق عليه "الدولة القرصان".

وقد اعترف الرئيس السابق موبوتو بانتشار الفساد، حيث قال في 20 أيار/ مايو 1976: «إذا أردتم السرقة والنهب فليكن ذلك بأسلوب هادئ ومهذب وفي حدود المعقول، أما إذا أردتم السرقة بغية تحقيق الثراء الفاحش بين عشية وضحاها فإن مآلكم إلى السجن لا محالة... وإذا استطعتم الإفلات بمسروقاتكم فأرجو أن تعيدوا استثمارها في بلدنا... إن كل من يحاول تهريب هذه الأموال المسروقة سوف ينظر إليه على أنه عدو هذه الأمة».

## 2. مظاهر الفساد في ساحل العاج

وقد تمثلت أهم مظاهر الفساد في ساحل العاج في الآتي<sup>(61)</sup>:

أ. ارتفاع بدلات السفر للزيارات غير الضرورية للخارج والمفرطة في وسائل الراحة.

- ب. حصول كثير من الموظفين الرسميين على دخول أكبر كثيراً مما تتيحه لهم وظائفهم.
- ج. رغم تسريح بعض العمال والاستغناء عنهم، وخروج البعض إلى المعاش ووفاء البعض الآخر، فإن كشوف المرتبات مازالت تشملهم.
- د. هروب رئيس شركة تصدير البن والكاكاو إلى الخارج بعد استيلائه على نحو 58 مليون دولار، ولم تتضح إمكانية عودة تلك الأموال المهربة، رغم عودة رئيس الشركة من الخارج بصحبة رئيس الدولة في آذار/ مارس 1986.
- هـ. إعلان رئيس وزراء ساحل العاج<sup>(62)</sup> (ALassane quattara) - الذي تم تعيينه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 - أن ديون الدولة قد ارتفعت بسبب الفساد، وأعلن عزمه إنشاء إدارة مركزية لوضع كافة إيرادات الحكومة تحت السيطرة المباشرة لرئيس الوزراء؛ وتوعد بحرق من يسرق أموال الدولة بعد تقديمه للمحاكمة، كما طالب بضرورة أن يتخلص النظام في ساحل العاج من الفساد.
- و. مطالبة صحف المعارضة التي ظهرت في الفترة الأخيرة<sup>(63)</sup> - بعد الضغوط على نظام هوفيه بوانيه - بضرورة الكشف عن ثروات الحكام بعدما انتشر الفساد.
- ز. ما أدت إليه خطط التنمية التي تم تطبيقها في ساحل العاج من تركيز السلطة والموارد المالية في يد بيروقراطية حكومية لا تخضع للمساءلة أو المحاسبة.

### 3. الفساد في مصر

ومن أهم مظاهر الفساد في مصر ما يلي<sup>(64)</sup>:

- أ. تقديم القروض والائتمانات دون ضمانات كافية وتقديم العمولات مقابل إتمام الصفقات التجارية والصناعية.
- ب. تقديم العمولات في مقابل التغاضي عن بعض بنود التعاقد، والبطء في تنفيذ الإجراءات وإهمال المواصفات والتزوير في المستندات، وعدم مراقبة الجودة... الخ.

ج. تزايد الاستجابات المقدمة<sup>(65)</sup> من قبل أعضاء مجلس الشعب عن ظاهرة نهب المال العام وتهريبه إلى الخارج، حيث يرى البعض أن الأموال المهربة خارج مصر تفوق كثيراً الديون الخارجية المستحقة عليها.

د. تعدد القضايا المتعلقة بفساد<sup>(66)</sup> بعض الأفراد وكبار المسؤولين التي كشفتها الصحف في الفترة الأخيرة مثل رؤساء المدن والأحياء، وكبار موظفي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، ورجال الصناعة، ومسؤولي وزارة الطيران المدني... الخ، والمتعلقة بالاستيلاء على المال العام والحصول على عمولات من الشركات الأجنبية الكبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد القضايا المتعلقة بالرشوة<sup>(67)</sup> في مصر، والتي نشرتها جريدة الأهرام المصرية خلال الفترة من 21 نيسان/إبريل 1987 حتى أيار/مايو 1992، قد بلغ 363 قضية. وقد ارتفع هذا العدد بدرجة مفزعة في الفترة الأخيرة، فطبقاً لما صرح به رئيس هيئة الرقابة الإدارية لجريدة الأهرام بتاريخ 24 شباط/فبراير 1994، فقد بلغ عدد القضايا التي حققت فيها النيابة الإدارية في 11 شهراً (من أول كانون الثاني/يناير حتى تشرين الثاني/نوفمبر 1993) نحو 56 ألف قضية رشوة وتزوير واستيلاء على المال العام.

وتجدر الإشارة إلى أن طول إجراءات المحاكمة<sup>(68)</sup> في قضايا اختلاس المال العام قد تميع المسؤولية، حيث يستغرق نظر الدعوى عدة سنوات، كما أنه إذا ما صدر الحكم بالإدانة فغالباً ما يتم الطعن فيه بالنقض.

وتحاول مصر أن تتابع الفساد ومصادره على كل المستويات، كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية في عيد العمال في الأول من أيار/مايو 1993، حيث أوضح أن الدولة لا تتستر على الفساد.

وكان من نتيجة العوامل السابقة أن ساهمت في زيادة مقدار ما استنزفته تكلفة التمويل الأجنبي (سعر الفائدة) مقداراً تمت إضافته للنتائج المحلي الإجمالي بالدول الثلاث، وخاصة خلال الفترة 1985-1990، مما يعني قصور جدوى الاقتراض في إحداث التنمية (انظر الملحق 9-18).



### خامساً: عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة

لا يرجع استمرار أزمة الدين في أفريقيا بصفة عامة إلى نقص الموارد، ولكنه يرجع إلى سوء استغلال الموارد المتاحة، ونمط تجارتها الخارجية التي جعلتها تخصص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها، ويعد الأفريقيون فقراء الأرض الذين يملكون ثروة العالم.

وعلى مستوى الدول الثلاث نجد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(69)</sup> لديها موارد معدنية كبيرة، حيث تعتبر من أكبر منتجي الكوبالت والحديد والنحاس، كما تنتج الزنك والذهب واليورانيوم والألماس والقصدير والزئبق والنيكل؛ ومن أهم منتجاتها الزراعية البن والكاكاو والسكر والمطاط والشاي وزيت النخيل والأخشاب، ولكن رغم تلك الإمكانيات نجد أن:

1. المساحة المزروعة ضئيلة على الرغم من كبر المساحة الصالحة للزراعة.
  2. المواد الأولية تشكل معظم صادرات جمهورية الكونغو الديمقراطية دون إجراء أي عمليات تصنيع أو تجهيز عليها.
  3. تجارة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترتبط بالدول الاستعمارية السابقة (بلجيكا) التي تستحوذ على أكثر من 50٪ من إجمالي صادرات جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى حوالي 25٪ من إجمالي وارداتها.
- وهكذا تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى أغنى الدول في أفريقيا رغم كونها تعد من أفقر دول العالم.

كذلك هناك إمكانيات كبيرة للنمو في ساحل العاج<sup>(70)</sup> تتمثل في تنوع الإنتاج والصادرات من البن والكاكاو والمطاط وهي محاصيل نقدية تنمو في الغابات الجنوبية، أما المناطق الشمالية فينمو فيها القطن والسكر، وتنمو المحاصيل الغذائية في أرجاء الدولة، وهناك أيضاً زيت النخيل والفواكه الاستوائية والتفاح والورد... الخ.

ولكن رغم ذلك نجد أن إمكانيات النمو في الثمانينيات قد قوضت ، كما تزايدت الديون وذلك بسبب انخفاض العائد على الاستثمار ، وعدم كفاءة المشروعات العامة والقيود والتشوهات على مستوى الاقتصاد الكلي (سعر الصرف ، والحوافز القطاعية ، والتعرفة الجمركية ، والقيود الكمية ، وحوافز التصدير).

كما أن مصر لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ، حيث تعد ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية ، فلديها سوق محلية واسعة وقاعدة صناعية لا بأس بها ومناخ زراعي ملائم وموقع جغرافي متميز وإمكانيات سياحية هائلة وقوى عاملة كبيرة وماهرة . ولكنها لم تستغل إمكانياتها الاقتصادية<sup>(71)</sup> استغلالاً أفضل حتى مطلع التسعينيات ، وذلك نتيجة للتشوهات العديدة التي أعطت بدورها إشارات خاطئة للمستثمرين مثل الرقابة على الصرف وقيود الاستيراد والتصدير ونظام الحوافز غير المجدي ؛ وهو ما ساهم بدوره في تراجع قدراتها على سداد التزاماتها الخارجية .

ويود الباحث أن ينوه بالتحسن الكبير الذي حدث لأداء الاقتصاد المصري منذ مطلع التسعينيات ، ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري - بعد إلغاء جزء كبير من الديون - الذي أشادت به المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وأصبح مثلاً يحتذى به على مستوى العالم أجمع .

**سادساً: عدم الالتزام بجهود التكيف وشروطها بالدول الأفريقية والدول**

### **الثلاث موضوع الدراسة**

ترددت الدول الثلاث في تنفيذ جهود التكيف خلال الثمانينيات ، كما واجهت صعوبات كبيرة في تنفيذ تلك الجهود ؛ وكانت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن بطيئة كما كان هناك تراجع في تنفيذ البعض منها (انظر الملحق 9-19) .

وقد تفاوتت نسبة تنفيذ شروط التكيف طبقاً لنوعية الدول من حيث خبرتها في عملية التكيف ، وطبقاً لمجموعة الشروط الخاصة بالتكيف أو الجوهري من تلك الشروط ؛ فعلى مستوى الدول كافة ، كانت نسبة الشروط المنفذة بالكامل 57٪ ، أما

الجوهري المنفذ منها فقد بلغ 77٪؛ وقد بلغت تلك النسب 61٪، 82٪ بالنسبة إلى الدول المثقلة بالديون مقارنة بـ 55٪، 75٪ بالنسبة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء. ويوضح ذلك الجدول (9-6).

### الجدول (6-9)

موقف تنفيذ شروط التكيف (متوسط النسبة عند الإفراج عن الشريحة النهائية)  
خلال الفترة 1979-1988

(نسبة مئوية)

شروط القرض		كافة الشروط		البيان
على الأقل الجوهري للمنفذ منها	للمنفذ بالكامل	على الأقل الجوهري للمنفذ منها	للمنفذ بالكامل	
84	66	77	57	إجمالي الدول كافة
89	72	82	61	الدول المثقلة بالديون
80	60	75	55	أفريقيا جنوب الصحراء
83	65	73	53	قروض التكيف الهيكلي
84	66	80	60	قروض التكيف القطاعي
86	70	77	57	اتسمانات هيئة التنمية الدولية
80	59	77	57	قروض البنك الدولي
				دول التكيف المبكر الكثيف <sup>1</sup>
80	63	71	53	الفترة 1979 - 1985
86	66	82	60	الفترة 1986 - 1988
				دول التكيف الأخرى <sup>2</sup>
74	35	67	33	الفترة 1979 - 1985
93	86	94	70	الفترة 1986 - 1988

١. تشمل 25 دولة وهي بوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولمبيا وكوستاريكا وساحل العاج وغانا وجامايكا وكينيا وكوريا الجنوبية ومدغشقر ومالاوي وموريتانيا وموريشيوس والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والفلبين والسنغال وتنزانيا وتايلند وتوجو وتركيا وزامبيا.

2. تشمل 25 دولة وهي الأرجنتين وبنجلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصين والكويتو وإكوادور وغينيا وغينيا بيساو وغيانا وهندوراس وبنغارا وإندونيسيا ومالاوي والنيجر وبنما وسيراليون والصومال والسودان وتونس وأورجواي وبنغسلافيا وبنمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي.

المصدر: World Bank, *Adjustment Lending Policies For Sustainable Growth*, op. cit., 12, 56

كما لم تساهم سياسة التكيف التي انتهجتها معظم الدول الأفريقية في تحقيق التنمية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، هي:

## 1. عوامل ترجع إلى الجانب الأفريقي، ومنها<sup>(72)</sup>:

أ. عدم تنفيذ كافة أدوات سياسات التكيف، الأمر الذي عرض مصداقية الإصلاحات للخطر؛ وكان عدم تأكد المستثمر فيما يتعلق بتنفيذ برامج التكيف واستمراريتها أحد العوامل الرئيسية لعدم تجاوب العرض.

ب. تخلي العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل بوركينا فاسو وغينيا الاستوائية وسيراليون والسودان وزيمبابوي عن جهودها نحو التكيف بعد عام أو عامين من بدايتها.

ج. منعت بعض السمات الهيكلية الخاصة ببعض الدول مثل البنية التحتية الهشة والمستوى المنخفض من التعليم ونقص المؤسسات... الخ التجاوب المرغوب فيه لحوافز التسعير وتحسين السياسات الاقتصادية.

## 2. عوامل ترجع إلى نمط سياسات التكيف وطبيعتها<sup>(73)</sup> (عدم ملائمة الفروض الأساسية لسياسة التكيف مع واقع الدول الأفريقية)

تقوم تلك الفروض على أساس أن قوى السوق هي أفضل وسيلة لتحديد الناتج، والأسعار (أجور، أسعار فائدة، أسعار صرف)، وأن تلك القوى هي أفضل الأدوات للتكيف المناسب للموارد. والحقيقة أن تلك الفروض قائمة على أساس تنوع الهياكل الاقتصادية ومرونتها بالدرجة الكافية، لذلك فإن مرونة العرض والطلب تتجاوب في الحال لعلاقات السوق، وهو ما لا يتوافر بالنسبة إلى اقتصاد أفريقيا. ورغم عدم إهمال أفريقيا لمثل هذه المبادئ، فإنها قد أوضحت أن تلك الافتراضات بعيدة عن الواقع الأفريقي؛ وخاصة أن المجاميع الاقتصادية لا تتجاوب كثيراً مع قوى السوق، حيث الأثر الطارد للاستثمار الذي يترتب على السياسة النقدية والمالية المتشددة.





## **الفصل العاشر**

### **الإنهكاسات المستقبلية لإعادة جدولة الديون الخارجية خلال الفترة 1991-2004**

لم تسهم إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين في أفريقيا والدول الثلاث موضوع الدراسة، بل تزايدت المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1991-1998 مقارنة بمثيلتها خلال الفترة 1980-1990؛ وهو الأمر الذي دعا بدوره إلى ضرورة وجود تسهيلات وآليات جديدة لعملية إعادة الجدولة، وسوف نبرهن على ذلك من خلال المبحث الأول الذي يتناول حجم الديون المعادة جدولتها والمبحث الثاني الذي يتناول التسهيلات التي لحقت بممارسات إعادة الجدولة بنادي باريس.

#### **المبحث الأول**

#### **حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها لأفريقيا خلال الفترة 1991 - 1998**

##### **أولاً: حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها خلال الفترة 1991 - 1995**

بلغت جملة الديون الخارجية الرسمية المعادة جدولتها لأفريقيا في إطار نادي باريس خلال الفترة 1991-1995 نحو 52255 مليون دولار بموجب 41 عملية لنحو 26 دولة، بنسبة زيادة قدرها 14.3٪ عن المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة 1980-1990 وقدرها 45731 مليون دولار (انظر الملحق 10-1).

كما ارتفع متوسط المبالغ المعادة جدولتها للعملية الواحدة بنسبة 190٪، حيث ارتفع إلى 1275.5 مليون دولار خلال الفترة 1991-1995 مقارنة بمتوسط قدره 440 مليون دولار خلال الفترة 1980-1990؛ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى المبالغ الكبيرة المعادة جدولتها لكل من مصر 20700 مليون دولار عام 1991 والجزائر 12570 مليون دولار في عامي 1994 و1995.

وقد شكلت المبالغ المعادة جدولتها عام 1991 نحو 48.5٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى المبالغ الكبيرة التي تمت إعادة جدولتها خلال الفترة لساحل العاج في عامي 1991 و1994، ولكل من مصر ونيجيريا وهي 3023 مليون دولار.

وعلى مستوى الدول موضوع الدراسة، نجد أنه بالإضافة إلى المبالغ التي أعادت مصر جدولتها فقد تمت إعادة جدولة مبلغ 2617 مليون دولار بنسبة 5٪ من إجمالي المبالغ المعادة جدولتها خلال الفترة لساحل العاج في عامي 1991 و1994. وقد دخلت دول جديدة خلال تلك الفترة في عملية إعادة الجدولة مثل كينيا والجزائر وبوركينا فاسو وأثيوبيا. ولم تتم أي عملية لإعادة الجدولة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال تلك الفترة، نظراً لحالة الفوضى التي عاشتها وعدم مساندة مؤسسات التمويل الدولية لها.

وكانت شروط إعادة الجدولة التي تمت لمصر عام 1991 سخية للغاية (لاعتبارات سياسية سبق ذكرها) حيث تم إلغاء نصف الديون، وقد أكد بعض الدائنين أن حالتي مصر وبولندا لإعادة الجدولة تعتبران حالتين خاصتين لا ينبغي على الدول المدينة الأخرى المطالبة بالمعاملة بالمثل؛ وإن كانت فرنسا<sup>(1)</sup> قد طالبت في نهاية نيسان/إبريل 1991 بضرورة إعطاء دول الدخل المتوسط ذات الشريحة الدنيا من الدخل مثل ساحل العاج ومصر معاملة خاصة.

وبموجب<sup>(2)</sup> اتفاقي مصر وبولندا لإعادة الجدولة يمكن للدائنين اختيار أحد الخيارات الثلاثة لسريان الـ 50٪ من الديون الملغاة، وهي تخفيض الأصل، وتخفيض مدفوعات الفائدة، وتخفيض مدفوعات الفائدة مع الرسملة المبكرة لها جزئياً.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقي مصر وبولندا لعام 1991<sup>(3)</sup> يذكراننا بما حدث في بداية السبعينيات مع غانا وإندونيسيا، ففي اتفاق غانا في آذار/مارس 1974 الذي جمدت فيه اعتمادات الموردين المتعاقد عليها خلال عصر أول رئيس لغانا كوامي نكروما تم تقديم عنصر منحة بنسبة 61٪، وفي اتفاق إندونيسيا في نيسان/إبريل 1970، والذي تم فيه تسوية ديون الرئيس الإندونيسي الأسبق سوكارنو، تم تقديم عنصر منحة قدره 60٪،

كما أن الاتفاقيات مع الهند وباكستان التي تم ترتيبها من خلال مساعدة "كونسورتيوم" البنك الدولي في الفترة 1968 - 1976 كانت تتضمن عنصر منحة متنوعاً من 50٪ إلى 70٪، وبصفة عامة هناك ستة ملامح جديدة لاتفاقي كل من مصر وبولندا وهي:

1. موافقة دائني نادي باريس على تجميد كافة رصيد الدين القائم المؤهل بما فيه متأخرات الفائدة، أما كافة اتفاقيات نادي باريس حتى ذلك التاريخ (فيما عدا اتفاقي إندونيسيا وغانا المشار إليهما) فتتعامل مع المستحقات خلال فترة محددة (فترة التجميد) والتي تتراوح بين عام وثلاثة أعوام (معظمها لمدة عام).
  2. أن مدفوعات الفائدة سوف تنخفض كثيراً خلال الأعوام الثلاثة الأولى بصورة مستقلة عن تخفيض الدين الباقي.
  3. أنه تمت إعادة جدولة الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية بشروط ميسرة للغاية<sup>(4)</sup>، عكس ما جرى عليه العرف للاتفاقيات الخاصة بمثل هذا النوع من الديون والتي تمت دون تقديم عنصر منحة، فيما عدا اتفاقيات تورنتو مع الدول المنخفضة الدخل.
  4. أن الأساس في تخفيض الدين هو صافي القيمة الحالية وهو مبدأ عادل لتوزيع العبء بين الدائنين.
  5. أن مدفوعات الأقساط للائتمانات التجارية المجمدة تبدأ عند مستوى منخفض جداً، بعد فترة سماح قصيرة نسبياً، تزداد بعد ذلك عبر الزمن.
  6. أن عملية تخفيض الدين تتم على مراحل بهدف تعزيز المشروطية وربطها بالأداء الاقتصادي، وطبقاً لحالة مصر تتمثل المرحلة الأولى في تخفيض فوري للدين بنسبة 15٪ يتبعه 15٪ في كانون الثاني / يناير 1993، أما الـ 20٪ الأخرى فكان مقررأ لها أن تتم في تموز / يوليو 1994، وإن كانت قد تأخرت نظراً للخلاف بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي على بعض جوانب المشروطية.
- وقد بلغ إجمالي التخفيضات في أعباء الديون المترتبة على عملية إعادة الجدولة عام 1991 مبلغ 38.1 مليار دولار، وفقاً لما يوضحه الجدول (1.10):



**الجدول (1.10)**  
**حجم التخفيض في عبء الدين المترتب على عملية**  
**إعادة جدولة ديون مصر الخارجية عام 1991**

(مليار دولار أمريكي)

البيان	مقدار التخفيض		الجملة
	الأصل	الفائدة	
ديون عسكرية	7.1	8.1	15.2
ديون دول عربية	6.2	2.5	8.7
ديون نادي باريس	1.4	12.8	14.2
<b>جملة</b>	<b>14.7</b>	<b>23.4</b>	<b>38.1</b>

المصدر: يوسف بطرس غالي، «اتفاق مصر في نادي باريس»، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 118، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الثاني/ نوفمبر 1997)، ص 54.

وقد كان لعملية شطب جزء كبير من ديون مصر الخارجية، وإعادة جدولة نسبة كبيرة من رصيد الديون المستحقة عليها مقارنة بعمليات إعادة الجدولة التقليدية أثر كبير في تخفيض العبء على ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى حوالي 20.5 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 1997، كما ساهم ذلك في حدوث عدة تطورات إيجابية للاقتصاد المصري في عامي 1996 و1997 أهمها:

1. توقيع مصر اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 1996، وبموجبه تم إسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر الخارجية.
2. تحسين الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري.
3. تفرغ الحكومة المصرية لإجراء تغيير هيكلي للاقتصاد المصري من خلال إقامة المشروعات العملاقة التي ستغير وجه الحياة في مصر مثل مشروع توشكى (دلتا النيل الجديدة)، وذلك من خلال ما سيترتب عليها من فرص العمل الجديدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
4. اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء المرحلة الثالثة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي عام 1997.

5. تحقيق الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج المحلي) معدلات نمو بلغت نحو 5.3٪ و 5.3٪ في عامي 1996/1995 و 1996/1997 على التوالي .

6. تمكين الحكومة المصرية من تسوية ديون خارجية بالجنه المصري بلغت قيمتها الاسمية 3.2 مليار دولار أمريكي بنسبة خصم قدرها 46.3٪ من القيمة الاسمية؛ واستخدمت حصيلة تلك التسوية كما يلي: 50٪ منها للاستثمار في مصر، و 40.8٪ تصدير سلع مصرية للخارج، و 9.2٪ لمقابلة إنفاق محلي لجهات أجنبية مقابل العمل أو السياحة في مصر .

7. تخفيض رصيد المديونية الخارجية للاقتصاد المصري لتصل إلى 28.08 مليار دولار خلال العام 1996/1997<sup>(5)</sup> .

وقد أعادت ساحل العاج بتاريخ 24 نيسان/ إبريل 1998 جدولة نحو 1402 مليون دولار من ديونها الرسمية يرجع تاريخها إلى الأول من تموز/ يوليو 1983<sup>(6)</sup> .

أما عمليات إعادة الجدولة بنادي لندن فقد كانت قليلة خلال الفترة 1991-1995، نظراً لتركيز المصارف التجارية على الآليات الأخرى لإعادة الجدولة (مبادلة الديون)، حيث اقتصرت تلك العمليات على عمليتين لإعادة جدولة الديون التجارية للجابون (عام 1991 بمبلغ 75 مليون دولار و عام 1994 بمبلغ 187 مليون دولار)<sup>(7)</sup> و عمليتين للجزائر إحداها عام 1992 بمبلغ 1500 مليون دولار والأخرى عام 1995 بمبلغ 3200 مليون دولار .

وخلال الفترة 1996-1998، تمت إعادة جدولة ديون تجارية مستحقة على كل من السنغال (بلغت 80 مليون دولار من خلال إعادة الشراء بسعر 8 سنتات للدولار)، و 46 مليون دولار من الديون المستحقة على توجو (إعادة شراء بسعر 12.5 سنتاً للدولار)<sup>(8)</sup> .

وأبرمت ساحل العاج في أيار/ مايو 1998 اتفاقاً مع المصارف التجارية لإعادة هيكلة وتخفيض الدين وخدمة الدين على مبالغ بلغت جملتها نحو 6.5 مليارات دولار من الديون الخارجية المستحقة عليها . وبموجب ذلك الاتفاق وافق الدائنون على مبادلة 159

مليون دولار أمريكي بسندات ذات سعر خصم 50٪ وبسعر فائدة متغيرة يرتفع من 2.5٪ في العامين الأول والثاني إلى سعر فائدة الليبور + 11/16٪ في الأعوام 11 حتى 30.

كما تم بموجب تلك العملية أيضاً مبادلة 1421 مليون دولار بسندات مدتها 20 عاماً منها 10 أعوام فترة سماح وبسعر فائدة يرتفع من 2٪ في الأعوام الأول حتى السابع إلى سعر الليبور + 11/16٪ في الأعوام 14 حتى 20. وتمت إعادة شراء 681.5 مليون دولار بسعر 24 سنتاً لكل دولار، وتمت تسوية 30 مليون دولار نقداً، وكذلك تمت مبادلة 867 مليون دولار بسندات مدتها 20 عاماً منها فترة سماح نصف عام، ويتم السداد على أقساط تدريجية، وتم إلغاء 3293 مليون دولار<sup>(9)</sup>.

وتمت إعادة جدولة نحو 9960 مليون دولار لنحو 19 دولة أفريقية في الفترة 1996-1998، وذلك بموجب شروط نابولي وليون بنادي باريس وهي بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج وجمهورية الكونغو وأثيوبيا وغينيا ومدغشقر ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا والسنغال وسيراليون وتزانيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(10)</sup>.

### **ثانياً: الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة خلال الفترة 1995 - 2004**

يتبين من خلال إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية المستحقة السداد خلال الفترة 1995-2004<sup>(11)</sup> طبقاً لموقف عبء الدين عام 1994، ويفرض إعادة الجدولة للدول الثلاث وفقاً للشروط التالية ما يلي:

1. إعادة الجدولة المتكررة سنوياً خلال الفترة 1995-2004.

2. المبلغ المجمد (المعادة جدولته) يعادل 100٪ من الأصل والفائدة المستحقة.

3. عدم إعادة جدولة ديون سبقت إعادة جدولتها بعد عام 1995.

4. عدم وجود مسحوبات جديدة خلال الفترة.

5. سعر الفائدة 11٪ وهو متوسط سعر الليور الذي ساد خلال الفترة 1980-1994<sup>(12)</sup>.
  6. فترة السداد 11 عاماً لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج و9 أعوام بالنسبة إلى مصر، ويتم سداد عبء الدين على أقساط سنوية.
  7. فترة السماح 5 أعوام.
- وتلك الشروط هي متوسط شروط إعادة الجدولة للدول الثلاث خلال الفترة 1980-1994.

ومن خلال عمل جدول سداد لكل مبلغ من مبالغ الديون المستحقة خلال الفترة 1995-2004 لكل دولة من الدول الثلاث التي يوضحها الملحق (3-24)، تتضح المبالغ الإجمالية المستحقة نتيجة إعادة جدولة تلك المستحقات وفقاً لشروط إعادة الجدولة التي سبقت الإشارة إليها، وهو الأمر الذي يوضح لنا مدى جدوى تلك العمليات (إعادة الجدولة) في علاج أزمة الدين.

وبتطبيق الشروط السابقة نجد ما يلي:

1. أثر عمليات إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق على جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1995-2004:

أ. يتعادل عبء الدين المستحق في ظل إعادة الجدولة مع عبء الدين المستحق دون إعادة الجدولة في الربع الأول من عام 2000، ثم يتزايد بعد ذلك ويصل إلى أعلى معدل له عام 2006 نظراً لتزامن سداد عبء الدين (الأصل + الفائدة) الذي تمت إعادة جدولته خلال الأعوام 1995-2005 في آن واحد، ثم يأخذ عبء الدين في التراجع حتى ينتهي سداد كامل عبء الدين عام 2015 حيث يكون آخر مبلغ مستحق وقدره 39.5 مليون دولار، ثم يكون عبء الدين بحلول عام 2016 مساوياً للصفر.



ب . يبلغ إجمالي عبء الدين الثنائي الرسمي المستحق على جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1995-2004 نحو 4489 مليون دولار ، في حين يبلغ إجمالي عبء الدين الذي يتم سداده في ظل إعادة الجدولة بدءاً من عام 1996 (بالنسبة إلى الفوائد) وعام 2001 (بالنسبة إلى الأقساط) مبلغ 8748 مليون دولار ؛ أي أن عبء الدين في ظل إعادة الجدولة قد تضاعف تقريباً طبقاً لقيمتة المطلقة .

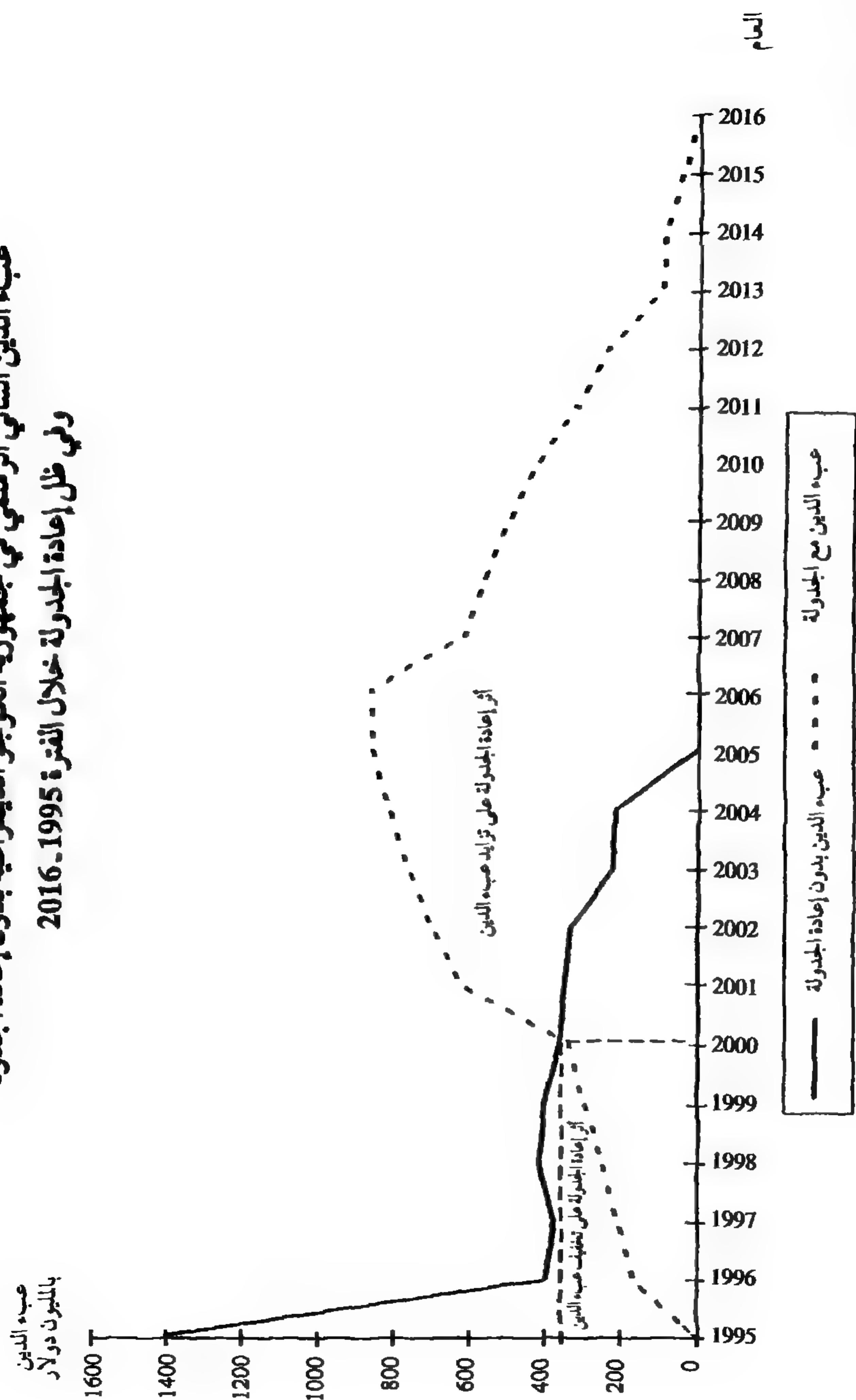
ج . وتوضح المساحة المحصورة بين منحني عبء الدين المستحق ومنحني عبء الدين في ظل إعادة الجدولة من عام 1995 وحتى عام 2000 أثر إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين ، أما المساحة المحصورة بين منحني عبء الدين في ظل إعادة الجدولة ومثيله المستحق دون إعادة الجدولة خلال الفترة 2000-2016 فتوضح أثر إعادة الجدولة في زيادة عبء الدين ؛ ويوضح ذلك الشكل (5) .

2 . أثر عمليات إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق على ساحل العاج خلال الفترة 1995-2004 ؛ إذ يتعادل في ساحل العاج عبء الدين المستحق في ظل إعادة الجدولة مع عبء الدين المستحق دون إعادة الجدولة في النصف الأخير من عام 2002 ، كما يوضحها الشكل (6) ، ثم يتزايد بعد ذلك ويصل إلى أعلى معدل له عام 2007 ، ثم يتراجع تدريجياً بدءاً من عام 2008 حيث يتراجع بنسبة 0.4٪ مقارنة بعام 2007 ، وبنسبة 24.4٪ عام 2012 مقارنة بعام 2011 .

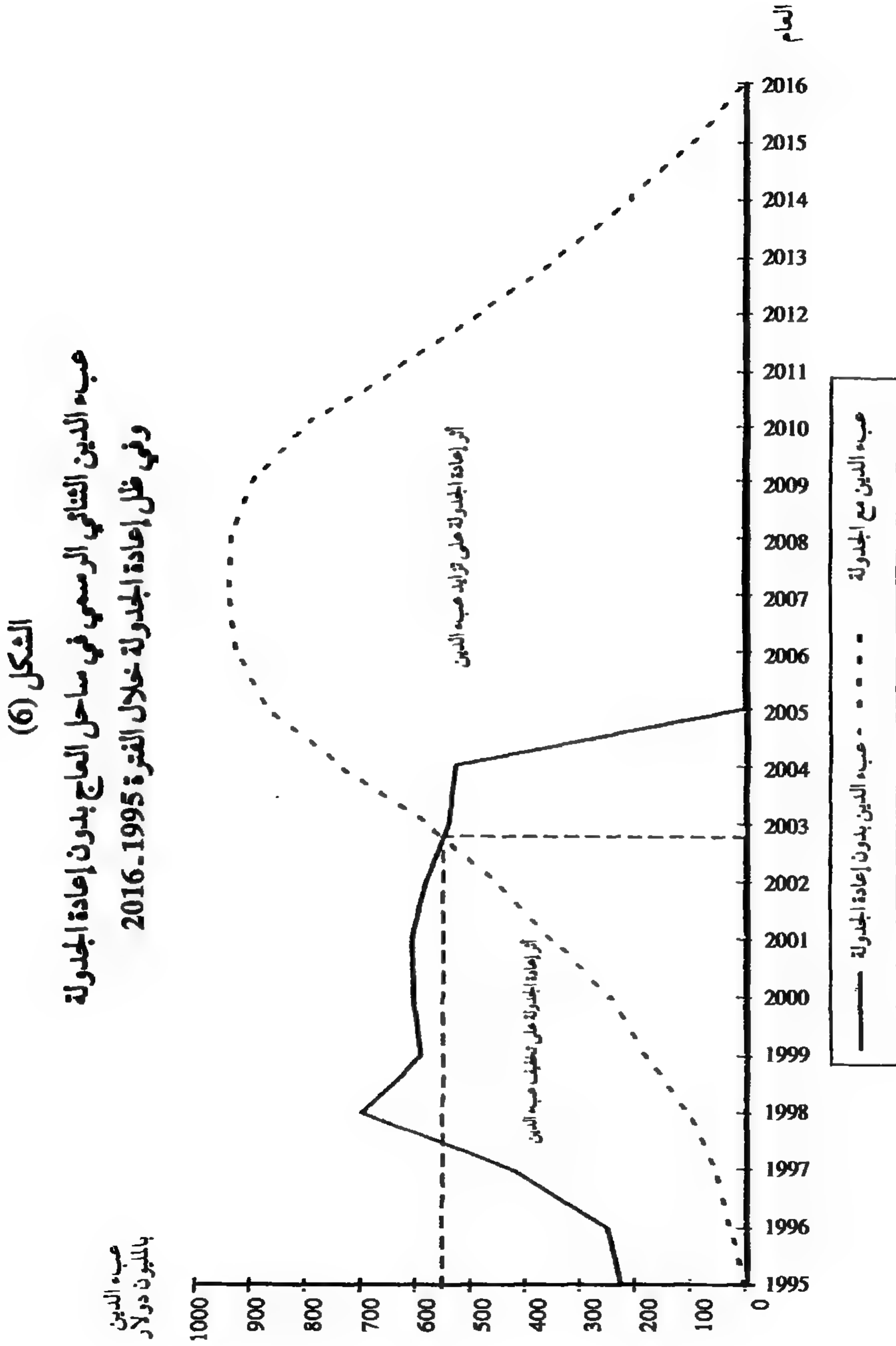
ويبلغ عبء الدين الرسمي الثنائي المستحق على ساحل العاج بصفة عامة خلال الفترة 1995-2004 مبلغ 5027 مليون دولار ، ويبلغ عبء الدين المتوقع سداده - في ظل إعادة الجدولة - حتى نهاية عام 2015 نحو 9796.3 مليون دولار بزيادة قدرها 94.9٪ ؛ ويوضح ذلك الشكل (6) .

3 . أثر عمليات إعادة الجدولة على عبء الدين المستحق على مصر خلال الفترة 1995-2004 ، حيث يتلاشى فيها أثر إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين قبل نهاية عام 2001 ؛ إذ يتعادل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة مع مثيله دون إعادة الجدولة ،

الشكل (5)  
عبء الدين الثنائي الرسمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون إعادة الجدولة  
وفي ظل إعادة الجدولة خلال الفترة 1995-2016



المصدر: الملحق (2-10)



ويبدأ في التزايد قبل نهاية عام 2001. ويصل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة إلى أقصى معدل له عام 2005 حيث يبلغ 2632.4 مليون دولار، ثم يبدأ في التراجع حتى يتناقص الدين تدريجياً ويتلاشى تماماً عام 2014.

ويصل عبء الدين المستحق السداد خلال الفترة 1995-2004 والذي يبلغ 14816 مليون دولار، نحو 27214.2 مليون دولار في ظل إعادة الجدولة خلال الفترة 1996-2013 بنسبة زيادة قدرها 83.7 طبقاً للقيمة المطلقة لعبء الدين.

ويوضح الشكل (7) أثر إعادة الجدولة على عبء الدين في مصر خلال الفترة 1995-2014.

ومما سبق نجد أن أثر إعادة الجدولة في تخفيف عبء الدين يتلاشى اعتباراً من الربع الأول من عام 2000 بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مقارنة بتلاشي هذا الأمر في نهاية عام 2002 بالنسبة إلى ساحل العاج، ونهاية عام 2001 بالنسبة إلى مصر.

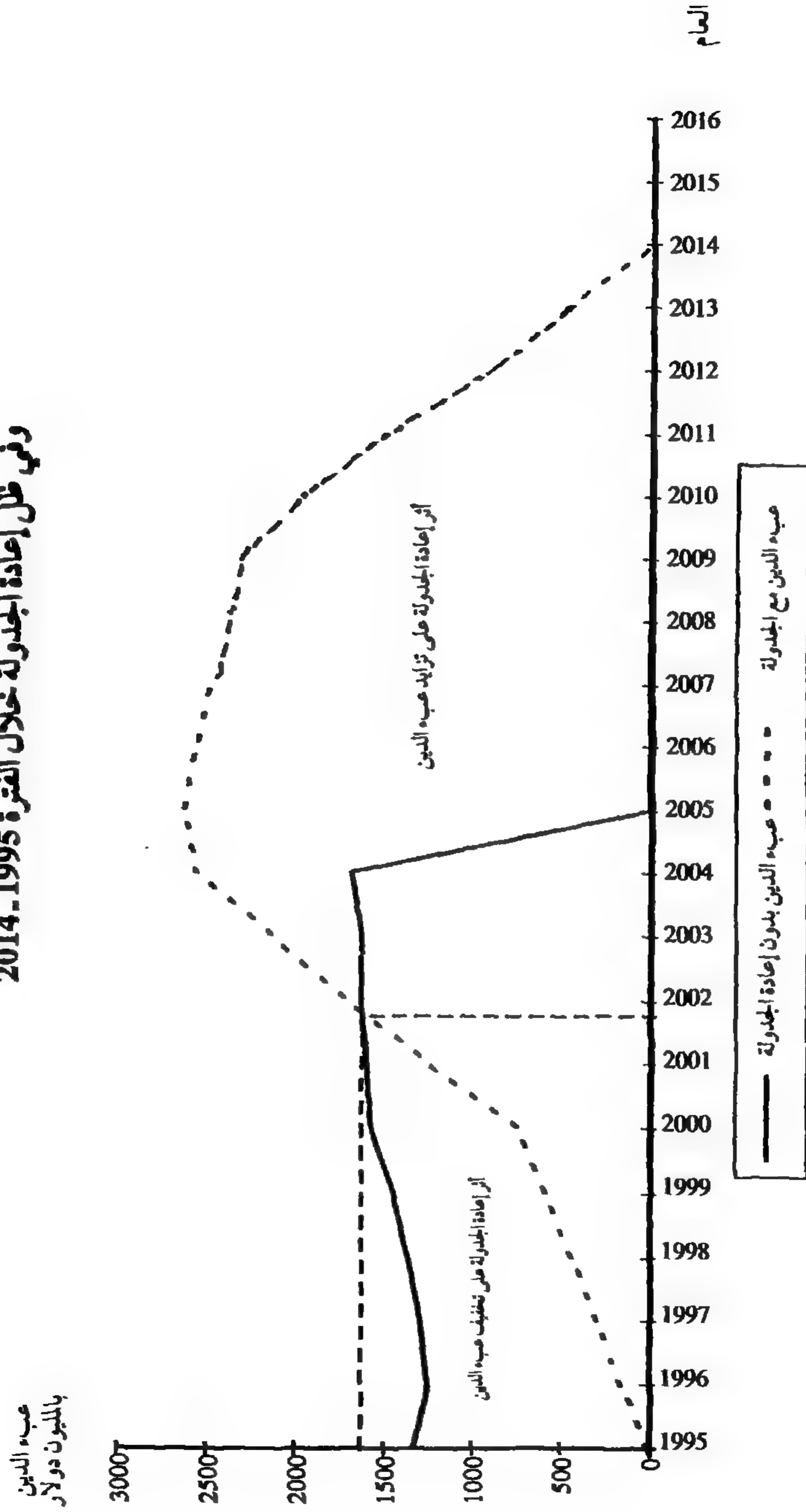
وبينما يصل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة أقصى معدل له عام 2006 في جمهورية الكونغو الديمقراطية يصل ذلك العبء أقصى معدل له في عامي 2007 و2005 في كل من ساحل العاج ومصر على التوالي. كذلك تؤدي عمليات إعادة الجدولة إلى زيادة القيمة المطلقة لرصيد الدين بنحو 94.9% لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج، وبنحو 83.7% بالنسبة إلى مصر.

كما أنه حتى يتعادل عبء الدين في ظل إعادة الجدولة مع عبء الدين دون إعادة الجدولة، فإن الأمر يستلزم إلغاء ما يتراوح بين 40-50% من رصيد الدين القائم بالدول الثلاث.

ومما سبق يتضح عدم جدوى تلك العمليات في علاج أزمة الدين، وكل ما تقدمه تلك العملية هو تخفيف مؤقت في عبء الدين، وسرعان ما يتلاشى أثرها ويتزايد عبء الدين نظراً لتزايد الدين مرة أخرى نتيجة عملية إعادة الجدولة والأعباء المصاحبة



الشكل (7)  
عبء الدين الثنائي الرسمي في مصر بدون إعادة الجدولة  
وفي ظل إعادة الجدولة خلال الفترة 1995-2014



لها. وهذا يعني أن على الدول الثلاث المعنية العمل بالدرجة الأولى على الوقاية من أزمة الديون الخارجية بدلاً من علاجها عن طريق إعادة الجدولة.

ويوضح الشكل (8) الأثر الإجمالي لإعادة الجدولة على تزايد عبء الدين بالقيمة المطلقة في الدول الثلاث خلال الفترة 1995-2016.

ومع تطبيق سعر خصم قدره 10٪ نجد أن القيمة الحالية لمجموع عبء الدين المستحق حتى عام 2015 بالنسبة إلى الدول الثلاث تبلغ 4775.9، 5347.8، 15687.3 مليون دولار لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساحل العاج ومصر على التوالي وينسبة زيادة قدرها 6.4٪ بالنسبة إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج، وبنسبة 5.9٪ بالنسبة إلى مصر.

أي أن عملية إعادة الجدولة للمبالغ المستحقة السداد خلال الفترة 1995-2004 لن تقدم أي عنصر منحة للدول الثلاث، والجدول (10-2) يوضح ذلك.

### الجدول (10-2) الأثار المترتبة على إعادة جدولة الديون الثنائية المستحقة على كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1995-2004

(مليون دولار أمريكي)

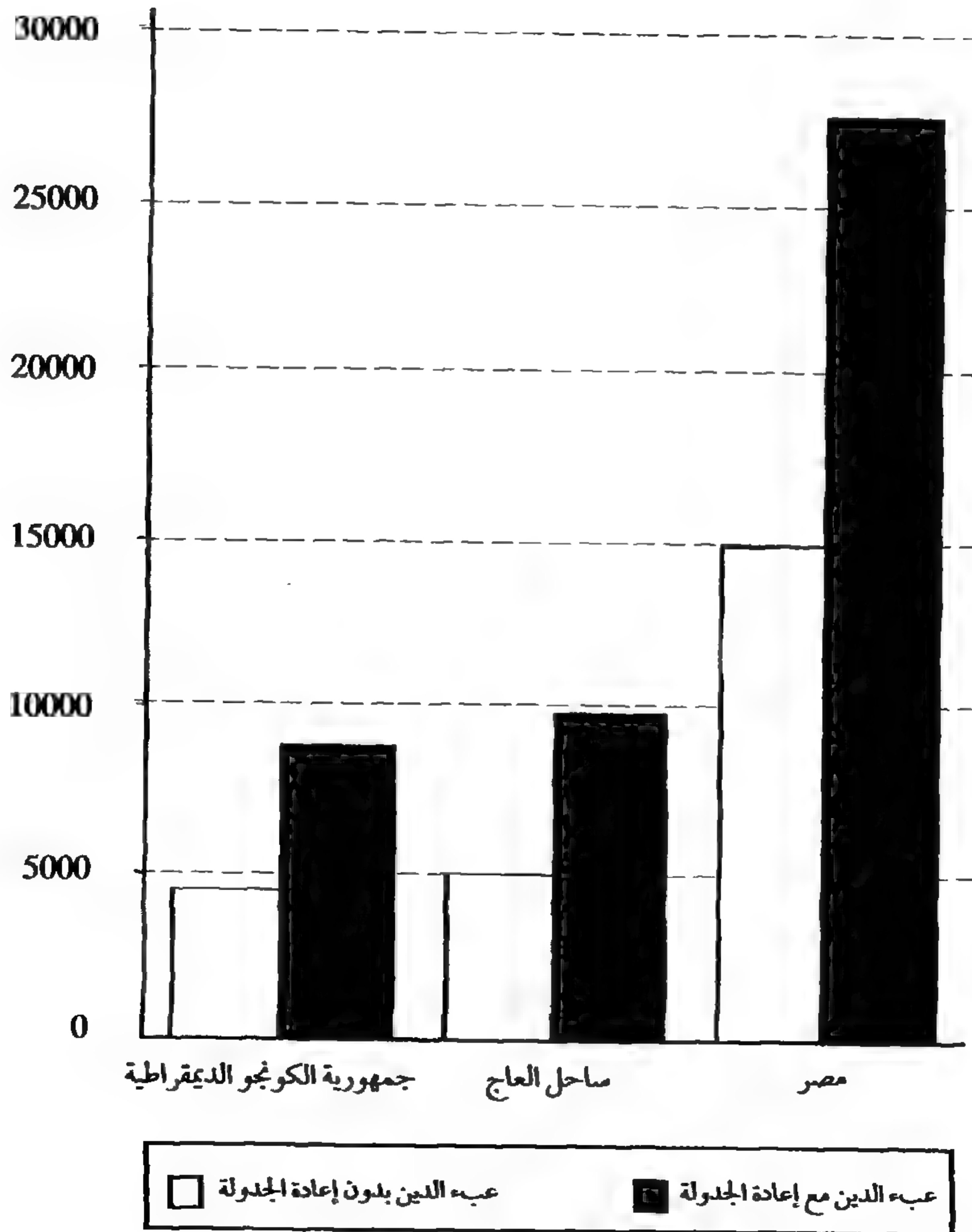
البيان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
قيمة عبء الدين المستحق خلال الفترة 1995-2004 (1)	4489	5027	14816
القيمة المطلقة لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته والذي يستحق السداد حتى عام 2015 (2)	8748	9796.3	27214.2
القيمة الحالية لعبء الدين المستحق بعد إعادة جدولته (سعر الخصم = 10٪) (3)	4775.9	5347.8	15687.3
نسبة زيادة عبء الدين بالقيمة المطلقة (2 : 1)	94.9	94.9	83.7
نسبة زيادة عبء الدين وفقاً للقيمة الحالية (في حالة سعر الخصم = 10٪) (3 : 1)	6.4	6.4	5.9

المصدر : الملحق (10-3)

الشكل (8)

الأثر الإجمالي لإعادة جدولة الديون الثنائية خلال الفترة 1995-2016  
في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر

عبء الدين  
بالمليون دولار



المصدر: الملحق (2-10)

## المبحث الثاني

### التطورات التي لحقت بممارسات نادي باريس خلال الفترة 1991 - 1999

#### أولاً: التسهيلات الجديدة للدول المنخفضة الدخل

نظراً للحاجة الماسة إلى مزيد من التسهيلات لإعادة جدولة الدين للدول المنخفضة الدخل، فقد وافق الدائنون في كانون الأول/ ديسمبر 1991 على تطبيق شروط جديدة تتمثل في:

1. الأهلية: مثل المتبع في شروط تورنتو.
  2. التغطية: المتأخرات والاستحقاقات الراهنة لمدة 12-18 شهراً مع الاتفاق على أن ينظر في تخفيف عبء الدين بالنسبة إلى الرصيد المتبقي من الدين بعد فترة ثلاثة إلى أربعة أعوام.
  3. شروط السداد
    - أ. ديون المساعدة الرسمية تعاد جدولتها على أساس طويل جداً.
    - ب. الديون الأخرى غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية يتم سدادها من خلال عدة خيارات:
- الخيار الأول: إسقاط 50٪ من الدين وإعادة جدولة المتبقي بأسعار السوق، مدة السداد 23 عاماً<sup>(13)</sup> منها فترة سماح 6 أعوام مع تطبيق أسعار الفائدة السارية بالسوق.
- الخيار الثاني: تخفيض خدمة الدين بنسبة 50٪ من صافي القيمة الحالية، مدة السداد 23 عاماً دون فترة سماح.
- الخيار الثالث: إعادة الجدولة بأسعار السوق وبمدة سداد قدرها 25 عاماً مع فترة سماح 14 عاماً (مثل الخيار الثاني في شروط تورنتو).



4. ترتيبات المبادلة: وهي مثل النظام المتبع بموجب الشروط الجديدة للفتة الدنيا من الدول المتوسطة الدخل.

5. الدول المستفيدة: استفادت سبع دول من شروط إعادة الجدولة الجديدة حتى أيلول/سبتمبر 1992، وهي أوغندا وبنين وبوليفيا وتنزانيا وتوجو وغينيا الاستوائية ونيكاراجوا، أما المبلغ الذي تم توفيره بناء على هذه الشروط فقد بلغ نحو 1.75 مليار دولار مع تحويل حوالي 45٪ من الديون غير الميسرة إلى منح.

وتجدر الإشارة إلى مطالبة أفريقيا بإلغاء<sup>(14)</sup> كافة الديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية على الدول المنخفضة الدخل (وفقاً لمقترحات رئيس وزراء بريطانيا السابق جون ميجور في ترينيداد)، أو تحويل رصيد تلك الديون إلى قروض بشروط ميسرة تشبه تلك المتعلقة بقروض هيئة التنمية الدولية (50 عاماً فترة سداد منها عشرة أعوام فترة سماح، ومصاريف خدمة بواقع 0.75٪).

### ثانياً: شروط نابولي

أعلنت شروط نابولي (Naples Terms) في كانون الأول/ديسمبر 1994<sup>(15)</sup> وبدأ تطبيقها في بداية عام 1995، حيث أعادت نحو 12 دولة جدولة ديونها بموجب تلك الشروط منها 8 دول أفريقية هي الكاميرون وتشاد وغينيا وغينيا بيساو وموريتانيا والسنغال وتوجو وأوغندا. وتتلخص تلك الشروط في:

#### 1. بالنسبة إلى الدين غير المتعلق بمساعدة التنمية الرسمية<sup>(16)</sup>

أ. الخيار التساهلي (Concessional option): للدولة الدائنة الخيار في إلغاء 67٪ من الدين المؤهل (على أساس صافي القيمة الحالية)، أو إعادة جدولة الدين على أساس أسعار فائدة مخفضة بدرجة كافية لتخفيض القيمة الحالية للدين بنحو 67٪. وقد تختار الدولة تنويع عملية تخفيض خدمة الدين، أو رسملة فائدة التأخير لنحو 50٪ من فائدة التأخير المستحقة في الأعوام الخمسة الأولى، وسدادها عبر 33 عاماً تشمل 8 أعوام فترة سماح دون فرض أسعار فائدة إضافية؛

والدين الذي لم يتم إلغاؤه بموجب خيار تخفيض الدين قد يتم دفعه عبر 23 عاماً تشمل ستة أعوام فترة سماح. وبموجب خيار تخفيض خدمة الدين، فإن الدين المجمد قد يسدد عبر 33 عاماً دون فترة سماح.

ب. الخيار غير الميسر للديون غير المتعلقة بمساعدة التنمية الرسمية: للدولة حق اختيار إعادة جدولة الدين المؤهل خلال فترة طويلة تصل إلى أربعين عاماً منها فترة سماح قدرها عشرون عاماً، ولكن بأسعار الفائدة السائدة بالسوق.

## 2. بالنسبة إلى ديون مساعدة التنمية

قد يتم الوفاء بها عبر 40 عاماً تشمل 16 عاماً فترة سماح، ولكن الدول الدائنة قد تختار الخيار غير الميسر، وقد تعيد جدولة دين مساعدة التنمية عبر 40 عاماً تشمل 20 عاماً فترة سماح، على ألا تتعدى الفائدة تلك الواردة باتفاق القرض الأصلي.

## 3. الأهلية

أن يقل نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولة المعنية عن 500 دولار، أو أن تبلغ نسبة الدين إلى الصادرات 350٪، أما الدول المنخفضة الدخل الأخرى فتكون مؤهلة للإلغاء نحو 50٪ من الدين المؤهل أو المعادل لها من تخفيض خدمة الدين.

## 4. تخفيض رصيد الدين

بموجب تلك الشروط فإن تخفيض رصيد الدين خيار قائم ومصمم فقط للدول الأفقر التي تتجه لاستعادة أداؤها الاقتصادي والمالي المرضي؛ ولكي تكون مؤهلة لتخفيض رصيد الدين فيجب أن تظهر توقعات ميزان مدفوعاتها تحسناً ملحوظاً من جراء تلك العملية، وأنها سوف تخرج من نطاق عمليات إعادة الجدولة بموجب تقديم هذا التخفيض في رصيد الدين، كذلك يجب أن يكون لدى الدول المعنية برنامج سار مع صندوق النقد الدولي، وأن تكون قد نفذت اتفاقيات نادي باريس مع كافة الدائنين بطريقة مرضية.

تمكن إعادة جدولة الدين المعادة جدولته سابقاً بموجب شروط تورنتو مادام نادي باريس يرى أن ذلك من شأنه أن يسد فجوة المدفوعات للدولة المعنية .

### ثالثاً: الدعوة إلى إلغاء الديون أو تخفيض أعبائها من خلال الآليات المختلفة

نتيجة لما تبين من قصور الجهود المبذولة لعلاج أزمة الديون الأفريقية حتى نهاية الثمانينيات فقد ظهرت العديد من المبادرات التي تدعو إلى إلغاء الديون أو تخفيضها ومنها على سبيل المثال :

#### 1 . المبادرة الفرنسية<sup>(17)</sup>

بدأ تطبيقها على الديون المستحقة ابتداء من عام 1990 ، وتقضي تلك المبادرة بإلغاء نحو 2440 مليون دولار من الديون الرسمية المستحقة على نحو 35 دولة من أفقر الدول في العالم لفرنسا ما نسبته 43٪ من إجمالي الدين المستحق لفرنسا على تلك الدول . وأعلنت فرنسا في مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية عام 1990 تخفيضها أعباء الفوائد بمقدار النصف للدول الأفريقية المتوسطة الدخل (الكامبيرون والكونجو وساحل العاج والجابون) .

#### 2 . المبادرة الأمريكية<sup>(18)</sup>

وهي المتعلقة بإلغاء بعض الديون الرسمية المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء (نحو 16 دولة) بمبلغ يصل لنحو مليار دولار تشكل نحو 20٪ من ديون الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المستفيدة ونحو 1٪ من إجمالي مديونية أفريقيا جنوب الصحراء ، وتشمل تلك الدول الكاميرون وساحل العاج وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر ومالاوي ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال والصومال وتزانيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية .

وقد قامت<sup>(19)</sup> الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل بإلغاء نحو 735 مليون دولار مستحقة على 12 دولة أفريقية ، وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر دولة

مستفيدة من هذا الإلغاء (نحو 191.2 مليون دولار)، وكينيا (174.8 مليون دولار) وغانا (114 مليون دولار).

### 3. المبادرة البلجيكية<sup>(20)</sup>

وهي المتعلقة بإلغاء جزء من الديون التجارية والديون الرسمية العامة المستحقة على جمهورية الكونغو الديمقراطية ونحو 12 دولة أفريقية أخرى منها مبلغ 280 مليون دولار مستحقة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، أما الدول الأخرى المستفيدة من المبادرة (من خلال إلغاء نحو 51 مليون دولار من ديونها) فقد شملت كلاً من بنين وبوروندي وجزر القمر وزامبيا وكينيا وليبيريا ومدغشقر وموزمبيق والنيجر ورواندا والسنغال وتنزانيا.

كما قدم<sup>(21)</sup> بيتينو كراكسي رئيس وزراء إيطاليا الأسبق، الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً شخصياً له لشؤون الدين، تقريراً للأمين العام في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1990 طالب فيه جميع الدائنين من مصارف وحكومات ومؤسسات متعددة الأطراف بضرورة أن تشترك جميعاً في تخليص الدول والمناطق النامية من أزمة الديون. وبموجب مقترحات كراكسي لتخفيف الدين، قسمت الدول المدينة إلى مجموعات حسب دخل الفرد، وطالب باتخاذ أشكال جديدة من التنازل عن الديون (مثل الشطب الكامل لديون المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحويل الديون الثنائية غير الميسرة إلى ائتمانات طويلة الأجل بشروط ميسرة) بالنسبة للدول المنخفضة الدخل التي يصل نصيب الفرد فيها 545 دولاراً سنوياً، كما اقترح التقرير طرقاً أخرى عديدة لتخفيف الدين بالنسبة إلى مجموعات الدول الأخرى.

كما دعت<sup>(22)</sup> منظمة الوحدة الأفريقية إلى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية لتخفيف من مشكلة المديونية الأفريقية:

1. إنشاء مؤسسة أو وكالة دولية لشراء الديون تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لشراء ديون المصارف التجارية الحالية على أفريقيا بتخفيضات كبيرة تعكس أسعار السوق.



2. أن يتم تمويل هذه العمليات جزئياً من المساهمات الطوعية للدول المتقدمة ومن موارد خارج التسهيلات المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (دون مشروطة، أو تخفيفها).

3. قيام الدول الدائنة بتخفيض أسعار الفائدة وذلك للحيلولة دون زيادة تراكم ديون أفريقيا.

وقد أكد<sup>(23)</sup> رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء مؤتمر القمة الأفريقي الثامن والعشرين المنعقد في داكار بالسنغال في الفترة 1-3 تموز/ يوليو 1992، ضرورة عقد المؤتمر الدولي للبحث في السبل الكفيلة بحل المديونية الأفريقية، نظراً لاستمرار تفاقم الأزمة رغم برامج الإصلاح التي اضطلعت بها الدول الأفريقية.

كذلك فقد أكد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(24)</sup> المنعقد في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة خلال الفترة 28-30 حزيران/ يونيو 1993 خطورة وضع مشكلة الديون الأفريقية، وطالب المجتمع الدولي بضرورة تعزيز الآليات القائمة وإنشاء آلية جديدة لمعالجة الديون الأفريقية على نحو إيجابي.

كما ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>(25)</sup> (في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا في التسعينيات) المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الدين، تشمل إسقاط الديون التجارية المستحقة على القطاع الخاص ومبادلة الديون مقابل حقوق الملكية، وإعادة شراء الديون، وتحويل الديون مقابل تنفيذ برامج البيئة.

وتم خلال الفترة 23-25 أيلول/ سبتمبر 1997، التي شهدت الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والإنشاء، إقرار برنامج لتخفيف الديون على الدول المنخفضة الدخل والتي اضطلعت ببرامج للإصلاح الهيكلي. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الدول المدينة التي حققت تقدماً كبيراً في الإصلاحات الاقتصادية، من خلال تقديم إعفاءات على الديون المستحقة عليها؛ وتمت الموافقة على انضمام أوغندا وبوركينا فاسو إلى البرنامج، كما أن ساحل العاج

وموزمبيق مؤهلتان للحصول على مساعدات ضمن البرنامج. ووفقاً لما صرح به كبير مسؤولي البنك الدولي فإنه يتوقع عام 2000 أن يتم ضم 20 دولة إلى هذا البرنامج<sup>(26)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى تجدد المبادرات الفرنسية والأمريكية خلال العامين 1998 و1999 الخاصة بالدعوة إلى إلغاء الديون عن الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالمديونية وخاصة الدول الأفريقية، كما استفاد العديد من الدول المنخفضة الدخل من تسهيل هيئة التنمية الدولية لتخفيض الديون.

وقدمت الدول السبع الصناعية الكبرى وروسيا في القمة التي عقدتها في كولونيا في حزيران/يونيو 1999 مبادرة جديدة طموحة تهدف إلى إسقاط ما يصل إلى 70 مليار دولار من الديون المدنية لنحو 33 دولة، على أن يشارك في تمويل تلك الخطة صندوق النقد الدولي - من خلال بيع عشر احتياطاته من الذهب - والبنك الدولي، وكذلك مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية الأخرى، وإن كانت الشواهد تؤكد صعوبة تمويل تلك الخطة من جانب الأطراف المشاركة فيها كافة.



## الخاتمة

تناول الكتاب بالدراسة والتحليل أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية من خلال عشرة فصول تناولت تطور حجم الدين وهيكله بالدول العربية والأفريقية، وتطور حجم الديون الخارجية المعادة جدولتها وأسباب الأزمة وآثارها على التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وكذلك ما واجه تلك الدول من صعوبات أثناء مفاوضاتها لإعادة ديونها الخارجية التي عجزت عن سدادها، والآثار التي ترتبت على عمليات إعادة الجدولة، مع الوقوف على آليات عمليات إعادة الجدولة بكل من نادي باريس ونادي لندن.

وقد تبين تزايد حجم الدين وتشوه هيكله في الكثير من الدول العربية والأفريقية، كما توضح أن الالتجاء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية قد جاء نتيجة تزايد حجم الدين وتفاقم أعبائه وتشوه هيكله، وعدم جدوى الجهود المبذولة والمبادرات المطروحة لحل قضية المديونية، حيث ركزت تلك المبادرات على معالجة الديون التجارية المستحقة على دول أمريكا اللاتينية، وذلك بهدف منع انهيار النظام المصرفي بالدول الغربية.

كما ظهر واضحاً من البحث أن الدافع نحو تلك العملية هو المصلحة المشتركة لكلا الطرفين المدين والدائن في الوصول إلى اتفاق حول إعادة الجدولة، حيث إن العقوبات أو الجزاءات التي يتحملها المدين من جراء التوقف عن السداد لا تمثل بالضرورة المكاسب التي يجنيها الدائن. كما أن تخفيف عبء الدين من خلال إعادة الجدولة قد يسمح للمدين بزيادة استثماراته ومن ثم زيادة دخله وقدرته على السداد مستقبلاً، الأمر الذي يعود بالنفع على الدائن من خلال حصوله على مستحقاته من المدين؛ أي أن سلوك الدائن في تلك العملية يكون نابعاً من محاولته تعظيم قيمة مطالباته مقارنة بالمدين، الذي يكون سلوكه نابعاً من محاولة تجنب العقوبات التي يمكن أن تفرض عليه من جراء التوقف عن سداد الدين دون الاتفاق على إعادة الجدولة.



وقد صاحب عملية إعادة الجدولة العديد من الصعوبات التي تمثلت في كثرة المفاوضات اللازمة لعملية إعادة الجدولة، واختلاف وجهات نظر الأطراف المتفاوضة حول تفاصيل عملية إعادة الجدولة، حيث تستلزم تلك العملية مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للاتفاق على برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والمفاوضات المتعلقة بالخطوط العريضة لشروط إعادة جدولة الديون المستحقة لدائني نادي باريس، ومفاوضات نادي لندن لإعادة جدولة الديون التجارية، والمفاوضات مع الدائنين الآخرين الذين لا تنطبق عليهم شروط نادي باريس، والمفاوضات مع المجموعات الاستشارية الخاصة بتنسيق برامج المعونة، والمفاوضات مع المقرضين الثنائيين للحصول على تمويل جديد، والمفاوضات مع الهيئات والمؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف الأخرى بخلاف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هذا بالإضافة إلى الصعوبات العديدة التي صاحبت عملية المفاوضات الثنائية التي تلي مفاوضات نادي باريس لتوقيع الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة دائنة على حدة. وقد زاد من حدة الصعوبات التي صاحبت مفاوضات إعادة الجدولة عدم الإعداد الجيد لتلك المفاوضات من قبل الدولة المدينة، وعدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن حجم الدين، بالإضافة إلى إجراء العديد من تلك المفاوضات بطريقة منفصلة وفي آن واحد، الأمر الذي يضع المزيد من الضغوط على الفئة القليلة من المحللين الماليين والاقتصاديين بالدول المدينة لدرجة أنهم أصبحوا يقضون أغلب أوقاتهم في مفاوضات متعلقة بالدين، مما لا يترك معه وقتاً كافياً للتركيز على الأمور الاقتصادية الأخرى.

وقد أوضح البحث عدم جدوى إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون الخارجية بالدول النامية بصفة عامة والدول الثلاث بصفة خاصة، وظهر ذلك واضحاً من زيادة عدد الدول التي لجأت إلى إعادة الجدولة، وتكرار تلك العملية أكثر من مرة للدولة الواحدة بما فيها الدول الثلاث موضوع الدراسة، ووصلت في بعضها إلى أكثر من عشر مرات، إضافة إلى زيادة المبالغ المعادة جدولتها عاماً بعد آخر وتزايد صافي المديونية رغم عمليات إعادة الجدولة.

وقد أرجعت الدراسة أوجه القصور في جدوى إعادة الجدولة لعلاج مشكلة المدفوعات الخارجية إلى ثلاثة عوامل رئيسية، الأول يتعلق بطبيعة عملية إعادة الجدولة، والثاني بالظروف الدولية، والثالث بالظروف المحلية بالدولة المدينة نفسها.

ففيما يتعلق بأوجه القصور التي ترتبط بطبيعة عملية إعادة الجدولة فإنها تتمثل في :

1. عدم وجود قواعد رسمية لعملية إعادة الجدولة، وذلك لعدم صحة تشخيص أزمة الدين والنظر إلى تلك المشكلة كأزمة طارئة، والإصرار على معالجة الأزمة على أساس كل حالة على حدة، وعدم وضع إطار شامل لمعالجة كافة الديون مرة واحدة، حيث يتم فصل الديون التجارية عن الديون الرسمية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث لبس كبير لدى الدولة المدينة، وضياح الكثير من الجهد والوقت في المفاوضات المطولة التي تستهلك وقت كبار المسؤولين والفئة القليلة من المحللين الماليين والاقتصاديين بالدول المدينة؛ الأمر الذي لا يترك لهم وقتاً كافياً للتركيز على القضايا الاقتصادية الأخرى، حتى إن تلك الدول أصبحت في مفاوضات شبه دائمة فيما يتعلق بشؤون الدين.

2. تأخر نادي باريس في التدخل لعلاج الأزمة حتى اللحظة الأخيرة، حيث لا يتدخل إلا عندما يصبح التقصير في السداد أمراً حتمياً بعدما تكون الدولة قد استنفدت كافة وسائلها الممكنة لعلاج الأزمة، وهو الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً. كما أن نادي باريس يكون معنياً أكثر بنتائج الأزمة بدلاً من محاولة القضاء على أسبابها، ومن ثم يكون التركيز على علاج الأزمة وليس الوقاية منها.

3. أنه كثيراً ما تبنى إعادة الجدولة على عدد من الافتراضات والتقديرات الخاطئة نظراً لعدم دقة البيانات والتقديرات المتعلقة بحجم القروض والالتزامات المترتبة عليها، وكذا أسعار الصادرات الرئيسية للدول المدينة.

4. قصر الفترة التي يجمد فيها الدين وتعاد جدولته، وذلك لرغبة الدائنين في إبقاء المدين تحت السيطرة في الأجل القصير في ضوء برامج الثبيت مع الصندوق، هذا

بالإضافة إلى أن معظم المبالغ المعادة جدولتها هي في الأصل متأخرات واجبة السداد على الدول المدينة، ومن ثم يكون اللجوء المتكرر إلى إعادة الجدولة وما تضيفه كل عملية جديدة من أعباء إلى حجم الدين نظراً للشروط التجارية التي يتم بناء عليها إعادة الجدولة، وخاصة قبل قمة تورنتو.

5. أنه رغم التحسينات التي أجريت على ممارسات نادي باريس لإعادة الجدولة فهي لا تتماشى مع مطالب أفريقيا التي تدعو إلى فترة سداد للدين قدرها 50 عاماً منها عشرة أعوام فترة سماح (مثل شروط قروض صندوق التنمية الأفريقي). كما أن الشروط التي تمت تلك العملية بناء عليها لم تراعى التوازن بين عبء الدين والقدرة على السداد عكس ما حدث في إعادة الجدولة لألمانيا عام 1953 وإندونيسيا عام 1970، والتي أعادت جدولة ديونها بشروط سخية للغاية راعت قدرتها على السداد من خلال التركيز على السياسة التوسعية بدلاً من الانكماشية؛ وذلك عن طريق التركيز على بناء قدرة الإنتاج المحلي وزيادة التصدير بهدف استعادة الجدارة الائتمانية في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بأوجه القصور التي ترجع إلى العوامل الدولية فقد تمثل أهمها في:

1. قصور رؤية مؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بمسببات أزمة الديون ونتائجها حيث:

أ. يرى صندوق النقد الدولي أن مشكلة المديونية مشكلة مؤقتة، وترجع لأسباب داخلية بالدرجة الأولى (فائض الطلب)، في الوقت الذي ترى فيه الدول الأفريقية أنها مشكلة هيكلية، وترجع لأسباب خارجية بالدرجة الأولى، وقد كان لتعارض وجهات النظر هذه أثره في إثارة العديد من الخلافات حول انتهاج السياسات الخاصة بمعالجة المشكلة وتوقيتها وتنفيذها.

ب. تركز هدف مؤسسات بريتون وودز بالدرجة الأولى على استعادة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في المدى القصير (من خلال السياسات الانكماشية) بصرف النظر عن اعتبارات التنمية الطويلة الأجل، وهو ما يعني

أن تلك المؤسسات لا تراعي المشكلات الهيكلية للاقتصاد الأفريقي، والتي لا يمكن حلها إلا في الأجل الطويل.

ج. يتبين عدم جدوى التسهيلات التي قدمها الصندوق للتجارب مع الأزمة وبصفة خاصة تسهيلات التكيف الهيكلي والتكيف الهيكلي المعزز نظراً لمشروطيتها المعقدة من جهة، ومن جهة أخرى فإنها لا تأخذ في الاعتبار القيود السياسية والاجتماعية والأهداف غير المالية لعملية التنمية.

د. أهمل الصندوق - ولفترة طويلة من الوقت - أحد العناصر الأساسية لحل أزمة الدين وهو عمليات تخفيض الديون الطوعية من قبل الدائنين نظراً لضخامة وثلث أعبائها.

2. عدم وضع أي ترتيبات مجدية للتخفيف من الديون المتعددة الأطراف التي أصبحت أحد المكونات الرئيسية لمشكلة الدين.

3. زيادة استنزاف الموارد الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة، والذي ضاعفها انتهاج تلك الدول لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، فقد كانت تدفقات الموارد بكافة أشكالها إلى الدول الثلاث خلال الثمانينيات عكسية بلغت 2740، 9050، 12141 مليون دولار لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، ومصر، على التوالي.

4. تدهور شروط التجارة بالدول النامية.

أما ما يتعلق بالعوامل التي ترجع إلى الدول الثلاث فمن أهمها تشوه هيكل الاقتراض الخارجي، وسوء التوزيع القطاعي للقروض، وعدم كفاءة تخصصها على المشروعات المختلفة، وسوء استغلال الموارد المتاحة، وعدم الاستقرار والفساد الذي وصل إلى قمة مستوياته (الفساد الرئاسي) في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي محاولة استطلاع للرؤية المستقبلية لجدوى عملية إعادة جدولة الديون المستحقة السداد خلال الفترة 1995-2004 في حالة إعادة جدولتها وفقاً للشروط التي سادت



خلال الفترة 1980-1994، فقد أوضح البحث زيادة الأعباء المترتبة على تلك العملية بنحو 94.9٪، 94.9٪، 83.7٪ بالقيمة المطلقة ونسبة 6.4٪، 6.4٪، 5.9٪ بالقيمة الحالية (بافتراض سعر خصم قدره 10٪) لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وم ساحل العاج، ومصر على التوالي.

وقد خلص البحث إلى أنه حتى تؤدي عملية إعادة الجدولة أكلها، فيجب أن تقترن بيئة خارجية موالية تعمل على ضمان أسعار عادلة ومجزية لصادرات الدول المدينة مع ضمان زيادتها ونموها بصفة مستمرة، بالإضافة إلى ضرورة زيادة تدفقات المعونة الميسرة بحيث يكون هناك انتقال صاف للموارد في الدول المدينة مع حتمية العمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد الخارجية والمحلية المتاحة لتلك الدول، وتحسين نظم إدارة الدين القائم وكذا شروط عمليات إعادة الجدولة وممارساتها، الأمر الذي يساهم في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على السداد.

ومجمل القول فإنه لعلاج مشكلة الدين يجب التركيز على سبل الوقاية منها وليس علاجها من خلال إعادة الجدولة، حيث إن قدرة الدولة على السداد لا تتوقف على المؤشرات المالية فحسب (عجز الحساب الجاري أو التوازن الحسابي لميزان المدفوعات أو مؤشرات عبء الدين)، ولكنها تعتمد بصفة عامة على الأداء الاقتصادي الكلي، والظروف الاقتصادية بصفة عامة والاستقرار السياسي والاجتماعي، وذلك وفقاً لما أوضحت الدراسات السابقة في هذا المجال.

الملاحق الإحصائية



تطور هيكل الدين طبقاً لمصادره المختلفة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة: 1980-1990  
الملحق (1-2)

(مليون دولار أمريكي)

البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
جمهورية الكونغو الديمقراطية - إجمالي رصيد الدين	4960	4916	5078	5321	5275	6171	7190	8752	8549	9202	10215
إجمالي الديون الطويلة الأجل	4261	4239	4072	4433	4284	4958	5917	7205	6929	7934	8951
أولاً: ديون رسمية عامة مضمونة	4261	4239	4072	4433	4284	4958	5917	7205	6929	7934	8951
1. دائنون رسميون	2680	2881	2792	3464	3406	4070	5031	6318	6083	7056	8063
٪	62.9	58	68.6	78.1	79.5	82.1	85	87.7	87.8	88.9	90.1
أ. متعددة الأطراف	333	463	388	450	473	603	826	1212	1388	1576	1874
٪	12.4	16.1	13.9	13	13.9	14.8	16.4	19.2	22.8	22.3	23.2
- ميسرة	205		274	341	389	490	641	951	1077	1219	1411
٪	61.6		70.6	75.8	82.2	81.3	77.6	78.5	77.6	77.3	75.3
- غير ميسرة	127		114	108	84	113	185	260	311	357	462
ب - ثنائية	2347	2418	2404	3015	2933	3467	4205	5106	4695	5480	6189
٪	87.6	83.9	86.1	87	86.1	85.2	83.6	80.8	77.2	77.7	76.8
- ميسرة	685		826	817	803	872	993	1151	945	1395	1689
٪	29.2		34.4	27.1	27.4	25.2	23.6	22.5	20.1	25.5	27.3
2. ديون خاصة	1582	1357	1280	969	878	888	886	887	845	878	889
ثانياً: ديون خاصة غير مضمونة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الديون المستحقة للبنوك التجارية	553	-	531	509	540	544	541	538	518	520	524
٪	13	-	13	11.5	12.6	11	9.1	7.5	7.5	6.6	5.9
ساحل العاج											
إجمالي رصيد الدين	5848	6608	7862	7819	8106	9745	11087	13554	13994	15683	18079
إجمالي الديون الطويلة الأجل	4724	5072	6221	6263	6830	8347	9624	11574	11647	12496	14560
أولاً: ديون رسمية عامة مضمونة	4310	4470	5063	4896	4841	5778	6669	8310	7947	8425	10188
٪	91.2	88.1	81.4	78.2	70.9	69.2	69.3	71.8	68.2	67.4	70
1. دائنون رسميون	1230	1153	1461	1677	1961	2653	3396	4863	4826	5278	7096
٪	28.5	25.8	28.9	34.3	40.5	45.9	50.9	58.5	60.7	62.6	69.7
أ. متعددة الأطراف	524	596	781	941	972	1206	1553	2254	2143	2163	2696



أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية

تابع الملحق (1.2)

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان
38	41	44.4	46.3	45.7	45.5	49.6	56.1	53.5	51.7	42.6	%
242	200	195	209	166	140	117	131	142		96	- مبصرة
2454	1963	1948	2045	1388	1067	855	810	639		428	- غير مبصرة
4400	3116	2683	2609	1843	1446	989	736	680	557	706	ب - ثنائية
62	59	55.6	53.7	54.3	54.5	50.4	43.9	46.5	48.3	57.4	%
1996	1037	789	861	639	470	367	237	332		351	- مبصرة
45.4	33.3	29.4	33	34.7	32.5	37.1	45.8	48.8		49.7	%
3092	3147	3120	3447	3273	3126	2880	3219	3602	3317	3080	2. ديون خاصة
30.3	37.4	39.3	41.5	49.1	54.1	59.5	65.7	71.2	74.2	71.5	%
4372	4071	3700	3264	3955	2569	1989	1367	1158	602	414	ثانياً: ديون خاصة غير مضمونة
30	32.6	31.8	28.2	30.7	30.8	29.1	21.8	18.6	11.9	8.8	%
7083	6663	6244	5947	5362	4772	3963	3467	3487	-	2062	إجمالي الديون المستحقة للمصارف التجارية
48.6	53.3	53.6	50.5	55.7	57.2	58	55.4	56.1		43.6	%
40104	51498	52486	52016	46338	42135	35501	32459	29525	22572	20915	مصر - إجمالي رصيد الدين
35318	43578	45535	45414	38992	35728	29507	27013	24197	19299	16477	إجمالي الديون الطويلة الأجل
34318	42497	44404	44316	38045	34978	28957	26413	23742	18979	16212	أولاً: ديون رسمية عامة مضمونة
97.2	97.5	97.5	97.6	97.6	97.9	98.1	97.8	98.1	98.3	98.4	%
26584	35516	37563	37129	30495	28513	24113	21855	19732	15937	14061	1. دالتون رسيون
77.5	83.6	84.6	83.8	80.2	81.5	83.3	82.7	83.1	84	86.7	%
3743	5273	5173	5298	4462	3895	3465	3385	3083	3296	2625	أ. متعددة الأطراف
14.1	14.8	13.8	14.3	14.6	13.7	14.4	15.5	15.6	20.7	18.7	%
1443	2847	2780	2795	2551	2492	2413	2324	2152	-	1901	- مبصرة
38.6	54	53.7	52.8	57.2	64	69.6	68.7	69.8	-	72.4	%
2301	2426	2393	2503	1911	1403	1052	1062	931	-	725	- غير مبصرة
22841	30243	32390	31831	26033	24618	20648	18469	16650	12641	11435	ب - ثنائية
85.9	85.2	86.2	85.7	85.4	86.3	85.6	84.5	84.4	79.3	81.3	%
13653	14101	13938	13469	11668	10440	9218	8872	8760	-	7731	- مبصرة
59.8	46.6	43	42.3	44.8	42.4	44.6	48	52.6	-	67.6	%
7733	6981	6841	7187	7550	6464	4844	4559	4010	3042	2152	2. ديون خاصة
22.5	16.4	15.4	16.2	19.8	18.5	16.7	17.3	16.9	16	13.3	%
1000	1081	1131	1098	947	750	550	600	455	320	265	ثانياً: ديون خاصة غير مضمونة
2.9	2.5	2.5	2.4	2.4	2.1	1.9	2.2	1.9	1.7	1.6	%
1683	1615	1599	1480	1320	1125	794	881	923	-	559	إجمالي الديون المستحقة للمصارف التجارية
4.8	3.7	3.5	3.3	3.4	3.1	2.7	3.3	3.8	-	3.4	%

المصدر: World Bank, World Debt Tables, Various Editions

الملاحق (2-2)  
مؤشرات عبء الدين الخارجي لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر  
خلال الفترة 1980-1994

مصر				ساحل العاج				جمهورية الكونغو الديمقراطية				الأمم
معلومات الإجمالي	معلومات القائمة إلى الصادرات	معدل خدمة الدين	إجمالي الناتج القومي إجمالي	معلومات القائمة إلى الصادرات	معدل خدمة الدين	إجمالي الناتج القومي إجمالي	معلومات القائمة إلى الصادرات	معلومات القائمة إلى الصادرات	معدل خدمة الدين	إجمالي الناتج القومي إجمالي	إجمالي الدين إلى الصادرات	
3.9	9.2	14.8	97.8	4.8	13	28.3	58.8	1.9	11	22.6	35.3	206.4
2.6	6	18.5	94.8	4.9	13.4	31.6	83.5	1.4	6.9	10.5	55.4	268.8
4.8	12.8	21.4	124	10	24.9	46	111.4	1	8.2	13.2	37.8	301.4
5.5	13.9	22.1	123.6	10.4	25.6	49.6	124.8	1.4	8.2	13.7	49.4	295.3
5.4	13.7	23.1	124.2	11.6	23.4	40.6	133.1	3.3	12	20.1	70.9	256
4.8	13.7	28.5	134.2	12.1	23.9	44.7	154.2	4	13.4	24.8	92.3	307.6
4.8	15.5	30.6	144.5	10.4	24.2	48.5	127.8	2.8	10.6	22.4	93.2	353.7
2.8	9.4	19.9	162.4	6.3	16.7	43.3	143.1	2.7	9.9	23.6	118.7	438.9
4.9	12	24.9	185.8	5.6	15.6	39.2	148.4	2.1	7.7	16.6	99.5	361.6
5.1	13.5	28.5	165.4	6.3	15.7	41.2	188.4	2	7	25.7	107.7	388.9
3.9	9.7	22.5	94.8	6.9	17.7	33.6	186.6	-	6.4	15.1	142.4	444.7
2.8	5.8	17.1	102.2	7.3	20.5	38	215.7	-	-	-	-	-
3.5	6.9	15.3	89.4	8.2	16.3	31.7	206.9	-	-	-	-	-
3.1	7.6	13.6	79.4	6.50	15.2	29.7	242.2	-	-	-	-	-
3.2	8.7	14.6	78.9	6.4	17.5	40.1	338.9	-	-	-	-	-

المصدر: World Bank, World Debt Tables, Various Editions

الملحق (2-3)  
مؤشرات عبء الدين في المناطق المختلفة  
خلال الفترة 1980 ، 1984 - 1990

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1980	مؤشرات الدين
<b>كافة الدول النامية</b>								
176.8	184.5	199.6	227.9	236.3	209	182.1	131.1	نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
41.8	42.7	45.9	51.7	49.8	46.1	41.7	28	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
19.8	22.2	26.7	27.8	30	27.9	25.3	21.1	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
8.8	10.2	12.3	12.1	14.4	15.1	14.7	10.8	مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات
2.1	2.4	2.8	2.8	3	3.3	3.4	2.3	مدفوعات الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي
15.5	14	12.8	11.6	11.9	14.1	16	23.2	نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين
19.3	18.6	18	17.3	16.4	15.4	14.7	16.9	نسبة الدين الميسر إلى إجمالي الدين
16.3	15.1	14.6	14.4	12.9	11.2	9.7	8.6	نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين
<b>أفريقيا جنوب الصحراء</b>								
329.5	351.9	361.2	359.6	325	233.8	203.8	97.1	نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
111.1	103.5	98.1	99.8	72.4	51.5	44.1	28.1	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
19.1	21.5	25	21.9	28.3	26.8	24.5	10.9	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
8.9	10.1	11.7	9	11.7	11.2	11.6	5.7	مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات
3	3	3.2	2.5	2.6	2.5	2.5	1.6	مدفوعات الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي
12	11.2	10.3	9.9	11.7	14.5	15.7	17.2	نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين
32.3	30.4	29.8	28.7	28.4	27.6	27.1	27.1	نسبة الدين الميسر إلى إجمالي الدين
21.2	20.3	19.8	19.5	18.5	16.8	15.6	13.4	نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين
<b>أمريكا اللاتينية</b>								
261.4	277.2	314.9	369.6	380.9	316	291.4	197.1	نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
40.8	47.5	54.1	64.3	63.2	61.1	59.3	35.1	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
25.3	29.6	40.1	38.2	44.1	38.6	39.9	37.4	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
13.5	16.8	24.5	23.5	27.8	28.1	27.2	19.7	مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات
2.1	2.9	4.2	4.1	4.6	5.4	5.5	3.5	مدفوعات الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي
15.5	13.9	11.3	9.6	8.4	11.4	13.3	28.2	نسبة الدين القصير الأجل إلى إجمالي الدين
5.4	5.1	4.8	4.6	4.8	4.2	3.6	4.5	نسبة الدين الميسر إلى إجمالي الدين
13.8	12.3	11.8	11.5	9.9	7.9	6.2	5.8	نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين

المصدر : World Bank, World Debt Tables, 1991, 1992, vol. I, 120, 124

**الملحق (4.2)**  
**معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي**  
**لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر**  
**خلال الفترة 1980-1990**

(C/)

الأعوام	الدولة	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	مصر
1980		0.8-	3	10.8
1981		4.3	2.2	4
1982		1.6	0.7-	10.7
1983		1.2-	1.6	7.7
1984		1.1-	5.5	6.1
1985		5.2	0.5	6.6
1986		3	4.7	2.6
1987		1.2-	2.7	2.5
1988		1.6-	0.6	3.9
1989		1-	2-	3
1990		2.6-	1.9-	2.5
متوسط الفترة 1980-1975		4.7	1.3-	10.5
متوسط الفترة 1985-1980		1	1.7	7.3
متوسط الفترة 1990-1986		2.2-	0.1	2.5

المصدر : World Bank, World Tables. 1992, op. cit., 23-25.



أثر صـب الدين الطويل الأجل المدفوع للخارج على الاستثمار في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1980-1993  
(مليون دولار أمريكي)

مصر				مساحل العاج				جمهورية الكونغو الديمقراطية				الأمم			
نسبة 4.3	نسبة الإجمالي للناتج الاستثمار (4)	نسبة الدين إلى الناتج الاجمالي 1:2=(3) (3)	مصدر الدين الأجل الطويل (2)	الناتج الاجمالي للمنتج (1)	نسبة 4.3	نسبة الإجمالي للناتج الاستثمار (4)	نسبة الدين إلى الناتج الاجمالي 1:2=(3) (3)	مصدر الدين الأجل الطويل (2)	الناتج الاجمالي للمنتج (1)	نسبة 4.3	نسبة الإجمالي للناتج الاستثمار (4)	نسبة الدين إلى الناتج الاجمالي 1:2=(3) (3)	مصدر الدين الأجل الطويل (2)	الناتج الاجمالي للمنتج (1)	الأمم
26.9	21.9	5.9	1358	22913	34.8	28.3	9.8	1028	10514	37	10	3.7	542	14758	1980
23.2	22	5.1	1203	23405	48.3	25.9	12.5	1055	8433	14.3	10.5	1.5	209.3	13643	1981
37.2	19.9	7.4	1898	25592	74.6	23.2	17.3	1308	7567	18.1	8.3	1.5	222	14335	1982
51.3	15.8	8.1	2278	28137	90.3	20.6	18.6	1260	6775	23.7	9.3	2.2	248	11262	1983
66.4	12.8	8.5	2612	30643	171.6	10.9	18.7	1231	6567	55.2	10.5	5.8	415	7191	1984
68.7	13.1	9	3110	34690	140.4	14.6	20.5	1430	6984	56	12.5	7	497	7150	1985
50.9	16.7	8.5	3060	35880	158.2	12.2	19.3	1806	9369	41.7	13.2	5.5	455	8304	1986
33.3	15.9	5.3	1888	35545	127.4	11.7	14.9	1541	10374	42.3	14.2	6	470	7806	1987
59.2	15.7	9.3	2883	30978	85.4	15.1	12.9	1332	10310	27.8	14.4	4	392	9706	1988
63.5	15.9	10.1	3376	33339	143.7	10.3	14.8	1373	9308	43.4	14.5	6.3	609	9607	1989
62.7	16.1	10.1	3368	33333	171.4	9.8	16.8	1473	8767	31.3	11.5	3.6	348	9557	1990
36.3	20.4	7.4	2382	32309	154	10	15.4	1241	8082	-	-	-	178	-	1991
39.6	18.2	7.2	2539	35316	117.4	10.9	12.8	1103	8625	-	-	-	77	-	1992
-	-	6.1	2407	39160	132.3	9.3	12.3	964	7850	-	-	-	27	-	1993

\* الفترة من 1991 إلى 1993 خاصة بالناجح القومي الإجمالي.  
المصدر: 2, 23 (1992), World Bank, (Washington, DC: World Bank & UNDP., *African Development Indicators*,  
World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions  
World Bank, *World Tables*, 1995, 229, 249.

الملحق (2-6)

نصيب الفرد من المديونية والناج القومي في كل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1994

(دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	نصيب الفرد من الدين (1)	نصيب الفرد من الناتج القومي (2)	نسبة (2-1)	نصيب الفرد من الدين (1)	نصيب الفرد من الناتج القومي (2)	نسبة (2-1)	نصيب الفرد من الدين (1)	نصيب الفرد من الناتج القومي (2)	نسبة (2-1)
1980	182.4	590	31	713.7	1180	61	511.7	500	102
1981	181.9	540	34	783.7	1150	68	569.77	550	104
1982	176.2	490	36	895.6	1000	90	685.9	600	114
1983	178.9	430	42	861.3	800	108	734.6	620	118
1984	171.8	340	51	862.3	700	123	783	640	122
1985	194.7	260	75	999	670	149	905.9	660	137
1986	219.6	240	92	1093.6	730	150	972.2	670	145
1987	258.6	230	112	1285	780	165	1065.9	690	154
1988	244.4	240	102	1274.5	850	150	1064.4	660	161
1989	254.6	230	111	1371.7	810	169	1009.8	640	158
1990	273.7	220	124	1519	750	203	770.3	610	126
1991	-	-	-	1440	663	207	760.1	599.2	127
1992	-	-	-	1420	680	209	733	640.2	114
1993	-	-	-	1450	596	243	719.3	693.2	104
1994	-	-	-	1347	397	339	576.6	731.1	79

المصدر: تم حسابها بمعرفة الباحث من مصادر متعددة منها:

World Bank, World Tables, 1995, Passim

World Bank, World Debt Tables, Various Editions.

بعض مؤشرات الدين في دول أفريقيا  
خلال عامي 1980، 1990

الملحق (7.2)

الدولة	عدد السكان		إجمالي الدين الخارجي		نصيب الفرد من الدين		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي		إجمالي الدين الخارجي كنسبة إلى		خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات		معلومات إضافية من صادرات السلع والخدمات	
	عدد السكان		إجمالي الدين		نصيب الفرد من الدين		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي		إجمالي الدين الخارجي كنسبة إلى		خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات		معلومات إضافية من صادرات السلع والخدمات	
	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980
الجزائري	-	7.49	-	-	7710	-	609 <sup>(1)</sup>	-	-	-	-	-	-	-
بنين	1.9	3.37	417	417	1427	124	362	315	131.1	316.9	3.4	6.3	4.5	4.5
بوتسوانا	1.6	0.87	133	133	513 <sup>(1)</sup>	153	2049	786	17.8	22.9	4.4	1.9	1.1	1.1
بوروندي	2.9	6.80	334	334	834	49	328	241	88	156	6.4	5.9	3.1	3.1
الكاميرون	14.5	4.02	166	166	906	41	211	202	180.1	930.1	43.6	9.5	4.8	4.8
الكونغو	10.4	8.42	2513	2513	6023	298	941	755	136.7	257.6	21.5	15.2	8.1	8.1
جمهورية أفريقيا الوسطى	5.1	2.26	195	195	901	86	393	316	94.7	400.7	11.9	4.9	1.6	1.6
تشاد	2.2	4.38	218	218	492	50	189	158	305.9	207.1	5.1	8.3	0.7	0.7
جزر القمر	-	0.32	44	44	176 <sup>(1)</sup>	138	782	347	-	443	9.1	-	-	-
جمهورية الكونغو	10.5	1.58	1496	1496	5118	947	1007	850	146.7	352.5	20.7	10.8	6.7	6.7
ساحل العاج	13.3	7.89	5848	5848	17956	741	729	1177	160.7	487.4	38.6	28.3	13	13
أنغولا	8.1	36.72	804	804	3250	22	118	116	136.2	480.3	33	7.6	4.7	4.7
الجابون	5	0.76	1513	1513	3647	1991	3234	3886	62.2	138.4	7.6	17.7	6.3	6.3
غانا	9.9	10.50	1314	1314	3498	125	392	406	116	353.4	34.9	13.1	4.4	4.4
غينيا	2.4	4.39	1117	1117	2497	254	482	303	201.9	287.1	8.3	19.8	6	6
كينيا	14.8	16	3530	3530	6840	221	368	419	165.1	306.3	33.8	21.4	11.3	11.3
ليسوتو	0.8	1.32	71	71	390	54	470	413	19.5	41.2	2.4	1.5	0.6	0.6
ليبيريا	-	1.82	686	686	1870	377	451	578	111.8	-	-	8.7	5.8	5.8
مدغشقر	22.5	8.48	1257	1257	3938	148	233	428	242.4	805.5	47.2	17.2	10.9	10.9
مالاوي	9.1	5.90	821	821	1544	139	195	180	260.8	328.5	22.5	27.7	16.7	16.7

تابع الملحق (7-2)

الدولة	عدد السكان		إجمالي الدين الخارجي	نسبة الفرد من الدين		نسبة الفرد من الناتج القومي الإجمالي		إجمالي الدين الخارجي كنسبة إلى إجمالي مبيعات السلع والخدمات		خدمة الدين كنسبة من مبيعات السلع والخدمات		معلومات إضافية كنسبة من مبيعات السلع والخدمات	
	1990	1980	1990	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980	1990	1980
ماليا	4.2	2.3	11.5	5.1	227.3	433.4	45.4	100.7	5.1	11.5	2.3	4.2	2.3
موريتانيا	5	7.9	13.9	17.3	306.6	449.8	125.7	226.6	17.3	13.9	7.9	5	7.9
موريشيوس	2.9	5.9	8.7	9.1	80.7	53.5	41.6	37.9	9.1	8.7	5.9	2.9	5.9
موزمبيق	7.7	صفر	14.4	صفر	صفر	1573.3	صفر	384.5	صفر	14.4	صفر	7.7	صفر
النيجر	8.9	12.9	24.1	21.7	132.8	464.2	34.5	73.6	21.7	24.1	12.9	8.9	12.9
نيجيريا	12.1	3.3	20.3	4.2	32.2	242.7	10	110.9	4.2	20.3	3.3	12.1	3.3
رواندا	7.6	2.8	14.5	4.2	103.4	494.1	16.3	35	4.2	14.5	2.8	7.6	2.8
السنگال	8.1	10.5	20.4	28.7	162.7	326.8	50.5	66.5	28.7	20.4	10.5	8.1	10.5
سيراليون	11.2	5.7	15.9	22.9	157.7	773.7	40.7	146.2	22.9	15.9	5.7	11.2	5.7
الصومال	5.8	0.9	11.7	4.9	52.5	2576.2	109.5	276.9	4.9	11.7	0.9	5.8	0.9
السودان	4	12.8	5.8	25.5	499.4	1829.1	77.2	-	25.5	5.8	12.8	4	12.8
تنزانيا	10.9	10	25.8	19.6	317.8	1070.7	47.7	282	19.6	25.8	10	10.9	10
توجو	7	5.8	14.1	9	180.1	212.2	95.3	81.8	9	14.1	5.8	7	5.8
أوغندا	14.5	3.7	54.5	18.3	240.2	1175.2	62.9	92.1	18.3	54.5	3.7	14.5	3.7
جمهورية الكونغو الديمقراطية	6.6	11	15.4	22.6	206.4	438	35.3	141	22.6	15.4	11	6.6	11
زامبيا	4.3	8.8	12.3	25.3	201	500.8	90.9	261.3	25.3	12.3	8.8	4.3	8.8
زيمبابوي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	15.1	10.4	59.4	27.1	130	193	47.1	53.1	27.1	59.4	10.4	15.1	10.4
مصر	11	9.2	25.7	14.8	227.7	300.8	97.8	126.5	14.8	25.7	9.2	11	9.2
المغرب	11.7	17	24.4	32.7	224.5	282.5	53.3	97.1	32.7	24.4	17	11.7	17
تونس	7.8	6.9	25.8	14.8	96	127.7	41.6	62.2	14.8	25.8	6.9	7.8	6.9

2. المتوسط خلال العامين 1986 و 1987. هناك عشر دول، البيانات المتوافرة عنها غير كاملة (الرأس الأخضر، جيبوتي، غينيا الاستوائية، جامبيا، غينيا، بيساو، ناميبيا، ساوتومي وبرنسيب، سوازيلاند، ليبيا). المصدر: قام الباحث بعمل الملحق من مصادر متعددة منها: تقرير عن التنمية في العالم 1992 المجلد 21 و 24. World Bank, & UNDP, African Development Indicators, op. cit., 11, 32, 159, 163.



الملحق (1.3)  
عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية بنادي باريس  
لأفريقيا خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

%	الإجمالي		1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	الدولة
	القيمة	العدد												
1.1	487	1		487										أنجولا
0.4	157	1		157										بنين
1.4	616	1		616										الكاميرون
0.2	92	5	5		26		18			15		28		جمهورية أفريقيا الوسطى
0.1	40	1		40										تشاد
4	1857	2	1181				676							جمهورية الكونغو
5.9	2684	5		1116		931	157	215	265					ساحل العاج
12.1	5543	1				5543								مصر
0.1	26	2		12				14						غينيا الاستوائية
2.8	1281	3		492	315	474								الجابون
-	19	1					19							جامبيا
0.8	348	2		116			232							غينيا
0.1	64	2		40		24								غينيا بيساو
0.2	76	4							13	18		24	21	ليبيريا
3.1	1397	7	89		260		212	168	389		107	172		مدغشقر
0.1	68	3			27					15	26			مالاوي
0.2	105	2		42	63									مالي

تابع الملحق (1.3)

(مليون دولار أمريكي)

%	الإجمالي		1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	الدولة
	القيمة	العدد												
0.5	227	4		112		39	36	40	317					موريتانيا
2.8	1280	3	499			464								موزمبيق
0.8	374	7	120		57.34		34	48	44	37				النيجر
24.8	11343	2		5161			6182							نيجيريا
1.8	841	8	111	154		88	94	169		64	84	77		السنغال
0.4	192	3				124	65		88				39	سيراليون
0.5	250	2						126						الصومال
2.2	988	3							231	546	211			السودان
2.4	1112	3	199		269		644							تنزانيا
1.6	744	7	94	90	123			125	67	125		120		توجو
0.6	270	4		86		105					16	63		أوغندا
10.6	4845	6		1602		740	425	385		1417		276		جمهورية الكونغو الديمقراطية
13.9	6371	5	1886		1100	1074		1083		1228				المغرب
4.5	2038	4	1005				468		263	302				زامبيا
100	45735	104	10	16	10	11	13	11	9	10	5	7	2	عدد
			5189	10323	2274	9606	9244	2391	1677	3767	444	760	60	قيمة
			11.4	22.5	5	21	20.2	5.2	3.7	8.2	1	1.7	0.1	%

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions

الملاحق (2-3)  
عمليات إعادة الجدولة المتعددة الأطراف لأفريقيا مع المصارف التجارية  
خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

%	الإجمالي		1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	الدولة
	القيمة	العدد												
1	217	1			217									جمهورية الكونغو
15.7	3547	3			2211 <sup>1</sup>		851	485						ساحل العاج
0.1	27	1				27								الجابون
0.1	19	1			19									جامبيا
0.1	28	1			28									غينيا
0.2	55	2								26	29			ليبيريا
2.6	583	4	49			تعديل شروط اتفاق 1984			379			155		مدغشقر
0.4	95	2			36					59				مالاوي
13.1	2946	2				2415	531							المغرب
1.1	253	1				253								موزمبيق
0.3	65	2					36		29					النيجر

1. لم يوضع الاتفاق موضع التنفيذ بسبب عدم تسوية متأخرات الفائدة طبقاً لما توضحه بيانات البنك الدولي عن جداول الديون في العالم لعام 1996، ص 84.

تابع الملحق (2.3)

(مليون دولار أمريكي)

%	الإجمالي		1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	الدولة
	القيمة	العدد												
46	10385	2		5671		4714								نيجيريا
0.5	116	2						20	96					السنغال
0.1	25	1							25					سيراليون
14.1	3173	5						1037	838	702	3	593		السودان
0.9	201	3			48					84			69	توجو
3.4	772	7		61		61	65	61	64	58			402	جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.3	74	1							74					زامبيا
		41	1	2	6	6	4	4	7	5	2	2	2	عدد العمليات
100	22581		49	5732	2559	7470	1483	1603	1505	929	32	748	471	القيمة
	100		0.2	25.4	11.3	33.1	6.6	7.1	6.7	4.1	0.1	3.3	2.1	%

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions .



الملحق (3-3)

اتفاقيات إعادة الجدولة التي تمت في إطار نادي باريس  
لأفريقيا ولديون سبقت إعادة جدولتها خلال الفترة 1980-1990

الدولة	تاريخ توقيع اتفاق إعادة الجدولة	الدولة	تاريخ توقيع اتفاق إعادة الجدولة
جمهورية أفريقيا الوسطى	22 تشرين الثاني / نوفمبر 1985 14 كانون الأول / ديسمبر 1988	سيراليون	8 شباط / فبراير 1984 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1986
جمهورية الكونغو	15 حزيران / يونيو 1990 13 أيلول / سبتمبر 1990	الصومال	22 تموز / يوليو 1987
ساحل العاج	18 كانون الأول / ديسمبر 1987 18 كانون الأول / ديسمبر 1989	السودان	18 آذار / مارس 1982 4 شباط / فبراير 1983 2 أيار / مايو 1984
غينيا الاستوائية	1 آذار / مارس 1989 12 نيسان / إبريل 1989	تنزانيا	13 كانون الأول / ديسمبر 1988 16 آذار / مارس 1990
غينيا	26 تشرين الأول / أكتوبر 1989	توجو	12 نيسان / إبريل 1983 6 حزيران / يونيو 1984 22 آذار / مارس 1988 20 حزيران / يونيو 1989 9 تموز / يوليو 1990
غينيا بيساو	23 آذار / مارس 1984 22 أيار / مايو 1985	أوغندا	19 حزيران / يونيو 1987 26 كانون الثاني / يناير 1989
مدغشقر	23 تشرين الأول / أكتوبر 1986 28 تشرين الأول / أكتوبر 1988 10 تموز / يوليو 1990	جمهورية الكونغو الديمقراطية	20 كانون الأول / ديسمبر 1983 18 أيلول / سبتمبر 1985 15 أيار / مايو 1986 18 أيار / مايو 1987 23 حزيران / يونيو 1989 20 تموز / يوليو 1984 4 آذار / مارس 1986 12 تموز / يوليو 1990
مالاوي	12 نيسان / إبريل 1988	زامبيا	
مالي	22 تشرين الثاني / نوفمبر 1989		
موريتانيا	19 حزيران / يونيو 1989		
المغرب	6 آذار / مارس 1987 26 تشرين الأول / أكتوبر 1988 11 أيلول / سبتمبر 1990 14 حزيران / يونيو 1990 18 أيلول / سبتمبر 1990 24 كانون الثاني / يناير 1989 12 شباط / فبراير 1990		
موزمبيق			
النيجر			
النيجال			

الملاحق (3-4)

اتفاقيات إعادة الجدولة مع نادي باريس طبقاً لشروط تورنتو  
خلال الفترة تشرين الأول/أكتوبر 1988 - أيلول/سبتمبر 1991

الدولة	تاريخ مذكرة التظلم	تاريخ التوقف	التغطية		الأثر التمويلي (بالمليون دولار)		
			فترة التجميد		المبلغ للتجميد	صافي مدخرات التغطية السنوية	التقص في القيمة الحالية لخدمة الدين للمعدة جدولته
			تاريخ البداية	المدة بالشهور			
بنين	1989/6/22	1989/3/31	1989/6	13 (أ)	157	66	12
بوليفيا	1990/3/15	1985/12/31	1990/1	24 (ب)	300	3	22
بوركينافاسو	1991/3/15	1991/1/1	1991/3	15 (أ)	71	-	8
جمهورية أفريقيا الوسطى	1988/12/14	1983/1/1	1989/1	18 (ب)	26	1	4
تشاد	1990/6/15	1983/1/1	1990/1	12 (أ، ب)	5	-	1
غينيا الاستوائية	1989/10/24	1989/6/30	1989/10	15 (أ)	40	-	4
	1989/3/1	1984/7/1	متأخرات	12 (أ، ب)	12	-	1
			1988/12/31				
غينيا	1989/4/12	1986/1/1	1989/1	12 (أ، ب)	116	-	5
غينيا بيساو	1989/10/26	1986/12/31	1989/10	15 (أ، ب)	40	-	1
غيانا	1990/9/12	1988/12/31	1990/9	35 (أ، ب)	123	3	20
مدغشقر	1988/10/28	1983/7/1	1988/4	21 (أ، ب)	260	2	25
	1990/7/10	1983/7/1	1990/6	13 (أ، ب)	89	2	20
مالي	1988/10/27	1988/1/1	1988/7	16 (أ)	63	-	4
	1989/11/22	1988/1/1	1989/11	26 (ب)	42	-	1
موريتانيا	1989/6/19	1984/12/31	1989/6	12 (أ، ب)	112	2	15
موزمبيق	1990/6/14	1984/2/1	1990/7	30 (أ، ب)	499	30	155
النيجر	1988/12/16	1983/7/1	1989/1	12	57	1	11
	1990/9/18	1983/7/1	1990/9	28 (أ، ب)	120	4	30
السنغال	1989/1/24	1983/1/1	1988/11	14 (ب)	154	3	28
	1990/2/12	1983/1/1	1990/1	12 (أ، ب)	111	1	23
	1991/6/21	1983/1/1	1991/7	12 (أ، ب)	150	3	25
تنزانيا	1988/12/13	1986/6/30	1989/1	6 (أ، ب)	199	3	42
	1990/3/16	1986/6/30	1990/1	12 (أ، ب)	199	3	42
توجو	1989/6/20	1983/1/1	1989/4	14 (ب)	90	1	15
	1990/7/9		1990/7	24 (ب)	94	3	16
أوغندا	1989/1/26	1981/7/1	1989/1	18 (أ، ب)	86	2	8
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1989/6/23	1983/6/30	1989/6	13 (أ، ب)	1629	26	197
زامبيا	1990/7/12	1983/1/1	1990/7	18 (أ، ب)	1005	14	136
إجمالي عدد الاتفاقيات	28	متوسط	17	إجمالي	5919	110	925

(أ) متأخرات في بداية فترة التجميد

(ب) دين معاداة جدولته سابقاً

المصدر: World Bank, World Debt Tables, 1991/1992, op. cit, 62.

الملحق (3-5)

أثر شروط تورنتو وترينداد وإلغاء قروض مساعدة التنمية الرسمية  
على تخفيض الدين في الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالديون

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	صافي القيمة الحالية للدين	أثر شروط		أثر شروط ترينداد وإلغاء كافة قروض مساعدة التنمية
		تورنتو لإعادة الجدولة	ترينداد لإعادة الجدولة	
بوروندي	298	228.8	228	191.3
غينيا الاستوائية	229.6	193.9	188.8	86
أثيوبيا	267.6	176.1	163.1	107.5
غانا	138.6	116.9	108.5	93.2
غينيا	181.9	134.9	115.9	73.2
جمهورية الكونغو الديمقراطية	319.5	301.4	210.9	159.9
غينيا بيساو	638.7	486.9	388.7	328.3
غيانا	542.6	474.1	452.4	435.2
هندوراس	259	220.2	206.4	188.8
كينيا	170.3	142.5	130	117.4
زامبيا	384.9	337.8	290.8	267.2
مدغشقر	523.7	430.2	344	235.2
مالاوي	168.3	154.3	151.5	134.1
موريتانيا	241.1	170.8	154.8	106.8
موزمبيق	1830.4	1339.8	1168.8	857.9
ميانمار	447.1	200.1	191.4	81.7
النيجر	462.8	406.6	347.5	240.8
نيجيريا	335.4	293.4	215.9	188.7
ساوتومي وبرنسيب	445.1	339.1	283.3	243.9
سيراليون	578.9	497.6	429.2	409
الصومال	1500.3	1003.1	845.9	620.6
السودان	1103.7	827.2	623.9	537.7
تنزانيا	616.5	493.1	375.4	265
أوغندا	830.5	653.9	649.4	368.7

- بافتراض استمرار تطبيق شروط تورنتو بالطريقة نفسها حتى عام 2000.

المصدر: World Bank, World Debt Tables, 1991/1992, vol. 1, 32.

بعض الملاحق الرئيسية لبرامج الصندوق مع كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الثمانينيات

الملحق (1-4)

مصر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
عدد 1 (1987).	عدد 8 (1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1988، 1989).	عدد 8 (1980، 1981، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1989).	1. عدد البرامج 2. صافي انتقالات موارد الصندوق (مليون دولار).
(246)	664.4	507	أ. الفترة 1980-1985
(291)	(413.1)	(526)	ب. الفترة 1986-1990
(537)	251.3	(19)	ج. الفترة 1980-1990
توحيد أسعار الصرف المتعددة في سعر واحد خلال 18 شهراً، وزيادة أسعار الطاقة والتحرير التدريجي لسعر الفائدة ووضع سقف لائتمانية، وتقديم حوافز أفضل للفلاحين وتخفيض عجز الموازنة، وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، ودعم القطاع الخاص، وتخفيض الدعم، وتحرير التجارة الخارجية وضبط الطلب الكلي وجعله متناسباً مع العرض الكلي عن طريق النقش المالي.	- تجميد الأجور، وتخفيض المزايا الخاصة بالإسكان والنقل، ورفع أسعار المياه والكهرباء والدواء. - تقييد الإنفاق العام، وتحسين أداء شركات القطاع العام التي تحقق خسائر. - اتباع سياسات نقدية مشددة، وتركيز الإنفاق الاستثماري على الاستثمارات ذات العائد المرتفع، وخصخصة بعض المشروعات.	- تعويم العملة - تحرير تنظيمات الاستيراد - إلغاء الرقابة على الأسهم وتخفيض الدعم الحكومي. - خصخصة بعض مشروعات القطاع العام. - تقديم الحوافز للشركات الخاصة وتقديم برامج ملائمة للاستثمار العام. - كبح عرض النقود.	3. مكونات البرامج وسياسات الأداء ومعايير المستهدفة. أ. السياسات



تابع الملحق (1.4)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
تخفيض عجز الموازنة من 14٪ في عام 1988 / 1989 إلى 6.5٪ في عام 1992 / 1993.	- تخفيض عجز الموازنة من 12.7٪ عام 1980 من الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.6٪، 6.3٪، 1.5٪ خلال الأعوام 1982، 1983، 1985 على التوالي. - تخفيض عجز الحساب الجاري من 16٪ عام 1980 إلى 11.8٪، 8.3٪، 3.1٪ خلال الفترة نفسها. - شملت معايير برنامج عام 1989 خفض عجز الموازنة من 1092 مليون دولار (11٪) من الناتج المحلي الإجمالي) عام 1989 إلى 656 مليون دولار (7٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عام 1990. - تخفيض التأخرات المحلية من 383 مليار (CFAF) عام 1989 إلى 100 مليار (CFAF) عام 1990.	- تخفيض عجز الحساب الجاري لنحو 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1985 مقارنة بـ 4.7٪ عام 1984. - تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي 3.5٪ خلال الفترة 1987/1988 - 1989/1990. - زيادة الاستثمار المحلي من أقل من 12٪ عام 1986 إلى 18٪ من الناتج المحلي عام 1989/1990. - تخفيض معدل التضخم من 40٪ عام 1987 إلى 15٪ عام 1990.	ب. معايير الأداء المستهدفة
تدهور الحصيلة من العملات الأجنبية الخاصة (بتحويلات المصريين بالخارج، وعوائد النفط، وعوائد قناة السويس)، وتزايد الدين الخارجي.	تدهور شروط التجارة وصفة خاصة تدهور أسعار البن والكاكاو، وزيادة الاقتراض بالشروط التجارية غير الميسرة، مما أدى إلى تفاقم المديونية وخاصة في نهاية الثمانينات.	- الاختلالات الداخلية والخارجية المقرونة بتأثير المستوى المرتفع للديون الخارجية في الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات، وهبوط أسعار النحاس وأسعار النفط في بعض السنوات.	ج. الأسباب الأساسية لصاحب ميزان المدفوعات

تابع الملحق (1.4)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونجو الديمقراطية	البيان
<p>- طالب الصندوق بضروة إلغاء الدعم عن السلع الغذائية مرة واحدة، إلا أن الحكومة المصرية طلبت أن يتم ذلك على عدة مراحل خوفاً من عدم الاستقرار الاجتماعي.</p> <p>- عارضت مصر تخفيض سعر الصرف الثابت (1 دولار = 70 قرشاً) المستخدم في حساب الواردات من القمح والسلع الأساسية الأخرى.</p> <p>- تأخر توقيع اتفاق عام 1991 نظراً لطول المفاوضات مع الصندوق، والتي بدأت عقب اتفاق عام 1987 حيث طلب الصندوق ضرورة أن تتم الإصلاحات الخاصة برفع أسعار الفائدة، وترشييد أسعار الصرف، وتخفيض عجز الموازنة، ورفع سعر البنزين في خلال ستة أشهر، بينما ترغب الحكومة في التدرج وتنفيذها خلال خمسة أعوام، في الصنف فقد تمثلت أوجه الخلاف في:</p> <p>- إصرار الصندوق على تخفيض عجز الموازنة إلى أقل من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>- تمثلت أوجه الخلاف بين الصندوق وساحل العاج عام 1987 حول أسس عملية إعادة الجدولة حيث أصر الصندوق على عمليات إعادة الجدولة التقليدية التي تراها ساحل العاج غير كافية في ظل الاحتياجات الطويلة الأجل للموازنة، حيث ترى ضرورة أن تحكم تلك العملية المبادئ التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ربط مدفوعات الفائدة بحصيلة الصادرات.</li> <li>• مبادلة الديون بحقوق الملكية.</li> </ul> <p>كما رفضت حكومة ساحل العاج مطالب الصندوق الخاصة بزيادة الإيرادات لموازنة عام 1988، وكذلك رفضت اتخاذ إجراءات تقشفية مالية، مما أدى إلى توقف المباحثات مع الصندوق وعدم الاتفاق حول معايير الأداء لعام 1987.</p> <p>- تم تعليق اتفاق الموازنة لعام 1986 نتيجة عدم وفاء الحكومة بمعايير الأداء للربع الأول من عام 1987.</p>	<p>- تم تجميد اتفاق عام 1986 بسبب ما أعلنه الرئيس موبوتو بتشديد نسبة تخكسية مدفوعات خدمة الدين (10٪ من حصيلة الصادرات أو 20٪ من الموازنة العامة) عام 1987، وقد تخلى موبوتو عن ذلك بعد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>- في الوقت الذي طالبت جمهورية الكونجو الديمقراطية بزيادة الأجور، أصر الصندوق على عدم زيادتها (1987) وكاد اتفاق عام 1987 أن يتعرض للخطر وذلك بمجرد إعلان الرئيس موبوتو زيادة في الأجور بنسبة 40٪، وقد تم التوصل إلى حل مرفض للطرفين وهو جعل تلك الزيادة 20٪ اعتباراً من حزيران/ يونيو 1987.</p> <p>- لم تكن جمهورية الكونجو الديمقراطية راضية عن انتهاء سعر الصرف المزمع والذي أجبرها الصندوق على اتباعه وكانت جمهورية الكونجو الديمقراطية تفضل نظام سعر الصرف الثابت. وذلك طبقاً لما أعلنه وزير المالية عام 1986، كما اتهم وزير التعاون الدولي في جمهورية الكونجو الديمقراطية الصندوق بعدم العدالة في تعامله مع بلاده.</p>	<p>د. أوجه الخلاف بين الحكومة وصندوق النقد الدولي</p>

تابع الملحق (1.4)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
<p>وتجدر الإشارة إلى أن ذلك المعجز كان يدور حول 20٪ خلال الثمانينيات، وقد انخفض في عام 1986/1987 إلى 17٪ نتيجة تخفيض الإنفاق على الدعم وزيادة رسوم الاستيراد.</p> <p>- ضرورة رفع أسعار الوقود بدرجة كبيرة.</p> <p>- استمرار الصندوق على رفع أسعار الكهرباء بنسبة كبيرة رغم زيادة الأعباء التي ترتبت على رفع أسعار الطاقة لعام 1987.</p> <p>- تخفيض التمثيل الدبلوماسي للدولة في كافة أنحاء العالم.</p> <p>- إغلاق المنطقة الحرة ببورسميد حيث أنها أصبحت نقطة لتهرب السلع.</p>	<p>- تركيزت أوجه الخلاف بين الحكومة والصندوق أثناء المناقشات حول التفاصيل النهائية لاتفاق المازرة الذي وقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 في اختلاف وجهات نظر كل من الصندوق والحكومة فيما يتعلق بزيادة الأجور. ففي الوقت الذي رأت فيه الحكومة زيادتها بنحو 6٪ اقترح الصندوق 3٪.</p> <p>- إصرار الصندوق على ضرورة قيام الحكومة بتخفيض سعر كيلو الكاكاو من 400 (CFAP)، إلى 250 (CFAP)، وذلك كشرط أساسي لتمويل برنامج الإنعاش طبقاً لاتفاق المازرة المبرم عام 1989. وقد اضطرت الحكومة في النهاية إلى الموافقة على ذلك المطلب.</p>	<p>- في الوقت الذي يرى فيه الصندوق (اتفاق عام 1985) ضرورة تحقيق معايير الأداء المستهدفة بالبرنامج خلال عام، ترى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تلك المعايير والأهداف لا يمكن تحقيقها إلا في الأجل المتوسط والطويل.</p> <p>- في بداية عام 1988 اقترحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامجاً بديلاً للبرنامج الذي سبق أن اقترحه الصندوق. وهو تسديد صافي الديون فقط، وتخفيض إجمالي الدين إلى 15 مليار (زائيري)، وتمويل أي زيادة في معدلات فوائد المصرف التجاري لصالح قطاع الزراعة، وتمتيت أسعار منتجات النفط، وتوفير التمويل اللازمة لتغطية الاختلاف الناجم عن فرق سعر تحويل العملة، إلا أن الصندوق اهتم فقط بتلبيد الاحتياطي الخاص بسعر الفائدة وسعر الصرف وتثبيت سعر النفط.</p> <p>- تمثل جوهر الخلاف بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق في عدم رغبة الحكومة وعدم قدرتها على الاضطرار بإجراءات إصلاح الاقتصاد الكلي التي تحظى بموافقة الصندوق، فقد شملت إجراءات الإصلاح</p>	

تابع الملحق (1-4)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونجو الديمقراطية	البيان
		<p>عام 1987 لحرير سعر الصرف، وزيادة أسعار الفائدة بما يمشى مع التضخم، وإلغاء الدعم أو تخفيضه، وتخفيض عرض النقود، إلا أنه في نهاية عام 1990 ارتفع الإنفاق الحكومي بنحو 42٪ وازداد عرض النقود بنحو النصف وأصبح هناك فرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف بالسوق الموازية بنحو 25٪. لذلك فقد أعلن الصندوق في أيلول/ سبتمبر 1991 أن جمهورية الكونجو الديمقراطية غير مؤهلة لاستخدام موارد الصندوق، وهو الأمر الذي سبب عدم تمكنها من الوصول إلى الائتمان الدولي بكفاءة.</p> <p>وفي شباط/ فبراير 1992 أعلن الصندوق أن جمهورية الكونجو الديمقراطية غير متعاونة نظراً لعدم دفع التأخرات المستحقة عليها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 حتى شباط/ فبراير 1992 والتي بلغت 133 مليون دولار. كما أعلن الصندوق عن قلقه إزاء تدهور الأداء المالي لجمهورية الكونجو الديمقراطية وهدد باتخاذ إجراءات أخرى ضدها إذا لم تف بالتزاماتها.</p>	

المصدر :

- Africa Economic Digest, Various Numbers During the period 1980 - 1992.

- The Africa Review, United Kingdom, Merco, Various Editions.

- The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), Egypt Country Report, (London: E.I.U.), Various Editions.

- International Monetary Fund (I.M.F.), International Financial Statistics Year Book, (I.F.S) (Washington, DC: I.M.F. 1991), 317, 349, 789.



#### الملحق (2-4)

**شروط الإفراج عن الشريحتين الثانية والثالثة من قرض التكيف لقطاع الزراعة اللتين حصلت عليهما ساحل العاج والتي كان من المقرر الإفراج عنهما في نيسان/ إبريل وتشرين الثاني/ نوفمبر 1990 على التوالي**

شروط الإفراج عن الشريحة الثالثة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1990)	شروط الإفراج عن الشريحة الثانية (نيسان/ إبريل 1990)
1. مد ضريبة القيمة المضافة (بمعدلات منخفضة) إلى القطن ومشتقاته.	1. مد ضريبة القيمة المضافة (بمعدلات منخفضة) إلى السكر، وجوز الهند ومشتقاتها.
2. دخول البنك الوطني للتنمية الزراعية في عقود إدارة ومشاركة مع مؤسسات مصرفية، والتنفيذ المرضي لبرامجه المالية وإعادة هيكلة.	2. الاتفاق على برنامج متوسط الأجل يركز على الأنشطة والمشروعات الخاصة بالمناطق الريفية على أن يكون في برنامج الاتفاق العام لعام 1990.
3. تنفيذ الإجراءات المتفق عليها لتحسين أسعار البن والكافور، وسياسات التسويق، وتحسين كفاءة عمليات صندوق تثبيت الأسعار للسلع الزراعية.	3. تحديد خطة متوسطة الأجل لإعادة الهيكلة المالية للبنك الوطني للتنمية الزراعية، واكتمال المرحلة الأولى من تلك الخطة، وتقديم برنامج متوسط الأجل لإعادة التأهيل المؤسسي للبنك الوطني للتنمية الزراعية، على أن تشمل الإجراءات الخاصة بحماية المودعين فصل الإقراض من الأرصدة الخاصة عن الإقراض بالنيابة عن الحكومة (من موارد الموازنة)، وسياسات تنمية الإيداع والائتمان.
4. تنفيذ خطة تنمية صناعات زيت النخيل، وتخفيض تعريفة واردات الزيت إلى 40٪.	4. التنفيذ المرضي للإصلاحات المتعلقة بالتسويق والأسعار في قطاع البن والكافور، وزيادة كفاءة صندوق تثبيت أسعار السلع الزراعية.
5. ترتيب خطة اتصال وتنظيمها بين المؤسسات الحكومية في قطاع القطن والمواد الغذائية والحكومة لتنفيذ برنامج إصلاح متوسط الأجل بتلك المؤسسات.	5. التوسع في إصلاح تحرير التجارة ليشمل المنتجات الزراعية والتصنيع الزراعي، فيما عدا (البن، والكافور، والقطن) مع حماية فعالة بنسبة 20٪.
6. تنفيذ إجراءات متفق عليها لتحرير الأسواق المحلية للأرز واللحوم وتحسين كفاءة صندوق تثبيت الأسعار.	6. تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها (المؤسسية، والتسعير) في قطاع زيت النخيل، وهذا يشمل الفصل الكامل بين الصناعات الخاصة بمجمعات زيت النخيل عن تلك التي تتعهد بها بالنيابة عن الحكومة (قطاع صغار المزارعين)، هذا بالإضافة إلى الإصلاحات المعقدة في هذا القطاع والتي تتضمن إقامة وإدارة صندوق تثبيت للأسعار بهذا القطاع.
7. تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في قطاع تجهيز الأخشاب.	7. بدء دراسة مفصلة للإصلاح المؤسسي في قطاع القطن لتحسين الإنتاجية على كافة المستويات.
	8. الاتفاق على إصلاحات التسعير والتسويق الحالية لتقدمها في قطاعات الأرز والحظائر (الماشية)، وذلك لتحرير الأرز المنتج محلياً واللحوم.
	9. الاتفاق على حزمة من سياسة الإصلاح في قطاع تجهيز الأخشاب تشمل إصلاح نظام التصاريح المتعلق بتصدير الخشب، وإلغاء نظام حصص التصدير الخاصة بالخشب، واتخاذ إجراءات مالية ملائمة.

المصدر:

World Bank, A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan To Côte D'Ivoire, (Washington, DC: WB, 1989), 38-40.

اتفاقيات إعادة الجدولة المتعددة الأطراف مع الدائنين الرسميين لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة من كانون الثاني / يناير 1980 حتى كانون الثاني / يناير 1996

الملحق (3-4)

شروط السداد	فترة السماح (شهر / سنة)	مدة السداد (شهر / سنة)	المبالغ المأداة جملتها أو المجملة بالليون دولار	نصيب الدين المأداة جدولته أو المجملة إلى إجمالي المستحقات خلال الفترة %	مضى شروط الدين للجدد		فترة التجميد للمستحقات الجارية		تاريخ إبرام القروض التي تغطي خدمة ديونها لإعادة الجدولة	الدولة وتاريخ الاتفاق
					ديون جدولتها	مستأخرات	طول المدة بالشهر	تاريخ البداية		
4/-	9/6		276	90	-	-	24	1.1 كانون الثاني / يناير 1981	1.1 كانون الثاني / يناير 1979	أ. جمهورية الكونغو الديمقراطية 9.1 تموز / يوليو 1981
5/-	10/6		1417	95	تشمل	تشمل	12	1.2 كانون الثاني / يناير 1984	2. حزيران / يونيو 1983	20.2 كانون الأول / ديسمبر 1983
4/11	9/5		385	95	تشمل	-	15	1.3 كانون الثاني / يناير 1985	3. حزيران / يونيو 1983	18.3 أيلول / سبتمبر 1985
4/-	9/6		425	100	تشمل	-	12	1.4 نيسان / إبريل 1986	4. حزيران / يونيو 1983	15.4 أيار / مايو 1986
6/-	14/6		740	100	تشمل	تشمل	13	1.5 نيسان / إبريل 1987	5. حزيران / يونيو 1983	18.5 أيار / مايو 1987
		قائمة الخيارات (شروط تدرجت)	1602	100	تشمل	تشمل	13	1.6 كانون الثاني / يناير 1989	6. حزيران / يونيو 1983	23.6 حزيران / يونيو 1989
4/-	8/6		265	100	-	-	13	1.1 كانون الأول / ديسمبر 1983	1.1 تموز / يوليو 1983	ب. ساحل العاج 4.1 أيار / مايو 1984
4/-	8/6		215	100	-	-	12	1.2 كانون الثاني / يناير 1985	2. تموز / يوليو 1983	25.2 حزيران / يونيو 1985
4/-	8/7		157	متنوع	-	-	36	1.3 كانون الثاني / يناير 1986	3. تموز / يوليو 1983	27.3 حزيران / يونيو 1986
5/10	9/4		931	100	تشمل	تشمل	16	1.4 كانون الثاني / يناير 1988	4. تموز / يوليو 1983	18.4 كانون الأول / ديسمبر 1987

تابع الملحق (3-4)

شروط السداد	فترة السماح (شهر/ سنة)	مدة السداد (شهر/ سنة)	المبالغ المعادة جداولتها أو المجمدة بالليون دولار	نصيب الدين المعادة جداولته أو المجمدة إلى إجمالي المستحقات خلال الفترة %	ملى شمول الدين للمجمد		فترة التجميد للمستحقات الجارية		تاريخ إبرام القروض التي تخضع خدمة ديونها لإعادة الجدولة	الدولة وتاريخ الاتفاق
					ديون جدولتها	مستأخرات	طول المدة بالشهر	تاريخ البداية		
قائمة الخيارات	5/10	13/4	1116	100	تشمل	تشمل	16	1 كانون الثاني/ يناير 1990	1.5 تموز/ يوليو 1983	18.5 كانون الأول/ ديسمبر 1989
	8/-	14/6	768	100	تشمل	تشمل	12	1 تشرين الأول/ أكتوبر 1991	1.6 تموز/ يوليو 1983	20.6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991
	قائمة الخيارات	قائمة الخيارات	1849	100	تشمل	تشمل	37	1 آذار/ مارس 1994	1.7 تموز/ يوليو 1983	22.7 آذار/ مارس 1994
قائمة الخيارات	4/9	9/3	5563	100		تشمل	18	1 كانون الثاني/ يناير 1987	31 تشرين الأول/ أكتوبر 1986	22.1 أيار/ مايو 1987
	قائمة الخيارات	قائمة الخيارات	20700	100		تشمل		رصيد الدين كما هو في حزيران/ يونيو 1991	31 تشرين الأول/ أكتوبر 1986	25.2 أيار/ مايو 1991

المصدر: World Bank, World Debt Tables, 1996, Vol. 1, 67, 71.

الملتق (4-4)  
عمليات إعادة جدولة الديون المتعددة الأطراف مع المصارف التجارية لكل من  
جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر\* خلال الفترة 1980-1990

سعر الفائدة	شروط سداد الديون المعادة جدولتها				المساعدات الأخرى		المبالغ المعادة هيكلتها	فترة التجميد		الدولة والتاريخ		
	فترة السماح		مدة السداد		اتصافات قصيرة الأجل	أموال جديدة طويلة الأجل		إعادة الهيكلية	ديون قصيرة الأجل معادة جدولتها سابقاً		المدة بالشهر	تاريخ البداية
	شهر	سنة	شهر	سنة								
1.875	-	5	-	10	-	-	402	-	-	نهاية 1979	أ. جمهورية الكونغو الديمقراطية	
2	-	-	-	10	-	-	-	58	12	1 كانون الثاني / يناير 1983	1. نيسان / إبريل 1980	
2	-	-	-	10	-	-	-	64	16	1 كانون الثاني / يناير 1984	2. كانون الثاني / يناير 1983	
2	-	-	-	10	-	-	-	61	12	1 أيار / مايو 1985	3. حزيران / يونيو 1984	
2	-	-	-	10	-	-	-	65	12	1 أيار / مايو 1986	4. أيار / مايو 1985	
2	-	-	-	10	-	-	-	61	12	1 أيار / مايو 1987	5. أيار / مايو 1986	
-	-	-	-	-	-	-	-	61	12	لتمويل المدفوعات الشهرية على القائدة المتأخرة	6. أيار / مايو 1987	
1.875	-	3	-	8	-	104	485	-	25	1 كانون الأول / ديسمبر 1983	ب. ساحل العاج	
1.625	-	3	-	9	-	-	851	-	48	1 كانون الثاني / يناير 1986	1. آذار / مارس 1985	
1.25	-	5	6	14	-	151	1 2211	-	96	1 كانون الثاني / يناير 1988	2. تشرين الثاني / نوفمبر 1986	
											3. نيسان / إبريل 1988	

1. لم يوضع الاتفاق موضع التنفيذ.

\* لم تقم مصر بإجراء أي عمليات لإعادة الجدولة بنادي لندن مع المصارف التجارية.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, 1990/1991, Vol. 1, op. cit., 77, 80



#### الملحق (5-4)

### قواعد تسوية الديون الخارجية المصرية بالجنه المصري طبقاً للنظام المعمول به عام 1993

#### أولاً: بالنسبة إلى الديون غير الخاضعة للجدولة

يتم تحديد نسبة الخصم الواجبة التطبيق عند تسوية هذه الديون على أساس 50٪ من القيمة الحالية لها (القيمة الاسمية + فوائد التأخير حتى 1992/6/30) ويحد أدنى نسب الخصم التالية :

- 40٪ من القيمة الاسمية في التسوية بغرض الاستثمار بمصر (زيادة طاقة إنتاجية قائمة أو خلق طاقة إنتاجية جديدة).
- 45٪ من القيمة الاسمية في التسوية بغرض تصدير سلع مصرية غير تقليدية للخارج.
- 50٪ من القيمة الاسمية في التسوية بغرض مواجهة إنفاق محلي في مصر.

#### ثانياً: بالنسبة إلى الديون الخاضعة لإعادة الجدولة

أ. الديون التجارية التي تمكن تسويتها من الديون الخاضعة لإعادة الجدولة.

يتعين أن تكون الديون التجارية التي تمكن تسويتها في حدود 10٪ من جملة الديون التجارية الخاضعة للجدولة مع كل دولة من الدول الأعضاء بنادي باريس، أو 20 مليون دولار أيهما أكبر؛ أما الديون الحكومية الخاضعة لإعادة الجدولة (اتفاق نادي باريس) فتمكن تسويتها بالكامل دون أي حدود.

ب. تتم تسوية الجزء الخاضع للجدولة الأولى من هذه الديون (الديون المستحقة حتى 1988/6/30) بنسبة خصم 50٪ من قيمتها الاسمية سواء تمت التسوية لأغراض الاستثمار أو التصدير أو مواجهة الإنفاق المحلي بمصر.

ج. تتم تسوية الجزء الخاضع للجدولة الثانية من تلك الديون المستحقة بعد 1988/6/30 وفقاً للآتي :

1. في حالة تنازل هيئة ضمان الصادرات بالدولة الدائنة عن قيمة فوائد التأخير المستحقة

على تلك الديون حتى 1991/6/30، يتم احتساب نسبة الخصم الواجبة التطبيق على أساس 50٪ من القيمة الحالية للدين موضوع التسوية في 1991/6/30، ويحدد أدنى نسبة خصم 40٪ من القيمة الاسمية في حالة التسوية بغرض الاستثمار، ونسبة خصم 45٪ من القيمة الاسمية في حالة التسوية بغرض التصدير، ونسبة خصم 50٪ من القيمة الاسمية في التسويات بغرض مواجهة الإنفاق المحلي.

2. في حالة عدم تنازل هيئة ضمان الصادرات بالدولة الدائنة عن قيمة فوائد التأخير المستحقة على تلك الديون حتى 1991/6/30، واحتفاظها بها لتسدد وفقاً لشروط إعادة الجدولة، تكون نسبة الخصم الواجبة التطبيق هي 50٪ من القيمة الاسمية، بغض النظر عن الغرض الذي تتم التسوية من أجله.

### ثالثاً: في ضوء ما سبق تتم مراعاة ما يلي:

1. يتم إيداع حصيلة التسوية (المعادلة للقيمة الاسمية للدين بعد نسبة الخصم وفقاً لسعر الصرف الساري في السوق الحرة في تاريخ موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على التسوية) في حساب خاص باللجنة المصري يفتح لدى أحد مصارف القطاع العام التجارية الأربعة، ويقتصر استخدامه في الأغراض التي تتضمنها موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويتم الصرف من الحساب الخاص بموجب أوامر دفع مؤيدة بالمستندات الدالة على استحقاق المبالغ المطلوب صرفها.
2. تكون مدة صلاحية الموافقات الصادرة بغرض التصدير 90 يوماً والموافقات الصادرة بغرض الاستثمار بمصر 180 يوماً، وذلك من تاريخ موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على التسوية؛ ويقتضى ذلك أن يتم تنفيذ التسوية وإيداع الحصيلة في الحساب الخاص خلال المدة السالفة الذكر. أما استخدام رصيد هذا الحساب الخاص فليس له مدة محددة والأمر متروك للجهة المستفيدة من التسوية، علماً أن هذا الحساب لا يتم احتساب أي فوائد عليه إلا في حالة التسوية بغرض الاستثمار خلال الفترة من تاريخ الإفراج عن رأس المال ولحين الاستخدام في الأغراض الموافق عليها على ألا تزيد تلك المدة على سنة\*.

\* وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قطاع النقد الأجنبي والموازنة التقديرية، ملخص بالقواعد المعمول بها في إطار برنامج تسوية الديون باللجنة المصري (القاهرة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، 1993/11/10).

الملحق (1-5)

نسبة المبالغ غير المسحوبة من القروض إلى المستخدم منها في كل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1994

(مليون دولار أمريكي)

الدولة الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	المبالغ غير المسحوبة		نسبة إلى	المبالغ غير المسحوبة		نسبة إلى	المبالغ غير المسحوبة		نسبة إلى
	القيمة	% إلى المسحوبات		القيمة	% إلى المسحوبات		القيمة	% إلى المسحوبات	
1980	471	819	174	1675	104	1735	2930	5844	199
1981	299	630	211	1358	126	1717	3404	4489	132
1982	198	708	358	2106	57	1198	4537	6176	136
1983	194	635	327	1116	99	1101	3667	3687	101
1984	167	676	405	1430	45	639	3573	3235	91
1985	141	853	605	1286	70	900	4121	5645	137
1986	276	1274	462	1223	92	1131	3209	6127	191
1987	381	1550	407	1491	67	1002	2574	6222	242
1988	403	1512	375	1202	102	1228	2811	5179	184
1989	431	1658	385	1309	88	1158	2247	5110	227
1990	296	1422	480	1730	84	1456	2184	4054	186
1991	304	1395	459	946	116	1099	2032	5008	246
1992	83	1209	1457	788	141	1111	1522	4937	324
1993	58	1050	1810	675	153	1030	1263	4111	325
1994	1	933	99900	1629	50	821	1075	3511	327

المصدر : World Bank, World Debt Tables (Washington, DC: W.B), Various Editions

الأعباء المترتبة على إعادة الجدولة للمبالغ المستحقة لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1991-1994

الملحق (1.8)

مصر				ساحل العاج				جمهورية الكونجو الديمقراطية					
مجموع القيمة**	الحالية لمعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	مجموع القيمة* الحالية	مجموع القيمة**	الحالية لمعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	مجموع القيمة* الحالية	مجموع القيمة**	الحالية لمعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	مجموع القيمة* الحالية	مجموع القيمة**	الحالية لمعبء الدين في حالة إعادة الجدولة	مجموع القيمة* الحالية	مجموع القيمة**	الحالية لمعبء الدين في حالة إعادة الجدولة
2168.5	2796	3702.4	2080	537.3	722.3	918.4	516	1102.3	1453.6	1983.7	1044	1991	
2048.7	2641.4	3497.7	1965	629.1	810.6	1075.3	604	965.2	1272.9	1736.8	914	1992	
2644.7	3410	4515.6	2537	555.2	715.5	948.9	533	906	1194.8	1630.4	858	1993	
2516.8	3244.9	4297	2414	454.9	586.4	777.8	437	928.2	1224.1	1670.2	879	1994	
9378.7	12092.3	16012.7	8996	2176.5	2834.8	3720.4	2090	3901.7	5145.4	7021.1	3695	الجملة	

\* سعر الخصم = 5%

\*\* سعر الخصم = 10%

مصدر عبء الدين المستحق : 97, 125, 449, Vol. 2, 1991/1992, World Debt Tables, World Bank



**الملحق (2-8)**  
**عدد عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية (رسمية، تجارية)**  
**للدول أفريقيا خلال الفترة 1980-1995**

عدد مرات إعادة الجدولة			الدولة	عدد مرات إعادة الجدولة			الدولة
رسمية	تجارية	جملة		رسمية	تجارية	جملة	
6	-	6	27. موريتانيا	1	-	1	1. أنجولا
-	-	-	28. موريشيوس	3	-	3	2. بنين
6	2	4	29. موزمبيق	-	-	-	3. بتسوانا
-	-	-	30. ناميبيا	2	-	2	4. بوركينافاسو
11	3	8	31. النيجر	-	-	-	5. بوروندي
6	3	3	32. نيجيريا	4	-	4	6. الكاميرون
-	-	-	33. رواندا	-	-	-	7. الرأس الأخضر
1	1	-	34. ساوتومي وبرنسيب	6	-	6	8. جمهورية أفريقيا الوسطى
14	3	11	35. السنغال	2	-	2	9. تشاد
-	-	-	36. جمهورية سيشل	-	-	-	10. جزر القمر
7	2	5	37. سيراليون	4	1	3	11. جمهورية الكونغو
2	-	2	38. الصومال	10	3	7	12. ساحل العاج
7	4	3	39. السودان	-	-	-	13. جيبوتي
-	-	-	40. سوازيلاند	4	-	4	14. غينيا الاستوائية
4	-	4	41. تنزانيا	1	-	1	15. أثيوبيا
12	3	9	42. توجو	9	3	6	16. الجابون
7	1	6	43. أوغندا	2	1	1	17. جامبيا
13	7	6	44. جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	18. غانا
2	2	-	45. زامبيا	5	1	4	19. غينيا
-	-	-	46. زيمبابوي	3	-	3	20. غينيا بيساو
4	2	2	47. الجزائر	1	-	1	21. كينيا
2	-	2	48. مصر	-	-	-	22. ليسوتو
-	-	-	49. ليبيا	6	2	4	23. ليبيريا
9	3	6	50. المغرب	11	4	7	24. مدغشقر
-	-	-	51. تونس	5	2	3	25. ملاوي
5	5	-	52. جنوب أفريقيا	3	-	3	26. مالي
200	58	142	الجملة				

قام الباحث بعمل الملحق من : World Bank, World Debt Tables, 1996, Passim

**الملحق (3-8)**  
**عدد حالات عدم الوفاء بالديون الرسمية في أفريقيا ومقارنتها بالعالم**  
**خلال الفترة 1956-1994**

الدولة	الفترة	1956 - 1965	1966 - 1975	1976 - 1985	1986 - 1994	الإجمالي
أ. أفريقيا جنوب الصحراء						
1. أنجولا	-	-	-	-	1	1
2. بنين	-	-	-	-	3	3
3. بوركينا فاسو	-	-	-	-	2	2
4. الكاميرون	-	-	-	-	3	3
5. جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	3	3	6
6. تشاد	-	-	-	-	1	1
7. جمهورية الكونغو	-	-	-	-	3	3
8. ساحل العاج	-	-	-	2	5	7
9. غينيا الاستوائية	-	-	-	1	2	3
10. إثيوبيا	-	-	-	-	1	1
11. الجابون	-	-	-	1	5	6
12. جامبيا	-	-	-	-	2	2
13. غانا	-	7	-	-	-	7
14. غينيا	-	-	-	-	4	4
15. غينيا بيساو	-	-	-	-	2	2
16. ليبيريا	1	1	-	5	-	7
17. مدغشقر	-	-	-	4	4	8
18. ملاوي	-	-	-	2	1	3
19. مالي	-	-	1	-	3	4
20. موريتانيا	-	-	-	1	4	5
21. موزمبيق	-	-	-	1	4	5
22. النيجر	-	-	-	3	5	8
23. نيجيريا	-	-	-	-	5	5
24. ساوتومي وبرنسيب	-	-	-	-	1	1

تابع الملحق (3-8)

الدولة	الفترة	1965 - 1956	1975 - 1966	1985 - 1976	1994 - 1986	الإجمالي
25. السنغال		-	-	5	6	11
26. سيراليون		-	-	3	4	7
27. الصومال		-	-	1	1	2
28. جنوب أفريقيا		-	-	1	4	5
29. السودان		-	-	6	-	6
30. تنزانيا		-	-	-	4	4
31. توجو		-	-	6	4	10
32. أوغندا		-	-	2	4	6
33. جمهورية الكونغو الديمقراطية		-	-	8	3	11
34. زامبيا		-	-	2	4	6
إجمالي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء		1	9	57	98	165
ب. شمال أفريقيا						
1. الجزائر		-	-	-	2	2
2. مصر		-	2	-	2	4
3. المغرب		-	-	2	5	7
إجمالي شمال أفريقيا		-	2	2	9	13
إجمالي أفريقيا		1	11	59	107	178
إجمالي العالم		18	45	123	203	389
نسبة عدد الحالات في أفريقيا إلى الإجمالي في العالم		5.6	24.4	48	52.7	45.8

قام الباحث بعمل الملحق من:

David F. Babbel, "Insuring Sovereign Debt Against Default", *World Bank Discussion Papers*, No. 328, (Washington, DC: World Bank, 1996), 3.

**الملحق (4-8)**  
**حجم المديونية الخارجية لأفريقيا وصافيتها**  
**خلال الفترة 1980-1993**

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	شمال أفريقيا		أفريقيا جنوب الصحراء		أفريقيا كلها	
	حجم الدين	صافي الدين (التغير في رصيد الدين)	حجم الدين	صافي الدين (التغير في رصيد الدين)	حجم الدين	صافي الدين (التغير في رصيد الدين)
1980	52966	-	56203	-	109169	-
1981	56213	3247	64391	8188	120604	11435
1982	62696	6483	70744	6353	133440	12836
1983	65129	2433	79803	9059	144932	11492
1984	68931	3802	83386	3583	152317	7385
1985	79881	10950	96474	13088	176355	24038
1986	89617	9736	113813	17339	203430	27075
1987	101114	11497	138755	24942	239869	36439
1988	101568	454	141541	2786	243109	3240
1989	92306	9262-	173844	32303	266150	23041
1990	85573	6733-	191127	17283	276700	10550
1991	86097	524	195533	4406	281630	4930
1992	84486	1611-	194264	1269-	278750	2880-
*1993	86384	1898	199046	4782	285430	6680

\* تقديرات بنك التنمية الأفريقي، التقرير السنوي، 1993، ص 29.

المصدر: World Bank & UNDP, African Development Indicators, op. cit, 15



الملحق (5-8)

حجم المديونية الخارجية وصافيتها لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1980-1993

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	حجم الدين	صافي الدين	حجم الدين	صافي الدين	حجم الدين	صافي الدين
1980	4960	-	5848	-	20915	-
1981	4916	44-	6608	760	22572	1657
1982	5078	162	7862	1254	29525	6953
1983	5321	243	7819	43-	32459	2934
1984	5275	46-	8106	287	35501	3042
1985	6171	896	9745	1639	42135	6634
1986	7190	1019	11087	1342	46338	4203
1987	8752	1562	13554	2467	52016	5678
1988	8549	203-	13994	440	52486	470
1989	9202	653	15683	1689	51498	988-
1990	10215	1013	18079	2396	40104	11394-
1991	10736	521	17557	522-	41008	904
1992	10912	176	17997	440	40431	577-
1993	11280	368	19124	1127	40626	195

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions

الملحق (6.8)

عجز الحساب الجاري في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1980-1990

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	القيمة	% إلى الناتج المحلي	القيمة	% إلى الناتج المحلي	القيمة	% إلى الناتج المحلي
1980	292	3.9	1827	17.5	436	1.9
1981	604	6.8	1411	16.9	2135	9.1
1982	591	5.5	1016	13.8	1806	9.1
1983	349	4.7	929	14.1	921	5.4
1984	324	6.3	73	1.5	1819	8.2
1985	289	6.8	*68	*0.6	2112	9.3
1986	414	7.4	298	3.9	2148	9.4
1987	644	11.3	967	10.7	880	5.2
1988	581	9.1	1120	11.5	539	4
1989	611	10.1	1148	13.2	1994	8.1
1990	643	11.4	1104	12.2	1425	7.2
متوسط الفترة 1975-1979	487	-	605	-	1217	-
متوسط الفترة 1980-1985	408	-	865	-	1538	-
متوسط الفترة 1986-1990	579	-	927	-	1397	-

\* الرقم يشير إلى فائض.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.  
World Bank & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit, Passim.

الملحق (7-8)  
الميزان التجاري والخدمي والتحويلات الخاصة  
لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1980-1990  
(مليون دولار أمريكي)

التحويلات الخاصة	الصافرات السلعية والخدمية	الميزان الخدمي	نسبة تغطية الخدمية للصافرات للتحويلات	الواردات الخدمية	الصافرات الخدمية	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصافرات للتحويلات الخدمية	الواردات السلعية	الصافرات السلعية	الأعوام
79-	2276	1229-	9.9	1364	135	750	149	1519	2269	1980
4-	1676	1105-	12	1256	151	257	118	1421	1678	1981
9-	1646	1045-	7.4	1129	84	304	123	1297	1601	1982
3	1786	998-	10.4	1114	116	473	139	1213	1686	1983
91-	2034	1151-	10.9	1292	141	743	163	1176	1919	1984
55-	1980	1040-	12.8	1193	153	606	149	1247	1853	1985
62-	2000	1097-	14.7	1286	189	561	144	1283	1844	1986
70	1947	1150-	18.6	1412	262	355	126	1376	1731	1987
67-	2329	1373-	11.9	1558	185	533	132	1645	2178	1988
109-	2360	1404-	10.5	1569	165	518	131	1683	2201	1989
81-	1867	1378-	11	1549	171	599	139	1539	2138	*1990

\* البيانات عن الفترة 1991-1993 غير متاحة.  
المصدر : Passim, op. cit, World Bank & UNDP, African Development Indicators.

الملحق (8-8)  
الميزان التجاري والخدمي والتحويلات الخاصة  
لساحل العاج خلال الفترة 1980-1993

(مليون دولار أمريكي)

التحويلات الخاصة	الميزان الخدمي	نسبة الخدمية للتحويلات الخاصة	الواردات الخدمية	الصادرات الخدمية	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات لِلواردات الخدمية	الواردات السلعية	الصادرات السلعية	الأحجام
716-	1520-	29.2	2147	627	399	115.3	2614	3013	1980
495-	1300-	27	1780	480	367	117.7	2068	2435	1981
391-	1212-	29.1	1709	497	557	131.1	1790	2347	1982
320-	1067-	30.7	1539	472	431	126.4	1635	2066	1983
291-	947-	30.1	1355	408	1138	176.5	1487	2625	1984
279-	1031-	29.8	1469	438	1351	195.8	1410	2761	1985
427-	1489-	26.6	2028	539	1547	194.3	1640	3187	1986
501-	1695-	26.6	2309	614	1086	158.3	1864	2950	1987
514-	1745-	26.5	2373	628	1078	163.6	1696	2774	1988
470-	1840-	22.3	2369	529	1088	163.3	1720	2808	1989
540-	2089-	21.3	2653	564	1419	183.4	1701	3120	1990
464-	1039-	33.8	1569	530	979	157.4	1707	2686	1991
492-	999-	36.3	1568	569	994	152.7	1886	2880	1992
394-	847-	39.2	1393	546	1072	164.5	1662	2734	1993

المصدر : World Bank & UNDP, African Development Indicators, op. cit, Passim :  
IMF, International Financial Statistics, (I.F.S) September, 1994, 184



(8-6) (8-8)

(ملیون دولار امریکی)

التصنيفات الخاصة	الميزان المحلي	نسبة تغطية الصادرات والواردات المحلية	الواردات المحلية	الصادرات المحلية	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات المحلية	الواردات المحلية	الصادرات المحلية	الأعوام
2791	557-	82.3	3147	2590	2960-	56.6	6814	3854	1980
2230	886-	75	3537	2651	3919-	50.5	7918	3999	1981
2133	1715-	64.2	4792	3077	4571-	45.7	8418	3847	1982
3191	2125-	59.4	5229	3104	5129-	42.2	8869	3740	1983
3957	2951-	55.8	6675	3724	6243-	38.8	10201	3958	1984
3522	3142-	53.8	6799	3657	6588-	37.4	10516	3928	1985
2995	2115-	66.2	6252	4137	5948-	37.6	9525	3577	1986
3033	405	110.8	3725	4130	5688-	28.5	7952	2264	1987
3406	1123	129.1	3859	4982	6567-	33.3	9841	3274	1988
3556	582	109.6	6035	6617	7287-	28.6	10201	2914	1989
3769	1909	126.1	7312	9221	7242-	31.9	10632	3390	1990
4054	3722	210.6	3364	7086	5975-	39.2	9831	3856	1991
6104	3101	163.7	4867	7968	5501-	38.2	8901	3400	1992

المصادر :  
World Bank & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit., Passim  
International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, (I.F.S) September, 1994, 214

تطور بعض مؤشرات الأداء وعصب الدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية  
خلال الفترة 1980-1990

الملحق (1.9)

المؤشر	الأعوام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1. إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات %		206.4	268.8	301.4	295.3	256	307.6	353.7	438.9	361.6	388.9	442.4	-	-	-
2. إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي %		35.3	55.4	37.8	49.4	70.9	92.3	93.2	118.7	99.5	107.7	-	-	-	-
3. معدل خدمة الدين %		22.6	10.5	13.2	13.7	20.1	24.8	22.4	23.6	16.6	25.7	-	-	-	-
4. مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي %		1.9	1.40	1	1.4	3.3	4	2.8	2.7	2.10	2	-	-	-	-
5. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %		3	2.2	0.7-	1.6	5.5	0.5	4.7	2.7	0.6	2-	1.9-	-	-	-
6. إجمالي الاحتياطيات ناقص ذهب/الواردات %		7.1	5.7	1.6	4.4	5.6	7.8	10.4	6.5	5.8	6	7.1	-	-	-
7. عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %		3.9	6.8	5.5	4.7	6.3	6.8	7.4	11.3	9.1	10.1	11.4	-	-	-
8. معدل التضخم (رقم قياسي لأسعار المستهلك)		100	136.2	186.2	327.6	498.3	617.2	905.2	1724.1	3150	62429	11655.2	-	-	-

تابع الملحق (1.9)

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	الأعوام	المؤشر
-	-	-	220	230	240	230	240	260	340	430	490	540	590		9. نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار أمريكي)
-	-	-	-	7	7.7	9.9	10.6	13.4	1.2	8.2	8.2	6.9	11		10. مدفوعات الفائدة/ الصادرات %
-	-	-	121.8	105.5	95.8	74.5	81.1	82.4	84.6	83.9	79.1	83.7	100		11. شروط التجارة
-	-	-	18.7	9.3	12.2	40.7	22.6	31.5	26.1	21.5	29.7	45.1	10.1		12. صافي التحويلات/ المسحوبات %

المصدر : International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics* (I.F.S.), Various Editions  
World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions  
World Bank, *World Tables*, Various Editions

الملاحق (2-9)  
تطور بعض مؤشرات الأداء وعيه الدين في ساحل العاج  
خلال الفترة 1980-1993

المؤشر	الأصوام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1. إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات %		160.7	226.7	276.5	308.1	267.3	304.6	297.5	380.4	412.1	470	506.5	538.1	514.6	576.6
2. إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي %		58.8	83.5	111.4	124.8	133.1	154.2	127.8	143.1	148.4	188.4	186.6	215.7	206.9	242.2
3. معدل خدمة الدين %		28.3	31.6	46	49.6	40.6	44.7	48.5	43.3	39.2	41.2	33.6	38	31.7	29.7
4. مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي %		4.8	4.9	10	10.4	11.6	12.1	10.4	6.3	5.6	6.3	7.3	8.2	6.5	6.4
5. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %		0.8-	4.3	1.6	1.2-	1.1-	5.2	3	1.2-	1.6-	1-	2.6-	2.2-		
6. إجمالي الاحتياطيات ناقص ذهب/الواردات %		0.4	0.5	0.1	0.6	0.2	0.2	0.5	0.2	0.3	0.4	0.1	0.3	0.1	4.7
7. عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %		17.5	16.9	13.8	14.1	1.5	(0.6)	3.9	10.7	11.5	13.2	12.2	*18.4	*16.6	*15.7
8. معدل التضخم (رقم قياس لأسعار المستهلك)		100	108.9	116.9	123.8	129	131.4	141.1	141.6	151.6	142.8	141.6			



تابع الملحق (2.9)

المؤشر	الأصوام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
9. نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار أمريكي)		1180	1150	1000	800	700	670	730	780	850	810	750	633	680	596
10. مدفوعات الفائدة/ الصادرات %		13	13.4	24.9	25.6	23.4	23.9	24.2	16.7	15.6	15.7	17.7	20.5	16.3	15.2
11. شروط التجار		100	84.3	86.3	91.4	99.3	95.9	104.5	87.5	92.5	79.8	69.7	64.4	61.9	
12. صافي التحويلات/ المسحوبات %		40	25.8	41.4	1.7	16.4	0.8	(196.6)	(1.2)	(31.7)	60	51.7	(5.8)	7.1	117.3

\* عجز الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي والرقم بين قوسين لهذا المؤشر يدل على وجود فائض المصدر:

IMF: "IFS", Various Editions

World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

World Bank, *World Tables*, Various Editions.

الملاحق (3.9)  
تطور بعض مؤشرات الأداء وعبء الدين في مصر  
خلال الفترة 1980-1993

المؤشر	الأعوام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1. إجمالي الدين إلى المصارف من السلع والخدمات %		227.7	217.8	332.2	314.5	313.5	385.5	463.3	547.3	453.5	435.1	238.1	215.5	178	192.4
2. إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي %		97.8	94.8	124	123.6	124.2	134.2	144.5	162.4	185.8	165.4	94.8	102.2	89.4	79.4
3. معدل خدمة الدين %		14.8	18.5	21.4	22.1	23.1	28.5	30.6	19.9	24.9	28.5	22.5	17.1	15.3	13.6
4. مدفوعات الفائدة إلى الناتج القومي الإجمالي %		3.9	2.6	4.8	5.5	5.4	4.8	4.8	2.8	4.9	5.1	30.9	2.8	3.5	3.1
5. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %		10.8	4	10.7	7.7	6.1	6.6	2.6	2.5	3.9	3	2.5	2.3	-	-
6. إجمالي الاحتياطيات ناقص ذهب/الواردات %		10.7	6.3	6.1	6.5	5.3	5.6	6.2	12.1	9.8	10.1	16.2	31.4	71.9	-
7. عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %		1.9	9.1	9.1	5.4	8.2	9.3	9.4	5.2	4	8.1	7.2	*(4.2)	*(10.6)	*(4)
8. معدل التضخم (رقم قياسي لأسعار المستهلك)		100	110.3	126.6	146.9	172	192.6	238.6	285.7	336.3	407.7	476	-	-	-

تابع الملحق (3-9)

المؤشر	الأعوام													1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
9. نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار أمريكي)														500	550	600	620	640	660	670	690	660	640	610	599.2	640.2	693.2
10. مدفوعات الفائده/ الصادرات %														9.2	6	12.8	13.9	13.7	13.7	15.5	9.4	12	13.5	9.7	5.8	6.9	7.6
11. شروط التجار														100	109.1	104.7	102.2	99	83.8	61.1	63.9	62.1	52.2	48.8	61.7	60.7	-
12. صافي التحويلات/ المسحوبات %														45.9	57.2	58.2	37.9	26.9	27.8	4.8	16	9.2	(25.7)	(157.5)	(24.6)	(116.8)	(114.9)

\* صغر الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي والرقم بين قوسين لهذا المؤشر يدل على وجود فائض.

المصدر: IMF: "IFS", Various Editions

World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions.

World Bank, *World Tables*, Various Editions.

المعامل المسؤولة عن التغير في رصيد المديونية الخارجية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر  
خلال الفترة 1988-1994  
(مليون دولار أمريكي)

مصر										ساحل العاج										جمهورية الكونغو الديمقراطية										الأعوام																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
إجمالي الدين	أخرى	العملة	الدين	الرسالة	التغير في صافي	الدين	أخرى	العملة	الدين	الرسالة	التغير في صافي	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	الرسالة	التغير في صافي	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين	أخرى	العملة	الدين

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions



الملحق (5-9)

الأعباء المترتبة على عملية إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر  
بموجب اتفاق أيار/ مايو 1987 مع دائتي نادي باريس

(مليون جنيه مصري)

الدولة	مبلغ الدين للمعادة جدولته	المستحقات بموجب عملية إعادة الجدولة			نسبة 1-2
		الأمشاط (1)	القوائد (2)	الجملة	
فرنسا	783.404	783.404	409.948	1193.352	52.3
الولايات المتحدة الأمريكية	314.859	314.859	123.233	438.092	39.1
ألمانيا الغربية	299.764	299.764	103.873	403.637	34.7
أستراليا	225.723	225.723	180.003	405.726	79.7
سويسرا	177.247	177.247	55.333	232.58	31.2
اليابان	131.709	131.709	51.263	182.972	38.9
إيطاليا	120.01	120.01	50.243	170.353	41.9
كندا	119.447	119.447	95.546	214.993	80
النمسا	87.449	87.449	37.946	125.395	43.4
المملكة المتحدة	87.225	87.225	62.391	150.120	72.1
الدنمارك	36.555	36.555	16.391	52.946	44.8
السويد	35.323	35.323	22.971	58.303	65
إسبانيا	35.212	35.212	19.749	54.961	56.1
بلجيكا	34.985	34.985	15.784	50.769	45.1
هولندا	17.249	17.249	6.882	23.131	34
النرويج	12.461	12.461	9.218	21.679	74
فنلندا	6.143	6.143	7.090	10.232	66.6
الجملة	2523.774	2523.774	1265.468	3789.242	50.1

المصدر: البنك المركزي المصري.

الملحق (6.9)  
المتأخرات والمبالغ المعادة جدولتها لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1980، 1985، 1993

(مليون دولار أمريكي)

مصر			ساحل العاج			جمهورية الكونغو الديمقراطية			الدولة
نسبة المبالغ المعادة جدولتها إلى المتأخرات	المبالغ المعادة جدولتها	المتأخرات	نسبة المبالغ المعادة جدولتها إلى المتأخرات	المبالغ المعادة جدولتها	المتأخرات	نسبة المبالغ المعادة جدولتها إلى المتأخرات	المبالغ المعادة جدولتها	المتأخرات	
-	-	457	-	-	صفر	600	402	67	1980
-	-	4684	2159	734	34	116	364	314	1985
-	-	8999	305	387	127	113	502	445	1986
53	4859	9190	160	561	350	92	544	592	1987
14	1261	9121	60	579	970	20	239	1213	1988
-	-	8981	18	348	1903	147	1275	865	1989
-	-	7341	46	1050	2265	44	446	1314	1990
299	6320	2112	20	552	2779	-	-	2452	1991
107	2125	1994	12	399	3332	-	-	3338	1992
133	2649	1995	-	-	4125	-	-	4251	1993

المصدر : World Bank, World Debt Tables, 1993/1994, Vol. 2, Passim  
World Bank, World Debt Tables, 1994/1995, Vol. 2, Passim

الملاحق (9-7)  
تطور مشروطة صندوق النقد الدولي من خلال  
التسهيلات المختلفة التي قدمها

الملاحظات	شروط التسهيل	شروط الأهلية للدولة المضمون وأهداف التسهيل	تاريخه	التسهيل
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن سحبه يمثل 83٪ من حصة المضمون نتيجة لهبوط حصة الصادرات.</li> <li>- تم مد التسهيل عام 1981 ليشمل تغطية الارتفاع المفاجئ في تكلفة استيراد الحبوب.</li> <li>- استمر هذا التسهيل قائماً حتى 1988 حين تم إنشاء تسهيل جديد عرف باسم (Compensatory and Contingency Financing Facility).</li> <li>- بناء على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تناح الشريعة الأولى للدولة عندما توضع رغبتها في التعاون مع الصندوق لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، أما الشريعة الثانية فتقدم للدول التي تظل متعاونة مع الصندوق.</li> <li>- تتم المسحوبات في قسط واحد.</li> <li>- تسدد على ثمانية أقساط ربع سنوية متساوية في العامين الرابع والخامس بعد السحب.</li> <li>- معدل التكلفة هي تلك المطبقة على المسحوبات الأخرى من الموارد العامة للصندوق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحاجة إلى استخدام موارد الصندوق طبقاً لما يوضحه وضع ميزان المدفوعات والاحتياجات الدولية.</li> <li>- حدود نقص مسؤلة (طارئ) في حصة الصادرات خارج عن إرادة الدولة، أي ليس بسبب السياسات الاقتصادية والمالية غير الملائمة.</li> <li>- رغبة الدولة في التعاون مع الصندوق لبدل الجهود المطلوبة لعلاج مصاعب ميزان المدفوعات.</li> </ul>	<p>شباط/ فبراير 1963</p>	<p>أولاً: التسهيلات خلال الستينيات</p> <p>1. تسهيل التمويل التمويلي (The Compensatory Financing Facility) (CFF)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قد قدم في العام نفسه حقوق السحب الخاصة كمرحلات للاحتياطي الدولي إلى المصارف المركزية للدول ذات المصاعب في ميزان المدفوعات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تتخذ شروط التسهيل السابقة نفسها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم التغطيات المعتدلة في أسعار التصدير.</li> </ul>	1969	<p>2. تسهيل تمويل موازنة الرصيد</p>

تابع الملحق (7-9)

الملاحظات	شروط التسهيل	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	تاريخه	التسهيل
<p>- تم مد التسهيل في نيسان/إبريل 1975 إلى عام آخر نظراً لعدم تغير الظروف المتعلقة بشروط التجارة كلياً، وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب ذلك القرار فقد تشددت مشروطية الصندوق بموجب ذلك التسهيل، فبعد أن كانت مقتصورة على مشاور الدولة العضو مع الصندوق حول السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات، واحتما لانها وانتهاج السياسات المتعلقة بالتأقلم مع مشكلة الطاقة، مع تجنب فرض أي قيود على المعاملات الدولية، أصبحت المشروطية المطلوبة من الدولة العضو تتمثل في تقديم وصف كمي (Quantitative Description) للسياسات التي تنوي اتباعها لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.</p> <p>ويقوم الصندوق بتقديم مدى ملاءمة هذه السياسات وكفائتها، ويحتوي كشف السياسة أيضاً على وصف للإجراءات العينية التي اتخذتها الدول الأعضاء أو</p>	<p>- حدد حجم المسحوبات بموجب ذلك التسهيل للدولة العضو بصافي الزيادة التي حدثت في تكلفة الواردات مقارنة بقيمتها عام 1973 مطروحاً منها 10٪ من حجم احتياطيات العضو في آخر عام 1973.</p> <p>- تمثلت الشروط المالية في:</p> <p>- سعر فائدة 6.875٪ للأعوام الثلاثة الأولى يرتفع إلى 7٪ في العام الرابع، وإلى 7.125٪ في العام الخامس حتى السابع.</p> <p>- رسم خدمة يتراوح ما بين 0.5٪ و 1٪ عند بداية السحب.</p> <p>- يتم سداد التسهيل على أقساط ربع سنوية خلال 7 أعوام على الأكثر من تاريخ السحب.</p>	<p>تزايد عدم التوازن الخارجي نتيجة ارتفاع أسعار النفط</p>	<p>1974</p>	<p>ثانياً: التسهيلات خلال السبعينيات</p> <p>1. التسهيل النفطي (Oil Facility)</p>



تابع الملحق رقم (7.9)

الملاحظات	شروط التسهيل	شروط الأهمية للدولة العضو وأهداف التسهيل	تاريخه	التسهيل
<p>المقترح اتخاذها للحفاظ على الطاقة أو تنمية مصادر بديلة لها.</p> <p>- لا تقتصر المشروطة على تبني سياسات تكيف ملائمة، ولكن يجب أن تستمر أيضاً عبر الأجل المتوسط لدعم برامج الإصلاح الشاملة لاستعادة التوازن المالي المستمر للاقتصاد، وتنضج تلك البرامج سياسات لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الإنتاج والتجارة والأسعار.</p> <p>تقدم الدولة العضو برنامجاً كمياً شاملاً (Comprehensive quantitative program) يغطي لفترة الترتيب. وفي داخل هذا الإطار المتوسط الأجل هناك كشف مفصل للأهداف والإجراءات التي سوف تتبناها الدولة في الـ 12 شهراً الأولى، وفي كل فترة (12 شهراً) يجب على العضو أن يقدم للصندوق تقييماً مفصلاً للتقدم الذي تم بموجب الترتيب،</p>	<p>- توفير مساعدة للعضو تعادل 140٪ من حصته.</p> <p>- يتم سداد المسحوبات خلال 8-4 أعوام من تاريخ السحب.</p> <p>- بموجب ذلك التسهيل، ومن خلال سياسة الوصول الموسعة، يمكن زيادة الموارد المتاحة بفضل ترتيبات المازرة والترتيبات الممتدة التي تحتاج إلى دعم مستمر من الصندوق.</p> <p>وبموجب تلك السياسة، فإن الوصول لموارد الصندوق محدود بـ 90٪، أو 110٪ من حصة العضو على ألا تزيد خلال الأعوام الثلاثة على 270٪، أو 330٪ من الحصة، وألا تزيد المبالغ المتراكمة على 40٪ أو 440٪ من الحصة، ويعتمد ذلك على وضع ميزان المدفوعات للعضو وتعزيز جهود التكيف.</p>	<p>هدف هذا التسهيل تقديم المساعدة المتوسطة الأجل (من ثلاثة إلى أربعة أعوام في الظروف القصوى) بهدف الحد من:</p> <p>- الاختلالات الناتجة عن بطء النمو الاقتصادي وخلل ميزان المدفوعات، والتي تشكل قيسوفاً على تبني الدولة سياسات نشطة للتنمية.</p> <p>- اختلالات المدفوعات الحادة نتيجة عدم التكيف الهيكلي في الإنتاج والتجارة نظراً لانتشار التغيرات المتعلقة بالأسعار.</p>	1974	2. التسهيل الممتد (The Extended Facility)

تابع الملحق (7-9)

الملاحظات	شروط التسهيل	شروط الأهلية للدولة المعمر وأهداف التسهيل	تاريخه	التسهيل
<p>وكشفاً بالإجراءات التي سوف تستخدم للتكيف خلال المرحلة التالية من البرنامج، وكما هو الشأن في ترتيبات المؤازرة فإِنَّ الأهداف الكمية تشكل معايير للأداء أصبحت شروطاً ملزمة في الترتيب الممتد.</p> <p>- اقترن هذا التسهيل بمعايير مشروطية معقدة.</p> <p>- تم سحب قروض الصندوق خلال الفترة كانون الثاني/يناير 1977 حتى آذار/مارس 1981، وانتهى الصندوق في نيسان/أبريل 1981.</p> <p>- جاءت موارد الصندوق من الأرباح الناتجة عن بيع الذهب المملوك للصندوق.</p> <p>- حل هذا التسهيل محل سياسة الوصول الموسع إلى موارد الصندوق عام 1981.</p>	<p>شروط ميسرة</p>	<p>تقديم قروض بشروط ميسرة للغاية للدول التي تعاني من مشكلة ميزان المدفوعات، وبذلت جهوداً لتحسين وضع مدفوعات، وارتبطت باتفاق موازنة أو ترتيبات ممتدة مع الصندوق.</p>	1976	3. صندوق الاستئمان
<p>- حل هذا التسهيل محل سياسة الوصول الموسع إلى موارد الصندوق عام 1981.</p>	<p>يقدم الصندوق هذا النوع من التسهيل كتمويل بالارتباط مع موارد الصندوق العادية.</p>	<p>تقديم تمويل يفوق حصة الدولة المعمر للدول التي تواجه اختلالاً خطيراً في المدفوعات.</p>	1978	4. تسهيل التمويل التكميلي (Supplementary Financing Facility)

المصدر: قام الباحث بعمل الملحق من:

- I.M.F., Annual Report, 1991, 44, 45, 51.

- I.M.F., Fund Conditionality, Evaluation of Principles and Practices, Washington, DC: IMF, ND, 12, 17-18.

- I.M.F., Fund Statistics on The External Debt of Member Countries, Training Course on External Debt Monitoring, Washington, DC, WB, May 2-20, 1988, 12.

- Africa Recovery, vol.4, no 3.4, October, 1990, 41.

- Africa Recovery, vol.2, no. 1, March, 1988.

تابع الملحق (7-9)

الملاحظات	شروط التسهيل	شروط الأهلية للدولة المصغر وأهداف التسهيل	تاريخه	التسهيل
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم مساهمة الصندوق بموجب ذلك التسهيل من خلال ورقة إطار العمل التي تعد بالتعاون الوثيق بين موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي توضح إطار السياسة متوسطة الأجل لمدة ثلاثة أعوام، وفي هذا الإطار تُصاغ تفاصيل البرامج السنوية التي تدعم بواسطة ترتيبات تسهيل التكيف الهيكلي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بموجب ذلك التسهيل أيضاً يجب على الدولة المعنية إعداد ورقة إطار عمل تعد بالتعاون الوثيق بين خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يمكن إتاحة نحو 250٪ من حصة المصغر تزداد إلى 350٪ في الظروف الاستثنائية عبر فترة ثلاثة أعوام، ويعتمد ذلك على برنامج التكيف للدولة المصغر وحاجتها للتمويل.</li> <li>- تتم المسحوبات على ستة أقساط متساوية؛ اثنين كل عام من البرنامج، أحدهما في بداية عام البرنامج، والثاني عند مراجعته.</li> </ul>	1987	<p>2. تسهيل التكيف الهيكلي المعزز (Enhanced Structural Adjustment Facility) (E.S.A.F)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم مساهمة الصندوق بموجب ذلك التسهيل من خلال ورقة إطار العمل التي تعد بالتعاون الوثيق بين موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي توضح إطار السياسة متوسطة الأجل لمدة ثلاثة أعوام، وفي هذا الإطار تُصاغ تفاصيل البرامج السنوية التي تدعم بواسطة ترتيبات تسهيل التكيف الهيكلي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بموجب ذلك التسهيل يمكن للدولة الاقتراض حتى 70٪ من حصتها (بعد أن كانت 47٪ في البداية).</li> <li>- سعر الفائدة 0.5٪.</li> <li>- يتم السداد خلال فترة 10 أعوام منها فترة سماح 5.5 أعوام.</li> </ul>	<p>تقديم تمويل بشروط ميسرة لدعم التكيف الهيكلي، والسياسات الاقتصادية الكلية المتوسطة الأجل في الدول المنخفضة الدخل.</p>	آذار / مارس 1986	<p>1. تسهيل التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Facility) (S.A.F)</p> <p>ثالثاً: التسهيلات خلال الثمانينيات</p>

- صندوق النقد الدولي: «تسهيل التكيف الهيكلي»، دورية التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد 2، حزيران/يونيو 1986، ص 39.
- رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التصدير في دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص 175 - 178.

تابع الملحق (7.9)

الملاحظات	شروط التسهيل	شروط الأهلية للدولة العضو وأهداف التسهيل	تاريخه	التسهيل
<p>- تمثلت المشروطة المتعلقة باستخدام هذا التسهيل في قيام الدولة العضو باتخاذ سياسات ملائمة خاصة بقطاع الطاقة.</p>	<p>- جدول سداد التسهيل مثل نظيره السابق، حيث يتم في عشرة أقساط سنوية متساوية تبدأ بعد خمسة أعوام ونصف وبسعر فائدة 0.5٪.</p> <p>- سعر الفائدة 9٪.</p> <p>- تسدد تلك التسهيلات خلال مدة تتراوح بين 3.25 إلى 5 أعوام.</p>	<p>- تغطية النقص في حصة الصادرات وزيادة تكلفة الاستيراد (الحبوب، والنفط، والغاز الطبيعي) والخارجة على إرادة الدولة.</p> <p>- مساعدة الدول التي ترتبط باتفاق مع الصندوق على المحافظة على قوة الدفع للتكيف، عندما تواجه صدمات خارجية لمدة طويلة مثل (انخفاض أسعار الصادرات، وزيادة أسعار الواردات، والتقلبات في أسعار الفائدة).</p>	<p>آب / أغسطس 1988</p>	<p>3. تسهيل التمويل التمويلي الطارئ The Contingency and Contingency Financing Facility (CCFF)</p>

- منى عيسى العيوبي، «المدونية وجهود التكيف في أفريقيا جنوب الصحراء»، في ندوة مشكلة المدونية الخارجية للدول الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، (جامعة القاهرة : 5 - 7 أيار / مايو 1990)، ص 15-16.



صاء الدين المتعدد الأطراف لكل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1980 ، 1986 ، 1993-1993

الملحق (8-9)

(مليون دولار أمريكي)

مصر				ساحل العاج				جمهورية الكونجو الديمقراطية				الأموم		
صافي التدفقات		خدمة الدين المتعدد الأطراف		نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين %		صافي التدفقات		نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين %		خدمة الدين المتعدد الأطراف				
الدولي	البنك الدولي	إجمالي	الدولي	البنك الدولي	إجمالي	الدولي	البنك الدولي	إجمالي	الدولي	البنك الدولي	إجمالي			
133	184	36	58	12.6	56	88	29	49	7	9	14	24	6.7	1980
39-	137	216	261	9.6	41-	32-	157	180	14.7	15-	15	38	11.5	1986
108-	255	244	315	10.1	167	179	198	233	17.9	13-	21	60	13.9	1987
180-	115-	291	381	9.8	176-	103-	288	337	16.9	12-	22	72	16.3	1988
145-	33-	250	359	10.2	127-	96-	251	294	15.2	8-	24	65	17.4	1989
222-	216-	314	488	9.3	5-	102	266	357	15.6	14	6	68	18.8	1990
257-	365-	356	595	8.1	135-	8	324	420	16.3	28	20	70	20.4	1991
65-	66-	302	501	8.2	213-	53-	318	417	16.2	9-	16	49	19.8	1992
160-	62-	304	496	8.5	316-	268-	338	392	14.8	1-	1	12	19.6	1993

المصدر : World Bank, World Debt Tables, 1994/1995, Vol. 2, Passim

الملحق (9-9)

صافي انتقال موارد صندوق النقد الدولي إلى كل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1994

(مليون دولار أمريكي)

الدولة الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	المشتريات	المسدد	صافي الانتقال	المشتريات	المسدد	صافي الانتقال	المشتريات	المسدد	صافي الانتقال
1980	140	101	39	31	صفر	31	63	121	58-
1981	230	127	103	376	صفر	376	صفر	92	92-
1982	118	24	94	127	صفر	127	صفر	49	49-
1983	122	11	111	166	صفر	166	صفر	3	3-
1984	162	55	107	42	28	14	صفر	صفر	صفر
1985	172	105	67	61	99	38-	صفر	12	12-
1985-1980	944	423	521	803	127	676	63	277	214-
1986	95	110	15-	59	126	67-	صفر	15	15-
1987	168	247	79-	صفر	193	193-	152	71	81
1988	صفر	181	181-	121	228	107-	صفر	69	69-
1989	208	391	183-	38	200	162-	صفر	37	37-
1990	صفر	190	190-	153	155	2-	صفر	62	62-
1990 - 1986	471	1119	648-	371	902	531-	152	253	102-
1990-1980	1415	1542	127-	1174	1029	145	215	531	316-
1991	صفر	60	60-	45	137	92-	82	92	10-
1992	صفر	9	9-	صفر	118	118-	123	55	68
1993	صفر	3	3-	صفر	67	67-	صفر	12	12-
1994	صفر	6	6-	171	87	84	صفر	32	32-
جملة 94.91	صفر	78	78-	216	409	193-	205	191	14
جملة 94. 80	1415	1620	205-	1390	1438	48-	420	722	302-

المصدر : World Bank, World Debt Tables, 1988/1989, vol.2, 98, 118, 434  
World Bank, World Debt Tables, 1996, vol.2, 118, 146, 534

صافي تدفقات رأس المال بكافة أشكاله إلى كل من جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة: 1990-1980  
الملاحق (9-10)  
(مليون دولار أمريكي)

مصر										ساحل العاج					جمهورية الكونغو الديمقراطية					الأصوام
الجملة	تدفقات رأس المال الأخرى	صافي الاقتراض الطويل الأجل	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	التحويلات الرسمية	الجملة	تدفقات رأس المال الأخرى	صافي الاقتراض الطويل الأجل	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	التحويلات الرسمية	الجملة	تدفقات رأس المال الأخرى	صافي الاقتراض الطويل الأجل	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	التحويلات الرسمية						
(1093)	(3506)	1870	541	2	(1718)	(2981)	1158	95	10	(115)	(721)	333	6	267	1980					
(2211)	(4473)	1514	747	1	(1394)	(2629)	1187	33	15	(224)	(878)	400	6	248	1981					
(1291)	(5441)	2738	885	527	(968)	(2677)	1632	47	30	(365)	(762)	231	6	160	1982					
(1200)	(4676)	1909	966	601	(921)	(1658)	672	38	27	(205)	(601)	218	5	173	1983					
(1239)	(4983)	1783	1275	686	(30)	(1031)	951	22	28	(91)	(433)	162	6	174	1984					
(1362)	(5509)	1761	1289	1097	(106)	(633)	684	29	26	(101)	(391)	85	6	199	1985					
(1294)	(5026)	1248	1275	1209	(225)	(747)	380	71	71	(169)	(488)	130	5	184	1986					
(739)	(21751)	19169	869	974	(826)	(1601)	544	88	143	(485)	(990)	275	10	220	1987					
(117)	(3328)	1540	973	698	(1045)	(1681)	519	56	61	(235)	(645)	173	11	226	1988					
(1071)	(2558)	607	124	756	(1056)	(1649)	441	78	74	(394)	(876)	194	12	276	1989					
(524)	(2036)	266	136	1110	(973)	(1979)	947	48	107	(356)	(609)	23	13	217	1990					
(1399)	(4765)	1929	951	486	(821)	(1935)	1047	44	23	(184)	(631)	238	6	203	1985 - 1980					
(750)	(6940)	4566	675	949	(825)	(1531)	566	49	91	(329)	(722)	159	10	224	1990 - 1986					
(12141)	(63287)	34405	9080	7661	(9050)	(19266)	9115	509	592	(2740)	(7394)	2224	86	2344	الإجمالي العام خلال الفترة 1990 - 1980					

تتضمن تدفقات رأس المال الأخرى التي تتكون من صافي ميزان رؤوس الأموال الداخلة والخارجة الأخرى غير المذكورة، والتي تنطوي على سبيل المثال التغيرات في رصيد الدين القصير الأجل، والتأخرات والخصوم الأخرى (معدلة طبقاً لتغيرات سعر الصرف والعوامل الأخرى)، والسهم والخطأ بالإضافة إلى الاختلافات بين بيانات تدفقات رأس المال الطويل الأجل طبقاً لنظام تسجيل الديون بالبنك الدولي، والبند المشابه له في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات الخارجي بصندوق النقد الدولي.

المصدر : 68, 70-72, *World Bank & UNDP., African Development Indicators*, op. cit.,

المصدر : 68, 70-72, *World Bank & UNDP., African Development Indicators*, op. cit., 68, 70-72

**الملحق (11.9)**  
**تطور معدل التبادل التجاري في كل من**  
**جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1992**

الأعوام	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	مصر
1980	100	100	100
1981	84.3	83.7	109.1
1982	86.3	79.1	104.7
1983	91.4	83.9	102.2
1984	99.3	84.6	99
1985	95.9	82.4	83.8
1986	104.5	81.1	61.1
1987	87.5	74.5	63.9
1988	92.5	95.8	62.1
1989	79.8	105.5	52.2
1990	69.7	121.8	48.8
1991	64.4	80	61.7
1992	61.9	77.4	60.7

المصدر : World Bank, *World Tables*, 1992, op. cit., 207, 239, 695  
World Bank, *World Tables*, 1995, 230, 250, 738



الملحق (9-12)  
شروط الإقراض الخاصة من المصادر المختلفة للاقتصاد المصري  
خلال الفترة 1975-1989

دول الإقراض ومصادره	سعر الفائدة %	عمولة الارتباط %	عمولة الإدارة %	فائدة التأخير %	تأمين %	فترة السماح بالسنوات	مدة السداد بالسنوات
السويد	11.75 - 1	0.5-0.1	0.5-0.25	1	-	0.5	8-3
ألمانيا الغربية	ثابت تراوح بين 9-4.125، متغير بين 0.875 فوق سعر الليور - 10.75	1-0.25	-	3-1	3-0.5	5-0.5	15-2.5
النرويج	9.5 - 4.5	0.25	-	-	-	3	20-10
النمسا	ثابت تراوح بين 9 - 5، متغير بين 9.75 - 8.75	0.1-0.01	0.1	1	0.6-0.01	4-0.5	12-3
اليابان	10 - 6.25	0.5	-	2-1	-	5	12-5
المملكة المتحدة	ثابت تراوح بين 8 - 6.625، متغير بين 2.25 - 1.625 فوق سعر الليور	1-0.25	0.4-0.1	بسر فائدة القرض	-	2.5-2.5	10-3
سويسرا	ثابت تراوح بين 12 - 7، متغير بين 1 - 0.2 فوق سعر الليور	0.5-0.25	-	1.5-1	-	4.5-0.5	8-2.5
فرنسا	ثابت تراوح بين 10.5 - 7.4، متغير بواقع 1.75 فوق سعر الليور	0.5-0.2	0.5-0.2	2-1	4.2-0.5	5.5-0.5	20-2
كندا	11.7 - 7.4	0.5-0.25	0.4	1	-	4-0.5	10-4.5
الدانمارك	9.85 - 7.4	-	0.6	2	1.5	5-0.5	15-8
إيطاليا	10 - 7.5	0.5	0.1	1	9.4-5.4	3-0.5	10-8
بلجيكا	13.125 - 7.75	0.3-0.2	1-0.6	1	6.6-1.5	4-0.5	10-0.5
هولندا	ثابت تراوح بين 12.5-8، متغير بين 1 - 1.75 فوق سعر الليور	0.3	0.3	1.25-1	2.8	4-0.5	10-5
الولايات المتحدة الأمريكية	9.85 - 9.5	1.5-0.5	-	2.75-1	0.5	5-0.5	10-1.5
إسبانيا		0.5-0.25	0.3-0.25	1	4.2-3	4-2.5	8-5

• المصدر: الجهاز المركزي للمحاسبات، الإدارة العامة للقروض الأجنبية والدولية، متابعة استخدام القروض المباشرة خلال الفترة 1975 - 1989، (القاهرة: الإدارة المركزية لتتابة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1990)، ص 13-14.

الملاحق (13-9)  
ميكمل القروض الخارجية المسحوبة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1990-1980

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الجملة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	471	299	198	194	167	141	276	381	403	431	296	3257
إجمالي المسحوبات من القروض	207	243	155	175	152	141	270	371	397	372	293	2776
1. دالتون رسيون	43.9	81.3	78.3	90.2	91	100	97.4	97.4	98.5	86.3	99	85.2
قروض متعددة الأطراف	69	31	71	91	71	98	184	296	272	240	202	1625
قروض ثنائية	138	212	84	84	81	43	86	74	125	132	91	1150
2. مصادر الإقراض الخاصة	264	56	43	19	15	صفر	6	10	6	59	3	481
«استندات مصارف تجارية»	56.1	18.7	21.7	9.8	9	-	2.2	2.6	1.5	13.7	1	14.8
3. قروض خاصة غير مضمونة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي القروض من المصارف التجارية	92	40	1	-	15	-	-	-	3	13	صفر	164
%	19.5	13.4	0.5	-	9	-	-	-	0.7	3	-	5
ساحل العاج	1675	1358	2106	1116	1430	1286	1223	1491	1202	1309	1730	15926
إجمالي المسحوبات من القروض	230	137	423	396	359	157	222	573	288	392	820	3997
1. دالتون رسيون	13.7	10.1	20.1	35.5	25	12.2	18.2	38.4	24	29.9	47.4	25.1
قروض متعددة الأطراف	137	67	296	224	242	82	148	412	234	198	513	2553
قروض ثنائية	93	70	127	172	117	75	74	161	54	194	307	1444

تابع الملحق (9-13)

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الجملة
2. مصادر الإقراض الخاصة %	1183	949	1006	279	176	151	102	18	64	18	10	3956
3. قروض خاصة غير مضمونة %	70.6	69.9	47.8	25	12.3	11.7	8.3	1.2	5.3	1.4	0.6	24.8
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	262	271	676	441	895	978	900	900	850	900	900	7973
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	15.7	20	32.1	39.5	62.6	76.1	73.6	60.4	70.7	68.7	52	50.1
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	896	893	1471	556	956	1101	982	915	872	902	900	10444
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	53.4	65.8	69.8	49.8	66.9	85.6	80.3	61.4	72.5	68.9	52	65.6
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	2930	3404	4537	3667	3573	4121	3209	2574	2811	2247	2184	35257
1. دائنون راسميون %	2064	1374	2531	1858	2162	2240	1678	1398	1384	1159	1285	19133
قروض متعددة الأطراف قروض ثنائية	70.4	40.4	55.8	50.7	60.5	54.40	52.3	54.3	49.2	51.6	58.8	54.3
2. مصادر الإقراض الخاصة %	242	247	279	367	341	295	398	570	266	326	272	3603
3. قروض خاصة غير مضمونة %	1822	1127	2252	1491	1821	1945	1280	828	1118	833	1013	15530
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	740	1710	1791	1550	1355	1557	1221	931	1247	946	797	13845
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	25.3	50.2	39.5	42.3	37.9	37.8	38	36.2	44.4	42.1	36.5	39.3
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	126	320	215	259	55	325	310	245	180	142	102	2279
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	4.3	9.4	4.7	7.1	1.5	7.9	9.7	9.5	6.4	6.3	4.7	6.4
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	145	109	471	284	55	335	316	247	354	232	271	2819
إجمالي القروض من المصارف التجارية %	4.9	3.2	10.4	7.7	1.5	8.1	9.8	9.6	12.6	10.3	12.4	8

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions

توزيع المسحوبات من القروض الطويلة الأجل التي حصلت عليها جمهورية الكويت الديمقراطية  
خلال الفترة 1980-1990 طبقاً للأنشطة الاقتصادية المستفيدة

الملحق (9-14)

(مليون دولار أمريكي)

الإجمالي	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	*1981	1980	الأصوام	القطاعات المستفيدة
188	10	10	22	15	37	29	27	19	4	6	9		الزراعة
518	29	107	36	165	16	4	17	8	صفر	49	77		دعم ميزان المدفوعات
75	صفر	8	1	2	7	صفر	صفر	5	صفر	20	32		الاتصالات
21	5	3	4	2	1	2	صفر	صفر	1	1	2		التعليم
865	41	150	117	53	40	26	44	22	60	121	191		الطاقة
311	79	59	57	15	25	9	8	9	1	19	30		الصناعة والتجارة
149	صفر	صفر	11	23	25	8	7	39	21	6	9		التصنيع
246	25	33	27	21	36	15	12	17	16	17	27		الخدمات الاجتماعية
779	97	53	120	72	73	47	42	67	93	45	70		النقل
105	صفر	8	8	13	16	1	10	8	2	15	24		أخرى
3257	296	431	403	381	276	141	167	194	198	299	471		الإجمالي العام
100	9.1	13.2	12.4	11.7	8.5	4.3	5.1	6	6.1	9.2	14.4		%

\* نظراً لعدم توافر بيانات عن توزيع مسحوبات القروض عام 1981 على الأنشطة الاقتصادية، فقد قام الباحث بتوزيع المسحوبات من القروض لعام 1981، طبقاً لنفس نسبة توزيع مسحوبات عام 1980.

المصدر: World Bank, World Debt Tables, Various Editions



الملحق (9-15)  
توزيع المسحوبات من القروض الطويلة الأجل التي حصلت عليها ساحل العاج  
خلال الفترة 1980-1990 طبقاً للأنشطة الاقتصادية المستفيدة

(مليون دولار أمريكي)

القطاعات المستفيدة	الأحجام	1980	*1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي	% إلى إجمالي القروض الموزعة
الزراعة		88	67	28	25	31	24	47	79	64	155	266	874	11
دعم ميزان المدفوعات		-	-	213	111	175	116	4	302	13	100	177	1211	15.2
الاتصالات		43	33	24	14	13	2	4	11	2	10	21	177	2.2
التعليم		25	20	7	16	11	9	12	7	15	11	5	138	1.7
الطاقة		369	284	181	157	89	37	20	24	86	46	193	1486	18.7
الصناعة والتجارة		22	17	9	12	31	15	15	17	12	21	31	202	2.5
التصنيع		81	62	41	5	29	9	12	37	12	13	27	328	4.1
الخدمات الاجتماعية		257	198	163	58	34	26	51	18	50	13	21	889	11.2
النقل		316	243	234	196	109	63	151	92	87	39	87	1617	20.3
أخرى		212	163	530	83	15	8	9	5	12	2	4	1043	13.1
جملة المبالغ الموزعة		1413	1087	1430	677	537	309	325	592	353	410	832	7965	100
مبالغ غير موزعة**		262	271	676	439	893	977	898	899	849	899	898	7961	
الإجمالي العام		1675	1358	2106	1116	1430	1286	1223	1491	1202	1309	1730	15926	
%		10.5	8.5	13.2	7	9	8.1	7.7	9.4	7.5	8.2	10.9	100	

\* نظراً لعدم توفر بيانات عن توزيع مسحوبات القروض عام 1981 على الأنشطة الاقتصادية، فقد قام الباحث بتوزيع المسحوبات من القروض لعام 1981، طبقاً لنفس نسبة توزيع مسحوبات عام 1980.

\*\* معظمها لجهاز خاص غير مضمونة من الحكومة.

المصدر: World Bank, World Debt Tables, Various Editions

الملحق (16-9)  
توزيع المسحوبات من القروض الطويلة الأجل التي حصلت عليها مصر  
خلال الفترة 1980-1990 طبقاً للأنشطة الاقتصادية المستفيدة

(مليون دولار أمريكي)

القطاعات المستفيدة	الأعوام	1980	1981*	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	الإجمالي	% إلى إجمالي القروض الموزعة
الزراعة		14	15	49	46	23	31	13	8	17	20	61	297	0.9
دعم ميزان المدفوعات		361	398	359	134	469	82	320	406	195	90	27	2841	8.6
الاتصالات		36	40	172	200	149	105	122	108	53	43	32	1060	3.2
التعليم		44	49	23	23	34	38	35	9	8	7	70	340	1
الطاقة		291	320	480	589	551	365	267	274	415	465	515	4532	13.8
الصناعة والتجارة		84	92	70	96	87	99	48	32	52	32	8	700	2.1
التصنيع		207	228	572	390	400	459	512	237	336	146	340	3827	11.6
الخدمات الاجتماعية		104	114	204	208	176	318	162	102	65	69	45	1567	4.8
النقل		484	533	551	385	334	430	342	429	387	207	368	4450	13.5
أخرى		1178	1295	1842	1340	1296	1870	1078	724	1102	1026	617	13368	40.5
جملة المبالغ الموزعة		2803	3084	4322	3411	3519	3797	2899	2329	2630	2105	2083	32982	100
مبالغ غير موزعة**		127	320	215	256	54	324	310	245	181	142	101	2275	
الإجمالي العام		2930	3404	4537	3667	3573	4121	3209	2574	2811	2247	2184	35257	
%		8.3	9.6	12.9	10.4	10.1	11.7	9.1	7.3	8	6.4	6.2	100	

\* نظراً لعدم توافر بيانات عن توزيع مسحوبات القروض عام 1981 على الأنشطة الاقتصادية، فقد قام الباحث بتوزيع المسحوبات من القروض لعام 1981، طبقاً لنفس نسبة توزيع مسحوبات عام 1980.

\*\* معظمها لمبالغ خاصة غير مضمونة من الحكومة.

المصدر: World Bank, World Debt Tables, Various Editions

الملحق (9-17)

بعض مؤشرات السياسة التوسعية في كل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1980-1990

٢٥

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	عجز الموازنة الحكومية إلى الإيرادات	معدل نمو الائتمان المحلي	عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي	عجز الموازنة الحكومية إلى الإيرادات	معدل نمو الائتمان المحلي	عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي	عجز الموازنة الحكومية إلى الإيرادات	معدل نمو الائتمان المحلي	عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي
1980	2.9-	22	3.9-	10.5-	23.2	17.5-	9.3-	42.1	1.9-
1981	5.5-	43.1	6.8-	11.9-	23.1	16.9-	6.4-	24.1	9.1-
1982	5.4-	87	5.5-	14.2-	6.8	13.8-	17.1-	23.1	9.1-
1983	3.9-	43.7	4.7-	10.6-	19.5	14.1-	10.2-	18.6	5.4-
1984	5.6-	139.1	6.3-	3.2-	0.5	1.5-	11.4-	20.9	8.2-
1985	3.3-	52.8	6.8-	3.6-	2.3-	0.6	11-	19.4	9.3-
1986	6.6-	64.6	7.4-	-	4.3	3.9-	13.1-	18.8	9.4-
1987	10-	113	11.3-	-	1.5	10.7-	8.2-	17.3	5.2-
1988	6.4-	109.6	9.1-	13.5-	5.8-	11.5-	9.7-	20.2	4-
1989	-	2.7-	10.1-	16.2-	7.4-	13.2-	8-	25	8.1-
1990	-	362.9	11.4-	12.2-	7.2-	12.2-	-	26.3	7.2-

المصدر:

World Bank, *World Tables*, 1992, 62, 65

World Bank & UNDP, *African Development Indicators*, op. cit., 50, 171

الملحق (9-18)

سعر الفائدة وما تستترفه من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدلات  
ثمن الناتج المحلي الإجمالي لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1980-1990

(7)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	معدل نمو الناتج للمحلي الإجمالي	ما تستترفه من الفائدة من الناتج المحلي الإجمالي %	سعر الفائدة	معدل نمو الناتج للمحلي الإجمالي	ما تستترفه من الفائدة من الناتج المحلي الإجمالي %	سعر الفائدة	معدل نمو الناتج للمحلي الإجمالي	ما تستترفه من الفائدة من الناتج المحلي الإجمالي %	سعر الفائدة
1980	2.4	1.9	5.1	0.8-	4.8	11.4	10.8	3.9	5
1981	2.2	1.4	6	4.3	4.9	13.5	4	2.6	6.3
1982	0.7-	1	2.6	1.6	10	12.4	10.7	4.8	8.3
1983	1.6	1.4	2	1.2-	10.4	10.7	7.7	5.5	7.4
1984	5.5	2.3	4.2	1.1-	11.6	8.5	6.1	5.4	8
1985	0.5	4	4	5.2	12.1	10	6.6	4.8	7.7
متوسط الفترة 1985 - 1980	1.9	2.2	4	1.3	9	11.1	7.7	4.5	7.1
1986	4.7	2.8	5.2	3	10.4	7.2	2.6	4.8	7.2
1987	2.7	2.7	2.4	1.2-	6.3	6.7	2.5	2.8	6.7
1988	0.6	2.1	3.9	1.6-	5.6	5.7	3.9	4.9	6.2
1989	2-	2	4.2	1-	6.3	7.4	3	5.1	7.2
1990	1.9-	2	1.1	2.6-	5.9	6.3	2.5	4.6	5.2
متوسط الفترة 1990 - 1986	0.8	2.3	3.4	0.7-	6.9	6.7	2.9	4.4	6.5
متوسط الفترة 1990 - 1980	1.4	2.2	3.7	0.4	8	9	5.5	4.5	6.8

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions  
World Bank, World Tables, 1992, Passim



**الملاحق (9-19)**  
**جهود التكيف ومواقفه في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر**  
**خلال الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات**

المصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
<ul style="list-style-type: none"><li>- التشوهات الاقتصادية العديدة التي انعكست في:</li><li>• ارتفاع سعر الصرف الرسمي بنحو 38٪ من سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1982-1985 وبنحو 70٪ خلال الفترة 1970-1987.</li><li>• التمييز ضد الصادرات غير النفطية.</li><li>• الرقابة الصارمة على الأسعار المحلية.</li><li>• التمييز ضد الصناعات الغذائية والمنسوجات.</li><li>• أسعار الفائدة المنخفضة سواء كانت على الودائع أو فائدة الإقراض.</li><li>• أسعار الطاقة المنخفضة.</li><li>• تراجع الإنتاج الزراعي وعدم تشجيعه نتيجة أسعار المنتج الزراعية المنخفضة.</li><li>• تفاقم أزمة الدين.</li><li>- اتخذت الحكومة خطوات إصلاح عديدة خلال الفترة 1986-1990. تمثلت في:</li><li>• زيادة الفسقات على العديد من السلع والخدمات، وتحسين نظم فرض الفسقات وتحصيلها، والإصلاح الجمركي من خلال خفض الحماية الاسمية وخفض الاستثناءات، واستخدام سعر صرف منخفض لتقوم الرسم الجمركي، الأمر الذي ساهم في تحقيق إيرادات</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>- الاختلالات الاقتصادية الكلية الحادة التي تمثلت في:</li><li>• انخفاض الدخل المحلي الإجمالي للفرد بنحو 62.2٪ خلال الفترة 1980-1984.</li><li>• انخفاض الاستهلاك الخاص للفرد بنحو 22.9٪ خلال الفترة 1980-1984.</li><li>• تراجع الاستثمار العام من متوسط قدره 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1976-1982 إلى 6٪ خلال الفترة 1986-1988.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>- تدهور شروط التجارة خلال الفترة 1974-1982.</li><li>- تزايد الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.</li><li>- النتائج السلبية لسياسة (Zairianization) وتأميم المشروعات الأجنبية.</li><li>- استمرار عجز الحساب الجاري.</li><li>- التوسع النقدي وتزايد الاقتراض الخارجي بشروط غير ميسرة ولشروط غير مجدية.</li></ul>	1. عوامل الاتجاه إلى سياسة التكيف وأسبابه
	<ul style="list-style-type: none"><li>- تفاقم أزمة الدين.</li><li>- تم دعم جهود التكيف عن طريق ثلاثة قروض للتكيف الهيكلي من البنك الدولي في الأعوام 1981، 1983، 1986 ومن خلال تسهيل التكيف الهيكلي المعزز واتفاقيات المازرة مع صندوق النقد الدولي.</li><li>- شملت إجراءات التكيف الهيكلي بموجب القرض الأول والثاني الاتفاق على برنامج</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>- تفاقم أزمة الدين.</li><li>- شرعت الحكومة في برنامج للتكيف منذ النصف الثاني من عام 1987 الذي حصلت بموجب على قرض للتكيف الهيكلي من البنك الدولي، وتسهيل للتكيف الهيكلي من هيئة التنمية الدولية. كما قام البنك برعاية اجتماع للمجموعة الاستشارية عام 1987 لمساعدة</li></ul>	جهود التكيف

## تابع الملحق (9-19)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
<p>إضافية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• رفعت الحكومة أسعار السلع الأساسية، وخففت من الدعم المقدم للمعدي من السلع، وجمعت الحكومة في تخفيض فاتورة الدعم بـ 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة 1982-1988. كما تم تخفيض المصروفات الدورية الأخرى بخلاف الدعم بنحو 10٪ من قيمتها الحقيقية خلال الفترة 1982-1988.</li> <li>- الإصلاح الهيكلي الذي شمل:             <ol style="list-style-type: none"> <li>1. قطاع الطاقة: زادت الحكومة أسعار الطاقة خلال تلك الفترة بما يزيد على 330٪، فقد زادت تكلفة الكهرباء بنحو 250٪، وزادت أسعار الجازولين بنحو 38٪، 43٪ للبنزين والكيروسين.</li> <li>ب. قطاع الزراعة: تم إلغاء التركيب المعصومي، والتسليم الإجمالي لكافة المعاصيل عدا القطن ونسب السكر ونصف محاصيل الأرز، كما تم رفع أسعار توريد تلك السلع بدرجة كبيرة. وتم إلغاء الدعم على المدخلات الزراعية والسماح للقطاع الخاص بتسويقها، وتم نقل التجارة الخارجية في عدد من السلع الزراعية إلى السوق المصرية الحرة للنقد الأجنبي، الأمر الذي ساهم في زيادة</li> </ol> </li> </ul>	<p>الاستثمار العام في عام 1984 بمالغ التشرعات في نظام الحوافز الاقتصادية من خلال زيادة أسعار المنتج للزراعة والكاشا، وإعادة تنظيم وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية التي تتعامل في بعض السلع (السكر وزيت النخيل والكاشا والبين والمحاصيل الخفيفة)، وخصخصة عمليات تجهيز الأرز وتسويقه.</p> <p>- قسرت الحكومة في منتصف عام 1989 الاضطهاد برنامج إنعاش اقتصادي تمثلت أهم مكوناته في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تخفيض الإنفاق الحكومي وصفة خاصة المرتبات.</li> <li>■ إعادة تأهيل المشروعات العامة وخصخصتها نظراً لسوء إدارتها وعدم كفاءتها وانخفاض عائداتها.</li> <li>• الإصلاح التنظيمي (تحسين نظام الاستثمار وسوق العمل وإجراءات الاستثمار والتصدير وقانون الشركات). وبأني الإصلاح التنظيمي لعدم فعالية نظام الرقابة على الأسعار، وتعقيدات الاستثمار التي تمثلت في التأخير الطويل في المحصول على الموافقات للمشروعات والاستثمارية، وتعقيدات قواعد الاستثمار والتصدير وتنظيماته، وقواعد العمل وتنظيماته.</li> </ul>	<p>جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعبئة تمويل لخارجي من الكثير من الحكومات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والجمهورية الأوربية، وتمهد فيه المشاركون بتقديم دعم مالي ملموس لبرنامج التكيف بحدود بنحو 1476 مليون دولار في عامي 1987، 1988.</p> <p>من أهم مكونات برنامج التكيف لعام 1987 ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع الإحلال الكفء للواردات من خلال تحقيق معدل حماية اسمية يتراوح بين 20-40٪، وتخفيض الحد الأقصى للتخفيضات الجسدية إلى 50٪، وتخفيض عدد الاستثناءات من 272 إلى 136، وتحديث قائمة المدخلات الصناعية المنتجة محلياً، وإعادة هيكلة لجنة الاستثمار.</li> <li>• تشجيع الصادرات وترويجها من خلال تبسيط إجراءات التصدير، وإلغاء الضرائب على الصادرات الزراعية، وإعادة تقويم الأصول والخصوم على أساس دوري، وتوحيد أجهزة الضرائب والنظام الجسدي، ودعم قسم الضرائب بوزارة المالية مادياً وبشياً.</li> <li>• تحسين الكفاءة والرقابة على الإنفاق العام وضمان تنفيذ مشروعات الاستثمار ذات الأولوية المرتفعة، وذلك من خلال إعداد</li> </ul>	<p>البيان</p>

## تابع الملحق (9-19)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونجو الديمقراطية	البيان
<p>ج. صادرات الخضر والفاكهة.</p> <p>الاستثمارات العامة، ركزت الحكومة استثماراتها في القطاعات الإنتاجية، وبدأت إصلاح المشروعات والصناعات العامة على أساس لامركزية اتخاذ القرار، كما قامت بتخفيض جموهري لسياسة الرقابة على الأسعار، وتم تحرير العديد من أسعار السلع، وإزالة العسلبد من القيود التي تواجه الاستثمار.</p> <p>برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لعام 1991 الذي تم بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (قصر من التكاليف الهيكلية بمبلغ 300 مليون دولار، وتسهيل الموازنة المقدم من الصندوق بمبلغ 380 مليون دولار) هذا بالإضافة إلى عمليات إلغاء الدين وخدمة الدين. ويثل هذا البرنامج تحولا في الإصلاحات التدريجية التي بدأت منذ منتصف الثمانينات، وقد شمل ذلك البرنامج ستة مكونات رئيسية هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الإصلاح الاقتصادي الكلي في إطار برنامج التثبيت المدعم من الصندوق، حيث حررت الحكومة أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وخففت بحدود عجز الموازنة، وعرض النقود من خلال تنمية الإيرادات العامة عن طريق</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإصلاح الجمركي والعملي، وذلك من خلال تخفيض معدلات الضريبة وتبسيط إجراءات التحصيل لزيادة الإيرادات الضريبية، وفرض الضريبة الموحدة على الدخل، وتخفيض الضرائب على الأنشطة الإنتاجية، وتطوير نظام الجمارك، وزيادة الإيرادات من خلال التوسع في القاعدة الضريبية، والتخلص من الضرائب المفروضة على الصادرات على مراحل، والتوسع في ضريبة القيمة المضافة لتشمل محاصيل متنوعة مختلفة (زيت النخيل ومشتقات السكر والفلن ومشتقاته والمطاط وجوز الهند ولب جوز الهند المجفف ومشتقاته والأثاث الطازج).</li> <li>• إصلاح القطاع العملي، وقد شملت أوجه الإصلاح التي اتخذتها الحكومة في النصف الأخير من الثمانينات في إنهاء نظام الخصم التسلسلي، وتشديد الرقابة على الأنشطة المصرفية، وإعادة هيكلية المصارف التجارية وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية بإيدجان، وتسوية المناقصات الحكومية ومنع زيادتها.</li> </ul> <p>بالإضافة إلى ما سبق فقد هدفت الحكومة إلى الاضطلاع ببرنامج للإصلاح القطاعي بهدف تعزيز المنافسة الدولية من خلال تخفيض</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• برنامج للاستثمار العام خلال الفترة 1987-1990، وإعداد برامج إنفاق عامة لقطاعات مختلفة (زراعة وتعليم وصحة)، وتعزيز وحدات التخطيط بوزارة الزراعة، والتعليم والصحة، ودراسة إنشاء صندوق لتسويق دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية في القطاعات المختلفة.</li> <li>• إصلاح جهاز الخدمة المدنية وذلك من خلال برمجة إحصاءات الخدمة المدنية، وتحديد سجلات القوى العاملة وإلغاء الموظفين الصوريين من كشوف المرتبات، وتطبيق نظام التعاقد المبكر، وتحسين هيكل المرتبات طبقاً للهيكل الوظيفي، وفي ضوء تخفيض عدد الموظفين.</li> <li>• إصلاح القطاع العام من خلال ترسيب الاستشمار الحكومي من طريق تصنيف المشروعات غير الكفوءة، وإعادة تقدير رأس مال المشروعات العامة.</li> <li>• رفع كفاءة القطاع العملي في تخصيص الموارد من طريق إصلاح التعريفات على المنتجات الزراعية، وحماية منتجات زراعية مختلفة من الإغراق، وتكوين لجنة استشارية مسؤولة عن تحديد احتياجات الائتمان الزراعي طبقاً لفترة المحصول، وإلغاء التمييز بين أسعار الفائدة.</li> </ul> <p>بدأت الحكومة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1988</p>	<p>البيان</p>

تابع الملحق (9-19)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
<p>تنمية حمصية الصرايب، ولرخص ضريبة المبيدات، وزيادة رسوم الخدمات، وزيادة أسعار قطاعي النقل والطاقة، وإصدار قانون على الحزاة العامة بأسعار فائدة تحدده من خلال العرض والطلب.</p> <p>وفيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية، فقد ركزت آلية الإصلاح على:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة اعتباراً من كانون الثاني/يناير 1991.</li> <li>• وضع سقف لائتمانية للحد من التوسع الائتماني.</li> <li>• تحرير أسواق الصرف وأسعاره.</li> <li>• أما مكونات الإصلاح الأخرى التي تم وضعها بمساعدة البنك الدولي، فقد شملت:</li> <li>• إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلة المشروعات غير القادرة على العمل بنجاح، أو تصفيتها كلياً أو جزئياً، وخصخصة الكثير منها.</li> <li>• تحرير الأسعار المحلية مثل أسعار الطاقة والكهرباء التي هدفت الحكومة إلى الوصول بها إلى مستوى الأسعار العالمية بحلول عام 1995.</li> <li>• وكذلك الوصول بأسعار القطن إلى ثلثي السعر العالمي، وإلغاء السيطرة كلياً على أسعار الأرز والدخلات الزراعية التي مازالت</li> </ul>	<p>التكليف، وتعزيز الحوافز الاقتصادية، وإلغاء التسهيلات وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص. وقد شمل ذلك الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• برنامج التكيف لقطاع الزراعة: وهدف ذلك البرنامج إلى تحويل الحوافز نحو المحاصيل ذات الميزة التنافسية الأعلى من خلال السماح لأسعار المنتج أن تعكس ظروف السوق العالمية، وتحسين إدارة المؤسسة المالية الوسيطة وكفاءتها، ولرخص الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والمدخرات، وإعادة هيكلة بنك التنمية الزراعية، وتحرير التصدير والاستيراد والتسويق المحلي للمحاصيل الغذائية وإلغاء الدعم، وتخفيض أسعار المنتج للبن والكافور من 400 (CEAF) إلى 260 (CEAF) للكيلو جرام، وتخفيض تكاليف التسويق للبن والكافور ورسوم التصدير، وذلك بهدف تحقيق التوازن لصندوق تثبيت أسعار السلع الزراعية.</li> <li>• برنامج التكيف لقطاع الطاقة: ومن أهم عناصر الإصلاح في ذلك القطاع ما يلي:</li> <li>أ. وضع أسس لعمليات التعاقد الجديدة على اكتشاف الطاقة وتطويرها والترويج لها.</li> <li>ب. مراجعة الاستثمار في قطاع الطاقة لتحديد برنامج الاستثمار الأمثل.</li> </ul>	<p>اتخاذ خطوات لتصحيح برنامج الإصلاح الاقتصادي تضمنت تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة 32٪ بين بداية تشرين الثاني/نوفمبر والأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير، ومضاعفة أسعار الوقود، وزيادة تعريفة الخدمات العامة، وزيادة سعر الفائدة على الإقراض فيما بين المصارف بنحو 10٪.</p> <p>معلومات التكيف:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم كفاية تحويلات الموارد لإنجاز عملية التكيف.</li> <li>- رغم تطورات التجارة الخارجية المراتية عام 1988، والتي تمثلت في زيادة أسعار النحاس الذي ساهم في زيادة حمصية الصادرات بنحو 450 مليون دولار، فإن السياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها الحكومة قد قوضت تلك التطورات الإيجابية التي تمثلت في:</li> <li>- التوسع في الإصدار النقدي لتمويل صجز الموازنة الذي ارتفع من 27 مليار زائيري (4.1٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1987 إلى 97 مليار زائيري (نحو 8.1٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1988.</li> <li>- تفاقم معدل التضخم نتيجة التمويل النقدي لمعجز الموازنة.</li> <li>- تجميد الحكومة أسعار الخدمات العامة والمنتجات النفطية.</li> </ul>	<p>البيان</p>



تابع الملحق (9-19)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
<p>تحت السيطرة (السماح والمبيعات الحشوية وحذاء الماشية)، والوصول إلى أسعار التكلفة في تقديم خدمات (البريد والنقل بالسكك الحديدية والموانيء والمساكن والتلوكس . . . الخ).</p> <p>- تحرير التجارة الخارجية من خلال التخلص من كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات والصادرات، وتخفيض التعريفات الجمركية إلى أقل مستوى، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد والمساواة بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة الخارجية، وتطبيق التفاروت بين الحدين الأعلى والأدنى لفترات التعريفات الجمركية.</p> <p>- إصلاح القطاع الخاص والنساء الرقابة على استثماراته في شتى المجالات.</p> <p>- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية لعملية الإصلاح على السكان المحدودي الدخل.</p> <p>وقد أشارت الحكومة المصرية في خطاب سياسة التنمية الموجه إلى صندوق النقد الدولي في 21 آب/ أغسطس و3 أيلول/ سبتمبر 1993 عن قيامها بأكالة الإصلاحات التي التزمت بها، حيث تم تحرير الأسعار في قطاعات الزراعة والصناعة وتم تخفيض الدعم بدرجة</p>	<p>ج. إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية لشرورات الطاقة.</p> <p>د. تقديم نظام كفاء ومرونة لتسليم منتجات الطاقة.</p> <p>• برنامج تكيف قطاع الصرف الصحي والمياه، الذي يهدف إلى جعل تعريف المياه والقيمة، وتقديم خدمات المياه إلى نحو أربعة ملايين من سكان القرى، ومنع التلوث البيئي، والترويج للتخصصية. وقد شملت عناصر ذلك البرنامج ما يلي:</p> <p>أ. تحويل مسؤوليات التشغيل والصيانة لمحطات المياه بالنطاق الريفي إلى مستخدمي المياه.</p> <p>ب. تحويل المسؤوليات المتعلقة بالاستثمار لتوفير المياه للمناطق الحضرية إلى القطاع الخاص.</p> <p>ج. تخفيض تعريف المياه المحلية بنحو 20٪.</p> <p>د. نقل عملية إدارة محطات المياه وتشغيلها وصيانتها إلى القطاع الخاص.</p> <p>هـ. مراعاة مبدأ استرداد التكلفة في تسعير المياه.</p> <p>وافقت الحكومة في كانون الثاني/ يناير 1994 على تخفيض في الفرق الخاص بدول منطقة الفرنك الفرنسي، واتخاذ عدد من الإصلاحات المالية والعمرانية، وتقييد الزيادة في الأجور، تدعيم القطاع الخاص وتشجيعه من خلال دعم سياسة التخصصية حيث حدد</p>	<p>- مستويات أسعار الفائدة السلبية بالقيمة الحقيقية.</p> <p>- سعر الصرف القوم بأكثر من قيمته (نسبة 40-30٪ فوق سعر السوق الموازية).</p> <p>- عدم موافقة السلطات السياسية على خطوات وأدوات التشبيث والتكيف الهيكلي التي تم إعدادها في إطار برنامج السنة الثانية من ورقة إطار عمل السياسة التي أعدت مع خبراء البنك الدولي.</p> <p>- عدم القدرة على احتواء الإنفاق العام وتحسين مكوناته ونوعيته، الأمر الذي أدى إلى تقويض الاستقرار القصير الأجل في عام 1989.</p> <p>- قصور الجهود البلولة الخاصة بتنفيذ إجراءات التكيف وأدواته مثل:</p> <p>أ. قصور الإجراءات المتخذة لتبسيط الإجراءات والترويج لعملية التصدير.</p> <p>ب. أنه رغم تكوين اللجنة المسؤولة عن تنفيذ الإصلاح المالي وشبه المالي، فإنه لم تستد إليها أي مهام، كما لم يتم إعداد تقارير عن التقدم في مجال الإصلاح المالي.</p> <p>- رغم عمل الدراسة الخاصة بإنشاء صندوق لتمويل إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات، فإنه لم يتخذ شيء في هذا المجال.</p>	<p>البيان</p>

## تابع الملحق (9-19)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونجو الديمقراطية	البيان
<p>كبيرة، وتم إنشاء سوق لسندات الخزنة، وتم تحرير أسعار الفائدة وتم تحسين القروض والتنظيمات المصرفية وتطويرها، كما تم توحيد سعر الصرف وفرض ضريبة المبيعات وتحسين النظام الضريبي، وإزالة العديد من الحواجز غير الجمركية على التجارة... الخ.</p> <p>رغم جهود التكيف التي تم اتخاذها خلال الفترة 1986-1990، فإنه يلاحظ:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لم تنفذ الإصلاحات بالسرعة المطلوبة لتحقيق التوازن المطلوب، وخاصة في ظل الاختلالات والتشوهات التي تراكمت عبر العقود الثلاثة الماضية.</li> <li>• تدهور شروط التجارة.</li> <li>• صعوبة إجراء التوازن بين الحاجة الملحة إلى تكيف الاقتصاد الكلي والمحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي.</li> <li>• تفاقم حجم الدين وأعباءه، وتراكم المتأخرات.</li> <li>• الآثار السلبية لأزمة الخليج الثانية.</li> </ul> <p>وقد أدت إجراءات التكيف التي تم اتخاذها خلال الفترة 1991-1993، بالإضافة إلى إلغاء جزء من ديون مخصص الخارجية، إلى حدوث بعض الظواهر الإيجابية ومنها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بلغ 2.4 مليار جنيه عام 1990-1991 (ارتفع إلى 15.2</li> </ul>	<p>عدد 42 مشروعاً لمرضها للتخصصات خلال الفترة 1994-1997.</p> <p>رغم تطورات التجارة الخارجية المواتية عام 1985-1986 التي تمثلت في ارتفاع أسعار البن والكافكا وتحقيق الاقتصاد لمعدل نمو قدره 3.6٪، في عامي 1985 و1986، فإن ذلك كان يخصص في طبائه أوجه الضعف الهيكلي التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التزامات خدمة الدين المرقعة.</li> <li>- الاعتماد الشديد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية.</li> <li>- إنفاق القطاع العام المتزايد.</li> <li>- سعر الصرف الغالي فيه.</li> <li>- تدهور الوضع الاقتصادي في عامي 1987، 1988 بسبب:</li> <li>- تدهور أسعار الكافكا وهو سلعة التصدير الرئيسية لساحل العاج.</li> <li>• السياسات المالية التوسعية في ظل الاختلالات الداخلية والخارجية المتزايدة، فقد زادت المتأخرات للمعلبة لتصل إلى 383 مليار (CFAP) ٪13 من الناتج المحلي الإجمالي في حزيران/يونيو 1989).</li> <li>• ترتب على ما سبق فقدان القطاع الخاص الثقة في سياسات الحكومة.</li> </ul>	<p>- الأزمة السياسية الكبيرة التي تصف بجمهورية الكونجو الديمقراطية منذ نيسان/إبريل 1990، والنهب العسكري في أواخر عام 1991 وبداية عام 1993 الذي ترك وراءه اقتصاداً مهشماً، وإقدام جمهورية الكونجو الديمقراطية على دوامة حلزونية من انهيار الإنتاج والاستثمار، والصنادقات، والتفكك الجامع، وتراكم المتأخرات، والانتشار الواسع للبطالة، وتزايد الفقر، وتدهور المؤشرات الاجتماعية، وتآكل رأس المال البشري من خلال تدهور الدخل الشخصي والانخفاض الكبير في الإنفاق على التعليم والصحة، فخلال الفترة 1989-1993 لجأ:</p> <p>أ. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 30٪، وتراجع الصادرات والواردات بنحو 52٪، 72٪ على التوالي.</p> <p>ب. قلوت الخسائر الترتية على تحطيم الأصول الرأسمالية نتيجة السلب والنهب بنحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>ج. انخفاض إنتاج النحاس، والأسمدة، والنفط من 460 ألف طن إلى 48 ألف طن، ومن 490 إلى 149 ألف طن، ومن 10 ملايين برميل إلى 8.3 ملايين برميل على التوالي.</p> <p>د. تقلص القاعدة الضريبية تدريجياً من 10-11٪</p>	<p>معلومات التكيف:</p>

تابع الملحق (9-19)

البيان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ساحل العاج	مصر
	<p>من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينات إلى نحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 .</p> <p>هـ- تم تمويل المسحجز المالي عن طريق تراكم التأخرات والتوسع النقدي، فقد بلغت التأخرات نحو 4.9 مليارات دولار في نهاية عام 1993، كما كانت العملة المستدرة في عامي 1992، 1993 تعادل في المتوسط أكثر من 25 مرة من رصيد النقود بمعناها الواسع، وهو ما أدى إلى تفاقم معدلات التضخم التي بلغت 3800٪ خلال الفترة 1991-1993 .</p> <p>و- تدهور أسعار العملة بأكثر من 230 ألف مرة منذ عام 1989 حيث ارتفعت قيمة الدولار من 455 زائيري في نهاية عام 1989 إلى 105 ملايين زائيري في نهاية عام 1993 .</p> <p>ز- توقف المساعدات الخارجية تقريباً نتيجة عدم الاستقرار السياسي والتراكم الكبير للتأخرات .</p> <p>ح- الآثار السلبية لعملية التكيف على تقديم الخدمات الاجتماعية والتوظيف والقوة العاملة وبصفة خاصة على الفقراء في الريف وكذا على الاستقرار السياسي .</p>	<ul style="list-style-type: none"><li>• عدم استخدام سياسة سعر الصرف حتى بداية عام 1994 كأداة للتكيف وتخفيض سعر الصرف الحقيقي من خلال سياسات انكماشية داخلية .</li><li>• اضطراب جهود الحكومة في تسوية التأخرات المحلية والخارجية نتيجة التكلفة المرتفعة للبرتيات العامة، والتي بلغت في المتوسط نحو 12.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1993، وهو مسأ أدى إلى تراكم التأخرات لتصل إلى 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 1993 وتراكم مشكلات الدين وميزان المدفوعات .</li><li>• لم تكن جهود التكيف ناتجها المرجوة نتيجة لـ :</li><li>• عدم وضوح السياسات .</li><li>• التأخر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية .</li><li>• الضعف المؤسسي، وهو ما أدى إلى استمرار الهبوط الاقتصادي الذي بدأ في عام 1986، وظلت مستويات الاستثمار حول 10٪ خلال بداية التسعينيات، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4٪ عبر الفترة 1990-1993 .</li><li>• الآثار السلبية لعملية التكيف على تقديم الخدمات الاجتماعية والتوظيف والقوة العاملة، وبصفة خاصة على الفقراء في الريف والمناطق الحضرية الذي انعكس على تزايد</li></ul>	<p>مليار جنيه عام 1992-1993، وذلك نظراً لنمو التحصيلات الجارية بمعدل أكبر من نمو المدفوعات الجارية حيث بلغ هذان المعدلان 33.4٪، و 20.6٪ على الترتيب، ولجسدر الإشارة إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً قدره 4 مليارات جنيه في عام 1988-1989 .</p> <p>- تناقص العجز بالموازنة العامة وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض عجز الموازنة العامة للدولة من 12.1 مليار جنيه عام 1988-1989، إلى نحو 10.6 مليارات جنيه عام 1992-1993 بمعدل انخفاض سنوي بلغ في المتوسط 3.4٪ خلال الفترة نفسها، وانخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بأسعار السوق الجارية من 19.7٪ إلى 6.7٪ بين عامي المقارنة على الترتيب .</p> <p>- تناقص التجهيزية التضخمية المؤسدة لارتفاع الأسعار خلال الفترة 1990-1991 / 1992-1993 حيث انخفض فائض الطلب المحلي من حوالي 27.4 مليار جنيه عام 1990-1991 إلى حوالي 19.5 مليار جنيه عام 1992-1993، كما انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 23.7٪ إلى 12.5٪ بين عامي المقارنة .</p>

تابع الملحق (9.19)

مصر	مساحل العاج	جمهورية الكونجو الديمقراطية	البيان
<p>- زيادة كفاءة مصرفي العمل ومستلزمات الإنتاج، حيث انخفض العامل الفني للإنتاج من 40.9/ عام 1988-1989 إلى 38.7/ عام 1992-1993، كما زاد متوسط إنتاجية المشتغل من حوالي 5770 جنيتها في عام 1988-1989 إلى 10370 جنيتها عام 1992-1993 بمتوسط نمو سنوي قدره 15.6/ سنوياً.</p> <p>- ورغم ذلك فقد صاحب الإصلاح بعض الظواهر السلبية منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• زيادة عدد العاطلين من 1121 ألف فرد عام 1988-1989 إلى 1580 ألف فرد في عام 1992-1993.</li> <li>• انخفاض كفاءة الاستثمارات الممنوعة، حيث انخفض متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر من 888 جنيتها عام 1988-1989 إلى 457 جنيتها عام 1992-1993 بمعدل نمو سالب بلغ سنوياً في المتوسط 15.3/.</li> <li>• تزايد العجز بميزان المعاملات السلعية حيث ارتفع من 15.7 مليار جنيه عام 1988-1989 إلى حوالي 21 مليار جنيه عام 1992-1993 بمعدل نمو سنوي في المتوسط 7.6/ مع تناقص الأهمية النسبية لكل من الصادرات الزراعية والصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، مقابل زيادة الأهمية النسبية لصادرات النفط ومنتجاته.</li> </ul>	<p>الفقر، والفقر المدقع خلال الفترة 1980-1985 بنسبتي 4.8/، و 7.9/ على التوالي، وتناقض الوضع سوءاً في عام 1988 وبصفة خاصة بمنطقة السافانا.</p>		



## تابع الملحق (9-19)

مصدر	ساحل العاج	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الآثار السلبية لعملية التكيف على تقديم الخدمات الاجتماعية، والتوظيف والقوة العاملة، وبصفة خاصة على الفقراء في الريف الذين يتركزون في صعيد مصر (41.6٪ من إجمالي الفقراء).</li> </ul>			

قام الباحث بعمل الجدول من:

1. World Bank, "Zaire Third Water Supply Project", W.B. Staff Appraisal Report, No. 7204-2 R (June 2, 1988), 1.
2. Paul Glewwe and Dennis De Tray, "The Poor During Adjustment, A Case Study of Cote D'Ivoire" W.B.LSMS Working Paper No. 47, (Washington, DC: W.B., 1988), Passim.
3. World Bank, "Special Program...", op. cit., Passim.
4. Elaine, Zuckerman, Adjustment Programs and Social Welfare," World Bank Discussion Paper No. 44 (Washington, DC: World Bank, 1989), 8-9.
5. World Bank, "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment with Growth" W.B., Country Economic Memorandum Report, No. 7447-EGT, (February 2, 1990), 4.
6. World Bank, "Egypt, Alleviation of Poverty During Structural Adjustment," (Washington, DC: W.B 1991) Passim.
7. Christian, Groatert L. "The Evolution of Welfare and Poverty under Structural Change and Economic Recession in Côte D'Ivoire 1985-1988", World Bank Working Paper, no. 1078, (Washington DC: World Bank, January 1993), Passim.
8. Arab Republic of Egypt, Government of Egypt, "Economic Reform and Structural Adjustment Program (Phase 1)", Letter of Development Policy, (Restricted), (Cairo: August 21, September 3, 1993).
9. Africa Review, Various Editions.
10. Africa Economic Digest, Various Numbers.
11. World Bank, Trends in Developing Economies, Various Editions.
12. الجهاز المركزي للمحاسبات، تقرير عن المؤشرات الاتجاهية للنمو خلال الفترة 1989/1988 - 1993/1992، (القاهرة: الإدارة المركزية لتنفيذ الخطة وتقرير الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1993).

الملحق (1.10)  
عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية بنادي باريس  
لأفريقيا خلال الفترة 1991-1995

(مليون دولار أمريكي)

الجملة	العدد	العام					الدولة
%	القيمة	1991	1992	1993	1994	1995	
24	12570				5250	7320	الجزائر
0.3	157	126	31				بنين
0.2	94	58		36			بوركينا فاسو
6.5	3407		935		1343	1129	الكاميرون
0.1	32					32	جمهورية أفريقيا الوسطى
-	24					24	تشاد
2.2	1175				1175		جمهورية الكونغو
5	2617	768			1849		ساحل العاج
39.6	20700	20700					مصر
0.2	83		32		51		غينيا الاستوائية
0.9	478		478				أنغولا
5.3	2778	498			1250	1030	الجابون
0.7	341		185			156	غينيا
0.4	195					195	غينيا بيساو
1	535				535		كينيا

تابع الملحق (1-10)

(مليون دولار أمريكي)

الجملة		العدد	1995	1994	1993	1992	1991	العام	الدولة
%	القيمة								
0.2	102	1				102			مالي
0.5	277	2	66		211	1040			موريتانيا
2	1040	1			374				المغرب
0.7	374	1							موزمبيق
0.3	160	1		160					النيجر
5.8	3023	1		237			3023		نيجيريا
1.1	558	3	169				152		السنغال
0.6	295	2		42		253			سيراليون
1.5	779	1				779			تنزانيا
0.6	289	2	239			50			توجو
0.3	172	1				172			أوغندا
100	52255	41	10	10	3	11	7		الجملة
			10360	11892	621	4057	25325		القيمة
			19.8	22.7	1.2	7.8	48.5		%

المصدر : World Bank, World Debt Tables, Various Editions

الملحق (10-2)

عبء الدين الثنائي الرسمي بدون إعادة الجدولة وفي ظل إعادة الجدولة  
لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر  
خلال الفترة 1995-2016

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية		ساحل العاج		مصر	
	عبء الدين بدون إعادة الجدولة	عبء الدين مع إعادة الجدولة	عبء الدين بدون إعادة الجدولة	عبء الدين مع إعادة الجدولة	عبء الدين بدون إعادة الجدولة	عبء الدين مع إعادة الجدولة
1995	1437	صفر	225	صفر	1327	صفر
1996	396	160.3	248	25.1	1250	148
1997	375	205	424	52.9	1296	287.8
1998	413	246.2	696	100.1	1367	431.9
1999	399	292.3	589	177.7	1451	584.4
2000	362	336.9	601	243.4	1577	746.2
2001	347	617.7	604	348.7	1603	1256
2002	329	694.8	578	452.4	1631	1708
2003	218	759.8	537	578.8	1632	2142.1
2004	213	811.9	525	738	1682	2557.8
2005	صفر	854.4	صفر	866.5	صفر	2632.4
2006	صفر	857.6	صفر	924.8	صفر	2562.5
2007	صفر	613.2	صفر	936.1	صفر	2480.5
2008	صفر	559.4	صفر	932.4	صفر	2379.4
2009	صفر	492.2	صفر	887.1	صفر	2251.8
2010	صفر	420.1	صفر	790.1	صفر	2096.7
2011	صفر	318.8	صفر	628.7	صفر	1513.4
2012	صفر	231.2	صفر	475.6	صفر	967.8
2013	صفر	152.9	صفر	333.5	صفر	467.5
2014	صفر	83.8	صفر	206.5	صفر	صفر
2015	صفر	39.5	صفر	97.3	صفر	صفر
2016	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الجملة	4489	8748	5027	9796.3	14816	27214.2

المصدر:

عبء الدين بدون إعادة الجدولة مصدره: World Bank, World Debt Tables, 1996, 121, 149, 537. عبء الدين مع إعادة الجدولة عبارة عن جدول السداد للمبالغ للعامة جدولتها خلال الفترة 1995-2004 طبقاً لشروط إعادة الجدولة خلال الثمانينيات.



الملحق (3-10)

الأعباء المترتبة على إعادة الجدولة للمبالغ المستحقة لكل من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ومصر خلال الفترة 1995-2004

(مليون دولار أمريكي)

الأعوام	جمهورية الكونغو الديمقراطية			ساحل العاج			مصر		
	عبد للمستحق	القيمة المعلقة لجميع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	القيمة الحالية* لجميع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	عبد للمستحق	القيمة المعلقة لجميع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	القيمة الحالية* لجميع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	عبد للمستحق	القيمة المعلقة لجميع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة	القيمة الحالية* لجميع عبء الدين حتى 2015 في حالة إعادة الجدولة
1995	1437	2800.2	1528.5	225	438.5	239.4	1327	2437.3	1405
1996	396	771.8	421.4	248	483.4	264	1250	2296.4	1323.7
1997	375	730.6	398.9	424	826.2	451	1296	2380.4	1372.2
1998	413	804.9	439.5	696	1356.1	740.2	1367	2510.8	1447.4
1999	399	777.6	424.6	589	1147.8	626.7	1451	2665.4	1536.5
2000	362	705.6	385.1	601	1171.1	639.3	1577	2896.7	1669.9
2001	347	676.1	369	604	1177	642.6	1603	2944.1	1697
2002	329	641.2	350.1	578	1126.4	614.8	1631	2995.5	1726.5
2003	218	424.8	232.1	537	1046.5	571.3	1632	2997.5	1727.7
2004	213	415.2	226.7	525	1023.3	558.5	1682	3090.1	1781.4
الجملة	4489	8748	4775.9	5027	9796.3	5347.8	14816	27214.2	15687.3

\* سعر الخصم: 7.10

المصدر: المصدر الوارد بالملحق السابق (2-10)

# الهوامش

## مقدمة

1. يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أمينة عز الدين عبدالله، "قدرة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية"، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 5-7 مايو 1990)، صفحات مختلفة.

حسن جاد الحق، «الندوة الدولية عن أزمة ديون أفريقيا الخارجية»، السياسة الدولية، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/أكتوبر 1989)، ص 28-30.

سلوى العنتري، «خطة بيكر ومديونية العالم الثالث»، السياسة الدولية، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/أكتوبر 1986)، ص 155.

سامي السيد فتحي، "أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ومقترحات الحل"، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية، مرجع سابق، ص 7-11.

عمرو مصطفى كمال حلمي، «مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية»، السياسة الدولية، العدد 87 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/يناير 1987)، ص 194-197.

William R. Cline, "The Baker Plan and Brady Reformulation, An Evaluation" in Ishart Husain and Ishac Diwan (eds) *Dealing With The Debt Crisis* (Washington, DC: World Bank, 1989), 180-181.

Hayam El Biblawi, "African Countries' Debt Problem: The Differential," Paper Presented to African Society (Cairo, 1993), passim.

## الفصل الأول

1. انظر:

World Bank, *World Debt Tables, 1983/1984* (Washington, DC: World Bank, 1984), XXVII.

2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997 (أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر، 1997)، ص 347.

3. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (القاهرة، دار النهضة العربية، 1980)، ص 78.

4. عمرو محي الدين، *التخلف والتنمية* (القاهرة، دار النهضة العربية، 1975)، ص 531.
5. البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم*، 1985، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1985)، ص 120.
6. البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم*، 1986، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1986)، ص 173-174.
7. انظر:
- Galal Amin, *Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt* (Frank Cass & Co. Ltd., 1966), 42-43.
8. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، «الاستثمار في التنمية، دروس من خبرة البنك الدولي»، *التمويل والتنمية*، المجلد 22، العدد 4 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ديسمبر 1985)، ص 31.
9. البنك الدولي، *التقرير السنوي*، الطبعة العربية (واشنطن: 1980)، ص 26-27.
10. *التمويل والتنمية*، المجلد 23، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 1985)، ص 37-38.
11. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، مرجع سابق، ص 27.
12. البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم*، 1985، مصدر سابق، ص 123.
13. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، مرجع سابق، ص 35.
14. البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم*، 1985، مصدر سابق، ص 124.
15. المرجع السابق، ص 69.
16. وازين س. بوم وستوكزم توليبرت، مرجع سابق، ص 30-32.
17. *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* 1997، مصدر سابق، ص 340-341.
18. أحمد حسن مصطفى ومحمد صبحي طاهر، «سياسة وإدارة الدين العام في الأردن» في: علي توفيق الصادق ونبيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، *سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية*، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الرابع (أبوظبي: صندوق النقد العربي ومعهد السياسات الاقتصادية، 28-31 آذار/مارس 1998)، ص 70-80.
19. المرجع السابق، نقلاً عن النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني.
20. المرجع السابق، ص 76.

21. محمد العايش ومنية السعداوي، «سياسة وإدارة القروض الداخلية والدين الخارجي في تونس» في: علي توفيق الصادق، ونيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، مرجع سابق، ص 113-116.
22. أحمد زباين، «تجربة المملكة المغربية في ميدان إدارة وتدبير الدين العام» في: علي توفيق الصادق، ونيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، مرجع سابق، ص 200.
23. عبداللطيف قطيش، «تجربة الجمهورية اللبنانية في سياسة وإدارة الدين العام» في: علي توفيق الصادق، ونيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، مرجع سابق، ص 131، 148، 152.
24. قام الباحث بحسابها من المصدر التالي: سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي 1997، الإصدار السادس والعشرون (آب/ أغسطس 1998)، ص 394.
25. انظر:

World Bank, *Global Development Finance*, vol. 2 (Washington, DC: World Bank, 1997), 404-405.

26. سلطنة عُمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الرابعة 1991-1995 (حزيران/ يونيو 1991)، ص 61، 116.
27. سلطنة عُمان، وزارة التنمية، خطة التنمية الخمسية الخامسة 1996-2000 (كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص 186.
28. صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية، 1985-1995 (أبوظبي: 1996)، ص 127.
29. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، مصدر سابق، ص 147.
30. انظر:

Dragoslav, et al., *Economic Growth and External Debt* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1964), 38.

31. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص 352-388.
32. انظر:

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables 1999*, (World Bank, Washington, 1999), 130.



## الفصل الثاني

1. انظر :

World Bank & United Nations Development Program (UNDP), *African Development Indicators* (Washington, DC: World Bank, 1992), 159.

2. يمكن الرجوع في ذلك إلى : World Bank, *World Debt Tables*, various editions .

ورمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث ، مرجع سابق ، صفحات مختلفة .

3. World Bank, *World Debt Tables*, various editions .

4. انظر :

The Economic Intelligence Unit (E.I.U), *Egypt: Country Report* (London: E.I.U., 1990/1991), 57 .

5. انظر : WB & UNDP, op. cit., 160 .

6. Ibid .

7. انظر في ذلك :

World Bank, *World Debt Tables*, 1988/1989, vol. 1 (Washington, DC: World Bank, 1989), 2, 6, 18.

World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1 (Washington, DC: World Bank, 1992), 120, 124, 136.

8. World Bank, *World Debt Tables 1991/1992*, op. cit., 16-17 .

9. انظر :

World Bank, *World Debt Tables*, 1990/1991, vol. 1 (Washington DC: World Bank) 4, 120, 121 .

10. انظر :

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables 1999*, op. cit., 101.

11. عبدالعاطي السيد البهواشي، «تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها 1970-1984»، مجلة مصر المعاصرة، العدد 406 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تشرين الأول/أكتوبر 1986)، ص.20.

- 12 . يمكن الرجوع في ذلك إلى المرجع السابق، ورمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وأثرها على البلاد العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص 117.
- 13 . الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة الدولية 1988 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1992)، ص 211.
- 14 . انظر:

World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 2 (Washington, DC: World Bank) 118, 146.

- 15 . World Bank, *World Debt Tables*, various editions, op. cit.,

### الفصل الثالث

- 1 . World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, op. cit., 60, 76-80
- 2 . انظر:
- International Monetary Fund (IMF), *World Economic Survey 1991/1992*, (Washington, DC: IMF, 1992), 238.
- 3 . منها الاتفاق المبرم عام 1988 بمبلغ 2211 مليون دولار، الذي لم يوضع موضع التنفيذ، انظر الملحق (2-3).
- 4 . *Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 22 (June 5-11, 1987)
- 5 . انظر:
- World Bank, *World Debt Tables*, 1994/1995, vol. 1 (Washington, DC: World Bank) 163.
- 6 . انظر:
- World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables*, 1999, op. cit, 116.
- 7 . Ibid., 166
- 8 . World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 28

9. انظر :

World Bank and UNDP, *Africa's Adjustment and Growth in 1980's* (Washington, DC: The World Bank, 1989), 19.

10. انظر :

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 22 (June 5-11, 1987), 3.

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 24 (June 19-25, 1987), 7.

11. انظر في ذلك :

جون كلارك وإليوت كالتر، «مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل الديون»، التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 1992)، ص 7.

الأم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة الدولية 1988، مصدر سابق، ص 273.

12. يمكن الرجوع في ذلك إلى :

World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 27-28.

IMF, *Annual Report* (Washington, DC: IMF), 1991, 41.

World Bank, *World Debt Tables*, 1990/1991, vol. 1, op. cit., 27.

13. World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 62 .

14. انظر :

عثمان محمد عثمان، «أزمة المديونية في أفريقيا، تطوراتها المحتملة وضرورة إيجاد حل جذري لها» بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية، مرجع سابق، ص 22.

وللمزيد من التفاصيل حول تقويم شروط تورنتو يمكن الرجوع إلى :

حسن جاد الحق، مرجع سابق، ص 261.

Charles Humphreys and John Underwood, "The External Debt Difficulties of Low Income Africa" *World Bank Working Paper* no. 225 (Washington, DC: 1989), 36.

بنك التنمية الأفريقي، التقرير السنوي 1990، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص 28.

15. انظر :

United Nations, *World Economic Survey* (New York, NY: United Nations, 1991), 158.

- 16 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1992 (نيويورك) ، ص 47 .
- Kevin Watkins, "Debt Relief for Africa," *Review of African Political Economy*, vol. 21, no. 62 (December 1994), 602.
- 17 . توماس كلاين ، «تجديدات في تخفيف عبء الدين» ، التمويل والتنمية المجلد 29 ، العدد 21 (واشنطن : صندوق النقد الدولي ، آذار/ مارس 1992) ، ص 43 .
- 18 . انظر : United Nations. *World Economic Survey*, 1991, op. cit., 158 .
- 19 . انظر في ذلك : World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 32-33 .
- وانظر أيضاً الملحق (5.3) .
- 20 . انظر في ذلك :
- World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 28.
- IMF, *Annual Report*, op. cit., 42.
- البنك الدولي ، التقرير السنوي ، الطبعة العربية ، (واشنطن : 1991) ، ص 41 .
- 21 . انظر :
- World Bank, "Monitoring External Debt," paper presented at seminar held in Washington, DC: (May 10, 1988), 1-2.
- 22 . Ibid., 2 .
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك خمسة أنواع من عمليات مقايضة الديون تشمل بالإضافة إلى تحويل الدين مقايضة قرض بقرض آخر ، ومبيعات نقدية عبارة عن مدفوعات نقدية تقوم بها المصارف أو المستثمرون مقابل قرض ، وإعادة شراء الديون وبموجبه تقوم الدولة المدينة بشراء ديونها مقابل خصم عن طريق الدفع نقداً للدائنين ، ومبادلة الديون وتعني تحويل الديون المصرفية إلى أنواع أخرى من التزامات الديون الخارجية وتتخذ عادة شكل السندات .
- انظر في ذلك : برافيسلاف جاديشكا ومارك ستون ، «السوق الثانوية لقروض الدول النامية» ، التمويل والتنمية ، المجلد 47 ، العدد 4 (واشنطن : صندوق النقد الدولي ، كانون الأول/ ديسمبر 1990) ، ص 22 .
- 23 . انظر في ذلك : World Bank, "Monitoring External Debt" op. cit., 2-3 .
- 24 . Ibid .



## الفصل الرابع

1. انظر :

World Bank, "Debt Management Systems," *World Bank Discussion Papers*, no. 108 (Washington, DC: World Bank, 1990), 32, 168.

2. انظر :

K. Oussou and B. Bouabre, "The Determinants of Fiscal Deficit and Fiscal Adjustment in Côte D'Ivoire," *Research Paper 15* (Kenya: African Economic Research Consortium, July 1993), 3-5.

3. محمد محروس إسماعيل، ديون مصر وديون العالم، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 21 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، نوفمبر 1989)، ص 9.

4. الجهاز المركزي للمحاسبات، تقرير عن متابعة استخدام القروض المباشرة خلال الفترة 1975-1989 (القاهرة: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1990).

5. يمكن الرجوع في ذلك إلى :

- حسن مهران، «إدارة الدين الخارجي»، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/يونيو 1986)، ص 40-41.

- نيكولاس هوب وتوماس كلاين «بعض قضايا إدارة الدين الخارجي»، التمويل والتنمية، المجلد 20، العدد 13 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 1983)، ص 24.

6. انظر :

*The Africa Review*, various issues (United Kingdom: Merco).

*Africa Economics Digest*, various issues, 1980-1992.

The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Egypt: Country Report* (London: E.I.U., various editions).

7. انظر :

Seddon David, "The Politics of Adjustment: Egypt and the I.M.F 1987-1990," *Review of African Political Economy*, no. 47 (Spring 1990), 123.

وللمزيد من التفاصيل انظر الملحق (4-1).

8. انظر :

Herbold Green Reginald, "Unmanageable-Toward Sub-Saharan African Debt

Bargaining,” In Stephany, G. Jones (eds), *Managing World Debt* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1988), 25.

Richard E. Feinberg, “The Bretton Woods Agencies and Sub-Saharan Africa in 1990s,” *World Bank Working Paper*, no. 66 (May 1991), 6.

9. انظر :

World Bank, “Special Program of Assistance,” *Status Report for Zaire*, prepared for Multidonor Meeting (April: 1989), *passim*.

10. انظر :

World Bank, *A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan to Côte D'Ivoire*, (Washington, DC: World Bank, 1989), 38-40.

11. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اتفاقية قرض التكيف الهيكلي رقم 3353 الموقعة بين مصر والبنك الدولي بتاريخ 11/22/1991 (القاهرة، 1991).

وللمزيد من التفاصيل حول جهود التكيف ومعوقاته في الدول الثلاث خلال الثمانينيات، يمكن الرجوع إلى الملحق (9-19).

12. انظر :

Michael G. Kuhn & Jorge P. Guzman, “Multilateral Official Debt Rescheduling: Recent Experience,” *World Economic and Financial Surveys* (Washington, DC: IMF, November 1990), 2-4.

13. 71 *World Bank, World Debt Tables*, 1996, *op.cit.* وانظر الملحق (4-1).

14. 2 *Michael G. Kuhn, op.cit.*,

15. انظر :

*The Africa Review* (United Kingdom: Merco, 1988), 236.

Michael G. Kuhn, *op. cit.*, 14.

16. 79-84 *World Bank, World Debt Tables*, 1996, vol. 1, *op. cit.*,

17. انظر في ذلك :

*The Africa Review* (United Kingdom: Merco, 1987), 76.

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 50 (December 25, 1986 - January 7, 1987), 6.

*Africa Recovery*, “Côte D'Ivoire Falling on Hard Times,” vol. 2, no. 1 (March, 1988), 10.

18 . انظر في ذلك :

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 38 (October 2-8, 1987), 6.

*Africa Economic Digest* (August 28, 1987), 8

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 14 (April 10-16, 1987), 7.

19 . انظر :

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 21 (May 29 -June 4, 1987), 5.

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 22 (June 5-11, 1987), 7.

20 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

EIU., *Egypt: Country Report*, no. 2 (1988), 26.

*The Africa Review* (1988), op. cit., 81.

World Bank, "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment with Growth,"

*World Bank Country Economic Memorandum Report* no. 7447 (February, 1990), 3.

21 . *Africa Economic Digest*, various issues .

22 . World Bank, "Special Program of Assistance," op. cit., passim .

23 . *Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 46 (November 27 - December 3, 1987), 14 .

24 . انظر :

S.R.T, Woonki, "Development in Debt Conversion Programs and Conversion Activities," *World Bank Technical Paper* no. 170 B (Washington, DC: The World Bank, 1992), 22.

25 . World Bank, *World Debt Tables*, 1994/1995, vol. 1, op. cit., 163 .

26 . S.R.T, Woonki, op. cit., 23 .

27 . World Bank, *World Debt Tables*, 1994/1995, vol. 1, op. cit., 163, 168 .

28 . حسن حسني ، مداخل تطوير سوق المال في مصر ، الكتاب الخامس والعشرون (القاهرة: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا ، تموز/ يوليو 1992) ، ص 311 .

29 . انظر : مظاهر عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفصل التاسع .

30 . انظر :

*Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 7 (February 20-26, 1989), 3.

World Bank, *Sub-Saharan Africa From Crisis To Sustainable Growth* (Washington, DC: World Bank, 1990), 173, 177.

31. انظر في ذلك :

E.R. Sabater & A. Stone, "Côte D'Ivoire Private Sector Dynamics and Constraints," *World Bank Working Paper*, no. 1047 (November, 1992), 26.

32. خضير حسن خضير، «دور الجهاز الأعلى للرقابة في التخصيصية ومدى رقابته للمشروعات العامة التي تم خصخصتها»، بحث مقدم إلى الإدارة المركزية للتدريب والبحوث (القاهرة: مكتبة الجهاز المركزي للمحاسبات، 1993)، صفحات مختلفة.

## الفصل الخامس

1. انظر :

Alexis Rieffel, "The Role of the Paris Club in Managing Debt Problems," *Essays in International Finance*, no. 161 (New Jersey: Princeton University, 1985), 19.

2. Ibid.

3. انظر :

Chris C. Carvounis, "The LDC Debt Problem: Trends in Country Risk Analysis and Rescheduling Exercises," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 15-19.

4. انظر :

World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 1 op. cit., 67-71.

5. انظر :

Chris Czerkowski, *Theoretical and Policy Oriented Aspects of the External Debt Economies* (New York: Springer-Berlag, 1991), 57.

6. طاهر الدجاني وآخرون، الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية، دراسة تطبيقية حول مصر (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1990)، ص 116، 240.

7. المرجع السابق.

8. انظر :

Paul Krugman, "International Debt Strategies in an Uncertain World" in: Gordon W. Smith and John T. Guddington (eds), *International Debt and the Developing*



*Countries* (Washington, DC: The World Bank., 1985), 80-82.

كما يمكن الرجوع في ذلك أيضاً إلى :

Jonathan Eaton, "Sovereign Debt: A Primer," *Working Papers*, no. 855, (Washington, DC: The World Bank , February 1992), 39-41.

Chris Czerkowski, op. cit., 59.

9 . يمكن الرجوع في ذلك أيضاً إلى :

رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر (القاهرة: مكتبة مديبولي، 1986)، ص 44.

رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث (القاهرة: دار العالم الثالث للنشر، 1991)، ص 125-126.

Jonathan Eaton, and Mark Gersovity, "Debt with Potential Repudiation: Theoretical and Empirical Analysis," *The Review of Economic Studies* (April 1981): 289-309.

10 . انظر :

World Bank, "Special Program of Assistance," *Status Report for Zaire*, prepared for the Multidonor Meeting, (April 1989), 1-2.

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 3 (January 17-23, 1987), 12.

11 . World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 2, op. cit., 534 .

12 . انظر :

World Bank, *Trends in Developing Economies* (Washington, DC: World Bank, 1994), 545.

13 . انظر :

J.C. Berthelemy and F. Bourguignon, *Growth and Crisis in Côte D'Ivoire* (Washington, DC: The World Bank, 1996), 99.

*Africa Economic Digest*, vol. 8, no. 10 (March 7-13, 1987), 8.

*Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 18 (February 27 - March 5, 1987), 7.

14 . انظر :

David Seddon, "The Politics of Adjustment: Egypt and The IMF, 1987-1990," *Review of African Political Economy*, no. 47 (Spring 1990) 95-104.

15 . Chris Czerkowski, op. cit., 59 .

16 . انظر :

Organization of African Unity (OAU), "Aide-Memoire on the Proposed International Conference on Africa's External Indebtedness," Fourth Ministerial Meeting of the OAU Contact Group on Africa's External Debt Crisis, (Addis Ababa: February 1989), 5-7.

17 . Ibid., 9 .

18 . حسن جاد الحق ، مرجع سابق ، ص 261 .

19 . وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة مرفوعة للعرض على السيد وزير الخارجية بشأن الصعوبات التي تواجه مجموعة الاتصال ، بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1993 .

20 . للوقوف على دور منظمة الوحدة الأفريقية في حل مشكلة المديونية الأفريقية بصفة خاصة ، وحل قضايا التنمية بصفة عامة ، يمكن الرجوع إلى :

سلوى محمد لبيب ، «منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات» ، السياسة الدولية ، العدد 93 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، تموز/ يوليو 1988) ، ص 64 .

عمرو مصطفى كمال حلمي ، «منظمة الوحدة الأفريقية وأزمة التنمية» ، السياسة الدولية العدد 93 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، تموز/ يوليو 1988) ، ص 86 .

عبدالرحمن إسماعيل الصالحى ، مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة : الجمعية الأفريقية ، أيار/ مايو 1988) ، ص 116-117 .

21 . انظر :

Ernest Harsch, "Limited Progress on African Debt," *Africa Recovery*, vol. 4 no. 3-4 (October-December 1990): 42.

22 . انظر :

World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 1, op. cit., 27.

World Bank, *World Debt Tables*, 1990/1991, vol. 1, op. cit., 96-100.

23 . انظر :

Jeremy Bulow and Kenneth Rogoff, "Multilateral Negotiations For Rescheduling Country Debt," in: A. F Jacob; P.D Michael; W. Peter, (eds) *Analytical Issues in Debt* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1989), 194-196.

24. يمكن الرجوع في ذلك إلى :

W. Max Gorden, "The Theory of Debt Relief: Sorting out Some Issues," *The Journal of Development Studies*, vol. 27, no. 3 (April 1991), 135.

W. Max Gorden, "Debt Relief and Adjustment Incentives," in A. F Jacob; et al., (eds), op. cit., 249-253.

Daniel Cohen, "Debt Relief: Implications of Secondary Market Discount and Debt Overhang," *The World Bank Economic Review*, vol. 4, no. 1, (1990) 43-45.

Michael P. Dooley, et al., "Debt Reduction and Economic Activity," *IMF Occasional Paper*, no. 68 (Washington, DC: March 1990): 1-7.

Paul Krugman, "Market-Based Debt Reduction," in Jacob A. F et al., (eds), op. cit., 258.

25. Chris Czerkowski, op. cit., 64.

26. انظر :

Paul Krugman, "International Debt Strategies in an Uncertain World," op. cit., 84-86.

27. Ibid., passim.

28. انظر :

Jeremy Bulow and Kenneth Rogoff, "Multilateral Negotiations for Rescheduling Developing Country Debt: A Bargaining Theoretic Framework," in A. F Jacob et al., (eds), op. cit., 194-203.

وللمزيد حول عمليات إعادة الجدولة، ودوافعها والمفاوضات المتعلقة بها، والمزايا التي تعود على الدائن والمدين من ورائها، يمكن الرجوع إلى :

Kenneth M. Kletzer, "Sovereign Debt Renegotiation Under Asymmetric Information," in A. F. Jacob; et al., (eds), op. cit., 208-237.

G. Gerad, J. Homi and S. Sayeed, "A Valuation Model for Developing- Country Debt With Endogenous Rescheduling," *The World Bank Economic Review*, vol. 1, no. 2, (January 1987) , 237-271.

## الفصل السادس

1 . انظر :

Matthew Martin, "Key Issues in the Design of a Strategy on Bilateral Debt," Paper Presented at the *UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: 26-28 January, 1994), 9.

2 . Michael G. Kuhn & Jorge P. Guzman, op. cit., 21 .

3 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، مرجع سابق، ص 42.

Marko Milivozevic, *The Debt Rescheduling Process* (New York: Martin' Press, 1985), 43.

4 . Alexis Rieffel, op. cit., 16 .

5 . Ibid .

6 . Ibid., 16-17 .

7 . Ibid .

8 . Ibid., 17-18 .

9 . Michael, G. Kuhn & Jorge, op. cit., 21-22 .

10 . Marko, Milivozevic, op. cit., 44 .

ويمكن الرجوع حول ذلك أيضاً إلى :

يوسف بطرس غالي، «حل مشكلة مديونية العالم الثالث، الجدولة أو التصفية»، السياسة الدولية، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 162 .

11 . Ibid., 9-10 .

World Bank, "Relief: the Paris Club Approach," paper presented at *World Bank Seminar on External Debt Management* (Bangul: February 2-6, 1987), 1-2.

12 . Michael G. Kuhn & Jorge, op. cit., 21 .

13 . Ibid .



14 . انظر :

K. Burke Dillon et al., "Recent Development in External Debt Restructuring," *IMF Occasional Paper* no. 40 (Washington, DC: IMF, October 1985), 34.

15 . انظر : Marko Milivozevic, op. cit., 44 .

يوسف بطرس غالي، مرجع سابق، ص 162 .

16 . انظر :

Richard Feinberg, "The Bretton Woods Agencies and Sub-Saharan Africa in the 1990s," op. cit., 4.

17 . Alexis Rieffel, op. cit, 10-13 .

18 . Ibid .

19 . جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اتفاقية قرض التكيف الهيكلي، مرجع سابق .

20 . Alexis Rieffel, op. cit., 19-21 .

21 . Ibid .

22 . Michael G. Kuhn & Jorge P. Guzman, op. cit., 23 .

23 . Ibid., 22 .

24 . Ibid .

25 . انظر في ذلك :

محمد محروس إسماعيل، ديون مصر وديون العالم، مرجع سابق، ص 80 .  
البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، مرجع سابق، ص 42 .

26 . Marko Milivozevic, op. cit., 68 .

27 . Ibid .

28 . نيكولاس هوب وتوماس كلاين، «ماذا تعني إعادة الجدولة؟»، التمويل والتنمية، المجلد 20، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 1983)، ص 29 .

29 . محمد محروس إسماعيل، ديون مصر وديون العالم، مرجع سابق، ص 82 .

ويمكن الرجوع في ذلك أيضاً إلى :

K. Burke Dillon et al., "Recent Development in External Debt Restructuring," op. cit., 14.

30. محمد محروس إسماعيل ، ديون مصر وديون العالم ، مرجع سابق ، ص 80.

Alexis Rieffel, op. cit., 3, 22.

31. راجع في ذلك : Ibid., 23.

محمد محروس إسماعيل ، ديون مصر وديون العالم ، مرجع سابق ، ص 83.

32. يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى :

United Nations, Economic Committee for Africa, "African Alternative to Structural Adjustment Programmes (AASAP): A Framework For Transformation and Recovery" Joint Meeting of Ministries of Finance and Ministries of Economic Planning and Development, (Addis Ababa: April 10, 1989).

Ibrahim A. El. Badawi, et al., "Why Structural Adjustment has not Succeeded in Sub-Saharan Africa," *The World Bank Working Paper* No. 1000 (Washington, DC: The World Bank, October 1992).

Niik, Bentsi-Enchill, "Bank Report On Poor Adjustment Results," *Africa Recovery*, vol. 6, no. 4 (December 1992), 13.

J.K. Thisen, "The Design of Structural Adjustment Programs: The African Alternative Framework," *Africa Development* vol. xvi, no. 1, (Dakar: 1991).

## الفصل السابع

1. انظر :

Tony Killick, "Enhancing the Cost-Effectiveness of Africa's Negotiations with its Creditors," paper presented at the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Bilateral Debt Negotiations (Geneva: January 26-28, 1994), 3-4.

2. Ibid.

3. يمكن الرجوع في ذلك إلى :

- سعيد النجار ، «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي» ، مصر المعاصرة ، العددان 409 ، 410 (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1987) ص 309.

- محمد نور الدين ، «المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث» ، السياسة الدولية ، العدد 86 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، تشرين الأول/ أكتوبر 1986) ، ص 141.

Bade Oinmade (ed.), *The International Monetary Fund, The World Bank and The African Debt* (London: Zed Books Ltd. 1989), passim.

- رمزي زكي، *محنة الديون وسياسات التحرير في العالم الثالث*، مرجع سابق، ص 144-145.
4. Tony Killick, op. cit., 9-14.
5. فينوس توماس وآجاي تشير، «خبرة الإصلاحات السياسية في ظل التكيف»، *التمويل والتنمية*، المجلد 116، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/مارس 1989)، ص 28.
6. مارشيلو سيلوسكي، «التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي»، *التمويل والتنمية*، المجلد 28، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/يونيو 1991)، ص 22-23. وللمزيد من التفاصيل حول أهمية التمويل في عملية التكيف يمكن الرجوع إلى:  
الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *تقرير التجارة الدولية 1984* (نيويورك: الأمم المتحدة 1984)، ص 207-208.
- Sebastian Edwards, "The Role of the International Reserves and Foreign Debt in the External Adjustment Process," in Joaquin, Muns (ed.), *Adjustment Conditionality and International Finance* (Washington, DC: IMF, 1983), 147-178.
- فينوس توماس وآجاي تشير، مرجع سابق، ص 28.
7. Tony Killick, op. cit., 9-10.
8. انظر:
- World Bank and United Nations Development Program (UNDP), *Africa Adjustment and Growth in 1980s* (Washington, DC: World Bank, 1989), 16.
9. Ibid.
10. انظر:
- World Bank, "Zaire: Third Water Supply Project," *World Bank Staff Appraisal Report*, no. 7204- ZR (June 2, 1988), 1.
11. انظر:
- World Bank, "A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan to Côte D'Ivoire," op. cit., 2-3.
- World Bank, *Trends In Developing Economies* (Washington, DC: World Bank, 1992), 178.
12. Ibid, 5-6.

13 . انظر :

Matthew Martin, "Bilateral Negotiations with Bilateral Creditors," paper presented at the *UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: January 26-28, 1994), 1-2.

14 . Ibid .

15 . Tony Killick, op. cit, 11-14 .

16 . Ibid .

17 . Matthew Martin, op. cit, 5-7 .

18 . Ibid .

19 . Ibid, passim .

20 . انظر :

Laurie S. Goodman, "An Alternative to Rescheduling LDCs Debt in an Inflationary Environment," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 20-27.

21 . انظر :

Ishrat Husain and Ishac Diwan (eds), *Dealing With The Debt Crisis* (Washington, DC: The World Bank, 1989), 5.

22 . انظر في ذلك :

سامي السيد فتحي، مرجع سابق، ص 12-33 .

رمزي زكي، محنة الديون، ومياديات التحرير في دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص 38-41 .

23 . انظر :

Mohua Mukherjee, "How Can Debt Swaps be Used for Development," *The World Bank Working Papers* no. 895 (April, 1992), 1-3.

24 . انظر :

Daniel Cohen, "Debt Relief: Implication of Secondary Market Discount and Overhang" op. cit., 44-45 .

25 . انظر :

Ruben Lamdany and John Underwood, "Illustrative Effects of Voluntary Debt and Debt Service Reduction Operations" *World Bank Discussion Papers*, no. 66 (Washington, DC: World Bank, 1989), passim.



. Ibid, 25-26 . 26

. Mohua, op. cit., 17-18 . 27

. Ibid, 5 . 28

. 29 . انظر :

Organization of African Unity (OAU), "International Seminar on the African Common Position on Africa's External Debt Crisis," (Cairo: August 28-30, 1989), 4-5.

Mohua: op. cit., 8.

. 30 . انظر :

United Nations, *Debt Equity Swaps and Development* (New York, NY: United Nations, 1993), 2-3.

. Ibid, 11 . 31

. 32 . الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة الدولية، 1988، مرجع سابق، ص 243-245.

. 33 . انظر في ذلك :

United Nations, *Debt Equity Swaps and Development*, op. cit, 12.

United Nations, "Financing Africa Recovery," *Report and Recommendations of the Advisory Group on Financial Flow for Africa* (New York, NY: United Nations, 1988), 28.

رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص 43.

. 34 . انظر : عمليات تحويل الدين في أفريقيا، المبحث الأول من الفصل الثالث .

. World Bank, *Global Development Finance*, vol. 1, op. cit., 84 . 35

. 36 . انظر في ذلك :

*Africa Recovery*, "Tapping the Private Investment Pool," vol. 7, no. 1 (June 1993), 8.

المجالس القومية المتخصصة، «تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية»، الدورة السادسة عشرة (القاهرة: رئاسة الجمهورية، أيلول/سبتمبر 1989، حزيران/يونيو 1990)، ص 133 .

. 37 . خضير حسن خضير، «دور الجهاز الأعلى للرقابة في التخصيصية ومدى رقابته للمشروعات العامة التي تم خصخصتها»، مرجع سابق، ص 54.

. 38 . المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مشاكل للحاسبة التي تنشأ في أثناء عملية التحويل

إلى القطاع الخاص في المملكة المتحدة، تقرير رقم 1/1992/C3 10/A E/C. 16 كانون الثاني/يناير 1992)، صفحات مختلفة.

39. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1991، مرجع سابق، ص 178-179.

## الفصل الثامن

1. تم أخذها من : World Bank, *World Debt Tables*, 1991/1992, vol. 2, op. cit., 97, 125, 449.

2. انظر :

International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics Yearbook* (Washington, DC: International Monetary Fund 1995), 775.

3. بافتراض أن هناك تكلفة للفرصة البديلة للأموال المعادة جدولتها بالدول الدائنة، والواقع أن ذلك ليس دقيقاً كما يراه الباحث، حيث إن تلك الديون المعادة جدولتها كانت ناتجة عن سلع تم توريدها بأسعار مرتفعة تفوق مثيلتها بالسوق العالمية، وليس لها أي استخدامات بديلة في الدول التي قدمتها.

4. انظر :

World Bank, *World Debt Tables 1993/1994*, vol. 2., (Washington DC: World Bank), 509.

5. Ibid.

6. Ibid, 113.

7. Ibid, 135, 137، وانظر الملحق (5-8).

8. انظر :

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables*, 1999, op. cit., 176, 179.

9. Ibid, 164, 167.

10. Ibid, 204, 205.

11. World Bank: *World Debt Tables*, 1996, vol. 2, op. cit., 118, 146.

12. انظر :

World Bank, *Global Development Finance, Country Tables*, 1999, op. cit., 164, 176, 204.

## الفصل التاسع

1. انظر:

Gershon Feder and Richard E. Just, "A Study of Debt Servicing Capacity: Applying Logit Analysis," *Journal of Development Economics* vol. 4, (1977): 25-38.

وللمزيد من التفاصيل حول الدراسات السابقة يمكن الرجوع إلى:

Frank C.R. and Cline W.R. "Measurement of Debt Servicing Capacity: An Application of Discriminant Analysis," *Journal of International Economics* no. 1 (1971): 327-344.

Avramovis D. et al., *Economic Growth and External Debt* (Baltimore MD: Johns Hopkins Press, 1964).

2. انظر:

Gershon Feder and V. Lily. "The Determinants of International Credit Worthiness and their Policy Implications," *Journal of Policy Modeling*, vol. 7, no. 1 (Spring 1985): 133-156.

3. انظر:

Chris C. Carvounis, "The LDC's Debt Problem: Trends in Country Risk Analysis and Resheduling Exercises" *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 15-20.

4. انظر:

H. Robert Heller and Emanuel A. Frankel. "Determinants of LDC's Indebtedness" *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982): 28-33.

5. انظر:

Sebastian Edwards, "LDC's Foreign Borrowing and Default Risk: An Empirical Investigation, 1976-80," *The American Economic Review*, vol. 74, no. 4, (September 1984): 727-734.

6. انظر:

Reinhart Schmidt, "Early Warning of Debt Rescheduling," *Journal of Banking & Finance*, vol. 8, no. 2 (June 1984): 375-370.

7. انظر:

Homi Kharas, "The Long-Run Credit Worthiness of Developing Countries: Theory and Practice," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 99, no. 3 (August, 1984): 415-439.

8 . انظر :

Daniel Faddn, et. al., "Is There Life After Debt? An Econometric Analysis of the Credit Worthiness of Developing Countries" in Gordan W. Smith and J. Guddington (eds), *International Debt and the Developing Countries* (Washington, DC: World Bank, 1985), 187-209.

9 . انظر :

Michael Palmer and Kenneth R. Cordon, "External Indebtedness and Debt Servicing Problems of Developing Countries: A Financial Profile of Debt Rescheduling and Non-Rescheduling Countries Prior to Debt Relief, *The Columbia Journal of World Business*, vol. xx, no. 1 (Spring 1985): 37-45.

10 . انظر :

John B. Morgan, "A New Look at Debt Rescheduling Indicators" *Journal of International Business Studies* (Summer 1986): 37-54.

11 . انظر :

Suk Hun Lee, "Ability and Willingness to Service Debt as Explanation for Commercial and Official Rescheduling Cases," *Journal of Banking and Finance*, vol. 15, no.1 (February, 1991): 5-27.

12 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

نيكولاس هوب وتوماس كلاين ، «ماذا تعني إعادة جدولة الديون»؟ ، مرجع سابق ، ص 27 .

Alexis Rieffel, "The Role of the Paris Club in Managing Debt Problems," op. cit., 27-30.

انظر : الملامح الأساسية لعمليات إعادة الجدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المبحث الثالث من الفصل الثاني .

13 . انظر :

OAU, "African Common Position On Africa's External Debt Crisis," Adopted by the Third Extraordinary Session of the Assembly of State and Governments of the Organization of African Unity (Addis Ababa: November 30 - December 1, 1987), 9.

14 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

سامي السيد فتحي ، مرجع سابق ، ص 86 .

عثمان محمد عثمان ، مرجع سابق ، ص 10 ، 21 .

رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص 545 .



OAU, "Aide-Memoire on the Proposed International Conference on Africa's External Indebtedness," op. cit, 3.

15 . انظر :

Y.B. Ghali, "Egypt, External Debt Problems, Elements of a Solution," paper presented to Center for Economic and Financial Research (Cairo: Cairo University, 1989), 7-8.

16 . انظر :

*Africa Recovery*, "Calls For Action on Africa Debt," vol. 5, no. 4 (December 1991), 5.

17 . World Bank, *World Debt Tables*, 1993/1994, 177 .

18 . انظر :

OAU, "African Common Position on Africa's External Debt Crisis," op. cit., 3-22.

19 . Ibid .

20 . انظر في ذلك : الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة الدولية، 1988، مرجع سابق، ص 217-218 .

مايك فاير، «إعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية، هل يمكن الاسترشاد باتفاق لندن لعام 1953 وتسوية ديون إندونيسيا عام 1970 في حل مشاكل الديون القائمة اليوم؟»، التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 14 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ديسمبر 1990)، ص 20 .

21 . EIU, *Egypt Country Report* , 1991, op. cit., 18 .

محمد محروس إسماعيل، ديون مصر وديون العالم، مرجع سابق، ص 35 .

22 . رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص 144-145، وانظر الملحق (7-9)، وكذلك :

International Monetary Fund (IMF), *Fund Conditionality, Evolution of Principles and Practices* (Washington, DC: International Monetary Fund, ND), 17-18.

23 . World Bank, *World Debt Tables*, Various Editions .

24 . انظر :

World Bank, "Zaire: A Reveiw of Government Expenditure" Report no. 8995-ZR, (Washington, DC: World Bank, June 7, 1991), 21.

25 . بهرام نوازاد، «دروس من عقد الديون، هل مستعلم؟»، التمويل والتنمية، المجلد 27، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/مارس 1990)، ص 13 .

- 26 . IMF, *International Financial Statistics Year Book (IFS)*, 1991, 349 .  
وانظر الملحق (9-11) .
- 27 . World Bank, and UNDP, *African Development Indicators*, op. cit, 77 .
- 28 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :
- Keith Griffin, "Foreign Aid After the Cold War, *Development and Change*," vol. 22, no. 4 (October 1991), 645-670.
- Mohamed Robie, *The Politics of Foreign Aid, U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel* (Washington, DC: Library of Congress, 1988), 1, 6, 9.
- دينا جلال، المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟ كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب العاشر (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ص 42، 54، 216 .
- 29 . البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، مرجع سابق، ص 120 .
- 30 . *Africa Recovery*, vol. 5, no. 1 (June 1991), 38 .
- 31 . انظر :
- Alexander J. Yeats, "Do African Countries Pay More for Imports? Yes" in Ajay Chhibber and Stanley Fisher. (ed.), *Economic Reform In Sub-Saharan Africa* (Washington, DC: World Bank, 1991), 202-205.
- 32 . محمد محروس إسماعيل، «أزمة الديون الخارجية في مصر»، مصر المعاصرة، العددان 417، 418 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 422 .
- دينا جلال، مرجع سابق، ص 60 .
- 33 . البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، مرجع سابق، ص 120، وانظر الملحق (9-12) .
- 34 . انظر :
- Bastiaan A. Dentuinder, *Ivory Coast: The Challenge of Success* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1978), 88-91.
- 35 . خضير حسن خضير، دور القروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال الفترة 1973 - 1983، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1990)، صفحات مختلفة .
- 36 . انظر :
- Elmar Altuater et. al., *The Poverty of Nations, A Guide to the Debt Crisis from Argentina to Zaire*, (London: Zed Books Ltd. 1991), 229.

37. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1991، مصدر سابق، ص 174 .
38. World Bank, "Zaire: A Review of Government Expenditure," op. cit., 15-36 .
39. يمكن الرجوع في ذلك إلى :
- World Bank, "Zaire, Pilot Feeder Roads Projects," *Staff Appraisal Report* (May 17, 1990), 4.
- World Bank, *Trends In Developing Economies* (Washington, DC: World Bank, 1990), 605.
- World Bank, "Zaire, First Transport Rehabilitation Project," *Staff Appraisal Report*, no. 7285- ZR (February 17, 1989), 2.
- Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 2, 13-19 (January 1989), 10.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industrial Development Review Series*, Zaire (July 17, 1986), 23.
- World Bank, "Republic of Zaire, Education Sector Rehabilitation Project," *Staff Appraisal Report* (no. 8124- ZR, February 7, 1990), 11.
- Peter Komer et al., "Zaire: The Work of Cleptocrats and the Importance of the IMF," in IMF (ed.), *The IMF and the Debt Crisis* (London: Zed Books Ltd, 1986) 99-101.
- World Bank, "Zaire: Third Water Supply Project," *Staff Appraisal Report* no. 7204 ZR (June 2, 1988), passim.
40. يمكن الرجوع في ذلك إلى :
- UNIDO, *Industrial Development Review Series*, Côte D'Ivoire (October, 1986), 15.
- Gilles Michel and Michel Noel, "Short-Term Responses to Trade and Incentive Policies in Ivory Coast," World Bank staff working papers, No. 647 (Washington, DC: World Bank, 1984), 16.
- E.R. Sabater and A. Stone, "Côte D'Ivoire: Private Sector Dynamics And Constraints," op. cit., 20, 27, 28.
41. يمكن الرجوع في ذلك إلى :
- مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة التاسعة عشرة، المعقودة في 13 كانون الثاني/يناير 1990، ص 27.
- المجالس القومية المتخصصة، «تقرير المجلس القومي للشؤون الاقتصادية»، مصدر سابق، ص 161 .

الجهاز المركزي للمحاسبات، تقارير عن متابعة وتقييم استخدام القروض التي حصلت عليها جمهورية مصر العربية من كافة مصادر التمويل الأجنبية والدولية خلال الفترة موضوع الدراسة.

World Bank, *Arab Republic of Egypt, Status Report of Ongoing and Proposed Projects* (March 31, 1990), passim.

42. صبحي تادرس قريضة، وكامل عبدالمقصود بكري، النقود والبنوك والتجارة الخارجية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، د. ت)، ص 470-471.

رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سابق، ص 31-33.

43. انظر:

Joshua, E. Greene and Mohsin S. Khan, "The African Debt Crisis," Special Paper no. 3

(Kenya: African Economic Research Consortium, February, 1990), 7-9.

44. انظر:

"External Debt Problem of Sub Saharan-Africa," in: A.F. Jacob et al., (eds), op. cit, 47.

45. انظر في ذلك:

Michelle Riboud, *The Ivory Coast 1960-1986*, (California: International Center for Economic Growth, 1987), 14-16.

Oussou Kouassy and Bouabre Bohoun, op. cit., 6, 10.

46. Ibid.

World Bank, "Arab Republic of Egypt, Readjustment with Growth," op. cit. 1, 2 . 47

48. يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى:

محمد محمد صلاح الدين، دبلوماسية التنمية، بحث مقدم للحصول على درجة دبلوم الدراسات الدبلوماسية (القاهرة: وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1989)، ص 10.

محمد السيد السعيد، المناظرة حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/أكتوبر 1989)، ص 98.

49. انظر:

Ibrahim A. Elbadawi et al., "Why Structural Adjustment has not Succeeded in Sub-Saharan Africa," *The World Bank Working Paper*, no. 1000 (October 1992), 71.

50. يمكن الرجوع في ذلك إلى:



World Bank, Trends In Developing Economies (Washington, DC: World Bank, 1992), 580.

رجاء إبراهيم سليم، «عدم الاستقرار السياسي، وأزمة الديون الأفريقية مع دراسة تطبيقية على جمهورية زائير»، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة الديون الخارجية للدول الأفريقية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 5-7 أيار/ مايو 1990)، ص 16-17.

51. انظر:

*The Africa Review*, 1991/92, 74.

*The Africa Review*, 1988, 81.

52. انظر في ذلك كلاً من:

متدى العالم الثالث، تقرير لجنة الجنوب، (القاهرة: 1990)، ص 104.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية البشرية، 1991، ص 71.

53. إكرام بدرالدين، «ظاهرة الفساد السياسي»، في: إكرام بدرالدين (محرر)، الفساد السياسي: النظرية والتطبيق (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1992)، ص 46.

54. انظر:

World Bank, "Sub-Saharan Africa from Crisis to Sustainable Growth," (Washington, DC: World Bank, November 1989), passim.

55. يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى:

عبدالله الشهاوي، «أزمة نظام الحكم في زائير»، السياسة الدولية، العدد 107 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1992)، ص 197.

أحمد طه محمد، «التحولات الديمقراطية في العالم الثالث»، السياسة الدولية (العدد 107، كانون الثاني/ يناير 1992)، ص 176.

56. Peter Korner, et. al., op. cit, 100.

57. *Africa Economic Digest*, various issues.

58. Peter Korner, et. al., op. cit., 99.

59. انظر:

World Bank, "Zaire: A Review of Government Expenditure" op. cit., 15-36, 99.

*Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 2, (January 13-19, 1989), 5.

60. حمدي عبدالرحمن، «الدولة القرصان، دراسة لظاهرة الفساد السياسي في زائير»، في: إكرام بدرالدين (محرر)، مرجع سابق، ص 90.
61. 5. *Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 2 (January 13-19, 1989).
62. 11. *Africa Economic Digest*, vol. 12, no. 9 (March 4-10, 1991).
63. عبدالمك عوده، السياسة المصرية وقضايا أفريقية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 59 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الثاني/يناير 1993)، ص 75.
64. المجالس القومية المتخصصة، تقرير للمجلس القومي للشؤون الاقتصادية، مصدر سابق، ص 152-153.
65. مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة عشرة المعقودة، مرجع سابق، ص 5.
66. راجع ما كتبه الصحف المصرية في كانون الأول/ديسمبر 1993 عن قضايا الفساد في مصر.
67. مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم، الملف الوثائقي للرشوة (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1993).
68. المجالس القومية المتخصصة، تقرير للمجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثانية عشرة (القاهرة: رئاسة الجمهورية، 1991-1992)، ص 176.
69. يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- The Africa Review*, 1991/1992, 220.
- World Bank, *Trends In Developing Economies*, (Washington DC: World Bank, 1990), 603.
- عبدالله الشهاوي «أزمة نظام الحكم في زائير»، مرجع سابق، ص 194.
70. يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- Gilles Michel and Michel Noel, op. cit., 1-8.
- World Bank, *Trends in Developing Economies*, 1990, op cit, 174.
71. انظر في ذلك:
- World Bank, "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment With Growth," op. cit., 1, 16.
72. 5-6. Ibrahim A. Elbadawi et. al., op., cit., 5-6.
73. انظر:
- United Nations, Economic Committee for Africa, "African Alternative to Structural Adjustment Programmes: A Frame work for Transformation and Recovery" op. cit., 3-3.

- وللمزيد حول جدوى برامج التكيف وأثرها على تراكم المال يمكن الرجوع إلى :

Luis Servén and Andres Solimano (eds), *Striving For Growth After Adjustment, The Role of Capital Formation*, (Washington, DC: The World Bank, 1993), 11-17.

## الفصل العاشر

1 . انظر :

Roy Laishby, "Hopes Rise for Deeper Debt Relief," *Africa Recovery*, vol. 50, no. 1, (June 1991), 4.

2 . World Bank, *World Debt Tables 1991/1992*, vol. 1, op. cit., 42 .

3 . Ibid, 64 .

4 . Ibid .

5 . عزت أحمد أحمد أبو العز، «تجربة جمهورية مصر العربية في مجال إدارة الدين العام»، في : علي توفيق الصادق، ونيل عبدالوهاب لطيفة (محرران) مرجع سابق، ص 157، 190، 191 .

6 . انظر :

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables*, 1999, op. cit., 130.

7 . World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 1, 78, 79 .

8 . انظر :

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables*, 1999, op. cit. passim.

9 . Ibid, 123 .

10 . انظر :

World Bank, *Global Development Finance, Analysis and Summary Tables*, 1999, op. cit., 130.

11 . تم أخذها من : World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 2, op. cit., 121, 149, 537 .

12 . تم أخذها من : IMF, IFS, 773 .

13 . انظر في ذلك :

جون كلارك وإليوت كالتير، «مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل الديون»، مرجع سابق، ص 7.

توماس كلاين، «تجديدات في تخفيض عبء الدين»، مرجع سابق، ص 43.

*African Recovery*, vol. 7, no. 1 (June 1993), 28.

14 . انظر :

Economic Committee for Africa, "Debt Relief and Aid Restructuring in Africa," May 3, 1993, 13.

15 . World Bank, *World Debt Tables*, 1996, vol. 2, op. cit., 61, 64 .

16 . Ibid .

17 . يمكن الرجوع في ذلك إلى :

*Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 21, (29 May- 4 June, 1989), 2.

بنك التنمية الأفريقي، التقرير السنوي، الطبعة العربية (1990)، مصدر سابق، ص 28.

18 . *Africa Economic Digest*, vol. 10, no. 28, 17-23 (July, 1989), 2 .

19 . *Africa Economic Digest*, vol. 11, no. 4, (January 29 - February 4, 1990), 2 .

20 . *Africa Recovery*, "US, France Move on Debt Relief," vol. 3, no. 1-2 (1989), 4 .

21 . الوقائع، مجلة الأمم المتحدة، العدد 1 ( آذار/ مارس 1991)، ص 90-91 .

22 . «وثائق منظمة الوحدة الأفريقية، قرار بشأن حل دائم لتخفيف حدة مشكلات ديون أفريقيا»، السياسة الدولية، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، ص 142 .

23 . انظر :

Organization of African Unity, *The Eleventh Ministerial Meeting of Contact Group*, Report no. CM/1724, LVI, Appendix 1 1993.

24 . منظمة الوحدة الأفريقية، «قرار بشأن حالة ديون أفريقيا الخارجية وظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية»، رقم (XXIX) 219 AHG/RES. 1993 .



25. انظر :

Layashi Yaker, *The Fifty-Eighth Session of the Council of Ministers of the Organization of African Unity*, (Cairo: June 21-26, 1993), 7.

26. المركزي، مجلة تصدر عن البنك المركزي العُماني مرة كل شهرين، العدد 5، السنة الثانية والعشرون (مسقط: أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر 1997)، ص 2.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر والمراجع العربية

#### أ- الكتب

1. إكرام بدرالدين (محرر)، الفساد السياسي: النظرية والتطبيق (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1992).
2. دينا جلال، المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟ كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب العاشر (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الأول/ ديسمبر 1988).
3. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).
4. رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983).
5. رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر الخارجية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1986).
6. رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في العالم الثالث (القاهرة: دار العالم الثالث للنشر، 1991).
7. رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985).
8. صبحي تادروس قريضة، وكامل عبدالمقصود بكري، النقود والبنوك والتجارة الخارجية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، د.ت).
9. طاهر الدجاني وآخرون، الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية، دراسة تطبيقية حول مصر (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1990).
10. عبدالرحمن إسماعيل الصالح، مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة: الجمعية الأفريقية، 1988).
11. علي توفيق الصادق، ونيل عبدالوهاب لطيفة (محرران)، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الرابع (أبوظبي: صندوق النقد العربي ومعهد السياسات الاقتصادية، آذار/ مارس 1998).

12. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1975).
13. عبد الملك عودة، **السياسة المصرية وقضايا أفريقية**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 59 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الثاني/يناير 1993).
14. محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1980).
15. محمد محروس إسماعيل، **ديون مصر وديون العالم**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 21 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الثاني/نوفمبر 1989).
16. يوسف بطرس غالي، **اتفاق مصر في نادي باريس**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 118 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الثاني/نوفمبر 1997).

#### ب - البحوث والدراسات والمقالات

1. أحمد طه محمد، «التحولات الديمقراطية في العالم الثالث»، **السياسة الدولية**، العدد 107 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/يناير 1992).
2. أمينة عز الدين عبدالله، «قدرة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية»، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/مايو 1990).
3. بهرام نوازاد، «دروس من عقد الديون، هل ستعلم؟»، **التمويل والتنمية**، المجلد 27، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/مارس 1990).
4. توماس كلاين، «تجديدات في تخفيض عبء الدين»، **التمويل والتنمية**، المجلد 29، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/مارس 1990).
5. جون كلارك وإليوت كالتير، «مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل الديون»، **التمويل والتنمية**، المجلد 29، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 1992).
6. حسن جاد الحق، «الندوة الدولية عن أزمة ديون أفريقيا الخارجية»، **السياسة الدولية**، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، تشرين الأول/أكتوبر 1989).
7. حسن حسني، **مداخل تطوير سوق المال في مصر**، الكتاب الخامس والعشرون (القاهرة: جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، تموز/يوليو 1992).
8. حسن مهران، «إدارة الدين الخارجي»، **التمويل والتنمية**، المجلد 23، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/يونيو 1986).

9. خضير حسن خضير، «دور الجهاز الأعلى للرقابة في التخصيصية ومدى رقابته للمشروعات العامة التي تم خصخصتها»، بحث مقدم إلى الإدارة المركزية للتدريب والبحوث (القاهرة: مكتبة الجهاز المركزي للمحاسبات، 1993).
10. رجاء إبراهيم سليم، «عدم الاستقرار السياسي وأزمة الديون الأفريقية مع دراسة تطبيقية على زائير»، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1990).
11. سامي السيد فتحي، «أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ومقترحات الحل»، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1990).
12. سعيد النجار، «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي»، مجلة مصر المعاصرة، العددان 409 و410 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1987).
13. سلوى العتري، «خطة بيكر ومديونية العالم الثالث»، السياسة الدولية، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).
14. سلوى محمد لبيب، «منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات»، السياسة الدولية، العدد 93 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 1988).
15. عبدالحاميد السيد البهواشي، «تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها 1970-1984»، مجلة مصر المعاصرة، العدد 406 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).
16. عبدالله الشهاوي، «أزمة نظام الحكم في زائير»، السياسة الدولية، العدد 107 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1992).
17. عمرو مصطفى كمال حلمي، «مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية»، السياسة الدولية، العدد 87 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 1987).
18. عمرو مصطفى كمال حلمي، «منظمة الوحدة الأفريقية وأزمة التنمية»، السياسة الدولية، العدد 93، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ يوليو 1988).
19. فينوس توماس وآجاي تشيبر، «خبرة الإصلاحات السياسية في ظل التكيف»، التمويل والتنمية، المجلد 16، العدد 1 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، آذار/ مارس 1989).



20. مارشيلو ميلوسكي، «التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي» التمويل والتنمية، المجلد 28، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، حزيران/ يونيو 1991).
21. مايك فاير، «إعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية، هل يمكن الاسترشاد باتفاق لندن لعام 1953 وتسوية ديون إندونيسيا عام 1970 في حل مشكلات الديون القائمة اليوم؟»، التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 14 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 1990).
22. محمد السيد السعيد، «المنظرة حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء»، السياسة الدولية، العدد 98 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1989).
23. محمد محروس إسماعيل، «أزمة الديون الخارجية في مصر»، مجلة مصر المعاصرة، العددان 417 و418، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر 1989).
24. محمد نور الدين، «المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث»، السياسة الدولية، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).
25. منى عيسى العيوطي، «المديونية وجهود التكيف في أفريقيا جنوب الصحراء»، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1990).
26. نيكولاس هوب وتوماس كلاين، «ماذا تعني إعادة جدولة الديون؟» التمويل والتنمية، المجلد 20، العدد 3 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 1983).
27. وازين س. جوم وستوكزم تولبيرت، «الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة البنك الدولي» التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد 4 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 1985).
28. يوسف بطرس غالي، «حل مشكلة مديونية العالم الثالث، الجدولة أو التصفية»، السياسة الدولية، العدد 86 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر 1986).

### ج - التقارير الرسمية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (الأمم المتحدة، سنوات مختلفة).
2. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سنوات مختلفة).

## المصادر والمراجع

3. بنك التنمية الأفريقي، التقرير السنوي، الطبعة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سنوات مختلفة).
4. المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثانية عشرة (القاهرة، رئاسة الجمهورية، 1991/1992).
5. الجهاز المركزي للمحاسبات، تقرير عن المؤشرات الاتجاهية للنمو خلال الفترة 1988/1989-1992/1993 (القاهرة: الإدارة المركزية متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1993).
6. الجهاز المركزي للمحاسبات، تقرير عن متابعة استخدام القروض المباشرة خلال الفترة 1975-1989 (القاهرة: الإدارة المركزية متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الاقتصاد، 1990).
7. سلطنة عُمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الخامسة (1996-2000)، (كانون الأول/ ديسمبر 1996).
8. سلطنة عُمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الرابعة (1991-1995)، (حزيران/ يونيو 1991).
9. سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني، كتاب الإحصاء السنوي 1997، الإصدار السادس والعشرون (آب/ أغسطس 1998).
10. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أعداد مختلفة).
11. صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1985-1995 (أبوظبي: 1996).
12. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة الدولية 1988 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1992).
13. المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للشؤون الاقتصادية، الدورة السادسة عشرة (القاهرة: رئاسة الجمهورية، أيلول/ سبتمبر 1989-حزيران/ يونيو 1990).
14. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مشاكل للحاسبة التي تنشأ في أثناء عملية التمويل إلى القطاع الخاص في المملكة المتحدة، تقرير رقم E/C. 10/AC 3/11992/1 (الأمم المتحدة، 16 كانون الثاني/ يناير 1992).

15. جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة عشرة المعقودة في 13 كانون الثاني/يناير 1990.
16. مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم، الملف الوثائقي للرشوة (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1993).
17. منتدى العالم الثالث، تقرير لجنة الجنوب (القاهرة: 1990).

#### د. الرسائل العلمية

1. خضير حسن خضير، دور القروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال الفترة 1973-1983، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، 1990).
2. محمد محمد صلاح الدين، دبلوماسية التنمية، بحث مقدم للحصول على درجة دبلوم الدراسات الدبلوماسية (القاهرة: وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1989).

#### هـ. أخرى

1. «اتفاقية قرض التكيف الهيكلي»، رقم 3353 الموقعة بين ج.م.ع والبنك الدولي بتاريخ 1991/11/22 ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (القاهرة: 1991).
2. «قرار بشأن حالة ديون أفريقيا الخارجية وظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية» رقم (XXIX) AHG/ RES.219 الصادر عن مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة خلال الفترة 28-30 حزيران/يونيو 1993.
3. وزارة الخارجية المصرية، «مذكرة مرفوعة للعرض على السيد وزير الخارجية، بشأن الصعوبات التي تواجه مجموعة الاتصال»، (القاهرة: 1993/6/19).
4. جمهورية مصر العربية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، «ملخص بالقواعد المعمول بها في إطار برنامج تسوية الديون بالجنه المصري»، (القاهرة: 1993/11/10).
5. «وثائق منظمة الوحدة الأفريقية، قرار بشأن حل دائم لتخفيف حدة مشاكل ديون أفريقيا»، العدد 98 (نشرين الأول/أكتوبر 1989).
6. الأمم المتحدة، الوقائع، مجلة الأمم المتحدة، العدد 1 (آذار/مارس 1991).

## ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

### A. Books

1. Altuater, A. et al., *The Poverty Of Nations: A Guide to Debt Crisis from Argentina to Zaire* (London: Zed Books Ltd., 1991).
2. Amin, Galal. *Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt* (Frank Cass & Co. Ltd, 1966).
3. Avramovic, D. et al. (eds), *Economic Growth and External Debt* (Baltimore MD: The Johns Hopkins Press, 1966).
4. Berthelemy, J. C. and Bourguignon. *Growth and Crisis in Côte D'Ivoire* (Washington, DC: World Bank, 1996).
5. Czerkawski, Chris. *Theoretical and Policy Oriented Aspects of the External Debt Economics* (New York, NY: Springer-Verlag, 1990).
6. Chhibber, Ajay; and Stanley Fisher. (eds) *Economic Reform in Sub-Saharan Africa* (Washington, DC: World Bank, 1991).
7. Dentuinder, Bastiaan A. *Ivory Coast: The Challenge of Success* (London: The Johns Hopkins University Press, 1978).
8. Frenkel, J. A; M.P. Dooley; P. Wickham. (eds) *Analytical Issues In Debt* (Washington, DC: World Bank, 1989).
9. Husain, Ishrat and Ishac Diwan. (eds) *Dealing With the Debt Crisis* (Washington, DC: World Bank, 1989).
10. Muns, Joaquin (ed.) *Adjustment, Conditionality and International Financing* (Washington, DC: IMF, 1983).
11. Milivojevic, Marko. *The Debt Rescheduling Process* (New York, NY: Martin's Press, 1985).
12. Oinmade, Bade (ed.) *The International Monetary Fund, the World Bank and the African Debt*, vol. I (London: Zed Book Ltd., 1989).
13. Premchand, A. (ed.), *Government Financial Management Issues and Country Studies* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1990).
14. Korner, Peter et. al. (eds) *The International Monetary Fund and the Debt Crisis* (London: Zed Books, 1986).
15. Riboud, Michelle. *The Ivory Coast 1960-1986* (California: International Center for Economic Growth, 1987).
16. Robie, Mohamed. *The Politics of Foreign Aide, U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel* (Washington: Library of Congress, 1988).



17. Smith, G.W. and J. T. Cuddington. (eds) *International Debt and The Developing Countries* (Washington, DC: World Bank, 1985).
18. Serven, L. and A. Solimano. (eds) *Striving For Growth After Adjustment: The Role of Capital Formation* (Washington, DC: World Bank, 1993).

#### **B. Articles**

1. Carvounis, Chris C. "The LDC Debt Problem: Trends In Country Risk Analysis And Rescheduling Exercises," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring, 1982).
2. Edwards, Sebastian. "LDCs Foreign Borrowing and Default Risk: An Empirical Investigation, 1976-80," *The American Economic Review*, vol. 74, no. 4 (September, 1984).
3. Eaton, Jonathan, and Mark Gersovity. "Debt With Potential Repudiation: Theoretical and Empirical Analysis," *The Review of Economic Studies* (April, 1981).
4. Feder, Gershon and Just, E. Richard. "A Study of Debt Servicing Capacity Applying Logit Analysis," *Journal Of Development Economics*, vol. 4 (1977).
5. Feder, Gershon and V. Lily. "The Determinants of International Creditworthiness and their Policy Implications," *Journal Of Policy Modeling*, vol. 7, no. 1 (Spring 1985).
6. Goodman, Lauries S. "An Alternative to Rescheduling LDC Debt in an Inflationary Environment," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVII, no. 1 (Spring 1982).
7. Gennotte, G.; H.J. Kharas; S. Sadeq. "A Valuation Model for Developing Country with Endogenous Rescheduling," *World Bank Economic Review*, vol. 1, no. 2 (January 1987).
8. Gorden, W.M. "The Theory of Debt Relief: Sorting out Some Issues" *The Journal of Development Studies*, vol. 27, no. 3 (April 1991).
9. Griffen, Keith. "Foreign Aid After the Cold War?," *Development and Change*, vol. 22, no. 4 (October 1991).
10. Heller, H. Robart and A. Emanuel Frankel. "Determinants of LDC Indebtedness," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XVI, no. 1 (Spring 1982).
11. Kharas, Homi. "The Long-Run Creditworthiness of Developing Countries: Theory and Practice," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 99, no. 3 (August, 1984).
12. Lee Suk Hun. "Ability and Willingness to Service Debt as Explanation for Commercial and Official Rescheduling Cases," *Journal of Banking and Finance*, vol.15, no. 1, (February 1991).

13. Laishby, Roy. "Hopes Rise for Deeper Debt Relief," *Africa Recovery*, vol. 50, no.1 (June 1991).
14. Morgan, John B. "A New Look at Debt Rescheduling Indicators and Models," *Journal of International Business Studies* (Summer 1986).
15. Palmer, Michael And Kenneth R. Cordon. "External Indebtedness and Debt Servicing Problems of Developing Countries: A Financial Profile of Debt Rescheduling And Non-rescheduling Countries Prior to Debt Relief," *The Columbia Journal of World Business*, vol. XX, no. 1 (Spring 1985).
16. Schmidt, Reinhart. "Early Warning of Debt Rescheduling" *Journal of Banking and Finance*, vol. 8, no. 2 (June 1984).
17. Seddon, David. "The Politics of Adjustment: Egypt and the IMF 1987-1990," *Review of Africa Political Economy*, no. 47 (Spring 1990).
18. Watkins, Kevin, "Debt Relief For Africa," *Review of African Political Economy*, vol.21, no. 62 (December 1994).

#### C- Papers

1. Babbal, David F. "Insuring Sovereign Debt Against Default" *World Bank Discussion Papers* no. 328 (Washington, DC: World Bank 1996).
2. Dillon, K. Burke, et al., "Recent Developments in External Debt Restructuring," *IMF Occasional Paper* no. 40 (Washington, DC: IMF, October 1986).
3. Dooley, M.P. et al., "Debt Reduction And Economic Activity," *IMF Occasional Paper* no. 68 (Washington, DC: IMF, March, 1990).
4. Eaton, Jonathan. "Sovereign Debt: A Primer," *World Bank Working Paper*, no. 855 (February, 1992).
5. El-Badawi, A. et al., "Why Structural Adjustment has not Succeeded in Sub-Saharan Africa," *World Bank Working Paper* no.1000, (Washington, DC: World Bank, October, 1992).
6. El-Biblawi, H. "African Countries' Debt Problem: The Differential," Paper presented to African Society (Cairo, 1993).
7. Feinberg, Richard. "The Bretton Woods Agencies and Sub-Saharan Africa in 1990s," *World Bank Working Paper*, no. 66 (Washington, DC: World Bank, May, 1991).
8. Ghali, Y.B. "External Debt Problems: Elements of a Solution," Center For Economic and Financial Research (Cairo: Cairo University, 1989).
9. Greene, Joshua E. and Mohsin Khan. "The African Debt Crisis," African Economic Research Consortium, Special Paper, no. 3, (February, 1990).

10. Groataert, C. "The Evolution of Welfare and Poverty Under Structural Change and Economic Recession in Côte D'Ivoire 1985-1988," *World Bank Working Paper*, no.1078, (Washington, DC: World Bank, January, 1993).
11. Humphreys, Charles and John Underwood. "The External Debt Difficulties of Low-Income Africa," *World Bank Working Paper*, no. 255 (Washington, DC: World Bank, 1989).
12. Killick, Tony. "Enhancing the Cost-Effectiveness of Africa's Negotiations with its Creditors," paper presented at *the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: January 26-28, 1994).
13. Kouassy, O. and B. Bahoun. "The Determinants of Fiscal Deficit and Fiscal Adjustment in Côte D'Ivoire," *Research Paper*, 15 (Kenya: Africa Economic Research Consortium, July 1993).
14. Lamdany, R. and J. Underwood. "Illustrative Effects of Voluntary Debt and Debt Service Reduction Operations," *World Bank Discussion Paper*, no. 66, (Washington, DC: World Bank, 1989).
15. Martin, Matthew. "Key Issues in The Design of a Strategy on Bilateral Debt," Paper presented at *the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: January 26-28, 1994).
16. ——— "Bilateral Negotiations With Bilateral Creditors," paper presented at *the UNCTAD Seminar on Strategies for Africa's Official Bilateral Debt Negotiations* (Geneva: January 26-28, 1994).
17. Mukherjee, Mohua. "How Can Debt Swaps be Used for Development?" *World Bank Working Paper*, no. 895, (Washington, DC: World Bank, April, 1992).
18. Paul, Glewwe and Dennis, De Tray, "The Poor During Adjustment: A Case Study of Côte D'Ivoire," *WBLSMS Working Paper*, no. 47, (1988).
19. Rosaria, Troia, W.S. "Development in Debt Conversion Programs and Conversion Activities," *World Bank Technical Paper*, no. 170b, (Washington, DC: World Bank, 1992).
20. Sabater, E.R. and A. Stone. "Côte D'Ivoire, Private Sector Dynamics and Constraints," *World Bank Working Paper*, no. 1047, (Washington, DC: World Bank, November, 1992).
21. World Bank. "Relief: The Paris Club Approach," paper presented at Seminar on External Debt Management, (Bangul, February 2-6, 1987).
22. ——— "Monitoring External Debt," paper presented at seminar held in Washington, (Washington, DC: World Bank, May 15, 1988).
23. ——— "Debt Management Systems," *World Bank Discussion Paper*, no. 108 (Washington, DC: World Bank, 1990).



24. Zuckerman, El. "Adjustment Progress and Social Welfare," *World Bank Discussion Paper*, no. 44 (Washington, DC: World Bank, 1989).

#### **D - Official Publications**

1. Arab Republic of Egypt, Government of Egypt, "Economic Reform and Structural Adjustment Program (Phase 11)," Letter of Development Policy, (Restricted) (Cairo: August 21, September 3, 1993).
2. Organization of African Unity. "International Seminar on the African Common Position on Africa's External Debt Crisis" (Cairo: August 28-30, 1989).
3. ——— "Aide-Memoire on the Proposed International Conference on Africa's External Indebtedness," Fourth Ministerial Meeting of The OAU Contact Group on Africa's External Debt Crisis" (Addis Ababa: February 1989).
4. ——— "African Common Position on Africa's External Debt Crisis," adopted by Third Extra-Ordinary Session of The Assembly of Heads of State and Governments of Organization of the African Unity (Addis Ababa: November 30 - December 1, 1987).
5. ——— "The Eleventh Ministerial Meeting of Contact Group," Report no. CM/1724 LVI (1993).

#### **E. International Reports: Studies and Statistical Sources**

1. Economic Intelligence Unit (EIU). "Egypt: Country Report" (London: EIU) various issues.
2. Economic Committee of Africa (ECA). "Debt Relief and Aid Restructuring in Africa," (May 3, 1993).
3. Kuhn, Michael and Jorge P. Guzman. "Multilateral Official Debt Restructuring: Recent Experience." IMF. *World Economic and Financial Surveys*, November 1990.
4. International Monetary Fund. "Fund Conditionality, Evaluation of Principles and Practices" (Washington, DC: IMF. ND.)
5. ——— "Annual Report" (Washington DC: IMF). various issues.
6. Rieffel, Alexis. "The Role of the Paris Club in Managing Debt Problems," *Essays in International Finance*, no. 161 (Princeton, N.J: Princeton University, 1985).
7. United Nations. "Debt Equity Swaps And Development" (New York, NY: UN 1993).
8. ——— "Africa Recovery" (Washington, DC: UN) various issues.
9. ——— "World Economic Survey," (Washington, DC: UN, 1991).
10. ——— "Financing Africa Recovery" Report and Recommendations of the Advisory Group on Financial Flow for Africa (New York, NY: UN, 1988).



11. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). "Industrial Development Review Series: Zaire" (July 17, 1986).
12. ——— "Industrial Development Review: Côte D'Ivoire" (October 1986).
13. World Bank. "Zaire: Third Water Supply Project," Staff Appraisal Report, no. 7204 ZR (June 2, 1988).
14. ——— "Zaire: First Transport Rehabilitation Project," Staff Appraisal Report no. 7285 ZR (February 17, 1989).
15. ——— "A Proposed Agricultural Sector Adjustment Loan to Côte D'Ivoire" (Washington, DC: World Bank, 1989).
16. ——— "Special Program of Assistance," Status Report for Zaire prepared for the Multidonor Meeting, April 1989 (Washington, DC: 1989).
17. ——— "Arab Republic of Egypt, Economic Readjustment with Growth," World Bank Country Economic Memorandum Report no. 7447 EGT (February 2, 1990).
18. ——— "Republic of Zaire, Education Sector Rehabilitation Project," Staff Appraisal Report, no. 8124 ZR (February 7, 1990).
19. ——— "Adjustment Lending Policies for Sustainable Growth," World Bank Policy and Research Series no. 14 (Washington, DC: 1990).
20. ——— "Zaire: Pilot Feeder Roads Projects," Staff Appraisal Report (ZR: (May 17, 1990).
21. ——— "Arab Republic of Egypt, Status Report of Ongoing and Proposed Projects," EGT (March 31, 1990).
22. ——— "Sub-Saharan Africa from Crisis to Sustainable Growth," (Washington, DC: World Bank, 1990).
23. ——— "Egypt: Alleviation of Poverty During Structural Adjustment," World Bank Country Studies (Washington, DC: 1991).
24. ——— "Zaire: A Review of Government Expenditure," World Bank Report, no. 8995 ZR (June 7, 1991).
25. ——— "Trends in Developing Economies," (Washington, DC: World Bank), various issues.
26. ——— "World Debt Tables" (Washington, DC: World Bank), various issues.
27. ——— "World Tables," (Washington, DC: World Bank) various issues.
28. World Bank and UNDP. "Africa Adjustment and Growth in 1980s" (Washington, DC: World Bank, 1989).

## المصادر والمراجع

29. ——— “African Development Indicators” (Washington, DC: World Bank, 1992).
30. World Bank. *Global Development Finance*, 1997 Edition (Washington, DC: World Bank, 1997).
31. ——— *Global Development Finance, Country Tables, 1999* (Washington, DC: World Bank, 1999).
32. ——— *Global Development Finance: Analysis and Summary Tables, 1999* (Washington, DC: World Bank, 1999).

### F- Others:

1. *The Africa Review*, (United Kingdom: Merco) various issues.
2. *Africa Economic Digest*, various issues.



## نبذة عن المؤلف

**الدكتور خضير حسن خضيو:** حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة، عمل باحثاً اقتصادياً في الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية عام 1983، وفي قطاع الشؤون الاقتصادية في الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، في مجال إنجاز البحوث والدراسات وتقارير تقويم الأداء في شتى القطاعات الاقتصادية والمالية وذلك بين عامي 1984 و1994. وعمل في مجال تقويم الأداء في ديوان البلاط العُماني في سلطنة عُمان خلال الفترة 1995-2000. ويعمل حالياً في الجهاز المركزي للمحاسبات، قطاع الشؤون الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.





## قواعد النشر

### أولاً: القواعد العامة

1. تقبل الدراسات التي تبحث في قضايا ذات أبعاد سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو استراتيجية أو إعلامية أو معلوماتية متصلة بمنطقة الخليج العربي تحديداً، وبالعالم العربي عموماً، والتي تبحث في أهم المستجدات على الساحة الدولية.
2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.
4. أن يكون الكتاب مراعيّاً للأصول العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة قائمة على المعالجة الموضوعية.
5. يقدم النص مطبوعاً ومدققاً ومراجعاً من الأخطاء الإملائية والطباعية، وعلى نسختين مطبوعتين، ومخزناً على قرص مرن (ويفضل أن يكون مطبوعاً باستخدام برنامج الناشر الصحفي أو كوارك إكسبريس على نظام أبيل مافتوش).
6. يرفق مؤلف الكتاب موجزاً عن سيرته العلمية موضعاً أهم إنجازاته البحثية وعمله الحالي، وعنوانه بالتفصيل.
7. يرفق الباحث موافقة الجهة أو الجهات التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه.
8. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.
9. يتم وضع الجداول والأشكال والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.
10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:  
الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.  
الدوريات: المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: سنة النشر)، الصفحة.
11. تقوم إدارة النشر العلمي والترجمة بالمركز بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الدراسة أو مضمونها.
12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية وقدرها 5000 خمسة آلاف دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من الكتاب، عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.
13. المركز غير ملزم بإرجاع مخطوطات الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة عدم نشرها.

## ثانياً: إجراءات النشر

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم مخطوطة كتابه خلال أربعة أسابيع على أقصى تقدير من استلام المخطوطة.
2. تخضع نصوص الكتب للمراجعة الداخلية بالمركز (إدارة النشر العلمي والترجمة) خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع، وتحال الكتب المجازة مبدئياً من قبل الإدارة إلى ثلاثة محكمين خارجيين متخصصين، ويُلغى الباحث بالنتيجة خلال عشرة أسابيع من تاريخ إحالة كتابه للمحكمين.
3. ترسل ملاحظات المحكمين إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، ويقوم الباحث بإجراء التعديلات خلال مدة أقصاها ثمانية أسابيع ومن ثم يرجع الباحث نص كتابه للمركز لمراجعته.
4. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها - كلياً أو جزئياً أو نشرها مترجمة بلغة أخرى - دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.











# أزمة الديون الخارجية

## في الدول العربية والأفريقية

يتعرض هذا الكتاب بالشرح والتحليل لتطور حجم الديون الخارجية وهيكلها وأسبابها وأسباب الاتجاه إلى إعادة الجدولة، ودوافع تلك العملية لدى الدول الدائنة والمدينة، وتطور ممارسات نادي باريس ونادي لندن في إطار إدارتهما لأزمة الديون الخارجية، والصعوبات التي واجهت الدول النامية بصورة عامة والدول العربية والأفريقية بصفة خاصة في مفاوضاتها لإعادة الجدولة، والعوامل التي أثرت في فاعلية إعادة الجدولة في علاج أزمة الديون، وكذلك دراسة وتحديد العوامل المؤثرة في قدرة الدول على سداد الديون من خلال التعرف على العديد من الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع، بالإضافة إلى دراسة الانعكاسات المستقبلية لعملية إعادة الجدولة على عبء الديون الخارجية في الفترة 1991 - 2004، وذلك من خلال دراسة عينة من الدول تشمل مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج؛ نظراً لأن هذه الدول حسب تصنيف البنك الدولي كانت في الثمانينيات مثقلة بالديونية الخارجية وبالتالي لجأت إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية أكثر من مرة.